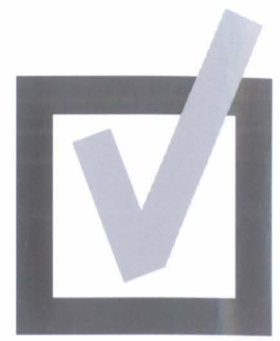
بياتريس هيبو

Béatrice Hibou



التحكّم البيروقراطي

في تسيير الشؤون العامة في عصر النيوليبرالية

LA BUREAUCRATISATION DU MONDE

À L'ÈRE DU NÉOLIBERALISME



بياتريس هيبو

التحكّم البيروقراطي

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

إن مجتمعاتنا الحديثة ترزح اليوم تحت فيض من الإجراءات البيروقراطية في الأعمال التجارية وفي الحياة اليومية. وإلّا فكيف نوصّف الطلب المتزايد دائماً على أوراق ثبوتية وحتى لو كانت بصيغة رقمية؟ وماذا نقول في شأن المواجهة المستمرة مع الإجراءات الرسمية للحصول على قرض أو على إمكانية ولوج شبكة معلوماتية من أجل استئجار منزل وتوصيف معاملة المصارف وخدماتها، أو الاستفادة من العدالة؟ أو حتى، ضرورة احترام معايير لضمان قبول حسابات شركة، أو للحصول على شهادة تأهيل منتَج خضار واعتباره عضوياً؟

تقدم لنا بياتريس هيبو تحليلاً للديناميات السياسية الكامنة في هذه السيرورة. لا ينبغي أن تُفهم البيروقراطية الليبرالية الجديدة كآلية هرمية تتصل بالدولة دون سواها، ولكن كمجموعة من المعايير والقواعد، والإجراءات والشكليّات (نابعة من عالم الأعمال) التي تشمل المجتمع بأسره. وهي ناقلة للانضباط والرقابة، وأكثر من ذلك: إنتاج مزيد من اللامبالاة الاجتماعية والسياسية.

إن تحكّم البيروقراطية في تسيير الشؤون العامة في عصر النيوليبرالية، من خلال الأفراد، ليس ظاهرة تسقط من فوق بل سيرورة تشترك فيها على نطاق أوسع مجموعة عمليات بيروقراطية. ومع ذلك ثمة ثغرات تجعل منها مجالاً للرهانات السياسية المقبلة.

****

بياتريس هيبو مديرة أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا (ملتحقة بمركز الدراسات و«البحوث الدولية» التابع لمعهد العلوم السياسية الفرنسي). لها مؤلفات عديدة منها ما صدر بالإنكليزية تحت عنوان قوة الطاعة، وبالعربية تحت عنوان التشريح السياسي للسيطرة.


ISBN: 978-614-01-2753-1
9 786140 127531







الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com



التحكّم البيروقراطي

في تسيير الشؤون العامة
في عصر النيوليبرالية

LA BUREAUCRATISATION DU MONDE

À L'ÈRE DU NÉOLIBERALISME

عنوان الكتاب بالفرنسية
La bureaucratisation du monde à l'ère néolibérale
العنوان بالعربية
التحول البيروقراطي للعالم في عصر النيوليبرالية
تأليف بياتريس هيبو
نقله إلى العربية وجيه البعيني
مراجعة وتدقيق غازي برو

BÉATRICE HIBOU

LA BUREAUCRATISATION DU MONDE
À L'ÈRE DU NÉOLIBÉRALISME

Traduction
WAJIH B'AYNI
Révision Ghazi Berro

ISBN 978-2-7071-7439-0

Réalisé et traduit par Atelier oser dire animé par Ghazi Berro
Atelier.Oser.direl@gmail.com

[متابعة ترجمة الكتاب وإنتاجه: محتَرَف القول الجريء بإدارة غازي برّو]
بيروت - موبايل: 7021614

بياتريس هيبو
Béatrice Hibou

التحكّم البيروقراطي
في تسيير الشؤون العامة في عصر النيوليبرالية

LA BUREAUCRATISATION DU MONDE
À L'ÈRE DU NÉOLIBERALISME

نقله إلى العربية
وجيه البعيني



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L



الطبعة الأولى: آذار/مارس 2019 م - 1440 هـ

ردمك 978-614-01-2753-1

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

فرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات


https://t.me/montlq

مدخل

«ليس ثمة ما هو أسخف من فكرة كتّابنا المقتنعين بأن العمل في مكتب خاص يختلف عن العمل الذي يتمّ في مكتب رسمي تابع للدولة [...]. حالياً، التقت الرأسمالية مع البيروقراطية ليصبحا صنوان لا يفترقان»

(ماكس ڤيبر* (١)

أليس في بلاد العجائب... للبيروقراطية الليبرالية الجديدة

تعمل أليس ممرضة مضيفة في قسم الجراحة الخارجية في مشفى باريسي كبير. ومما لا شك فيه أن عملها يتمثّل في رعاية المرضى الذين يفدون كل صباح إلى قسمها ويغادرونه مساءً، حتى ولو بعد عملية جراحية. إنما لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولم يكن ذلك ليرضي رغباتها. فقد تحوّلت أليس أيضاً، بمقتضى الإصلاحات الاستشفائية، إلى موظفة بيروقراطية بكل معنى الكلمة.

* ترد الحواشي مجموعة في نهاية كل فصل.

كان عليها، بادىء ذي بدء، الاهتمام بملف الرعاية، الذي يتضمن سبعة مستندات أقلّه. فقبل قيامها بعمل تمريضي واحد، يتوجب عليها أن تملأ ثلاثة إضبارات.

١) في مرحلة أولى، كان على أليس أن تنجز البطاقة الشخصية استناداً إلى البيانات المتعلّقة بالوضع العائلي والمهني للمريض، وانتسابه (أو عدم انتسابه) إلى الضمان الاجتماعي أو إلى شركة تأمين، إضافة إلى اسم الطبيب المعالج. كما كان عليها أن تشير، في أسفل هذه البطاقة، إلى عدم تحمّل المشفى أية مسؤولية في حال فقدان شيء أو سرقته. هذه المعلومات هي متكررة في جزء منها، وليست بذات فائدة بالنسبة إلى العمل التمريضي ولا تعني سوى الأقسام الإدارية، بل والقانونية، في المشفى.

٢) في ما بعد، يتوجب على أليس أن تدوّن على ورقة أخرى، سوابق المريض الطبية والجراحية، طوله ووزنه. كل شيء يبدو مهماً... لكنها أمور مدوّنة مسبقاً في ملفه الطبي وملف التخدير الخاص به.

٣) وهي كذلك تطلب التوقيع على ورقة التخويل بإعطاء العلاجات اللازمة، وهذا ما يشكّل أحد الأمور المفيدة في هذا الملف مع ورقة تعيين الشخص موضع الثقة.

ولا تستطيع أليس أن تبدأ عملها إلّا بعد إتمام هذه الإجراءات الشكليّة. لكن ذلك لا يمنع عنها البيروقراطية بأي شكل من الأشكال؛ ذلك أن ملف الرعاية ما زال يشتمل على وثائق أخرى...

٤) تعتبر ورقة البيانات السريرية بطاقة يجب أن تدوّن عليها أليس معلومات متعلّقة بحالة المريض: ضغط الدم، نبض القلب، الحرارة،

الآلام الممكنة. في نهاية المطاف، تشعر أليس بأنها ذات فائدة وذات قيمة، إذ إن هذه المعلومات تخدم المريض فعلاً وهي من اختصاصها.

٥) إنما بعد إشرافها على المريض والاعتناء به، يتوجب على أليس، طوال يومها، أن تتحقّق على ورقة مخصصة لذلك، بوضع علامة على سائر الأعمال التي قدّمتها له بما فيها التدخّلات الطبية، كتخطيط القلب، وغير الطبية كـ«تثقيف المريض»، أي بكل بساطة التوصيات التي تزوّده بها. ويُفترض أن تكون ورقة المراقبة والإشراف هذه، وهي خلاصة الأعمال المنجزة، بمثابة تقييم للعبء الفعلي لعمل كل ممرض. والمقصود بذلك هو عمل محض إداري يشكّل عملاً إضافياً. تشعر أليس بالاستياء لقبولها مهمة لا تقدّم لها شيئاً- من دون تحسين نوعية الرعاية- بل وترى أنها تسيء إلى مهنة التمريض: هذه الخلاصة هي مفكرة يصعب بكل بساطة تدوين كل الأعمال المنجزة عليها لشدة ما تتطلبه من وقت. هذا المستند، غير المؤكّد وغير المطابق بالضرورة للواقع، هو، بالنسبة إلى أليس، رمز عبثية التنظيم الإداري للمؤسسة الاستشفائية.

٦) في ختام نهارها، وبعد أن يخضع المريض للعملية ويتلقى الرعاية اللازمة ويأخذ قسطاً من الراحة، يتوجب على أليس أن تعِدّ نتيجة تشونغ*(Score de Chung)، فتدوّن على ورقة بيانات سريرية تتعلّق بحالة المريض، بحيث تعطى كل معلومة علامة معيّنة بحيث يتوجب أن تتراوح نتيجة المريض بين ٩ و١٠ ليصبح مهيأً للخروج. هنا أيضاً،

* نتيجة تقيس إمكانية المريض في العودة إلى المنزل. وهي تتألف من خمسة عناصر مرمّزة من صفر إلى ٩ هي: المؤشرات الحياتية، مستوى النشاط، الغثيان و/أو التقيؤ والنزيف الجراحي. ويستطيع المريض العودة إلى منزله إذا كانت نتيجة شونغ مساوية أو أعلى من ٩ (المترجم).

وكما بالنسبة إلى الورقة خلاصة العلاجات، هذا الإجراء كتابيّ يصار فيه إلى تحويل الخلاصة إلى معلومات قابلة للنقل وإلى تدوين ممارسة تم، في سائر الأحوال، تنفيذها لأنها في أساس العمل التمريضي: إضافة إلى الرعاية، تقوم الممرضة بمراقبة سريرية للمريض. وبالنسبة إلى أليس، يعدّ ذلك مضيعة إضافية للوقت، على حساب رعاية المريض، وتركيز الإصغاء والانتباه إليه.

٧) لقد انتهت تقريباً جلجلة أليس البيروقراطية. ولم يعد ينقص ملف الرعاية سوى وثيقة أخرى هي ورقة الخروج حيث يتوجب عليها أن تدوّن المواعيد القادمة وأن تضع علامة على كيفية خروج المريض (في سيارة الإسعاف أم بوسائله الخاصة)، ومكان عودته (المنزل، الانتقال إلى قسم آخر أو إلى مؤسسة طبية أو شبه طبية) وأن تضع خلاصة إجمالية للخروج مشيرة، مرة أخرى، إلى سبب الاستشفاء وإلى حالة المريض العيادية. وها قد حان الوقت لإنهاء كل ذلك لأن أليس بدأت تفقد أعصابها! فبحكم العادة، وكونها غارقة في رتابة عملها، وبخاصة في رغبتها بأدائه على أكمل وجه، لم تكن تعير ذلك انتباهها. لكنها، بالأمس، دخلت في نقاش مع بعض الأصدقاء حول هذا الموضوع، وقررت تدوين مختلف جوانب البيروقراطية التي تواجهها يومياً في مهنتها. لقد غمرها شعور بالعبث والتفاهة. لم تعد تفهم شيئاً. جميع هذه الإجراءات الشكليّة هي تقريباً غير مفيدة: تؤخذ المواعيد عبر الإنترانت، يتمّ تدوين الترحيلات على الحاسوب، خلاصة الخروج ليست سوى تكرار لسبب الاستشفاء مع الإشارة إلى أن كل شيء قد تمّ على أفضل وجه... ناهيك عن أنه قد تمّ تدوين كل ذلك على ورقة الإشراف والمراقبة. وهذه الإجراءات

الشكليّة ليست فقط إطناباً ومضيعة للوقت، بل إن المعلومات المتماثلة المدوّنة في عدة مواضع هي مصدر خطأ.

تراجع أليس سائر هذه الإجراءات البيروقراطية في محاولة منها لتقويم أهميتها طوال نهار عملها وتدرك أنها نسيت بعض الأمور. كان لزاماً عليها أن تلصق بطاقات على كل هذه الوثائق تقريباً، وتؤرخ لها وتسجِّل رقم هاتف القسم. كما كان لزاماً عليها أن تسجِّل تاريخ التدخّل وتوقيته، وأن توقِّع بالأحرف الأولى على كل الوصفات الطبية. وكان لزاماً عليها أيضاً أن تفعل الشيء نفسه على سائر الأعمال التي قامت بها: أخذ عينات من الدم، تخطيط القلب، حقن المصل، قياس الضغط، إلخ. كما كان عليها أن يكون لديها الوقت الكافي تأخذ لملء وثيقة تركّز... على الوقت! لقد سجلت، بالنسبة إلى النقطة الأخيرة، ساعة وصول المريض، والساعة المتوقّعة لنقله إلى العمليات والساعة المتوقّعة على برنامجية "IPOP"* مواعيد غرفة العمليات، وساعة المرور الفعلي إليها، وساعة العودة إلى القسم، وساعة الخروج، وساعة النداء في اليوم التالي، وساعة استدعاء الطبيب... والهدف من هذه الورقة هو تبيان حالات الخلل الممكنة في قسم التمريض، وخصوصاً قياس هذه الحالات بالأرقام... مما لا يعود بالفائدة على العمل التمريضي، لكنه يخدم مدراء المشفى بحيث يتيح لهم احتساب مردودية قسم التمريض وتحديد أهداف لتحسين أدائه. كذلك، ملأت أليس أوراقاً لتعيين تواريخ انتهاء صلاحية الأدوية أو استخدام عربة الطوارىء، ملأت بطاقات أخرى لمتابعة حرارة البرّاد طوال النهار. كما يتوجب عليها أيضاً أن تكتب تقارير الإحالة لعناية

* هي اختصار بالأحرف الأولى لعبارة (IP-Over-P2P) (المترجم).

طاقم البرمجة التبديل في حال واجه المريض أزمة ما، والإبلاغ عنها في البرمجية ووضع علامة على أن تشير إلى الأحداث المسجّلة سابقاً. ومن ثم تضع أليس خلاصة نهائية وتستدرك أن عليها أيضاً أن تحتسب أوراق النقل أو البرمجة التي يجب أن تملأها في حال تمّ نقل المرضى أو إعادة برمجتهم. وتتساءل كيف أمكن لها أن تنسى هذه الأوراق لشدة ما تثير هذه البطاقات غيظها كلما توجب عليها ملؤها: لقد صاغها مستشارون لا يفقهون شيئاً في الشأن الطبي ومن الواضح أنه لم يخطر في بالهم أخذ رأي أوائل المعنيين بهذا المجال، أي الجسم التمريضي.

في الختام، تكون أليس قد أمضت أكثر من ثلث نهارها في عمل ملزَمة بتوثيقه، وبتوريد معلومات، وبالكتابة على الورق وتوشيحه بالسواد، ووضع علامات على بعض البيانات وإدخال بعضها الآخر.

ما إن تلج أليس عتبة دارها، حتى تنهمك بمعالجة مسألة اشتراكها الهاتفي. لقد أضاعت هاتفها النقّال، وكونها لم تجد عقد الشراء ولم تحتفظ بالرقم السري، تحاول عبثاً، منذ يومين، إيقاف اشتراكها. إلّا أنها إنها لم تنجح في الحصول على القسم "الصحيح" إذ أخطأت واختارت تحصيل الرسوم آلياً والاشتراك غير المفتوح. وبالتالي، لا تستلم فواتير فواتير تساعدها في الحصول على هذا الرمز المشؤوم. مجدداً، تستدعي أليس المشغِّل أورانج. يتمّ تحويلها على شخص آلي) روبوت(يطلب منها تجميع الرمز السري المشؤوم بغية فتح اتصال مع شخص بشري. ونتيجة تعذّر توفير هذا الرمز، أعطت رقماً آخر: هذه المرة، يطلب منها صوت معدني مسجّل مسبقاً أن تقوم بعدة خيارات. وكباريسية أصيلة، ذكرت رقم الدائرة التي تقطن فيها على وجه السرعة، فتجد نفسها مضطرة أن تعيد الكرّة منذ

البداية لأن الروبوت لم يتعرف إلى المنطقة ولا يستطيع إدخالها في علبة المعلومات. وتختار، غاضبة، الاستعانة بالإنترنت وتصرّح بأنها أضاعت الرمز الشهير، وهو السمسم* الحقيقي للتواصل مع أيٍّ كان. على الفور، تجيبها الآلة وتطمئنها: سوف تتلقى رمزاً جديداً، خلال خمس ثوان... على هاتفها المحمول! أصيبت بالذهول، ذلك أن من وجده أوحصل عليه خلسة يستطيع بعد الآن الدخول إلى حسابها، ويمكنه بالتالي فتح اشتراكها غير المقفل والاتصال بالعالم بأسره على نفقتها.

راحت أليس تبحث إذاً عبر الأنترنت كي تعرف ما إذا كان ثمة عملاء آخرون في وضعية مشابهة لوضعيتها وكيف استطاعوا حل مشكلتهم. وقعت على دردشة (شات)، هي في الواقع منصّة أعدّها مشغل الهاتف مخصصة للأشخاص الذين لا يملكون هاتفاً محمولاً إنما يمكنهم الوصول إلى هاتف ثابت. تتنفس الصعداء، وتباشر دردشة مكتوبة مع شخص لطيف يدعى پيير س.

- أنتِ تتواصلين مع پيير س. بغية التمكن من مراجعة ملفك. شكراً على تزويدنا برقم هاتفك الثابت. "

ترسل أليس رقم هاتفها.

پيير س: "هل يمكنك، إذا سمحتِ، أن تؤكدي إسم صاحب العلاقة وشهرته؟"

تكشف أليس عن هويتها.

---

* استلهاماً من العبارة الشهيرة « إفتح يا سمسم» في «قصة علي بابا والأربعين حرامي» (المترجم).

بيير س: "كيف يمكن أن أساعدك؟"

أليس: "أضعت هاتفي المحمول و... ".

بيير س: "طلبك يتعلّق بالاستعانة بالهاتف النقال "أورانج". ألتمس منك الاتصال بالرقم٧٠٠ من هاتفك الجوّال. وفي حال واجهت صعوبات مع الرقم ٧٠٠، يمكنك الاتصال بالرقم ٣٩٧٠ من خط هاتفي ثابت".

أليس: "المشكلة هي أنني لا أستطيع الدخول إلى حيّز الخدمة لأنني لا أملك رمز التعريف!".

بيير س: "هل يمكنك أن تبعثي إلي بعنوانك الإلكتروني؟".

تعطيه أليس عنوانها على ياهو

بيير س: "عنوانك@orange. fr".

أليس: "ليس لدي هكذا عنوان. لدي خط ثابت وهاتف محمول"أورانج. إنما ليس عنوان بريد إلكتروني عليه".

بيير س: "إذاً، يجب الاتصال بـ 'ياهو' من أجل كلمة السر على عنوان ياهو. وفي ما يتعلّق بسرقة الهاتف النقال، أدعوك للاتصال بخدمة 'موبيل'".

أليس: "الأمر متعلّق بفقدان هاتفي النقال، وأريد فقط فصل الخط. هل هذا مستحيل؟".

بيير س: "كي تتمكني من ذلك، يجب الاتصال بخدمة موبيل، لا أستطيع الحصول على ملفك الـ'موبيل'".

أليس: "وأنا أيضاً، لا أستطيع الوصول إلى خدمة 'موبيل' إذ لا توجد

’دردشة‘ ولأن خدمة الهاتف تطلب رمزاً لا أملكه! ولا أتلقى فاتورة باعتبار أنني أدفع رسماً مقطوعاً شهرياً يقتطعى من حسابي آلياً. أوليست هذه الحالة ملحوظة؟ أمر لا يصدق... ".

بيير س: "في هذه الحالة، أنصحك بالانتقال إلى إحدى وكالات فرانس لمعالجة مشكلتك".

أليس: "الساعة السابعة والنصف مساءً، الأول من تشرين الأول... التعليمات هي التعليمات!".

بيير س: "أعلم ذلك، لكنني لا أملك الوسائل اللازمة لإصلاح العطل، فخدمتنا هي خدمة مساعدة تقنية لخدمة الإنترنت، وبالتالي لا أستطيع الدخول إلى حسابات ’موبيل‘".

أليس: "أوليس هناك من خدمة يمكنها مساعدتي؟".

بيير س: "فقط ٧٠٠ (مساعدة موبيل)، فهي الخدمة التي تؤمن طلبات ’موبيل‘. ألديك سؤال آخر؟".

أليس: "لا، شكراً! يستحيل أن أوقف خطي، ومستاءة تماماً من ’أورانج‘! أعلم أن لا دخل لك في ذلك إنما... ".

بيير س: "أورانج تشكرك على ثقتك وتتمنى لك أمسية سعيدة".

إن عبثية الموقف وغرابة الأجوبة جعلت أليس تتأرجح بين الاستياء والحنق والضحك المتواصل. ولحسن الحظ، كانت قد دعت شقيقها ريشار لتناول العشاء عندها. وكان هذا الأخير قد وجد عملاً، بحديثاً، وتأمل أن تجده من جديد في حالة جيدة. ولكن عندما وصل ريشار، بدا عكر المزاج. وفيما كانت منهمكة بإعداد الطعام (خضار من زراعة بيولوجية

ملفوفة بغلاف بلاستيكي وعلبة من البوليسترين- وهذا ما يثير دائماً غيظ أليس- بغية طهيها مع قطعة لحم خنزير برّي يبيعه الجزار خفية لأن الصيادين الذين يزوِّدونه به لا يستطيعون منحه رخصة انتقال إلى ورشة معالجة معتمدة رسمياً، ولا تزويده ببطاقة تفيد عن اقتفاء أثر الحيوان وتوضيبه(، أخذ يحدثها عن متاعبه مع مكتب وكالة التشغيل (Pôle Emploi).

أخيراً، وجد ريشار مطعماً بثلاثة نجوم في باريس يدعى مطعم سوناتا، مستعد لاستقباله في دورة تدريبية لمدة ١٥يوماً. وبالتالي ذهب، منذ أسبوع إلى وكالة مكتب العمل في غرينيي(Grigny)، حيث يقيم، للحصول على شهادة تقييم مستوى الكفاءة المهنية، التي تتيح له الخضوع لهذه الدورة التدريبية. وشرح له وكيل مكتب العمل في غرينيي أنه يتوجب على صاحب المطعم أن يقوم بهذا المسعى لدى وكالة مكتب العمل في باريس، وبالتالي، طلب ريشار مسؤول مطعم سوناتا الذي أجابه بأن جميع المتدربين طالبي العمل السابقين اتخذوا الترتيبات اللازمة للحصول على اتفاقية التقييم في بيئة العمل (EMT) وتقديمها إلى المعطم. اتصل ريشار بمكتب العمل. وبعد خمس دقائق من المجيب الصوتي ومن الانتظار المدفوع، شرح وضعه. وقال له الشخص الموجود على الطرف الآخر إن صاحب المطعم محق وإن وكالة غرينيي هي التي تعطي الاتفاقية وعلى ريشار أن يحرّكها بين المستخدِم ومكتب العمل، ووعده بأن يبعث رسالة إلكترونية إلى وكالة غرينيي كي ترسل له الأتفاقية بالبريد الأرضي.

وبعد خمسة أيام من الانتظار وعدم وجود أي بريد، يجري ريشار اتصالاً مدفوعاً بخدمة مكتب العمل ويروي لهم قصته من جديد. فتجيبه

المستشارة أنه لا يوجد لديها أي أثر للبريد المذكور وأنه من الأفضل أن يلجأ مجدداً إلى وكالة غرينيي، ويخبرها بأن مستشاري غرينيي يرفضون إعطاءه الاتفاقية قائلين بوجوب قيام صاحب المطعم بذلك. ومن ثم تتحقّق المستشارة من الإجراء وتجيب بأن وكالة غرينيي محقة وأن صاحب المطعم على خطأ. فيرد عليها ريشار بأنهم أخبروه منذ أسبوع، عكس ذلك وأنه لم يفهم شيئاً، خصوصاً وأن مطعم سوناتا استقبل عدة متدربين حملوا إليه جميعاً الاتفاقيات المطلوبة. مجدداً، تبحث المستشارة وتعود بعد دقائق ومعها التفسير: إن إجراء تقييم الكفاءة المهنية الذي يجعل من المستخدِم صاحب المبادرة في الجانب الإداري هو خاص بباريس. وتفسير ذلك، بغية تبرير هذه المعلومات المتناقضة، هو أن مستشاري مكتب العمل تنهال عليهم قواعد وتعليمات، قلّما يعرفونها كلها، وهي كثيرة جداً وأحياناً متناقضة بحيث يمكن أن تضلّلهم.

وإذ تدرك المستشارة أنه من المتعذر على ريشار أن يحيل إلى المستخدِم طلب الاتفاقية التي لن تمنحه عملياً الشيء الكثير، توافق على تزويده بالعنوان الإلكتروني لوكالة العمل المتخصصة في طلبات تقييم الأهلية المهنية للعمل في قطاع المطاعم في باريس. على الفور، يرسل ريشار بريداً إلكترونياً إلى تلك الوكالة ويتلقى في اليوم التالي اتصالاً هاتفياً من أحد المستشارين الذي أخبره بأنه يستغرب تماماً عدم اهتمام الوكالة بطلبات التقييم، إلّا بالنسبة إلى بعض المناطق، وبخاصة بالتقييم المتعلّق بمنطقة مطعم سوناتا. ينصحه المستشار بالعودة إلى وكالة غرينيي كونها هي التي تصدر هذه الاتفاقية. يروي له ريشار قصته، فيجيبه المستشار بأنه غير قادر على الاهتمام بـ"حالته"، وأن محفظته تحتوي

على ٢٠٠ طالب وظيفة، وأنه كان لطيفاً جداً عندما اتصل به مجدداً في حين أن رسالته الإلكترونية السابق كانت ستلغى فوراً في مكان آخر وأن وقته لا يسمح له بالاهتمام بقضيته، ومن باب أولى أن يرفعها إلى أعلى وفق تسلسل لمراتب الإدارية، كما طلب منه ريشار. وبالتالي عاد هذا الصباح إلى وكالة غرينيي حيث توصّل، إثر بعض المتاعب والمشادات الخفيفة، إلى لقاء أحد المسؤولين... الذي وافاه بالنموذج المرفوض منذ أكثر من عشرة أيام طالباً منه إعادته موقّعاً (من قبل عدة أشخاص) مع مستندات ثبوتية، وذلك قبل ١٥ يوماً من بداية التدريب. أخبره ريشار أن ذلك لم يكن ممكناً، إذ لا بدّ من أن يبدأ تدريبه خلال أسبوع. وبعد حركة ذهاب وإياب بينه وبين الأعلى منه إدارياً، وتوتّر إضافي، وافق المستشار، بصورة استثنائية، على أن يزوِّده ريشار بالاستمارة بعد يومين. لذا، اضطر ريشار إلى التوجّه مجدداً في اليوم التالي نحو باريس للحصول على التوقيع على الاتفاقية ومن ثم العودة إلى غرينيي، آملاً عدم بروز تأويلات جديدة وقواعد جديدة حتى ذلك الحين. خصوصاً وأنه لم يكن يعرف ماذا يفعل وكان مستعداً للتخلي عن اللعبة كونه مرهقاً إلى أقصى حد، ومتعباً ومستاء من كل هذه العوائق ومن عبثية القواعد التي لا يرى فيها أي معنى.

وبينما كانت أليس تحاول مواساة ريشار مقدّمة له رغوة الشوكولا اللذيذة التي تحوي ٨٠٪ من الكاكاو، دق أحدهم جرس الباب. تفتح أليس. كان جارها لويس الذي جاء يطلب منها التوقيع على عريضة ضد "حاويات القمامة الذكية". إذ كانت البلدية قد قررت التحوّل إلى حاويات القمامة المنزلية الجديدة هذه وبدأت التعبئة المضادة تأخذ

مجراها. وأخبر لويس كلاً من أليس وريشار أنه يجب استخدام هذه الحاويات، المزودة بقفل وبجهاز استشعار إلكتروني، في أعقاب مقررات "غرونيل البيئية". وتتيح هذه الحاويات وزن القمامة لدى جمعها وإصدار فاتورة تبعاً لوزن القمامة الناجمة عن كل أسرة خاضعة للضريبة. وقد طرحت البلدية ضرورة العمل وفاقاً لمبادىء مسؤولية المواطنين الفردية في مواجهة المقيّدات البيئية (بفرضها ضريبة على أساس فردي، بحيث يفترض بالمواطنين أن يكونوا على وعي بتداعيات استهلاكهم)، واعتبارات الإنصاف (لا يدفع المواطنون إلّا لقاء ما ينجم عنهم من نفايات، ولا يدفعون لقاء أي شيء آخر)، والمردودية والفعالية في إدارة ميزانيات المجتمعات المحلية. وينتقد المعارضون هذا الخيار متسلحين بمبادئ أخرى: الإصلاح غير منصف ويُخشى من أن يؤدي إلى تفاقم الشرخ الاجتماعي، خصوصاً لأنه يؤدي إلى التفردية ويفكك العلاقة والتماسك بين المواطنين الذين ينتمون إلى الجماعة الحضرية ذاتها.

إن الإجراءات المتخذة ليست بيئية، لأنه عندما تعزّز المسؤولية الفردية والمردودية، يكون ذلك على حساب منطق فرز النفايات. ناهيك أن التجارب الأولى طرحت إشكاليات: لقد اعتاد المواطنون "الطالحون" إلقاء أكياس نفاياتهم في الشارع، وفي المواقف وأروقة البنايات أو حتى في الحاويات العامة وفي الريف، على امتداد الطرقات أو في الغابات. وحيال حيرة أليس وريشار وترددهما في التوقيع، أوضح لويس أن أحد مساوىء حاويات القمامة الذكية هذه تكمن في كونها تؤدي إلى تعقيد الحياة اليومية. والواقع أنه، بمقتضى هذا المنطق، يتوجب على الحاضنات اللواتي ترعين الأطفال أن تسلمن للأهل، كل مساء، أطفالهم

الشقر الأعزاء وكيس نفايات يحتوي على حفاضات مستعملة وعلب اللبن أو الفاكهة المحلّاة الفارغة كي تنهي هذه النفايات مسارها في حاوية القمامة العائلية بدلاً من حاوية نفايات الحاضنة! إذ ذاك، ومن دون أي تردد وقعت أليس وقرر ريشار التوجّه نحو غرينيي.

بَرَقْرَطَة*جديدة

في آن معاً، تتميّز برقرطة الحياة اليومية، التي أعربت عنها أليس بطريقتها الخاصة، بوضوح شديد في الأعمال أو المعايير البيروقراطية التي تفرض نفسها علينا- وهذا ما يفسّر حركات الرفض والاستياء والانتقادات، التي أصبحت عادية، حيال الإدارة الليبرالية الجديدة- وبعدم وضوح، لا يقلّ شدة أيضاً، حيال هذه الإجراءات وحيال إجراءات شكليّة أخرى - مما يتيح فهم رسوخ مثل هذه ممارسات وصعوبة تجاوزها أو حتى الالتفاف حولها. بيد أن هذه البرقرطة، سواء أكانت مرئية أم غير مرئية، تغذّي الشعور بالعبثية، والإبهام والاستياء وعدم الرضا: أولم يخامرنا الشعور، مرات عديدة، بهدر الوقت جراء قواعد أو إجراءات أو مقيدات معيارية لا طائل تحتها أو جراء أعمال متكررة، سواء في العمل أم خارجه؟ من لم يكن لديه انطباع، سواء أكان مستهلكاً أم مواطناً، بأنه "يخدع" لدى تحميله عبء تكاليف كانت المنشأة أو المؤسسة أو المجتمع تأخذها على عاتقها سابقاً؟ أولم نشعر على الدوام بأننا "مهمَلون"، وفي مواجهة غياب المسؤولية والبحث، من غير جدوى غالباً، عن استجابة والتفاتة،

* البَرَقْرَطة: التحكم البيروقراطي في أمور تسيير المواطنين والشؤون العامة.

وأخذ الواقع في الاعتبار، والوضع "كما هو"، والنظر إلينا على ما نحن عليه "فعلياً"؟ من لم تنقضّ عليه الحيرة والإبهام ولم يشعر بالعبثية والهراء وبالتناقض الذي تتسم به معايير رسمية أو إجرائية؟ من لم يشعر أيضاً بالتدخّل في الحياة اليومية، وبخاصة الحياة الحميمية؟ أخيراً (علماً بأن اللائحة طويلة جداً)، ألم نشعر أننا دائماً مشتتون بين "قيم" المهنة و"مبادئها"، واحترام المستهلك أو المواطن، والسعي وراء المصلحة العامة أو الخدمة العامة، من جهة، وبين المبالاة العقلانية بمقيدات الميزانية والاقتصاد إبان الأزمات، وبالبحث عن الفعالية والإفادة على المدى القصير أو عن ضرورة الامتثال إلى القواعد السائدة؟

أود، في الصفحات التالية، أن أكشف النقاب عن تعقد العمليات الجارية خلف "البرقرطة الليبرالية الجديدة" في الحياة اليومية، التي تغذّيها، في آن معاً، عقلانيات الرأسمالية وعقلانيات الدولة، من دون أن ننسى عقلانياتنا الخاصة، ومطالبنا الخاصة، وتوقّعاتنا الخاصة، المتناقضة غالباً، في ما يتعلّق بموضوع الأمن والخوف، وكذلك البحث عن البساطة والحياة الطبيعية، أو أيضاً الاستقلالية والتحرر. إن البرقرطة ليست فقط صنيعة الحكام الحريصين على فرض نفوذهم على الشعب العصي بطبيعته على الانقياد والتحرر من مقيداته، أو صنيعة الرأسماليين الأنانيين المهووسين بالسعي وراء الإنتاجية والريعية والأرباح القريبة الأجل. وإذا تغلغلت بعمق في المجتمع ككل وفي الحياة اليومية، فذلك أيضاً لأنها تشكّل صدى لمستلزمات أخرى، وتوقّعات وسلوكات ينبغي أخذها في الاعتبار.

إن معاينة حال التضخّم في فرض المعايير ليست جديدة. فمنذ بضع سنوات، أكّد العديد من الأعمال على اتساع نطاق استعمال المعايير

وتنوّعها خلف إضفاء طابع تقني غالباً ما تخفي مدى اتّساع الظاهرة وانتشارها . إلى درجة أن الوجود الكلي للقواعد والمعايير والإجراءات يبدو أنه "يتجه نحو الحضيض". والحال هذه، هو ذا ما ينبغي السؤال عنه. وقد ارتأيت في هذا الكتاب أن أطرح إشكالية هذا الوضع بعبارات "البرقرطة الليبرالية الجديدة"، التي تعتبر بمثابة انتشار للممارسات البيروقراطية المنبثقة من السوق والمنشأة: يجب ألّا تعتبر البيروقراطية الحالية وكأنها مؤسسة أو إدارةو أو، باختصار، جهاز تسلسلي خاص بالدولة، بل كجملة من القيم والقواعد والإجراءات والشكليّات التي لا تشمل إدارات الدولة وحسب، إنما مجمل المجتمع، أي باختصار ما نسميه اليوم، باللغة الاصطلاحية الليبرالية الجديدة ذاتها، "الحوكمة".

والواقع أن جانباً من الخطاب الليبرالي الجديد قد انتشر انطلاقاً من نقد بيروقراطية الدولة وتدخّلات مباشرة للإدارة في الشأن الاقتصادي. وقد تمحورت الذريعة الرئيس «cut the red tape»* لدى الليبرالية الجديدة حول التغيير الضروري لتدخّلات الدولة. إنما لا ينبغي الخلط بين "إدارة الدولة" و"البيروقراطية"، إذ إن هذه العبارة تشمل الشركات، القطاع الخاص، إقتصاد السوق، المنظّمات المنتمية إلى المجتمع المدني... وقد برزت في الواقع اليوم حقيقة واضحة بالنسبة إلى من يعيش وينتج ويستهلك، وبالنسبة إلى من يريد أن يسترخي ويكوّن نفسه ويعتني بنفسه ألا وهي اجتياح الممارسات أو الأجهزة أو الإجراءات البيروقراطية. إذ كيف نوصّف بخلاف ذلك الطلب المتزايد باستمرار على الأعمال

* تعني حرفياً التخلص من العمل الورقي، والذي كان رمزاً لشعار الليبرالية الجديدة في حملتها ضد البيروقراطية، لا سيّما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

الورقية - للسفر، للانتساب إلى مؤسسة، للإفادة من التأمين، وليس فقط التأمين العام-، والمواجهة التي تنقطع مع الإجراءات الشكليّة - للحصول على قرض، والكهرباء أو شبكة المعلومات، واستئجار منزل، وتقييم مصارف أو منشآت أو الإفادة من العدالة-، وضرورة احترام المعايير والقواعد- كي تكون حسابات المنشأة مصدقة، والإفادة بكون الخضار بيولوجية أو أن يلقى مقال ما قبولاً للنشر في مجلة ما؟ إلى ما هنالك من أمثلة لا حصر لها.

إن هذا الكتاب لا يهدف إلى الخروج بمحصلة حول أعمال البيروقراطية منذ عشرين عاماً، وهي غزيرة منبثقة عن كل الحساسيات العلمية والسياسية. ولا يهدف أيضاً إلى طرح تقويم معياري للسيرورة الجارية، بل غايته إتاحة إمكانية النظر إلى الوضع الراهن (الذي يصار عادة إلى تحليله بمفردات انعدام الضوابط، التحرير، الخصخصة، إنفجار المعايير) ينوء تحت خصائص البَرَقْرَطة. وهذا ما يتيح إعادة النظر في مختلف الترتيبات الليبرالية الجديدة المعاصرة. وكونها مجموعة من الترتيبات المعيارية والإجرائية، تعتبر البرقرطة التي نتصدى لتحليلها هنا واسعة الانتشار، مفككة ويتعذر إدراكها. فهي ليست جهازاً إدارياً، ولا مؤسسة، ناهيك عن أنها ليست بنية تنظيمية. إنها شكل اجتماعي من أشكال السلطة، "حركة اجتماعية" بمعنى أنها ليست خارج إطار المجتمع. بل إنها، على العكس، تنتشر بين العاملين الفاعلين الذين يشكّلون هدفاً لها، والذين، بوعي أو من دونه، يصنعون هذه العملية فيعزّزونها أو يقاومونها، يتعاملون معها أو يعبثون بها. وكون البرقرطة الليبرالية الجديدة مكان الإفصاح عما هو سياسي، تعتبر أحد أشكال

التعبير عن السيطرة في المجتمعات المعاصرة، التي تتحدد ملامحها بتنامي قوة العقلانية التقنية، وغزو معايير السوق والمنشأة، وإضفاء الصبغة الرسمية على الحكومة عن بعد وتكثيف عمليات التجريد .
وعليه، يسعى هذا الكتاب إلى مساهمة، نتمنى أن تكون أصيلة، في نقد مزاولة السلطة وأنماط الحكم وممارسات السيطرة والحرية. وهو يتموضع في استمرارية أعمالي السابقة حول السيطرة وحول تحوّلات أشكال ممارسة السلطة وإعادة انتشارها ، من دون السعي إلى الشمولية واستناداً إلى حالات عديدة ومتباينة بغية تقديم منافذ إلى قراءة مقارنة. وتكمن السمة الفريدة لهذا الكتاب في النهج الذي تبنّته. وقاربت البَرَقْرَطة كسيرورة إضفاء صبغة رسمية وتجريد، مع قيامي في الوقت نفسه بتحليل تجريبي راسخ في واقع الحياة اليومية. بعبارة أخرى، يتعلّق الأمر بالنظر بطريقة غير مجرّدة إلى "مواضيع" محددة في علاقتها مع التجريد.

١
ما هي البَرقْرَطة الليبرالية الجديدة

إن هذا البعد البيروقراطي في الليبرالية الجديدة، الذي قد يبدو غريباً، بل صادماً، في نظر الإيديولوجيا الحالية، هو مألوف بالنسبة إلى المتخصصين في علم الاجتماع التاريخي المتعلّق بالمجال السياسي وبالنسبة إلى قراء كبار الكلاسيكيين في هذا المضمار. وبالتالي، يعود تحليل التقييد المنظّم والمعياري، المذكور آنفاً، إلى أكثر من قرن، عندما بيّن ماكس ڤيبر أن الليبرالية أدت عبر التاريخ إلى تضخّم في عدد المؤسسات الاقتصادية وأن تطوّر البيروقراطية كان وثيق الصلة بتطوّر الرأسمالية. وقد استأنف كارل پولانيي هذه النظرة التقليدية عندما اعتبر أن "السوق ليس أمراً طبيعياً البتة" وأوضح أن الليبرالية سببت زيادة غير مسبوقة في التدابير التشريعية والإدارية، بالضبط للسماح بتفكيك العوائق أمام تحويل الأرض والمال والعمل إلى سلعة[١]. وأوضح المؤرخون أن الأسواق جاءت نتيجة التدخّلات البشرية، وبخاصة التدخّل الحكومي[٢]. بهذا الصدد، وبحسب تعبيري، كانت هذه السيرورة بيروقراطية لأنه توجب، لهذه الغاية، ابتكار قواعد وإرساء إجراءات. في هذا السياق من الأعمال، يذكر فوكو أن "السوق تغزوه قواعد وفيرة ودقيقة تنظمه"[٣]. ولن يستطيع أي فن للحكم مرتكز على السوق أن يتجسّد وفاقاً لسياسة

عدم التدخّل، بل في "سياسة إطارية"[٤] تفتح الطريق أمام "حاكمية نشيطة" ضرورية لجعل المجتمع بأسره يمتثل بمبادىء المنشأة والمنافسة والسوق.

إدراك متنوّع وعالمي للبرقرطة

تبدو البرقرطة الليبرالية الجديدة للمجتمع وللعمل الحكومي وكأنها أحد أهم سمات العالم المعاصر، التي تتخطى تنوّع الأوضاع الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إنطلاقاً من هذه الحقيقة، يبدو لي أنه من الأهمية بمكان العودة إلى ڤيبر (Weber) وليّ عنق فكرة شائعة ألا وهي :خلافاً لما ورد في الحقيقة الشائعة لم يقتصر نقده للبيروقراطية على الجهاز الإداري للدولة وحسب.

بخلاف ذلك، تبنّى ڤيبر نظرة فضفاضة جداً ومعقّدة حول البيروقراطية، واعتبرها بمثابة ظاهرة عامة ومتعدّدة الأبعاد. ومما لا شك فيه أن أعماله الأكثر شهرة – وبخاصة تلك المتعلّقة بتفسير الفكر الڤيبري –لم تتناول سوى أجهزة الدولة[٥]. بيد أن هذه النظرة كانت مغلوطة، كما توحي به قراءة متبصرة، خصوصاً من من قبل مثقفين يعتبرون ماركسيين كانوا، وهنا المفارقة، قرأوا ڤيبر قراءة أوفى من قراءة "الليبراليين" له ممن يتبنون فكره. وإذا كان كارل ماركس ينظر إلى بيروقراطية الدولة وكأنها موقع سلطة ممثّلي البورجوازية وسيطرتهم، وإذا لم يدرس البيروقراطية لذاتها، بل كتعبير عن صراع الطبقات[٦]، إلّا أن الأعمال المستوحاة من نتاجه قد ركزت على المسارات البيروقراطية لكبرى المنشآت الصناعية

وذلك بالرجوع في غالب الأحيان إلى ڤيبر. فقد برهنت كتابات هذا الأخير[٧] السياسية، كما ومقاطع كاملة من كتاب **اقتصاد ومجتمع**[٨]، أن البرقرطة ليست وقفاً على إدارة الدولة، وأن المقيّدات القانونية- الإدارية هي أيضاً خاصية المنشآت الكبرى والرأسمالية. ويذكر ڤيبر أن المنشأة الرأسمالية تزوّد البيروقراطية بإطار متميّز من التطوّر بمقدار ما "يشجّع شرط الحاسوبية والقدرة على التنبؤ الدقيق والمعقول على بروز شريحة خاصة من الإداريين ويفرض عليها نمطاً معيناً من الهيكلة"[٩]. ووصل به الأمر إلى الحديث على البرقرطة "في شتى الميادين" مع الإشارة أيضاً إلى الأحزاب السياسية، والنوادي، وجماعات الضغط)اللوبيات(وجماعات أصحاب المصالح، والكنائس[١٠] ...

ويشير ڤيبر إلى أن البيروقراطية المعاصرة، قياساً بأشكالها القديمة، تتميّز، من بين ما تتميّز به، بالتركيز على تقسيم العمل وعلى التخصص والإعداد التقني العقلاني، وعلى التقويم عبر إجراءات غير متحيّزة[١١]. بعبارة أخرى، ليست البيروقراطية، بالنسبة إلى ڤيبر، الذي يتناقض هنا مع ماركس، جهازاً طفيلياً، بل هي عنصر ضروري ورئيس في الرأسمالية[١٢]. إنها إحدى مميّزات سيرورة العقلنة، وتزايد الحوسبة، والتدوين والتقويم في المجتمعات الحديثة[١٣]. إنها تعبّر عن الحاجة إلى الحاسوبية والتنبؤية في الصناعة وتتبناها الرأسمالية من حيث نظاميتها ودقتها المتزايدتين؛ كما أن العمل بموجبها بالفعل لا يستتب إلّا عندما تسيطر الرأسمالية على المجتمع. وحسب ما كتبه ڤيبر، ثمة تطابق بين الحركة البيروقراطية وسيرورة العقلنة الرأسمالي، بحيث يستنتج "أن المستقبل ينتمي إلى البيروقراطية"[١٤]، إذا كنا نقرّ بأن "البيروقراطية هي الوسيلة التي يتمّ

بواسطتها تحويل الفعل الاجتماعي إلى فعل منظّم عقلانياً"(١٥). وبالنسبة إلى ڤيبر، كما يقول كلود لوفور (Claude Lefort)، "تعتبر البيروقراطية الإطار الاجتماعي الأكثر تلاؤماً مع التنظيم الرأسمالي للإنتاج وتنظيم المجتمع بما يتلاءم مع غايات الإنتاج"(١٦).

إن القراءة التي يقترحها لوفور استناداً إلى ڤيبر وماركس هي ذات أهمية بالنسبة إلى مخطَّطي، لأنها تشدد على نمط السلوك وعلى البيروقراطية كظاهرة اجتماعية. فالبيروقراطية، بالنسبة إليه، ليست طبقة، وليست عالماً منفصلاً، ولا يختلف اليروقراطيون عن بقية المجتمع، لا من حيث المصالح الخاصة ولا من حيث النمط المعيشي أو القيم. وعلى طرف نقيض من التحليلات الحتمية (إقتصادياً، تقنياً، اجتماعياً، تاريخياً)، يعتبر لوفور البيروقراطية كسيرورة ديناميكية "تتكوّن في إضفاء طابع اجتماعي مباشر على الأنشطة والسلوكيات"(١٧)، وتشارك بالتالي في سلطة مجتمعية.

إثر مراجعة هذه النصوص الأساسية، كيف لا يصار إلى التفكير بمعايير الإدارة العامة الجديدة (new public management)، وإجراءات التوحيد المعياري والمصادقات المطلوبة اليوم في سائر المنشآت كما في المصارف، والإجراءات المعمول بها في الجامعات ومراكز الأبحاث، والترتيبات المعدّة للمساهمة في التطوير أو الحوكمة الرشيدة؟ كيف لا نتذكّر القوانين التي يجب على كل فرد أن يحترمها كي يُعتبر مواطناً، مستهلكاً ذا وعي وإدراك، والداً مسؤولاً، موظفاً أو عاملاً حسن الأداء، مهاجراً شرعياً أو لاجئاً يستحق اللجوء السياسي؟

وفي عودة إلى تعبير ڤيبر، نجد أنفسنا حيال عملية "برقرطة عالمية"[١٨]، أو "برقرطة العالم"[١٩]، حسب تعبير الماركسي برونو ريزي (الذي استبطنه أيضاً تحليل جيمس بورنهام في الفترة نفسها والذي استخدمه لاحقاً هنري جاكوبي) أو "المجتمع البيروقراطي"[٢٠]، إذا تتبعنا كورنيليوس كاستورياديس وأعمال مجلة **إشتراكية أو بربرية**. وبالتالي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ما الذي يصنع للمرحلة الراهنة خصوصيتها. وعلى طرف نقيض من ميشال كروزييه، فبمقدار ما لا تعنيني "الظاهرة البيروقراطية" لذاتها إنما لمعناها الحكومي، فإن توصيف أو تحديد ما قد تكونه هذه "البرقرطة الليبرالية الجديدة" يهمني بدرجة أقلّ مما يهمني أن أوجز عنها إشكالية انطلاقاً من "سماتها المكوّنة" لتنوّع أشكالها ومعرفة "كيف تترسخ في كيانها الاجتماعي وتضاعف قوتها"[٢١].

ثمة سمتان تشكّلان، في رأيي، الدلالة النيوليبرالية للبيروقراطية الحالية وتتيح لي الحديث عن "بيروقراطية نيوليبرالية". الأولى تكمن في الميّزة "الخصوصية" جداً للمعايير والقواعد والإجراءات التي تصنع البرقرطة اليوم. وبصورة أكثر تحديداً، وكما سوف نتبيّن لاحقاً بنحو ملموس، غالباً ما تكون هذه الإجراءات الشكليّة نتاجات مشتركة بين ما نواصل وسمه بـ"العمومي" و"الخصوصي"- والذي تزداد صعوبة تعريفه وتحديد هويته أكثر فأكثر في حد ذاته لشدة ما تكون عمليات التهجين على درجة عالية من الكثافة، أو على الأصح عمليات الربط والتداخل التي تفضي إلى تغيّر مدلولات كلٍ من هذين المفهومين. إن حركية التهجين والربط والتداخل المعمول بها في البرقرطة النيوليبرالية تؤْثر الرجوع إلى "خصوصي" ليس هو "السوق" المحض والمثالي الذي

تقول به النظرية الاقتصادية ولا هو "صاحب المنشأة" الفردي الذي تصوّره الإيديولوجيا الليبرالية الإرادوية، غير أنه يطبع عالماً معيّناً تنتمي إليه المنشآت الصناعية التي تعتمد اساليب إدارية معقّدة ومتطوّرة. أما السمة الثانية التي تتميّز بها البيروقراطية النيوليبرالية فهي تفاقم طبيعتها الشكليّة. أما سيرورة التجريد والتصنيف فتشتد وتتعمم لدرجة أنها تؤدي إلى فقدان معنى العمليات الذهنية التي توجهها وتنحو إلى اعتبار الترميز وإضفاء الصبغة الشكليّة مساويين للواقع. هذا ما يفسّر إلى حد كبير الشعور بالاستلاب وبفقدان المعنى الذي غالباً ما يصار إلى ذكره والذي أعطى نهار أليس صورة عنه بطرق مختلفة. هذا ما حدا بي إلى الحديث عن التجريد البيروقراطي وكأنه تخيّل للواقع. ومن الأهمية بمكان العودة بصورة تفصيلية إلى هاتين السمتين المكونتين كي تفهم، بصورة أفضل، البيروقراطية النيوليبرالية ككائن اجتماعي.

أسطورة المنشأة* وصاحب المنشأة في الإيديولوجيا النيوليبرالية الضبابية

لقد قيل إن النظام النيوليبرالي هو نظام السوق والمنشأء. إنه نظام مركب قوامه مبادىء إضفاء أشكال متطوّرة ويستلزم تدخّلات من أجل إقامة السوق وتعزيزها وصيانتها الدائمة، وهي تدخّلات ناجمة عن فن ناشط تتمتع الحكومة. وبغية فهم العلاقة التي تقيمها هذه الأخيرة مع الأشكال الجديدة من البيروقراطية، كان لا بدّ، حسب فوكو، من التركيز على السوق،

* يشمل المصطلح في هذا السياق: مشروع أو مؤسسة أو شركة أو مصنع...

بل وخصوصاً على المؤسسة. إنما تبيّن لي أنه من الضروري إجراء هذه الدراسة، ليس من وجهة نظر أسسها النظرية، والخطوط العريضة المجرّدة "للسوق" باعتبارها مبدأ عيش في المجتمع، أو لـ"حكومة تعمل كمنشأة" باعتبارها نموذجاً مثالياً، وكأنها يوتوبيا[٢٢]، بل بغية التركيز على التفاصيل العينية لأنماط سير عملها، طبقاً لمسار الاقتصاد السياسي المستوحى من ڤيبر (staatswissenchaft)[٢٣] وبالتالي، تبدو السوق أكثر تعقيداً من مجرّد كونها نتاج معادلة بين العرض والطلب. ومما لا شك فيه بأن الطلبات في السوق هي المصدر المباشر لإنتاج الخيرات والخدمات، بل حتى لسلطة المعايير، وأن السوق (مثلاً، خسارة عقود، أو "حصص في السوق") هي التي تحدد ثمن عدم الالتزام بالمعايير والقواعد المعمول بها. بيد أن الأسواق مترسخة في المجتمع، وفي الوقت نفسه تتدخّل معايير أخرى، كالقيم (أو المواثيق، حسب اللغة التي يتمّ تبنّيها)، خصوصاً الخبرة والأخلاقيات والتقنيات الصناعية، وكذلك العلاقات السياسية والقانونية والأخلاقية، والصِّلات بين الأفراد والشبكات. هذا أمر واضح وقد عاود اكتشافه، إلى حد ما، علم الاجتماع الاقتصادي.

بالمقابل، يبدو لي أن ما هو أقل وضوحاً والذي يستلزم المزيد من التحليل حسب اعتقادي هو تعقيد ما يُقصد بالحكومة العاملة ونفق منطق المنشأة. وإذا أمعنا النظر إلى الممارسات، يتبيّن لنا بالتالي أن المنشأة النموذج للانتظام النيوليبرالي ليس صاحب المشروع أو المنشأة أو المقاول الفرد الذي يسلّط عليه الضوء دعاة الإصلاح ومعهم نقاد النيوليبرالية بمقدار ما يتمثّل بذلك التنظيم المعقّد والمتطوّر جداً» ككيان إداري« و»تنظيم اجتماعي« و»مؤسسة «مؤلفة من» فَرَق إداريين «من

واجبهم تنسيق مختلف أنشطتها وتوجيهها". ويقوم هذا التنظيم على طرق إدارة وعلى "مجموعة بحالها من الترتيبات الهادفة إلى ضبط الصراعات أو احتوائها وإلى تحديد نمط العلاقة بين أصحاب المصلحة وفرضه"(٢٤). وهكذا، تتضح فصيحةً الصورة التقليدية "لليد المرئية" للمدير المقترحة من شاندلر(٢٥): لا تحكم المنشأة العلاقات التعاقدية وعلاقات الملكية وحسب، بل "جملة من القواعد والإجراءات والأعمال الروتينية وغير الرسمية، التي تنتظم حولها هذه المنظومة ويعاد إنتاجها"، أي جملة من "المعايير والمواثيق ونظم الرقابة والعقاب الاجتماعي، المتشكّلة مع مرور الزمن".

إخفاء بيروقراطية المنشأة

ليست بيروقراطية المنشأة هذه بالأمر الجديد، كما سبق وأوضحه ڤيبر ومؤرخو وعلماء اجتماع الصناعة، أو أيضاً العاملون في هذا المجال والذين تفكروا في ممارساتهم والذين تضافرت أعمالهم بحيث وضعوا تاريخ بدء في تطوّر الإدارة والبيروقراطية الخصوصية عند منعطف القرن العشرين(٢٦). ولا يخفى أن تايلور نفسه هو الذي ابتكر عبارة "الإدارة العلمية" هذه كي يتحدث على عقلنة تسيير المنشأة والمعرفة التقنية والتي اعتبرها، أي الإدارة العلمية، »عملاً غير منتج". وكان يشير بذلك إلى أن الرأسمالية لم تكن تريد هذه البيروقراطية لكنها أجبرت على اللجوء إليها لمواجهة ممانعة العمال ومقاومتهم(٢٧). وحتى قبل الحرب العالمية الثانية، عمد بعض المؤلفين، الذين استوحوا حول هذه النقطة

من ڤيبر، مثل ريزّي أو بورنهام اللذين استأنفا من ناحية أخرى كتابات أدولف برل (Adolph Berle) وغاردينر مينز (Gardiner Means)، لإبراز الطابع البيروقراطي للمنشآت الخصوصية الخاصة ووجدوا في مدير تلك المنشآت مثال المدير البيروقراطي[٢٨]. واعتبار التايلورية نمط "تسيير علمي" وباعتبارها أيضاً إيديولوجية صناعية، فقد طرحت في صلب المنشأة التنظيم التخصصي والتراتبي لعمل "ذوي الياقة البيضاء". إذ يبدأ هذا الأخير باتخاذ شكل بيروقراطيّ مع الاستعانة بمعرفة العمال بغية تحديد أوامر خاصة وتفصيلها[٢٩]. وبالتالي يمكن القول إنه تمّ، منذ البداية، تنفيذ سيرورة إضفاء الطابع الشكليّ والتجريدي، بحيث تعمّقت على امتداد القرن العشرين مع التصنيع وانتشار الإيديولوجيا التايلورية والتحديث التكنولوجي[٣٠].

وفي غمرة الاحتفال المغرور بالمنشأة، تبدو قراءة هذه الأعمال "القديمة" توضيحية وتذكّرنا بسلسلة من المواصفات التي أضحت اليوم منسية أو مكتومة. ومرد ذلك إلى أن البيروقراطية وُلدت من التحوّل في وجهة النظر. فابتداءً من مرحلة معيّنة، لم تؤخذ الإنتاجية في الاعتبار انطلاقاً من مستوى الأجور بقدر ما هو انطلاقاً من تنظيم العمل وضبط النفقات، ما أدى إلى تكثيف استخدام نظام المحاسبة، وتنظيم توثيق عمليات الإنتاج وإجراءاته، وصوغ أشكالها... وبالتالي، تزايد استخدام المستندات والأوراق والقواعد وإجراءات الترميز، والشروط والمعايير والمبادىء، وأبرزت أهمية الوقت[٣١]. إن الكتابات والدراسات النقدية في مجال المحاسبة، التي حلّلت بدقة أساليب تقويم الأداء والمعايير التي تنطوي عليها، تنفي الفرضية القائلة بحيادية هذا النشاط. فعندما اقترحت

هذه الأعمال أنه لا يمكن فهم نظام المحاسبة إلّا بإدراجه في المجتمع وأنه يشكّل جزءاً متمّماً للمصنع الاجتماعي من خلال عملية إخضاع البيانات لمصفاة تهدف إلى تلافي ما يتهدّد المجتمع في استقراره وإلى مساعدة المجتمع على أن يحكمه التعايش، أظهرت تلك الأعمال أن نظام المحاسبة هو بمثابة تفكير سحري يتستر على بيروقراطية المنشأة[٣٢].

وتشير سائر هذه الكتابات إلى أن البيروقراطية ارتكزت إلى سيرورة "مشاركة" العاملين أو تجنيدهم. وسرعان ما أدرك فن الإدارة أن العمال يعرفون العمل بصورة أفضل وأنه ينبغي بالتالي خلق نوع من التعاون كي تصبح معرفتهم منهجية ومقننة وذات طابعٍ رسمي. إن عملية التجريد هذه، المترافقة مع تغيّرات تكنولوجية وتقسيم متزايد للمهمات في العمل، توضح وجود عنصر رئيس في بيروقراطية المنشأة، ألا وهو جهل الغالبية العظمى من العاملين بسير العمل الكلي في المنشأة وبضرورة اللجوء دائماً إلى قواعد وإجراءات مصاغة الشكل ليتحقّق التنسيق وتالياً، الإنتاج[٣٣]. ولدى تحليله شدة الترابط بين الخبرة المهنية وتطبيق النظام، أشار الفين غولدنر إلى تعدّد السيرورات البيروقراطية داخل المنشأة، فاقترح أن تكون القواعد حسب الظروف، أشكالاً من التواصل بالنسبة إلى من يريدون تلافي المسؤولية والالتزام، أو أساليباً في تحاشي تكرار الأمر وبالتالي أسلوباً في التخفيف من وطأة النظرة إلى القيادة وتعزيز إمكانية تقبّلها، أو جهاز تحكّم عن بعد أو عملية إضفاء صفة مشروعة على اللجوء إلى العقاب[٣٤]. فالرأسمالية إذاً، ومن منطق اقتصادي محض، هي التي تحث على انتشار البيروقراطية الخصوصية الإدارية من أجل تنظيم أفضل للإنتاج والتسويق، في حين أدت سيرورات اجتماعية

وسياسية محصورة أكثر إلى نمط آخر من البرقرطة، وأعني بها برقرطة التشغيل[٣٥].

وهكذا تبدو المنشأة وكأنها مؤسسة ذات قواعد معقّدة وطبيعة متنوّعة، هي أحياناً قواعد السوق، لكنها في معظم الأحيان نتاج "الفعل الأحادي الطرف لأجهزة الشركة أو مسؤوليها، ونتاج "العقود أو أشكال أخرى من الاتفاقات"، ونتاج القانون، و"المواثيق التأسيسية"، والتحديد والتنظيم المميّزين لشكل رأسمالية "حقوق الملكية، ونتاج نمط العلاقات المالية وعلاقات الأجور[٣٦]. ومن المفهوم أن المنشأة، كونها مؤسسة تاريخية الموقع، لا تعرف قواعد عامة وعادية. وتكمن فعالية المنشأة في أنها بناء اجتماعي يتغير مع تحوّلات أنماط الأدارة، وبنحو أوسع مع ما يصيب الأنماط السائدة في الرأسمالية من تحوّلات[٣٧].

في ظل هذه الأوضاع، يمكن أن نتساءل عما هو "جديد" في البيروقراطية الحالية. الجواب الأول يكمن من دون شك في شموليتها واستقلاليتها. فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين، تغيّرت طبيعة الإدارة، التي انفرضت كعلم داخل المنشأة، وتمنهجت. وامتدادا لخط نشأتها، يترجم فعل الإدارة اليوم بمزيد من الترميز وتوحيد المعايير. أما إستراتيجية المنشأة، وسيرورة توحيد المعايير وإصدار التراخيص بالمنتجات، ووسائل الإنتاج والإدارة، والتسويق عبر الأنترنت، وإدارة المشتريات، والعلاقات العامة، والعلاقات مع الموردين، والمتعهدين بالباطن ومقدّمي الخدمات...، فتتحدد بصورة دقيقة وإجرائية بشكل يتيح التحكّم بالأسواق والمنافسة، وبسلوكيات الزبائن وقنوات التوزيع، وبالصحافة والسلطات العامة، وبمجمل سلسلة الإنتاج. أضف إلى أن

فن الإدارة أصبح نشاطاً ذا مردودية، أي عملاً تجارياً. خصوصاً وأنه برز كمعرفة جديدة للمجتمع من خلال تجاوزه لعالم المنشأة، ليشمل كل عالم الاقتصاد بمجمله، ومن ثم استثمار عالم الدولة والمجتمع بأسره. وثمة خاصية ثانية للإدارة النيوليبرالية تكمن تكمن في تبسيطها باعتبارها معرفة مستقلة قابلة للنقل

والواقع أن الإدارة وسير العمل البيروقراطي في المنشأة هما أكثر تعقيداً مما تروّج له إيديولوجية الإدارة ومما تنقله إلى ميادين أخرى[٣٨]. فالمعرفة الإدارية التي تروّج للمعايير والقواعد والإجراءات الشكليّة هي أقل تأثراً بالأبحاث العلمية حول المنشآت والتنظيمات وبتعقد الواقع. إنها تقوم بالأحرى على مفهوم للإدارة نابع من ثقافة شعبية لا تتصوّره حتماً وكأنه من البيروقراطية في شيء.

إعادة التنظيم الإداري للمنشأة تحت تأثير الأمْوَلة *والمُرونة

تقترح بعض الدراسات الحديثة حول المنشأة أن ثمة تحوّلات قد تستدعي إعادة النظر بالنزعة الإدارية (managérialisme) وببرقرطة المنشآت (entrepreneuriale)[٣٩]. فهي تشير بصورة خاصة إلى تعزيز إواليات "السوق المثالية" (بمعنى أنها إوالية طبيعية مناقضة للبيروقراطية) داخل المنشأة عبر أمْوَلة هذه الأخيرة ورفض التراتبية والاندماج، في

* أمْوَلة (financiarisation): تحويل جزء متزايد من الأرصدة المالية للمنشآت والصناديق التي تديرها والقدرات المالية التي بحوزتها، إلى التوظيف خارج إطار نشاطاتها الأصلية، في الأسواق المالية وشراء أسهم في منشآت وقطاعات أخرى.

الصناعة كما في الخدمات. ولدى ذكر هذه الحجج، ومع الأخذ في الاعتبار الدروس السابقة المستفادة حول بيروقراطية المنشأة المتّصفة بتعقيد أشد مما يسعى فن الإدارة كمعرفة إلى استخلاصه، ندرك أن هذه الفرضية تبدو من أكثر الفرضيات هشاشة. وبالتالي، تستحق التصدي لها كونها تتيح إحراز تقدّم في فهم ما يشكّل خصوصية البيروقراطية النيوليبرالية.

الحجة الأولى، أي الأمْوَلة، يصعب قبولها ما إن نتخلص من نظرة أثيرية وإيديولوجية إلى قطاع المال والتمويل وننكب على الممارسات العملية لهذا القطاع. وبالتالي، لا تعود الأمْوَلة تبدو مرادفة لنهاية النزعة الإدارية بقدر ما هي إعادة تشكيل لها، وفق ما أوضحته أعمال أوليڤييه واينشتاين على سبيل المثال(٤٠). ومع النيوليبرالية، تستمر سائر خصائص "المنشأة التي تسيّر بقواد النزعة الإدارية"، المذكورة آنفاً، حتى ولو اتخذت أشكالاً جديدة مما يشير إلى أن السلطة البيروقراطية التي يتمتع بها الإداريون لا تزول، لكنها تتغيّر وفق خطوط تبقى مرسومة. أولى هذه الخطوط هي أولوية البيانات المالية ومؤشرات المحاسبة المالية التي تتجسّد في تصوّر مالي للرقابة. والحال هذه، لا تكون الأسواق المالية أسواقاً صافية ومثالية، بل أسواقاً غير مستقرة، تتميّز بالمحاكاة. وتشكّل هذه الأسواق "مجالاً تنظيمياً")حسب فليجشتاين(، مكوّن من شركات كبرى ولاعبين ذوي نفوذ، على غرار المستثمرين المؤسساتيين الذين يلعبون دور الوسطاء. خصوصاً وأن النفوذ المالي يُترجم بنشاط بيروقراطي كثيف قوامه احتساب معدّلات ومؤشرات، وتوقّعات يعمد على تحديثها باستمرار، وإبلاغات لا تنتهي، وكتابة تقارير، ومصادقة على القواعد، واحترام المعايير، وإنجاز عمليات تقييم ومراجعة

حسابات. تبقى يد الإداري المرئية موجودة دائماً، حتى ولو تغيّرت طبيعة هذا الأخير. وهو اليوم يتمثّل أكثر فأكثر بصورة مدير الصندوق والرئيس الأعلى للشركة بشكل تتمحور معه حوكمة المنشأة قبل كل شيء (وغالباً فقط) على مصالح المساهمين[٤١].

الخط الثاني يتعلّق بما يمكن تسميته عموماً بالإدارة من خلال الأعداد والأرقام، أي بعبارة أخرى تزايد قوة اقتصاد يقوم على الحساب والتقدير. وأكثر من أي وقت مضى، يتمّ تقويم الأداءات من خلال التكميم بل واستخدام الرياضيات[٤٢]. أما الخط الثالث فليس سوى التأكيد على توجّه قديم: تصوّر للكفاءة والمعرفة يقوم على المقاييس الإدارية. هذا يعني أن الإدارة هي علم وأن امتلاك علم الإدارة يتيح إدارة أية منشأة في أي قطاع، وأي تنظيم، أكان عاماً أم خاصصاً. في هذا السياق، تتجدد أنماط الإدارة من خلال تقدّم "العلم"، سواء انبثق هذا الأخير من التطوّرات السابقة في التكنولوجيا الحديثة، بخاصة في ما يتعلّق بالتحكّم، أو تزايد إضفاء الطابع الشكليّ على المعارف التي تتيح تعميم إجراءات التطبيع والتصديق. هذا التطوّر الأخير يطبع الخط الرابع المتعلّق بتحوّل المنشأة: أهمية المعايير التي لا تشمل التكاليف وبروزها مع تطوّر الاستهلاك. إذ ذاك يؤدي إيلاء الاهتمام بنوعية المنتجات، وبفترات صوغ المفاهيم، والإنتاج والإمداد، وبسرعة تجديد المنتجات، وبنوعية الخدمات التجارية بحكم الواقع إلى تكثيف إجراءات التطبيع والتصديق.

وعلى طرف نقيض من الحجة الأولى هذه، يبدو لي أنه ينبغي تناول الثانية، المتمحورة حول المرونة، بمزيد من الجدية. إن اللامركزية، والتنظيم على أساس مَواطن الكسب المستقلة وخيار التفويض (أو

الحث على العمل)- أي بعبارة أخرى تفكيك الشركة الكبرى المدمجة لمصلحة تنظيم قائم على الشبكات من خلال المقاولة بالباطن، والشراكة، والتحالفات، التآزر وتفكك نظام الأجور- قد أعادت النظر في أحد عناصر البرقرطة كما حللها ماكس ڤيبر. فهذه الأخيرة، حسب ڤيبر، تتميّز بالشكل الهرمي للسلطة والنفوذ، وبالنظام التراتبي وبسلسلة من الأوامر والتبعيات التي تحدد مسؤوليات كل فرد بدقة [٤٣]. إن وارن بنيس هو الذي طوّر في وقت مبكر جداً وعن طريق الإعلام بصورة مكثّفة، موضوعة اللابرقرطة هذه[٤٤]. ففي نهاية الستينيات، تكهن بحلول نهاية العلاقات التراتبية العامودية، خلال المقبل من السنين (توقع حصول هذا التطوّر على امتداد خمس وعشرين سنة) وتطوّر العلاقات الأفقية، التي تتميّز بالمرونة والحراك والسرعة والتكيّف مع الرأسمالية غير الثابتة والمنفتحة على التغيّرات المستمرة والتكنولوجيات الحديثة، قد تؤدي إلى نهاية البيروقراطية ذات النزعة الإداراتية الخصوصية وحلول تنظيم مرن ومطواع، مناقض تماماً للبيروقراطية.

إنما لا بدّ من استكمال هذا التحليل وذلك بالاستزادة فيه. والواقع أنه لا يتمّ تأمين التحكّم وإعطاء الأوامر من خلال العلاقات التراتبية فقط، بل أيضاً من خلال أنظمة من المعايير والقواعد والعلاقات التعاقدية التي تعتبر ممارسات بيروقراطية[٤٥]. إن الانفتاح خارجياً والمقاولة بالباطن والشراكة والتنظيم التدفقي مسائل قد أصبحت ممكنة من خلال جملة من الممارسات والاستعدادات التي تعزّز جميعها هذه البرقرطة: تبنّي تقنيات جديدة ترتكز على ترميز متواصل للمعلومات والمعارف. إنها دكتاتورية المعلوماتية التي ترفض كل تقدير تقريبي) وكل تقييم (في

الأجوبة عن البروتوكولات، وتفرض "توثيق" بعض العناوين وإلغاء شخصنة العلاقات. وهي سيرورة التصديق على نوعية المنتجات وأنماط التسيير والإنتاج، وتطبيعها. وهي أيضاً تأسيس معايير ومواصفات أكثر دقة على الدوام، وتحديد أهداف يجب تحقيقها ومؤشرات تتيح التقويم. كما أنها تعمل على تطوير المراجعات الحسابية، وتحديد العقود (عقود المقاولات بالباطن والتحالف والشراكة...) التي تنص بصورة تفصيلية تماماً على توزيع المهام والمسؤوليات والمكافآت، وهي تطوير أجهزة التنسيق بين الكيانات المستقلة وبين المهن وبين الاختصاصات وبين مخطّطات غير مركزية للأرباح وتوقّعات رأس المال... إننا إذاً بعيدون جداً عن السوق وعن المتعهد كفاعل في السوق. إننا ضمن منطق التعاقد البيروقراطي، وتطوّر العلاقات التعاقدية التي تكتسب تدريجاً الصفة الرسمية مع المموّلين وكذلك مع الزبائن، ومع المقاولين بالباطن، والشركاء الماليين، ومراجعي الحسابات وسواهم من المسيّرين، أو أيضاً مع الخدمات القائمة خارجياً[٤٦]... وهذا ما يفسّر أيضاً الاتجاه المعروف نحو إخضاع النشاط الاقتصادي لإمكانية التقاضي أمام المحاكم وأخضاعه أيضاً لمزيد من رقابة القانون.

إن تحليل تغيّر علاقات العمل، التي تشكّل إذا صح القول الوجه الآخر لهذه السيرورة يؤكد هذا التفسير عبر تعميق فهم الأشكال الجديدة للبرقرطة. حتى أن كل الأبحاث، خارج إطار واقع عدم التوافق حول نهاية التنظيم التراتبي وأن بعضها يقدّر أن هذه البنية التكنولوجية بصيغة الياقة البيضاء تعرف كيف تستجيب لمتطلبات الاقتصاد غير الثابت[٤٧]، فهي تميل إلى البرهنة على أن مرحلة اللاتطبيع في علاقات العمل ومرونتها هي أكثر

تعقيداً من مجرّد اكتسابها استقلالية ذاتية وتراجع المقيّدات(٤٨). وبالتالي، توحي هذه الأبحاث، من دون أن تمفهم ذلك بهذه المصطلحات، بأن هذا التطوّر لا يترادف في شيء مع اللادمقرطة. إنها تبيّن على وجه الخصوص أن تراجع بعض المعايير (بمقتضى الزمان أو الوضع الشرعي أو الضمان أو المكافأة على العمل) ليس انعكاساً لتراخي الإطار المعياري لسيرورة الإنتاج بمجملها، وأننا، بالمقابل، نشهد ظهور أو تقوية بعض المعايير أو القواعد الأخرى. وهكذا، يشكّل تطوّر المبادرة الذاتية أو العمل عن بعد، وبخاصة من المنزل، توهماً بالاستقلالية، نظراً لأن التحكّم، أصبح شيئاً فشيئاً، أكثر خضوعاً للبيروقراطية، ليس بمقتضى الرقابة العينية، إنما بموجب احترام سلسلة من المعايير (وتائر التسليم، الإنتاجية). وتتلازم "المشاركة" والغياب العياني للتراتبية مع تضاعف عمليات التحكّم والرقابة بالاعتماد على تدفق مضغوط ببادرات ومعلومات، وسلع أو خدمات مكرسة للإنتاج، وبمعايير يجب التقيد بها، وإجراءات ينبغي اتباعها. ولا تعد إعادة النظر بالعمل بدوام كامل مدفوع الأجر غاية العلاقات التعاقدية الرسمية بل تعدّديتها. وتترافق مرونة المكافأة وشروط العمل مع حاجة دائمة للإنتاج، ونشر المعلومات وتسييرها... إنها مجموعة من القواعد والإجراءات شديدة التقييد.

هذا التحليل تؤكده إحدى الدراسات الحديثة النادرة المكرسة بصورة صريحة لبرقرطة أعمال المنشآت(٤٩). فهي تشير إلى صعوبة فهم تطوّر درجة البرقرطة في القطاع الخصوصي نتيجة ثلاثة أسباب أقلّه: إنعدام التوافق بين البلدان وداخل البلد الواحد على تسمية الأشخاص الذين يعملون على برقرطة المنشأة؛ انعدام معطيات تقدّمها المنشأة بغية مد

السيروزة بمعلومات لمجرّد أنها غير قادرة على رؤية نفسها على أنها بيروقراطية؛ سيادة نظام التقويم الكمي علماً بأن التغيّرات البيروقراطية هي قبل كل شيء من مرتبة نوعية. وبالرغم من كل هذه المشكلات، أدرك المؤلف المخاطر واتخذ الاحتياطات لتحليل الظاهرة البيروقراطية، فأظهرت الدراسة أن تنامي "الياقات البيضاء" هو أكثر سرعة من النمو، وأنها أكثر أهمية في القطاع الخصوصي منه في القطاع العمومي (بالرغم من أنه من الأسهل فهمها في هذا الأخير) وأنه بعد أن كان هذا التنامي مقتصراً بخاصة على المستويين الأدنى والمتوسط من الأهلية داخل المنشآت، أصبح عموماً يتعلّق بالمستويات المتوسطة وما فوق ابتداء من الستينيات. وبالتالي، أوحت هذه الدراسة بأن الممارسات البيروقراطية قد تكثفت، بالرغم من مرونة التنظيم، ومن تطوّر الرأسمالية بصورة عامة.

البرقرطة النيوليبرالية بمثابة تجريد

إن "السمة" الثانية التي تتمتع بها البيروقراطية هي صيغتها الرسمية المتزايدة جداً. إنما لطالما تميّزت البيروقراطية بخاصيتها الرسمية والمجردة. فالأمر يتعلق إذاً بفهم ما إذا كانت البرقرطة النيوليبرالية، حول هذه النقطة، ذات خصوصية وما هي التحوّلات المحتملة التي يحملها ترسيخ الحكومة عن بُعد (gouvernement à distance) ونشر المراجع حول عالم المنشأة على مجمل الحياة الاجتماعية إلى سيرورة الصياغة الرسمية والتجريد. إنما قبل ذلك، يبدو لي أنه من الأهمية بمكان فهم ماهية سيرورة التجريد هذه أو، بصورة أكثر تحديداً، فهم استنساب إدراك القواعد والمعايير والقوانين والتصنيفات باعتبارها أشكالاً مختلفة من التجريد.

البرقرطة، سلسلة من عمليات التجريد

تعتبر سيرورة العقلنة، على غرار إرساء القواعد اللاشخصية، متلازمة مع البيروقراطية، وقد تركز القسم الأكبر من تحليل ڤيبر على روحية اللاشخصية التي تتميّز بها الشكليّة (formalisme)[٥٠]. الذريعة معروفة: هذه الأخيرة هي وحدها التي تجيز المساواة الشكليّة في التعامل من خلال إتاحة التحرر من الاعتبارات الشخصية. أضف إلى أن القوانين والقواعد والمعايير والتدوينات تتيح إمكانية توقع الحياة وتجاوز الصعوبات بسهولة أكبر. لهذا السبب، ترتكز البيروقراطية على نطاق واسع على هذه الأخيرة باعتبارها أنماطاً من حكم البشر. ولا يستخدم ڤيبر ذريعة التجريد بالمعنى الدقيق للكلمة. إنما ما هي القوانين والقواعد والمعايير والتدوينات سوى نتاج عمليات التجريد؟ هذه القراءة، المندرجة في استمرارية معجم مفردات وأنماط التفكير عند ڤيبر، قلّما تناولتها الأعمال المتعلقة بالبيروقراطية والبرقرطة، والتي آثرت تحليلاً قوامه العقلنة والشكليّة. إنما ثمة استثناءات. فعلى سبيل المثال، حدد ألكسندر ستير البيروقراطية، العامة والخاصة، كمجموعة من المبادىء التنظيمية المجردة القائمة على النظام والقواعد والرتابة[٥١]، بينما تطرق كاستورياديس إلى الشكل الكلّي المجرد للعملية البيروقراطية[٥٢]. لكن هذه المبادىء لم تشكّل جوهر تحليله. وحده العمل الذي قام آرثر ستينشكومب هو عبارة عن تأمل في البيروقراطية كشكليّات وأدوات وأساليب عمل مؤثرة شريطة مراعاة بعض المتطلّبات[٥٣]. فقد حلّل الصفة الرسمية البيروقراطية كتطوّر لتجريد معطيات متكاثرة، بحيث تتيح هذه السيرورة التحكّم بالعمل الاجتماعي من دون ضرورة الرجوع

إلى المعطيات الأصلية. ويشير إلى أن ميزة هذه العملية تكمن تحديداً في هذا التبسيط: عندما تكون الأشياء والسلوكيات رسمية، لا ضرورة للنظر داماً إلى "الوراء"، وإلى معرفة ما تنطوي عليه هذه الأشياء والسلوكيات للتصرف وممارسة الحكم. إن مبدأ التقعيد هذا باعتباره تجريداً هو الذي يؤمن المرونة الاجتماعية، والإجابة على مشكلات وفي نهاية المطاف، تماسك الحكم. أخيراً، وفي قراءة لڤيبر، لا تبدو الرسميات وكأنها تعبير عن التصلبات وسبب لها، بل بالعكس وكأنها قوة موجهة للتكيف. هذه القراءة، التي لا تخلو من نقاط ضعف، وهذا ما سوف أتطرق إليه، تشكّل استثناءً في أدبيات البيروقراطية، ولم يتم التطرق إليها قط.

بالمقابل، إن الأبحاث المستوحاة من علم اجتماع التكميم، وعلم الاجتماع النقدي، ونظرية المواثيق، ومن التنظيم والفلسفة السياسية ومن العلوم، جعلت من التجريد والتقعيد عنصراً مركزياً في تحليلها المنطقي. فالتجريد هو التمثل الذهني للحياة الواقعية، لكنه ليس استنساخاً للواقع. إنه منبثق فعلاً من تفاصيل الحياة اليومية مع كونه نتاج أعمال التطوير. وغالباً ما يصار إلى ذكر عبارة ألفرد نورث وايتهيد الشهيرة: "نفكر بالعموميات لكننا نعيش بالتفاصيل"، بخاصة من قبل ستينشكومب، الذي حوّلها بمقتضى الضرورة إلى: "نفكر بالتجريد، لكننا نعيش بالتفاصيل"[٥٤]. ومع الأخذ بنقيض تحليلات الرسميات باعتبارها طقوساً، وغياب العقلانية أو أيضاً أدوات أحادية للتحكّم والانضباط، فإن هذه الأعمال تركزت على أنماط سيرورة التجريد ومدلولها. وبالتالي، يشير لوران تيڤينو، بالنسبة إلى أية سلطة، كائنة ما كانت، إلى ضرورة "تنسيق" العلاقات التي تعتزم إدارتها، ويعتبر أن "السلطة بأشكالها" و"الاستثمار الشكلي"

هما مسألتان مركزيتان في التنظيم الاجتماعي. ويوضح بصورة خاصة أن "المعلومات المقعّدة" تشكّل "ضروباً من المعارف المقابلة لأن تكون مجرّدة في الأشياء والأشخاص والمواقف"، والتي يمكن بالتالي أن تعمّم وتنتشر[٥٦]. وانطلاقاً من وجهة النظر، المألوفة، القائلة بأن الواقع مبني، سلّط لوك بولتانسكي (L. Boltanski) الضوء على الشكوك المبدئية حول مهارات المعرفة ومسائلها، وأشار إلى أن الأنساق والقواعد والخبرات تتيح تنظيم الواقع[٥٧]. إنها تذكّرنا بالتوترات الناجمة تحديداً عن سيرورة التجريد، أي عملية إراساء التكافؤ والصعود بصورة عامة[٥٨]. وقد عمد هؤلاء المؤلّفون، إضافة إلى آلان ديروزيير (A. Desrosières) أو تيودور بورتر (Th. Porter) بالنسبة إلى علم اجتماع التكميم، أو أيضاً فرانسوا فوركيه (F. Fourquet) بالنسبة إلى علم اجتماع تاريخ المحاسبة، إلى تحليل عملية ضبط المعلومات كسيرورة ترميز وتجريد[٥٩]. فقد برهنوا أن المجاميع الاقتصادية تضع البيانات والسلوكيات المتباينة في قالب موحّد، وبالتالي يتعذر معرفة ما تقوم فعلاً بتنظيمه، كما أن الأكثر صعوبة أيضاً هو تحديد الظاهرات الاقتصادية الكلية التي تعكسها وربطها بالوقائع الاقتصادية. وانطلاقاً من رواية أخرى، وجدوا (من دون أن يأتوا على ذكر ذلك أو ربما من دون معرفته) ما أشار إليه ميشال دو سيرتو (M. de Certeau) قبل بضع سنوات بطريقة واضحة جداً في مؤلفه حول ابتكار الحياة اليومية، إذ يقول: "حتى إن الإحصاء لا يعرف أي شيء تقريباً (من التطبيقات العملية)، كونه يكتفي بالتصنيف والحساب ووضع جداول الوحدات "المعجمية" التي تتألف منها هذه المسارات لكنها لا تقتصر عليها، ووضعها تبعاً لفئات وتصنيفات خاصة بها. فالإحصاء يتناول

مادة التطبيقات العملية وليس شكلها. إنه يحدد العناصر المستخدمة، وليس الصياغة الناجمة عن الترميق، وعن الابتكارية "الحرفية"، وعن الاستدلالية التي تدمج هذه العناصر "المتلقاة" ورمادية اللون. وعندما قام الاستقصاء بتحليل هذه "التسكّعات المؤثرة" إلى وحدات، ومن ثم إعادة تركيب نتائج هذه التقسيمات وفق اصطلاحاته لم "يجد" سوى التجانس. لقد كرر إنتاج المنظومة التي تخصه وترك، خارج حقله، غزارة الأقوال والإجراءات اللّامتجانسة التي تشكّل أخلاط الحياة اليومية. وتكمن قوة هذه الحسابات في قدرتها على التفريع، بيد أنها يفقد ما تعتقد أنها تبحث عنه وتمثله نتيجة هذه التجزئة التحليلية على وجه التحديد"[٦٠]. وبالتالي، اقترح سيرتو التخفيض الذي يتم من خلال سيرورة التجريد، والذي يمكنه استرجاع التعدد والمتنوع والتعميقات وتشابك البيانات.

بيد أن هذه الأعمال، الغنيّة والدقيقة لم تحلّل البيروقراطية بحصر المعنى. فقد تكرّست بشكل رئيس لتحليل التكميم والإدارة وعالم المنشأة أو الإنتاج الاقتصادي. وبالتالي عزمتُ على إجراء تقاطع بين هذه الأعمال وهذه الأعراف الفكرية المختلفة وقراءة البرقرطة النيوليبرالية كإرصان، أو كعمل تجريدي يسعى إلى إدراج الواقع المعقد في التصنيفات والمعايير والقواعد العامة والشكلية المنبثقة عن فكر يعقلن المجتمع وإدارة الممتلكات والناس والأراضي انطلاقاً من السوق والمنشأة[٦١]. وما ينبغي تحليله على وجه التحديد هو طبيعة هذا الفكر بغية فهم خصوصية البيروقراطية النيوليبرالية. وبما أن التجريد هو "معرفة غائية"، كان لا بدّ من إدراك هذه الغائية لفهم طبيعة البيروقراطية، ثم، وتحقيقاً لهذه الغاية، تحليل السيرورات التي بواسطتها يحدث التجريد، وكيف يتحقق، وتحت

أية شروط، وكذلك ما هي المشاكل التاريخية التي قُدّر للتجريد، أو لجملة تجريدات أن تحلّها[٦٢]. هي ذي المسألة، التقليدية، لعلم الأنساب.

التجريد كواقع ينتصب كنظام

هذه الاستطرادات كانت ضرورية لفهم خصوصية البرقرطة النيوليبرالية باعتبارها عملية تجريد. وقد تبيّن لي وجود ثلاث ميّزات تكتسي أهمية خاصة. لن أعود إلى الأولى التي طالما تطرقت إليها في الفقرات السابقة. فهي تكمن في طبيعة سيرورة الإعداد الشكلي ولا يمكن فهمها إلّا ضمن إطار سلالتها: في الزمن المعاصر، تنبثق الرموز والمعايير والقواعد والإجراءات من عملية تجريد تتمّ انطلاقاً من عالم الأعمال. هو ذا ما أشار إليه، بصيغ مختلفة، كل من لوران تيڤينو ولوك بولتانسكي وإيڤا شيابيلّو (Ève Chiapello)، على سبيل المثال، عندما تحدثوا عن أولوية القوى أو المدن التجارية والصناعية[٦٣]. ومن غير المجدي العودة إلى ذلك إلّا للتذكير بأنه يفترض تصور هذه المعايير وحلها وكأنها مشاكل. إنها، كما نعلم، مشاكل الفعالية والمردودية والتنظيم العلمي والعقلاني للإنتاج بأقل كلفة ممكنة، كما أنها مشاكل التحكّم من دون قيود تكتنفها رموز منبعها مبادىء المشارك والمسؤولية الفردية والانضباط الذاتي، أو أيضاً البحث عن ترتيبات تتيح إخضاع الأشياء والبشر لسلطة الإدارة من حيث المخاطر والاحتياط والوقاية.

أما الميّزة الثانية فتتعلق بتعميم هذه المعايير والرموز والإجراءات خارج عالم المنشأة، وخارج إطار الأعمال وأشكال الحكم الاقتصادية، بغية

الوصول ليس فقط إلى الدولة إنما إلى المجتمع برمّته. ففي صياغة بسيطة نوعاً ما وحتماً وظائفية، ميّز ستينشكومب (Stinchcombe) بين الشكليّات التي "تسيّر الأمور" وتلك التي "لا تسيّرها". فالأولى هي تجريدات واقعية، كما يقول، تمتلك مادة الحياة الاجتماعية نفسها. والثانية لا تنبثق من تفاصيل نقدية ومن الواقع المهم بالنسبة إلى العمل اليومي. بعبارة أخرى، يكون أي إجراء شكليّ فعّالاً- وبالتالي يتحكّم- عندما يشكّل التجريد الذي أوجده تمثيلاً فعّالاً لمشاكل الحياة الاجتماعية والحلول الملتمسة لمواجهتها(٦٤). هكذا رؤية تتغاضى تحديداً عن البعد السلالي المذكور آنفاً، كما وعن دور اللّامتوقّع، والحالات الطارئة ومخاطر حياة المفاهيم والتجريدات. هذه الرؤية تُموضِع التحليل في مرتبة النفعيّة والامتثال لواقع قد يكون موجوداً من الوجهة الموضوعية. أضف إلى أنها رؤية معيارية، مع الشكليات الجيّدة والسيّئة، وسيرورات التجريد الصالحة والطالحة. لا يمكن الالتحاق بهكذا رؤية. إنما لدى إدراجها في مقاربة سوسيولوجية تاريخية دافعت عنها، أتاحت التعمق في تحليل التوتّر القائم بين منطق المهنة والمنطق البيروقراطي، وبصورة أشمل التوتّرات بين تعدّد منطق الحياة في المجتمع والمنطق البيروقراطي(٦٥).

ولعل هذه التوتّرات تكون أقوى وأكثر وضوحاً في حال ترحّلت هذه التجريدات وتم نقلها ونشرها في سياقات وميادين غريبة تماماً عن تلك التي أوجدتها(٦٦). هذا ما يدعو إلى فهم التجريدات، ليس كتمثيلات فعلية للواقع، كما يقول ستينشكومب، بل كبنى اجتماعية متموضعة تاريخياً. أي مفهوم لا يُعطى تجريبياً. من ناحية أخرى، أي مفهوم يتكوّن انطلاقاً من تعليمات يوجهها بالضرورة العمل في الأرشفة، والعقلنة

والتصنيف. وهو عمل ينتقي مواصفات العلاقات وأنماطها، ويقدم، من ناحية أخرى، المعلومات إلى معارف المراقب من خلال عمليات نقل متتالية ناجمة هي نفسها عن التجريد. وبالتالي، يبدو هذا التجريد كأداة معرفية موجّهة بالضرورة، من خلال بنائها، وفي خدمة شيء ما. كذلك أوضح فرانسوا فوركيه (F. Fourquet)، وبصورة جليّة، كيف تتولّد مفاهيم الحسابات الوطنية، والتوقعات والتخطيطات من إرادة القوة لتتحوّل إلى أدوات في خدمتها، بهدف بلوغ الازدهار والرفاهية، أو حتى التوصّل إلى توزيع أفضل للفائض، أو إلى أفضل مواصفات الحياة الحضرية[٦٧]. وفي مقولة فكرية مغايرة، أكد هربرت ماركوز (H. Marcuse) على أمر مماثل عندما أشار إلى أن المعايير هي "خارجية المنشأ"، وأنها تأخذ معنى سوسيولوجي واسع، أي أنها ليست انعكاساً لقرار فردي بقدر ما هي محدّدة من قبل منظومة جمعية ومؤسساتية من تجريدات ناجمة عن المجتمع بكلّيته، لكنها تشكلّت على أيدي محترفين[٦٨].

بالطريقة نفسها، ينبغي فهم المعايير والقواعد والأعداد وترميز الإجراءات وتقعيد السلوكيات -أي باختصار كل ما يشكّل البرقرطة النيوليبرالية-، كعملية تجريد تقوم بتوجيه الحياة في المجتمع. وما ينبغي أن يكون موضع تساؤل ليست مصداقية ومطابقة هذه التجريدات مع الواقع، إنما التفردية، والتجانس المركّب وما يعنيه هذا التركيب. ثمة مثل ملموس يؤكّد هذا القول: تشكل الأعداد مؤشّرات تضعف الواقع بمقدار ما تكون ناجمة عن عملية تجميع (يتم تحويل ملايين الكلمات والعلاقات واللغات إلى بضع كلمات وبضع تصنيفات في معجم المصطلحات) هي في آن معاً عملية اختزال. وتعتبر المعلومات الموجودة "خلف" هذه

الأعداد، والتي أتاحت تركيبها، شديدة الخصوبة، وفيرة، متفاوتة وغير متجانسة. في ظل ذه الظروف، يعتبر استخدام الأعداد والمؤشرات بالضرورة فقداناً للمعلومات[٦٩]. وهذا لا يعني أنه من الممكن العمل من دون هذه الأعداد والمؤشرات، إنما ينبغي أن نكون على بيّنة مما هو مركب (الانتظام، التفرّد، اليقين) وما هو مفقود (التنوع، التعددية، التناقض والتقلّب) ومحاولة إدراك هذا "النطاق الخارجي" بوسائل أخرى[٧٠].

إن التفكير المنطقي بالأعداد وقطاعات المحاسبة القومية أو الاقتصاد الكلّي ينبغي أن يشمل جملة الشكليات التي تصنع البرقرطة. ليس المقصود بذلك فهم التجريدات، أي المعايير والقواعد والرموز والشكليات الإجرائية تبعاً لفعاليتها، إنما معرفة كيف نشأت ووفق أية سيرورات تولّد هكذا تجريد، ما أدى إلى ظهور المفهمة التي أتاحته وتالياً إستراتيجيات السلطة والتفافاتها الكامنة تحته. مثال ذلك أن معيار الامتياز تعمَّم ويطال اليوم عالم المعرفة، والتعليم والأبحاث والصحة العامة، علماً بأنه اتّخذ موقعه المحدّد في الصناعة حول مسائل النوعية/السعر، والتوزيع الناجع للموارد والتقييم. وبالتالي، تجسّد في حسابات النِسب والمؤشّرات، وتحقيق مراجعة الحسابات والمؤشّرات، وتحديد إستراتيجيات في عالم قائم على التنافس وكذلك على التحالفات والألاعيب التكتيكية التي تستهدف المنفعة. وإذا لم نتساءل عن منشأ هذه المعايير، فإن عالم المعرفة (أو عالم الصحة العامة) يتعهد كدليل إصلاح وتحسين نوعية الممارسات المهنية بمراعاة المعايير التي تؤثّر فيها على نحو متزايد، وتالياً تتغاضى عنها[٧١]. لسوف ندرك ذلك: ليس المقصود هو القول بأننا لسنا بحاجة إلى التجريد والمفاهيم والتصنيفات،

إذ لا يوجد تفكير خارج هذه الأشكال، بل المقصود هو معرفة أن هذه التجريدات هي أشكال اجتماعية، وأنها ذات تاريخ، وأنها تحمل معها، في حال انتشرت في ميادين لم تتجسّد فيها، مفهمات وإستراتيجيات وأساليب في التفكير وطرح إشكاليات تمهد الطريق أمام فهم المواقف والممارسات بالذات.

أخيراً، لا تنطبق الميزة الثالثة على البيروقراطية إلّا من حيث شدتها، وهي منبثقة مباشرة من الثانية. فمع تحوّل الأشكال البيروقراطية- التي لا تمرّ بتدخلات مباشرة وتنافس المؤسسات والإدارات بقدر ما تمرّ باستخدام المعايير والقواعد والشكليّات-، تحلّ الإغراءات محل السلطة، في جزء كبير منها، ذات التسلسل الهرمي والالتزام باتّباع الأوامر الخارجية المعتبرة بمثابة أوامر عليا. ويتم تقديم هذه الإغراءات وكأنها حظيت طوعاً بالقبول وتوجه السلوكيات بسهولة خصوصاً وأن هذه المعايير والقواعد والشكليّات هي مجرّدة بفعل مفهمة يتمّ عرضها وكأنّها عقلانية ومنطقية حول الواقع. وتؤدي شدة الحكم ونمطيته من خلال التجريد إلى فقدان مدلول سيرورة المفهمة هذه وتحثّان بصورة خاصة على اعتبار التجريد وكأنه تمثيل واضح، محايد وموضوعي للواقع. والواقع أن التجريد كنمط من أنماط الحكم ليس من اختصاص المشرع والحكم العقلاني والتقني. إنه اليوم أسلوب في التعبير وفي ممارسة سلطة المنظمين وواضعي المعايير، والمحلّفين والعاملين الفاعلين الضالعين في سيرورات إرساء العدالة في المجتمع، والعاملين الفاعلين الاقتصاديين والماليين، وبيروقراطيي الفكر...

مما لا شك فيه أن التوضيح الرمزي لهذه الحركة يقدمه اجتياح الترييض (أو الروضنة mathématisation) لعالم المعرفة، وبخاصة المعرفة العلمية، وكذلك المعرفة الاقتصادية بل حتى العلوم الاجتماعية. وإذا اعتبر المنظِّرون أن النظرية والفرضيات ليست، بطبيعتها، واقعية قطعاً، فالحقيقة أن هذه التشكّلات الرياضية، الاقتصادية والمالية تؤخذ باستمرار على أنها تمثيل للواقع، وكأنها تفسير، أو استنساخ واستباق للحياة الاجتماعية، كما يوضح سير عمل عالم المال[٧٢]. يمكن كذلك أن نذكر "فكرة پاورپوينت"* (powerpoint) التي لا تقوم فقط بالتبسيط المفرط، بل تقعّد التفكير وتحول دونه، وذلك من خلال حصر البيانات في ترسيمات تحددها مسبقاً منظومات معلوماتية تقدم نماذج مستقاة من عالم تكنولوجيا المعلومات وإدارة المنشأة[٧٣]. وبصورة أقل كاركاتورية، لكنها أيضاً راسخة، تولي وكالات الترميز اهتمامها بالتحليل من خلال هذه الإشكالية. وهي اليوم عرضة للطعن كونها تفتقد إلى الاستقلالية وأساليب التقييم، وإلى دورها في المضاربة وعدم قدرتها (أو غياب الإرادة) في إدراك واقع الأوضاع الاقتصادية والمالية.

* هو أحد البرامج المتوفرة ضمن حزمة أوفيس. وهو مخصص للعروض التقديمية، حيث يوفّر البرنامج مجموعة من الأدوات لإنتاج ملفات إلكترونية تحتوي على شرائح افتراضية عليها كتابات وصور تستخدم على جهاز عرض سينمائي (بروجكتور) مرتبط بحاسوب من قبل المقدم في حضور مجموعة من الأشخاص (المجتمعين). وهو كثير الاستخدام في الشركات والمراكز التعليمية التي تتوفر فيها المعدات اللازمة. وهو يستخدم في العروض المتحركة وغير المتحركة، وكذلك في اللوحات المتغيّرة المتتالية. ويمكن من خلاله تقديم عدد لامتناهي من الشرائح، كما يمكن إدراج الصور المتحركة والثابتة، كما وإدراج المقاطع أو الروابط، واستخدام الروابط التشعبية. (عن ويكيبيديا الموصوعة الحرة .www.wikipedia.org) وهو برنامج يحظى بالتطور بصورة مستمرة. (المترجم)

إنما يبدو لي أن هذا النقد مستبعد، والأصح غير فعال، بمقدار ما تكون معاييرها التقييمية وشبكاتها التدوينية ناجمة عن عملية تجريد ترتكز على اهتمامات محدّدة جداً، بحيث تقتصر على إدارة المخاطر المالية ليس إلّا. هذا ما يطرح مشكلة .إنها ليست مشكلة هذه المعايير بقدر ما هي مشكلة اتساع نطاقها، واللجوء المنهجي المتزايد إلى هذه الوكالات من قبل الفعاليات التي تزداد تنوعاً (منشآت، مصارف، فعاليات مالية وكذلك الحكومات، مجموعات استثمارية...)، والأهمية المفرطة التي يأخذها تدوين وانتشار العايير المذكورة آنفاً من قبل الممارسات المالية الأميركية. هو ذا تحديداً مجال تدخّلها على نطاق واسع. وتدريجاً، ننسى أن الوكالات لا تملك سوى قياس المخاطر المالية في فترة "ما" وفي ترتيب مؤسساتي معيّن، وتسعى لأن ترى في تدويناتها تمثيل صحة الكيان الذي يلحقه التقويم وصورة موقعه الفعلي[٧٤]. ولا يلبث التجريد (النتيجة المحتسبة انطلاقاً من معايير مالية، والمقاسة بطريقة كمّية شبه حصريّة في شبكة معدّة مسبقاً) أن يصبح الواقع. ولا جدوى من الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى وأشكالاً أخرى من التقويم، كما أن المقارنة بين المعلومات والتقييمات المتناقضة تبدو غير مجدية. هو ذا الخطر الفكري للتجريد، الذي أطلقه فرانسوا فوركيه حيال الحسابات القومية: إنه خطر "إغلاق الفكر"[٧٥]. وكونها أدوات في غاية الفعالية، فإن التجريدات البيروقراطية، أي المعايير والتصنيفات والقواعد والإجراءات الشكلية، ليست في الواقع سوى رموز يتوافق عليها الناس في فترة معيّنة بهدف تبادّل المعلومات والتأثير وتوجيه السلوكيات، أي باختصار ممارسة الحكم.

الخيال والوهم في صلب البرقرطة النيوليبرالية

عموماً، تتقارب هذه الأمثلة كي تبرهن بأن التجريد يؤخذ على أنه الواقع. هذا "الالتباس" ليس هامشياً. فماذا يعني؟ ماذا يعني معيار* ٩٠٠١ لإثبات الجودة، ومعيار ٢٦٠٠٠ المتعلق بالمسؤولية المجتمعية؟ يبدو لي أن مفهومي الخيال والوهم يتيحان السير قدماً في فهم تفشي هذا "الإبهام".

التجريد العقلاني للبيروقراطية النيوليبرالية، تأسيس خيالي للمجتمع. لا يمكن إدراك الواقع، كما ذكرنا آنفاً بمعزل عن مقولات وأطر ومبادىء الجدولة الزمنية للعالم المحسوس. من الضروري إعادة صياغته وتطويره. لذلك، ليس ثمة من حقيقة بل حقائق، حقائق أنشأتها المعايير الخاصة بالمجتمع الذي صيغت فيه[٧٦]. والحقيقة أن مانسميه "واقعاً" و"عقلنة" هما عملان[٧٧]، عملان صاغتهما عملية البناء الاجتماعي كما والتوهم، أو "المخيلة التأسيسية"، حسب پول ڤاين (P. Veyne) أو كورنليوس كاستورياديس (C. Castoriadis). ولا يمكن أن يتجسد الواقع المدرَك، والعلاقات بين الأفراد والجماعات بمعزل عن هذا الخيال بصفته "بُعد تُصاغ فيه الرموز التي نلخص بواسطتها اندراجنا في العالم"[٧٨]. وعندما أكّدت أعمال العلوم الاجماعية، بدءاً من أعمال ڤيبر، أن خصوصية العالم المعاصر وواقعه، هي العقلنة، فإنما كشفت ضمنياً

* هو نظام إدارة الجودة. وهو نظام يساعد على مراقبة مستوى الجودة وإدارة العمليات في الشركات، حيث يوضح هذا المعيار، والذي يعد من أكثر معايير إدارة الجودة في العالم، الطرق التي يمكن من خلالها الارتقاء بالخدمات التي تقدمها الشركات على أعلى المستويات. كما أنه يساعد على تطوير آلية أداء العمل في شتى المجالات. وقد قام بوضع مبادىء هذا النظام خبراء من كل الدول المشاركة في اللجنة الفنية المسؤولة عن مواصفات نظام إدارة الجودة (système de management de qualité) (المترجم).

عن مخيلة هذه المجتمعات. ثمة مقطع مسهب حول "التأسيس الخيالي للمجتمع" يستحق أن يُقتبس لأنه يضعنا مباشرة في النسق العقلاني الذي يميّز البرقرطة النيوليبرالية.

"إن ما يصار إلى إظهاره كعقلنة للمجتمع الحديث هو بكل بساطة الشكل، العلاقات الضرورية على الصعيد الخارجي، السيطرة الدائمة للقياس المنطقي (...). ويشكل هاجس "العقلنة" المنفصلة عما عداها تخيلاً من الدرجة الثانية. وتعتبر شبه العقلانية الحديثة أحد الأشكال التاريخية للتخيّل، إذ إنها اعتباطية في غاياتها النهائية طالما أن هذه الأخيرة لا تستند إلى أي منطق، وهي اعتباطية عندما تطرح نفسها كغاية بحد ذاتها- كونها لا تستهدف شيئاً غير "العقلنة" الشكليّة والفارغة (...). الفكرة الرئيسة في العالم هي أمكانية تقليصه إلى مجرّد منظومة من القواعد الشكليّة، بما في ذلك تلك التي تتيح "حساب" مستقبله. فلا وجود للواقع إلّا إذا كان مدوّناً، لدرجة أن الحقيقة هي هباء والوثائق وحدها هي حقيقة. هنا يتضح ما يبدو لنا وكأنه السمة المميزة والأكثر عمقاً في التخيّل الحديث، المثقل بالعواقب، والوعود أيضاً. ليس لهذا التخيّل لبنته الخاصة، بل يستعير مادته من شيء آخر. إنه توظيف استيهامي، وتقويم واستقلالية المكوّنات التي لا ترتبط بالتخيّل، أي العقلاني الذي يقتصر على الفاهمة والرمزي. إن العالم البيروقراطي يعزز استقلالية العقلانية في إحدى مراحلها الجزئية، أي مرحلة الفاهمة، التي لا تهتم إلّا بتعديل الاتصالات الجزئية وتتجاهل المسائل الجوهرية والكلّية والأهداف وعلاقة العقل مع الإنسان ومع العالم (لهذا السبب أطلقنا على "عقلانيته" تسمية شبه العقلانية). إن هذا التخيّل يعيش في عالم من الرموز التي غالباً ما لا تمثل الواقع وليست ضرورية للتفكير أو للتداول"[٧٩].

إن تصور هذا "الالتباس" أو بالأحرى هذا "اللّاتمييز"[٨٠] بالنسبة إلى التخيّل لا يعني التوقف عند مسألتي الصواب والخطأ، الواقعية

واللاواقعية، بل ينبغي الأخذ بهذا الالتباس وفق ما يتظاهر بكونه عليه، أي حقيقة، وبأنه مزوّد بإمكانية فهم ما يتوافق معه وما هي تأثيراته. ولدى اندراجها في هذا التخيّل، في هذه السرديّة، تبدو هذه الحقيقة وكأنها توهّم، في حال لم نستوعب هذه العبارة وكأنها مجرّد انخداع من دون تأثيرات تاريخية، بل إذا استوعبناها باعتبارها تصنيعاً ذا نتائج هامة. لذا، وبموجب العرف الحقوقي للشخصية المعنوية، فإن مسألة التصرف "كما ولو" أن احترام معيار ٩٠٠١ وإجراءاته كان هو الجدارة، "كما ولو" أن تبني معايير وقواعد الإدارة يجعل من المستشفى منشأة ومن مدير المستشفى رئيس منشأة، "كما ولو" كان الناتج المحلي الإجمالي هو النمو الاقتصادي والرفاهية، تؤدي (هذه المسألة) إلى تأثيرات فعلية. والحال هذه، وبما أن التوهّم يستند إلى مرتكزات وإدراكات وتكاثر التحليلات أو الإدراكات المسبقة وإلى إعادة صوغ التاريخ، فإنه يعتبر (أي التوهم) خاصاً بالتجربة الشخصية والتاريخية[٨١]. إنه يعبّر عن واقع، عن قطاع رمادي يتراوح بين الواقعي واللاواقعي يتيح أخذه وحده بالاعتبار إدراك انخراط كل كائن في المجتمع[٨٢]. ويتكامل بناء المؤشرات، وتحديد المعايير وتطبيقها، ومبدأ التمدد بين العام والخاص مع أنماط الحكم بشكل ينبغي معه اعتبار التوهم وكأنه ينجم عنه واقع سياسي واجتماعي، وليس كمعتقد. وهكذا، لا تبدو التوهمات البيروقراطية منفصلة عن المحسوس، وعن الحياة اليومية والاجتماعية، بل إنها، على غرار التجريدات، متجسدة في الأجهزة والتقنيات والممارسات المحسوسة.

المالية كصورة رمزية عن البرقرطة النيوليبرالية

يعتبر عالم المال -الذي أعيد تنظيمه بموجب الانفجار العظيم Big Bang (قانون الخدمات المالية لعام ١٩٨٦) الذي يعد رمزاً للسياسة التاتشرية الهادفة إلى تحرير المال من القيود، كما ترمز أيضاً إلى الأولوية المعطاة للمالية منذ قرابة عامين أقلّه من قبل السلطة البريطانية- رمزاً لليبرالية الجديدة. فالمقولة التوهمية تُظهر رجل المال وكأنه معاد بامتياز للبيروقراطي. لكن تركيز الانتباه على ممارساته اليومية فيما وراء خطبه حول ما تمثله مهنته يكشف أنه هو أيضاً غارق في قيود المعايير والقواعد والترميزات التي تفرض نفسها عليه. ومن الأهمية بمكان تفصيل هذه الأساليب للبرقرطة التي نادراً ما يُعترف بها كما هي عليه في السردية التوهّمية التي يكون هو بطلها. والواقع أن هذه الأساليب البيروقراطية تكشف تعددية أشكال وتوجهات وأجهزة الحكم بواسطة التجريد، ومن هنا تحديداً تتيح إظهار التطورات السابقة من خلال السير قدماً في أشكلة البرقرطة النيوليبرالية فيما يخص أنماط الحكم وممارسة السلطة.

ثمة في عالم المال خمس ديناميات أقلّه تغذّي التضخم المعياري[٨٣]. الأولى تتعلّق من دون شك بتحوّلات أنماط تدخل الدولة. ففي المجال المالي، تتجسد هذه التحولات من خلال الأهمية المتزايدة المعطاة لمتطلبات المنظّمين والمصارف المركزية وسلطات الأسواق المالية، وأحياناً أيضاً كيان الدولة. ولا يبرز حضور الدولة هذا من خلال التدخّلات المباشرة وفرض قواعد إدارية ينبغي على المصارف التقيّد بها بدقة. بل يبرز من خلال الالتزام باحترام المعايير، في مجال إدارة المخاطر بلا أدنى شك (على غرار سائر القواعد التي تتضمنها معايير مدينة بال

Bâle)، والمندرجة أيضاً في مجال الفصل بين الأنشطة (إجراءات بناء "الأسوار الصينية" على سبيل المثال بين نشاط السوق ونشاط مجلس الإدارة)، أو في مجال التبييض. وإبّان الاضطرابات والأزمات، تتضاعف هذه المعايير وتتعرض شيئاً فشيئاً للتباعد سعياً وراء أقصى الضمانات التي يمكن أن تنقل الأمور إلى العبثية.

وتشكل القيود الخاصة بإدارة المصارف الدينامية الثانية للبرقرطة. والمقصود طبعاً، في المقام الأول، القيود الناجمة عن إدارة المخاطر الخاصة بالمصارف، وهي إدارة تمّ تحليلها وتفتيتها وإدراجها في فئات بموجب فعل التجريد الضروري لإعادة إنتاج الإجراءات. هذا الفعل هو بيروقراطي بمقدار ما ينطوي عليه من معايير ورموز وشبكات (وكالات التدوين كما وتلك التي تنتجها المصارف) تنبجس عنه ردود فعل وسلوكات تلقائية. فهي بالتالي تؤدي إلى فقدان المعلومات لكنّها ضرورية نظراً لاتساع نطاق الإجراءات والمعطيات التي ينبغي معالجتها. بيد أن هذه القيود البيروقراطية تتضمن أيضاً تقارير (reporting) الإدارة. إضافة إلى المعطيات الكمية، تأخذ هذه القيود بالاعتبار معلومات حول أساليب العمل (كم مرة، على سبيل المثال، التقى مسؤول مصرف أعمال بزبائنه. من هم الذين التقاهم من حيث اللقب أو المركز أو الموقع داخل المنشأة المشار إليها. كم من الوقت أمضى معهم. حول ماذا دار حديثهم...)، ضمن منطق المردودية وتوزيع الموارد، ومنطق الفعالية والنتيجة، وبطبيعة الحال منطق الربح وانخفاض السعر.

أما الدينامية البيروقراطية الثالثة فتنطلق من القيود المرتبطة بتطور المهنة وتقننتها (technicisation) المتنامية. وتصبح المالية متخصصة

وتقنية لدرجة أن قلة من الأشخاص، داخل المؤسسة، يتمتعون بنظرة شمولية ويدركون فعلاً أساليب سير عمل كل من دوائرها. ولسوف يصبح الخبير في مقايضة سعر هذه العملة أو تلك، على سبيل المثال، الشخص الوحيد، ضمن المجموعة، الذي يسيطر على مداخل هذا النشاط ومخارجه وعلى العمليات التي تتحقق فعلاً في هذه العملية الخاصة. ويعتبر هذا الغياب للفهم الدقيق والشامل في آن معاً نتاج فعل تقننة متزايدة وتضاعف عبء العمل الذي يغتذي بصورة خاصة من السيرورات البيروقراطية. هذا الغياب يجعل فعلاً الأشخاص الذين يتوجب عليهم معرفة أساليب احتساب النتائج لا يملكون الوقت الكافي للانخراط في هذه التفاصيل والقيام بجمع هذه المعلومات. في ظل هذه الظروف، يشكّل احترام المعايير والقواعد والإجراءات وأساليب العمل، عبر التحقق من الخانات المتطابقة مع المعايير المحددة مسبقاً، الوسيلة الأفضل، وغالباً الوسيلة الوحيدة، للاستمرار في العمل.

أما قوننة وقضائية (judiciarisation et juridicisation)* عالم الأعمال والسعي إلى توفير التأمين بأي ثمن فتشكّل محرّكات الدينامية الرابعة للبرقرطة. إن الاستخدام المكثّف (كي لا نقول المفرط) للمحاكمات والطعون القانونيّة، في عالم الأعمال، المتأثّر بالممارسات الأميركية والذي يعتبره المحترفون بمثابة اختبار بامتياز لـ"أمركة" الأعمال، يفضي إلى السعي وراء الحماية القصوى. وهذا ما يُفسّر عملياً بالمبالغة في

---

* القضائية هي امتداد القانون والسيرورات القانونية ليطال أكبر عدد من ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية، في حين أن القوننة تعني ميل المتقاضين إلى تكليف الجهاز القضائي إدارة سائر خلافاتهم وتسوية مختلف المشاكل الاجتماعية (المترجم).
المرجع: www.btb.termiumplus.gc.ca

البرقرطة التي تتميّز بها النيوليبرالية. وتتأثر أنواعها بمبادىء الاحتراس وتحمّل المسؤولية والشفافية. وكي تحمي نفسها، كان لا بدّ للشركات (كما هي الحال هنا بالنسبة إلى المصارف) من البرهنة على أنها أخذت المخاطر بالاعتبار. لكن أفضل حماية لها هي احترام الإجراءات والقواعد، بمقدار ما تجهل مسبقاً طبيعة هذه المخاطر والمشاكل التي ينبغي مواجهتها قضائياً. ليس مهماً أن تتطابق هذه الأخيرة مع المشاكل التي يجب على الشركات أن تديرها فعلياً، لأن المنطق هنا لا يكمن في حلّها، بل في الحماية (حماية المصرف والإدارة وحماية الذات) حيال أي اتهام. إن "التحقق من الخانات" واحترام الإجراءات والأخذ بالاعتبار سائر المعايير المطلوبة سوف تؤدي إلى تفادي الإدانة. بحيث يكون احترام القواعد أكثر أهمية من اتخاذ القرار.

أخيراً، تتغذى البرقرطة بما يمكن تسميته "الضغط" الاجتماعي والسياسي، الذي لا يُعدّ سوى تعبير عن مسألة أن المصارف تصنع المجتمع بأسلوب العاملين الفاعلين الآخرين والمؤسسات الاقتصادية نفسه. ويكمن تأثير سياق الفضائح المتتالية في مناخ الأزمة الحالية في أنه وضع الضغط في قطاع رمزي من "انحرافات الرأسمالية النيوليبرالية المعولمة"، التي تسعى إلى حماية نفسها متّبعة أسلوب التحفظ. وتتخذ هذه الإستراتيجية أشكالاً بيروقراطية، مع نشر قواعد إرشادية، تُستكمل بنقل يومي للقواعد ذات الصلة بسلوكيات المصرفيين بالذات: أساليب تناول الغداء مع الزبائن، طرق التحدث مع الصحافيين، الإجراءات والقواعد التي تتحكم بالأحداث (مؤتمرات، ندوات). أمّا المثل الثاني فيظهر من خلال مطلب الأخذ بالاعتبار "تنوع" المجتمعات المعاصرة،

وهو مطلب يطال المصارف كما وسائر المؤسسات. وتتأثر أنماط هذه المطالب بالبرقرطة النيوليبرالية: بما أنه يجب أن تكون المعايير قابلة للقياس وللاندراج في تصنيفات "موضوعية"، يتم بالتالي فهم التنوّع على أساس الحصص (quotas) حسب العرق والجنس، وليس على أساس الأخذ بالاعتبار الأكثر جودة وتعقيداً في ما يعتبر تنوّعاً، على سبيل المثال حسب انقسامات الطبقة الاجتماعية.

بالإمكان فهم كل أنماط البرقرطة، شديدة التنوّع، من خلال النظر إلى المخاطر، الواقعية، ومن خلال الأخذ بالاعتبار مستلزمات الشفافية والمساواة في المعاملة أو أيضاً تبعاً للفعالية والمردودية. لكنّها، نتيجة تراكمها، تبدو شديدة الهدر للوقت لدرجة أنها تحدث آثاراً سلبية، خاصة فيما يتعلق بالحيلولة من دون الفكر النقدي والتفكير بالسلوكات المهنية. وإثر مراعاة كل المعايير والمقاييس والقواعد والإجراءات التي يطلبها البعض والبعض الآخر إثر "ملء كل الخانات"، وتوفير الحماية، وإثر توفير الرقابة والتحقق، لا يبقى عملياً المزيد من الوقت، وخاصة من الطاقة، للنقاش حول المهنة، بغية التوصل إلى ماهو أبعد من مراعاة التجريد، وبغية التساؤل، على سبيل المثال، عن كيفية وصف الخطر الذي يواجهنا والأخذ بالاعتبار أفضل ما هو ممكن. ومما لا شك فيه أنه يجب، ضمن هذه الشروط، فهم الفضائح المالية التي تتفجر بصورة منتظمة. وحسبما أخبرني محدثي: "تغمرنا القواعد، لدينا جرعة مفرطة من كل ذلك لدرجة أننا لم نعد نملك القوة التي تتيح لنا النقاش الحقيقي. حتى ولو أردناها، إلّا أنّه ينبغي بذل أقصى الجهد لفرض النقاش داخل المرْبَع، ومواجهة العادات والعايير القائمة التي ينبغي مراعاتها، والتي استنفدناها مسبقاً"

هي ذي السيرورة التقليدية لضبط المعايير، التي تؤدي حتماً إلى الارتياح والطمأنينة والحماية، والتي يمكن بالمقابل أن تصطدم بمنطق المهنة، وأن تؤدي إلى فقدان معنى العمل والإسهام في مواقف حساسة، ، إذا لم نقل خطيرة، كتلك التي يشهدها العالم المالي الغربي الحالي. أضف إلى أن هذا التضخم البيروقراطي يغذي، وبصورة مستغربة، سيرورة تخفيف المسؤوليات. والواقع أنه يجب على كل فرد، باسم المسؤولية الفردية، أن يراعي المعايير، بيد أن مراعاة المعايير تبدو وكأنها نبذ للمسؤولية في حال وجود مشكلة، أو كأنها تشهير بقضية جيروم كرڤيال (J. Kerviel)*. بيد أن الدينامية البيروقراطية تخلق توترات وصراعات. ففي عالم المال كما في غيره، نلتقي أشخاصاً يعبرون عن امتعاضهم، أو أقلّه عن ارتباكهم أو عدم رضاهم. ويُصار إلى تقديم أفكار في محاولة "لتحويل الدفة بغية إعطاء الأولوية لمنطق (المهنة) على حساب المنطق البيروقراطي".

---

* جيروم كرڤيال هو متداول فرنسي يعمل في بنك سوسييتيه جنرال الذي تقدم ضد جيروم بدعوى تكبيد البنك خسارة مالية تبلغ ٩،٤ مليار يورو. وقد اعترف جيروم بـ «مسؤولية جزئية عن هذه الخسائر الجسيمة، لكنه رفض أن يكون كبش فداء في هذه القضية (المترجم)، عن ويكيبيديا (الموسوعة الحرة).

٢

مجتمع بيروقراطي

تقوم المعايير والقواعد والإجراءات والشكليّات باستثمار مجموع "المجتمع بنسيجه وكثافته"[١]. فهي تشكّل نوعاً ما "الفكر الجديد" للنيويبرالية[٢]. وقبل تحليل المنطقيات والاختصاصات السياسية والاجتماعية لهذه البرقرطة، وفهم المبادىء الفلسفية التي توجّه هذه السيرورة النوعية، أود على وجه السرعة إبراز تعميمها وتجسّدها المادي، عبر تقديم أمثلة من الحياة اليومية. هذه الأمثلة، التافهة بشكل أو بآخر، وفي كل الأحوال عادية، لا توفّر تحليلاً معمّقاً لكل من المجالات المعتبرة، لكنها توضح ماهية هذه البرقرطة النيوليبرالية، في المعيشة اليومية.

البحث عن الفعالية والمردودية والشفافية:

المعايير الإدارية تجتاح المهن

أقحمتنا أليس بمنتهى السهولة في عالم المهن وفي السيرورات الحالية لتغلغل المعايير الإدارية بين ظهرانيها. ويمكن ملاحظة هذا التطوّر في المجال الطبي على وجه الخصوص : لقد تحوّلت الخدمة العامة إلى مجرّد خدمة ليس إلّا. لقد أصبح هذا التطوّر ممكناً، في فرنسا كما في معظم البلدان الأوروبية، نتيجة التحوّل في وجهة النظر: لقد

تحقّقت الإصلاحات في الوسط الطبي بموجب قراءة، إدارية، لتطبيق هذا التطوّر. لكننا نجد هذا "التحوّل" في معظم المهن(٣).

الإصلاح المؤدي إلى برقرطة المهن

تجلى الطب كمهنة نخرتها السياسة الحرفية وسوء الإدارة، وكقطاع لم يخضع لـ"إدارة"، مما أفضى بطبيعة الحال إلى "ثغرة" في الضمان وبصورة أكثر شمولية، إلى "أزمة". لذا كان لا بدّ من الانتقال إلى طب "معقلن" و"فعّال" و"علمي" و"ذي مردودية"(٤). وقد تحقّقت عقلنة إدارة الضمان الاجتماعي وتحسينه من خلال تأميمه، وليس خصخصته، كما يحدونا إلى الاعتقاد بذلك استحسان ضيق، دوغمائي ونظري صرف من قبل النيوليبرالية. والواقع أن هيئات أرباب العمل قد انسحبت من اللجان الثلاثية وبقيت الدولة وحدها سيدة إدارة الصناديق. بيد أن هذا التأميم كان مخصخصاً إذا صح القول، بمعنى أنه تجلى بتعزيز الخاص وتطبيقاته من خلال منصب رفيع عام تحوّل إلى حد كبير نحو النزعة النيوليبرالية. – على حساب السياسات والنقابات. هذا ما يمكن تسميته "تأميم خاص" أو "تأميم ذو شكل خاص"، وهو خاصية مميّزة للنيوليبرالية حيث أن الحدود بين العام والخاص، بل ومعنى هذين المفهومين هي غير واضحة المعالم. هذا التأميم الخاص يتخذ شكل برقرطة جديدة تتجسّد أولاً بـ"التواصل" (رسائل، منشورات، ندوات وأحداث، مواقع انترنت)، والتسويق وإرساء خطط عمل. ويصار إلى عقد اتفاقات مع الأطباء المزاولين بصورة فردية وانتقائية، وتقوم الرغبة في التنظيم "العقلاني" لمهنة الطب على نقلها من الحرفة إلى الصناعة بفضل التقنيات المتعلّقة بالإدارة. وبالتالي، يسهم

ضمان الجودة، وحساب الأداء، وتطوّر التدقيق والقياس في برقرطة مهنة الطب. والواقع أن هذه الأخيرة قد أصبحت ميدان خبراء مجندين خارج إطار الميدان الطبي- إحصائيون، إقتصاديون وإداريون- ينظمون النشاط عقلانياً ويخططون له. وبطبيعة الحال، تهتمّ الخصخصة بتمويل الطب، وخاصة بآليات عمله. ويفترض بالمستشفى – المنشأة أن تطبّق إرشادات الإدارة الخاصة(٥). وقد استطاعت المؤسسات التي أصبحت مستقلة ويديرها كبار رجال الأعمال أن تعقد شراكات مع كيانات خاصة (عيادات، مقاولون فرعيون، مستشارون). وكي تصبح ذات مردودية وفعالية، كان لا بدّ لها من اعتماد التسعير المتعلّق بالنشاط (التسعيرات الشهيرة T2A في فرنسا)، إزاء عدد متنامٍ من العمليات الجراحية وتمّ تشجيعها على إيثار هذه الأعمال بدلاً من تلك الموجودة في مجال التمويل العام، مقابل تقلّص تدريجي لهيئات المصلحة العامة، المستفيدة وحدها من ذلك. وتحت عنوان مبادىء المردودية والفعالية والمرونة، أعيد النظر في وضع الموظف في الملاك الوظيفي، بما في ذلك ملاك مقدّمي الرعاية وتمّ استدعاء وسطاء اقترحتهم وكالات خاصة. وكان أن اضطرت المنشآت الصغيرة "غير الفاعلة" والوحدات "غير المكسبة" للإقفال. واستكمالاً لهذه الأداءات، كان لا بدّ من حساب الوقت بدقة ووضع مؤشرات. وتحت عنوان "الشفافية"، تمّ تطوير منظومة المعلومات الطبية. وراحت المستشفيات تتنافس من خلال وضع ملاحظات وفق شبكات ومعايير محددة مسبقاً ومكممة، تتيح إرساء أداءات ونتائج، وأخيراً قائمة الفائزين. وقد تمّ تطبيق معيار الجودة بفضل المتابعة المنهجية للأعمال الطبية، كما أوضحت أليس. خلاصة الأمر أن المستشفى، بوصفها منشأة، لم تخرج

على القانون بل على العقد، المفترض أنه يتيح أفضل حشد للعاملين الفاعلين، وأكبر تحفيز للعملاء، وتحميل المديرين مسؤولية أكثر أهمية، ومن ورائهم كل الملاك الاستشفائي.

في الوقت نفسه، عزّز منطق "ضبط النفقات"- الذي أدى بشكل ملموس إلى انخفاض المساعدة المالية العامة للمستشفيات- مركزية رقابتها وتقييمها، وفي ذلك شكل آخر من أشكال البرقرطة[٦]. والواقع أن الوصاية القومية والإقليمية تحقّقت وفق قواعد التدقيق والرقابة المشددة، حتى ولو عن بعد، من خلال الإجراءات المكممة. أما التقييم المنهجي وتوحيد معايير الممارسات الطبية فهي تجديدات إدارية مخصصة لعقلنة عرض العناية. وعلى نسق الوكالات المستقلة، ورغبة منها في تقييم الفائدة الطبية للعقاقير، استحدثت الهيئة العليا للصحة الأجهزة الطبية والأعمال المهنية لتعزيز "حسن التطبيق" و"حسن استخدام" العناية، ولتحسين جودتها وجودة الإعلام[٧].

بالمقابل، قدّم لنا ريشار لمحة عن عملية إدارة عالم البحث عن وظيفة. فلدى إدماج الوكالة الوطنية للتوظيف (ANPE) والتحالف من أجل التوظيف في الصناعة والتجارة (CIDESSA) واستحداث قطب التوظيف (pôle emploi)، كان المقصود، على غرار ما هو حاصل في الطب الاستشفائي، إدراج هذه الخدمة العامة في عالم المنشأة[٨]. ومما لا شك فيه أن ذلك ليس وقفاً على فرنسا.، إذ إنّ هذه السيرورة موجودة بصورة أكثر شمولية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال[٩]. وسواء كانت عامة أو خاصة، تجد الأقسام أو الوكالات أو الدوائر المكرسة للخدمات الاجتماعية أن مهماتها محددة وفق إجراءات منبثقة مباشرة من

عالم المنشأة. وجرت المفاوضات بين الحكومة المركزية وهذه الكيانات بهدف حسن الأداء وتقدير النسب المحسوبة بواسطة منظومة معلومات متقن للغاية. وقد أتاح هذا الأخير مراقبة العملاء ووضعهم تحت الضغط من أجل بلوغ الأهداف المحددة مسبقاً. إن الأخصائيين الاجتماعيين هم قبل كل شيء تقنيون تسيّر عملهم "شاشة الحاسوب"[١٠]. ففي فلوريدا، على سبيل المثال، قُدِّر أنهم لا يمضون أكثر من ١٠٪ من وقت عملهم مع طالبي الوظيفة، وما تبقّى من وقت يقضونه في ملء الأوراق ومراعاة البرامج واتباع التعليمات والتدابير التي توصي بها البرمجيات، والبحث عن وثائق، والقيام بما تطلبه منظومة المعلومات، بما في ذلك تطبيق عقوبات تلقائية ضد الطالبين "السيئين"، أي أولئك الذين لا يستجيبون للتحفيزات ولا يندرجون في المعايير. هذه المنظومة لا تكتفي فقط بمراقبة طالبي الوظيفة. فمن منظور المردودية والفعالية والمحاسبة*، لا بدّ أيضاً من مراقبة عملاء هذه المؤسسات، سواء كانوا في موقع عام أو خاص. كما تتابع هذه المنظومة عن قرب الموارد التي يستثمرها هؤلاء العملاء وتقيّم فعاليتهم من خلال المؤشرات. إنها تضع معايير بين الكيانات المختلفة والمناطق، وتقيّم نظام توزيع الموارد بشكل تجزي معه الكيانات وكذلك العملاء، بصورة فردية، تبعاً لأداءاتهم التي تقيّم بعلامات. أما بالنسبة إلى العاطلين عن العمل، فإنهم يغرقون في نظام تعلّم سوق العمل الذي يعتبر في المقام الأول جهازاً بيروقراطياً يتميّز بـ"شلال" من تدابير العمل العام الملائمة لـ"الخاص".

---

* المحاسبة accountability تعني وجوب إجراء الحسابات وتتضمن بالتالي مبدأ المسؤولية.

هذه السيرورة من العقلنة التي تتعزّز باستمرار ومن التقعيد الإداري موجودة في العديد من المهن. إن نموذج برقرطة البحوث والجامعة يوحي ببرقرطة المعرفة المعتبرة بمثابة "رأسمال إنساني"، أي شكل آخر لـ"سلعة تخيّلية"، حقل جديد من اتساع نطاق "التسليع"، على حد تعبير كارل پولانيي وتحليله، بالإضافة إلى الأرض والعمل والمال[١١]. والإصلاحات التي اتسع نطاقها، من بريطانيا العظمى إلى الاتحاد الأوروبي وسائر دوله الأعضاء، تحت عنوان إستراتيجية لشبونة، أتاحت بناء مجتمع واقتصاد المعرفة "الأكثر تنافسية والأكثر دينامية في العالم[١٢]. لذا، من الأهمية بمكان أن يكون التوجيه، العام، للبحث في خدمة الاقتصاد بفضل تدخّلية (interventionnisme) لا تمرّ بإدارات عامة بل بـ"ممارسات بيروقراطية متكاثرة ومتعدّدة الأشكال"[١٣]، مستوحاة هنا أيضاً من إدارة المنشأة. بهذا الصدد، يبدو شعار التربية البريطانية "معايير وليس بنية" شديد الوضوح[١٤]. لقد تحوّل رئيس الجامعة إلى رئيس منشأة، وتنامت العلاقات مع العالم الاقتصادي، خاصة الصناعة، خصوصاً وأن موارد الميزانية العامة تتجه نحو التقلّص. وأدخلت اللغة الإدارية إلى اللغة الأكاديمية. وتمّ نقل الأساليب والأجهزة الإدارية ونماذج المحاسبة عالية التقنية إلى يوميات سير العمل الجامعي[١٥].

هذه البرقرطة لا تقتصر على مستوى المؤسسات، بل تغمر يوميات الجامعيين والباحثين[١٦]. إذ يقضي هؤلاء قسماً كبيراً من حياتهم المهنية في تعبئة الاستمارات، وإنجاز وثائق تقييم الطلبة، وكتابة رسائل مرجعية وتوصيات، وتحرير تقارير حول العناوين والكتب وطلبات المنح والتمويل، وتدوين وتصنيف المشاريع والجامعات والمختبرات

والباحثين. إنهم لا يقومون فقط بتقديم مشاريع بحثية تتضمن ذرائع علمية ومؤشرات منهجية، بل يكشفون أيضاً عما هو "قابل للإنجاز"، وعن "القيم المضافة" و"النتائج المتوقّعة" للمشروع، وتقديم جداول زمنية، وتحديد وقت مشاركة الباحثين في المشروع مع الأخذ بالاعتبار تكاليف الباحث شهرياً. ويتوجب عليهم إيجاد التمويل وإدارته، والمشاركة في إعداد وحساب مؤشرات الأداء وبرمجة الأهداف، والتعاون مع الإدارة لتحديد مصطلحات الدعوات التنافسية المتعلّقة بالمشروع وبمعايير توزيع التمويل... باختصار، يمكن القول بأن الباحث – رجل الأعمال والمعلم- المدير اللذين تروّج لهما النيوليبرالية هما قبل كل شيء جامعيان بيروقراطيان.

إن اجتياح البيروقراطية النيوليبرالية للمهن ليس وقفاً على ما اعتبر لفترة طويلة بمثابة خدمات عامة، بل يتناول أيضاً العالم الاقتصادي الخاص للخدمات والصناعة. ولا تشذ مراكز الاتصال التي تدير الخدمات إثر البيع و"العلاقة مع الزبائن" عن هذه القاعدة. فعاملو الاتصالات هم أولاً محكومون بمعايير زمنية صارمة للغاية، إذ ينبغي الدقة في مراعاة مؤشرات ومعايير المعاملة التي تقترحها الإدارة. تلك هي، على سبيل المثال، حال مراكز الاتصالات التونسية، حيث لا يتعدى متوسط مدة التعامل مع المكالمة خمس دقائق، والمدة الفاصلة بين المكالمتين (أي ما بعد انتظار المكالمة)، ثلاثين ثانية، وغالباً ما تتقلّص إلى ١٥ ثانية على الأقل، وحيث اتخذت الإدارة قراراً بست فترات استراحة يومياً لمدة عشر دقائق نظراً لكثافة المكالمات[١٧]. ويعتبر هذا الاستخدام الإداري للوقت مقيّداً، خاصة وأنه في أساس تقييم عمل موظف الاتصالات وإنتاجيته، وأنه يحدد

بالتالي مكافأته. ويتخذ تعيير هذا النشاط أيضاً شكل إجراءات غاية في الدقة بالنسبة إلى التعامل مع المكالمة، مع امتثال ملزم للنصوص المتعلّقة بمعالجة المشاكل، وتبنّ ملزم لألفاظ خافتة، وصياغات دقيقة وسلوكات امتثالية. أخيراً، يتمّ رسمياً تسجيل سائر أفعال عامل الاتصالات: معالجة الملف، تدوين التعديلات والاكتتابات، توصيات موجهة إلى الأقسام الخدماتية الأخرى، أرشفة الانتقادات. حتى أن مضمون العلاقة مع الزبائن يقتصر على هذا اللجوء المنهجي إلى المعايير والإجراءات الشكليّة. والواقع أن "الدردشات" ومنتديات المستخدِمين تُستثمر على نطاق واسع من قبل موظفي المنشآت والشركات الذين يغربلون الأسئلة، ويعيدون صياغتها بطريقة تجعلها متوافقة مع الأجوبة المعدّة[١٨]. وغالباً ما يفضي الأمر، إذا لم تمرّ العلاقة بهذه الغرابيل، إلى حالات خُلْف (absurdités) وحوار الصّم المرتبطة بشكليّة التعليمات المعطاة لعاملي الاتصالات، كما يشير إلى ذلك الحوار بين أليس وبيير س.

ويعتبر عالم المال أيضاً، كما رأينا، رمزاً لهذه الإجرائية والشكليّة المتنامية في مسار عمله. حيث يتمّ تقييم المخاطر المالية، والتحقّق من المخاطر، ورصد الإستراتيجية التجارية من خلال معايير وقواعد محسوبة كمياً، وفق إجراءات محددة مسبقاً ومعتبرة وكأنها تضمن الالتزام، وتكون التحقّقات شكليّة تماماً. هذه الشكليّة هي أيضاً منبثقة عن تطوّر البرمجيات، ومعجم المصطلحات وطريقة التفكير حسب المجالات، والمفاهيم والمعايير، وأهمية تقديم مفهوم المالية، وخاصة النماذج الرياضية[١٩]. ويتأتى الاستخدام المكثّف لهذه الأخيرة ومصداقية هذه الشكليّات من خاصية قابليتها للاختبار، الخرافة الحقيقية للعقلانية

القصوى، حتى ولو لم تكن جميع الاختبارات إيجابية. وكما توضح الأعمال حول "الأدائية"، لا تتمتع هذه النماذج وهذه الشكليّات بأية قوة نظرية. وتبدو ذات آثار ملموسة جداً من خلال تعديلها لأساليب العمل وتعزيزها، على سبيل المثال، تطوير تقنيات التحكيم أو إضفاء الشرعية على الممارسات كتلك المتعلّقة بمنتجات المشتقات المالية.

هذه الموجة لامست أيضاً عمل المحامين. فخارج استخدام القواعد الشكليّة والإجراءات الخاص بتطبيق القانون في علاقته مع المؤسسات القضائية، أصبحت الممارسة اليومية للمحامين العاملين في المكاتب خاضعة لقواعد شكليّة لناحية الفعالية والمردودية وضبط النفقات وضمان المعطيات. وتأخذ هذه البرقرطة أشكالاً شديدة التنوّع[٢٠]. فباسم شعار الشفافية وكذلك المرونة التي يوفّرها العمل عن بعد، بدأ المحامون يستخدمون برمجيات تتيح تدويناً مشتركاً للنتائج والأعمال القانونية وتقاسم المعطيات. وهذا ما يسمح للزملاء، وكذلك للزبائن، بمتابعة مباشرة لما يقوم به المحامي لكن ذلك ينسّق عمله ويحصره في معايير وفي رصد الإجراءات شديدة الدقة. وتحت شعار المردودية والفوترة المتعلّقة بالزبون، يضطر المحامي إلى تشغيل حاسوبه كلما باشر العمل على ملف أحد الزبائن، وإلى إيقافه ما أن ينتقل إلى ملف آخر يضطر من أجله إلى إعادة تشغيل الحاسوب. وترتبط فردانية المحامي ومردوديته مباشرة بأداءاته، التي يتمّ تقييمها كمياً من خلال هذه الجداول الزمنية، وكذلك نوعياً من خلال التقييم الذاتي، وهو تقييم يتقاطع مع الزملاء ومع المراتب الهرمية وفق معايير الدينامية والمردودية.

إعادة النظر في منطقيات المهنة

أحياناً، يكون اتساع نطاق هذه المعايير والقواعد مقبولاً، بل مطلوباً. وفي بعض الأحيان يصار إلى تجاهله أو اعتباره قليل التأثير، كما يصار أحياناً أخرى إلى محاربته. بيد أن ما تتيح رواية أليس فهمه هو أنها أحدثت أيضاً، وبصورة مسهبة كونها غير صريحة، توتّراً مع المنطقيات الخاصة بالمهن. هذا أمر واضح تماماً بالنسبة إلى المهن التي تعنى بخدمة المصلحة العامة أو تلك التي تتطلبها أخلاقيات المهنة.

لنعد سريعاً إلى الأمثلة التي أتينا على ذكرها آنفاً. إن برقرطة الممارسات، خاصة الاستشفائية، في عالم الطب، تخلق توتّراً بين منطق الصالح العام ومنطق السوق والمنشأة. لا ضير في أن يصبح "المريض" "زبوناً"، "عبئاً" أو "كلفة". ولا بدّ من أن تصطدم مبادىء الشمولية والمساواة والعدالة حيال العناية الطبية بمنطقيات تسويق الصحة والمردودية وتحديد المخاطر(٢١).

على المنوال نفسه، يتناقض المنطق الإداري والبيروقراطي مع منطق سياسات مساعدة طالبي التوظيف. أما مبدأ توزيع الموارد حسب الأداءات التي تحسبها مؤشرات تكميم "وضع السوق" وآليات التحفيز والعقاب التلقائية التي تحددها البرمجيات على أساس شكليّ تماماً، فتنحو إلى نبذ أو تجاهل الأشخاص الأكثر حاجة للمساعدة. وهي تسهم أيضاً في إحداث خطوط تصدع المجتمع وتعميق الفروقات، في مواجهة ما يعتبر خدمة عامة تتعلّق بالانخراط في سوق العمل.

وفي مجال البحث والتعليم أيضاً، تحدث هذه التوتّرات قلقاً وإرباكاً، بل ومناهضة. إن ترحيل التقنيات والعمليات الإدارية، كالتدقيق والتصنيف، لم تغيّر المؤسسات فقط، بل أيضاً هوية الجامعيين والأساليب التي يتصوّرونها ويدركونها في العمل(٢٢). ولا يظهر البحث والمعرفة كمهارة مؤمثلة خارج الرهانات الاقتصادية والاهتمامات النفعية، وما عادا يعتبران وكأنما يجب عليهما أن يكونا مشتركين ومنتشرين دون مقابل وعلى أوسع نطاق. ولا يمكن إدراكهما وكأنهما منفعة عامة، ولا كأنهما سيرورة خلق وتصوّر. إنهما باختصار لم يعودا "أساسيين". بالمقابل، تحددت أهداف وغايات، ومورست سياسات وفق معايير اقتصادية ومالية، وتمّ وضع "الطلب الاجتماعي" في صلب اهتمامات البحث. لقد تمّ تسويق الأفكار التي دخلت في عالم الملكية الفكرية الواسع. وأُعطيت الأولوية لتمويل التجديد التكنولوجي والصناعي القابل للتسويق. ووُضعت أجهزة البحث في حيّز التنافس. وتمّ تبنّي نموذج التفاوت من خلال "إستراتيجية التميّز" و"التحفيز" المالي الموجه نحو قطاعات "النمو"... وكان لهذه القيود البيروقراطية تأثير واضح على السلوك اليومي. فالباحث يشهد تراجع الوسائل المالية والمادية والبشرية المكرسة لما يشكّل جوهر مهنته(التجارب في علوم الحياة، الميادين في العلوم الاجتماعية، المكتبات) لصالح تشكّل "الشبكات" وتمويل "الأحداث" و"التقييم". ويأتي انتشار إجراءات تقييم المنشورات والباحثين المقننة في مواجهة جودة الخلق والإبداع وتجاوز الحدود التي تشكّل الميزة الخاصة بالبحث.

ضمن هذا المنحى، يقترب وضع المحامين من وضع الجامعيين: تنتظم المهنتان حول المعرفة[٢٣]. في الواقع، ثمة توتّر فعلي بين النشاط القانوني الذي يمارسه المحامي، وهو عمل فكري، وبرقرطة ممارسته اليومية، التي تضطره إلى إنتاج صناعي النمط، ضمن منطق تسويق المعرفة والخبرة القانونية. إنه توتّر، كما في العالم الأكاديمي، بين التصوّر والخلق من ناحية، والإنتاج المتكاثر، ونشر"النماذج" أو "الحالات" أو "حسن التطبيق" من ناحية أخرى، وفق تصوّر تلقائي وتخطيطي لإنتاج التفكير المنطقي.

وتبدو التوتّرات التي يحدثها منطق البرقرطة النيوليبرالية شديدة بشكل خاص في المهن ذات الفائدة العامة. هذا ما تؤكده الروايات العديدة اللامعقولة التي تدور حول مساوىء الشكليّات المطبّقة بطريقة آلية، كتسريح منقذ سباحة كونه أنقذ شخصاً من الغرق خارج محيط رقابته[٢٤]، أو معاقبة موزع بريد قطع شوطاً بعيداً من أجل اشخاص مسنين أو ساكني القرى المنعزلة...[٢٥]. بيد أن هكذا توتّرات ليست غائبة عن النشاطات الاقتصادية المتعلّقة كلياً ودون التباس بمنطق الخاص. وفي عودة إلى حالة مراكز الاتصال المذكورة آنفاً، يبدو واضحاً، على سبيل المثال، أن القيود البيروقراطية- وخاصة الاستخدام الإداري للوقت المطبّق على نشاطات علائقية مكرسة تحديداً لحل المشاكل- تطرح التساؤلات حول معنى العمل[٢٦]. فغالباً ما تكون ضرورة تقليص مدة الاتصال ومراعاة الإنتاجية الملتمسة من قبل الإدارة مغايرة لما يشكّل جوهر مهنة عاملي الاتصالات، أي تقديم معالجة نوعية للمكالمات والبقاء على السمع والرد على طلبات الزبائن.

وفيما وراء الإصلاحات المطلوبة في المجالات الطبية والاجتماعية والأكاديمية والقضائية- القانونية، أي عموماً الخدمات العامة، وفي ماوراء مستلزمات "الاستقلالية"(المقصود بها استقلالية مالية، خصوصاً استقلالية رؤساء المؤسسات على غرار رؤساء المنشآت، وليس استقلالية المؤسسات نفسها)، وفيما وراء متطلبات المردودية والفعالية والتحديد على المستوى الدولي، تسهم البرقرطة النيوليبرالية في تحطيم استقلالية المهن والهيئات الوسيطة[٢٧]. وتعتبر لغة الإدارة الجيدة، التي تسعى لأن تكون عالمية، والحوكمة الجيدة، والعقلنة والفعالية نوعاً من "الهراء" بالنسبة إلى المهن التي تتمتع بمنطقياتها الخاصة، وقواعدها ومعايير عملها الخاصة، التي ترتكز على أخلاقيات خاصة. كما أن "إهمال" "السياق الموسع" الذي أبصر النور وانتشار العبارات والمفاهيم والعقلنات والتقنيات هو خاص بسيرورة انتشار الدلالات هذه التي تسهم في عالمية العقلية التقنية[٢٨]. ومع إنكار الظروف التي شهدت ولادتها وخصوصية المجالات الجديدة التي ترحلت إليها واستقرت فيها[٢٩]، غذّى هذا "الإهمال" الشعور بالإبهام واللامعقولية، بل حتى التمرد. بالرغم من ذلك، تحوّل "الهراء – أو اللامعنى- إلى "معنى"[٣٠]، أي، تحديداً، تدمير خصوصية هذه المهن، والوقوف في وجه دورها النوعي في المجتمع، وهو غالباً دور الوسطاء في الصراعات والتوتّرات، وطرح مسألة استقلالية التفكير وإصدار الأحكام، وأحياناً طرح البدائل. وفي الوقت نفسه، يوضح هذا الإهمال للسياق الموسع احتجاب القيود الجديدة. وهذا ما يتيح فهم سطحية هذه التطوّرات وتقبّلها. بيد أن ثمة عامل آخر رئيس يفسّر توسّع نطاق البرقرطة النيوليبرالية، ألا وهو السعي إلى تحقيق الأمن وتقليص المخاطر.

اتساع نطاق البرقرطة النيوليبرالية

في الواقع، لا يشكّل انتشار البيروقراطية عبر المعايير والقواعد والإجراءات الشكليّة خاصية مميّزة لعالم العمل والمهن. حتى أنه يمكن القول إن "برقرطة العالم"، وهي ميزة الوضع المعاصر، تُترجم بتعميم هذه الشكليّات، في سائر أرجاء المجتمع. هذا التعميم يغتذي، بين غيره، بمشاعر الخوف وانعدام الأمن وعدم اليقين، وبنماذج "إدارة" هذه المخاوف، الناجمة عن تصوّر المخاطر، خاصة من خلال مبادىء الحيطة والوقاية.

أغذية ١٠٠٪ مؤكدة مع عدم التهاون

لدى ذكر الاجتياح المعياري والإجرائي في الحياة اليومية، يتبادر موضوع التغذية مباشرة إلى الذهن. ومن النافل الإسهاب في الحديث عن هذا المثل كونه سطحياً[٣١]: تحت عنوان التنافس والشفافية، وخاصة الأمن، تموضعت سلسلة من المعايير والقواعد والشهادات وغير ذلك من الإجراءات. وتحت عنوان الضمان الصحي، اضطرت المجتمعات المحلية إلى استهلاك البيض المعلّب أو البيض المُعالج الذي تمّ "التأكّد" من أنه يراعي معايير الصحة العامة والمحافظة عليها. باسم هذا المبدأ، لم يعد بالإمكان بيع عدد كبير من أنواع جبن الماعز الحرفي* في الأسواق، حتى ولو تورطت الصناعات الزراعية في فضائح صحية. وليس خفياً ما هي آثار الترخيص الإلزامي المتعلّق بالزراعة في أوروبا، الذي أرسى التفاوت بين عدد من مستخدمي الزراعات التقليدية وأسهم في اختفاء أنواع

* أي الجبن الذي يُصنع يدوياً، بخلاف الجبن الصناعي الذي تنتجه المصانع الحديثة (المترجم)

قديمة لمصلحة أنواع جديدة ابتكرتها الصناعات الزراعية، وذلك تحت مبادىء المستهلك الملك* (المفترض أنه قادر على معرفة المنتجات التي يستهلكها وتصله المعلومات بدقة)، ونقاء الأنواع وجودة المنتجات، تكنولوجياً وصحياً، ومكافحة التزوير، والصحة العامة والأمن.

كل فضيحة تخلق تدابير جديدة وقواعد جديدة تستجيب لمبدأ الحيطة. وبما أن الأمن الشامل هو وهم وأنه من المستحيل توقّع كل شيء، فإن الإنتاج البيروقراطي لا حدود له. أهم مثل على ذلك هو أزمة جنون البقر، التي أدت إلى تعزيز إجراءات تعقّب الحيوانات وزيادة القيود التنظيمية. لم يكن لكل ذلك تأثير على مجمل الأنظمة فقط، بل إنه شجّع أيضاً على التربية الصناعية للماشية، التي كانت في أساس المرض وذلك طبعاً سعياً وراء المردودية الاقتصادية بأي ثمن مما أدى إلى انتشار الوباء. إن التناقض شائع بين منطق المنفعة ومنطق الصحة العامة، لكنه يترجَم ببرقرطة إضافية، غالباً ما تكون خفية.

ومما لا شك فيه أن أحدث الأمثلة على ذلك هو التوجيهات المتعلّقة بالمياه المعدنية[٣٢]. إن قرار الاتحاد الأوروبي بمنع منتجي المياه في القوارير من التأكيد بأن شرب المياه يقي من التجفاف هو دون شك لامعقول وعقيم. لكنه يخفي حتماً خلف الغطرسة التنظيمية لدى البيروقراطيين الأوروبيين لعبة خبراء وآثاراً سلبية لمنطق الحيطة التي بلغت حد الكاريكاتورية، إضافة إلى رهانات الزراعة الصناعية. كذلك تشكّل أوقات الفراغ موضوع تنظيم يتطلب عناية بالغة، مع معايير أمن

* بمعنى أن المستهلك هو دائماً على حق (المترجم).

وجودة تفرضها السلطات العامة والمنشآت الخاصة، والتي يتطلبها أيضاً المستهلكون والزبائن الذين يتظاهرون بشرائهم رحلة ١٠٠٪ موثوقة ومبرمجة، وأنهم يحصلون على عطلة "لا تشوبها شائبة"، ويستحمون بأمان، ويبقون في السرير ويتناولون الإفطار المصنف بأنه بيولوجي أو بيئي أو مسؤول... وهكذا تبدو السلوكيات أيضاً خاضعة للمعايير كما تبيّنه صفوف الانتظار والتصرّفات التي أصبحت بالتالي إلزامية في المطارات (تحت شعار الأمن)، أو حظر اللعب مع الأولاد، بطريقة جد ودية أو حميمية في المخيمات الصيفية (تحت شعار الوقاية من ارتكاب أي جرم جنسي).

إلى ذلك، تعتبر سياسة "عدم التهاون" الأكثر رمزية بين هذه التطوّرات. فلدى إعادة صياغة المسألة الاجتماعية إلى ضرورة "أمنية"، غذت هذه السياسة البرقرطة بثلاثة أساليب مختلفة على الأقل[٣٣]: اتساع نطاق التحقّق من الهوية والاستخدام المتزايد للملفات. تعدّد الإجراءات والمساعي وراء معرفة "الخبراء" نتيجة الإحصاءات، واللوائح، والدراسات ذات الطابع الرسمي في معادلات وترابطات. حساب "الأداءات" بفضل صياغة مؤشرات وإجراءات وقواعد قابلة للتكميم. لهذه البرقرطة تأثيرات مباشرة: إنها تحوّل ليس فقط عمل رجال الشرطة، بل أيضاً إدراك ماهية العنف والأمن وحتى الحياة في المجتمع. وبغية الحصول على أفضل معدّل من الإيضاح، تركّز الشرطة البحث عن الجرم المشهود، مع ما في ذلك من فائدة قوامها تقديم معدّل ١٠٠٪ من الوضوح. وبالتالي، اتجه عمل الشرطة نحو استجواب الغرباء ذوي الأوضاع غير المستقرة، والمستخدمين أو صغار تجار المخدرات

أو الباغيات اللواتي يمارسن الإغراء، وكذلك نحو دافعي النفقة السيئين ومسببي العنف الزوجي[٣٤]. إن تقييم الشرطيين هذا، وكذلك المفتشين والقضاة والمدعين العامين، من خلال المردود وسياسة الأرقام التي ترافقه، هو معمّم. ففي تتارستان*، على سبيل المثال، وكما في فرنسا، لا بدّ من زيادة معدّل الوضوح، بغية التوصّل إلى الفعالية. بيد أنه تمّ ترجمة الموروث السوفياتي، وخاصة الممارسات السياسية الحالية من خلال استخدام نماذج للتوصّل إلى هكذا أداءات أكثر عنفاً[٣٥]. ويشكّل التعذيب وتمثيل الجرائم وسائل شائعة، كما يبدو، بهدف تعديل معدّل الوضوح وتسريع الإجراءات.

ليست البرقرطة التي ترافق سياسة اللاتساهل الاجتماعي وقفاً على عالم الشرطة، بل إنها تحوّل العدالة أيضاً(خاصة العدالة الجنائية) إلى "نظام بيروقراطي كلي"[٣٦]، خاصة عبر مكننة العقوبات. ولم يعد القرار

يتخذ تبعاً لوقائع بل وفق مبادىء "معالجة" الانحراف، و"إدارة" الإنتاج المبرمج من قبل وكيل الجمهورية، و"تنفيذ" الأحكام في الوقت المناسب دون الأخذ بالاعتبار جدواها الاجتماعية. ويتوجب على رؤساء محاكم الاستئناف إعداد تقارير حول إدارة المحكمة واحتساب مردودية القضاة بدءاً من مؤشرات الأداء. هذه السياسة تجعل من القاضي مديراً إدارياً مكلّفاً بتعزيز "محفظة الإجراءات" العائدة إليه.

---

* أحد الكيانات الفدرالية الروسية. عاصمتها قازان. تقع على السفوح الغربية لجبال اورال الفاصلة بين آسيا وأوروبا. مساحتها نحو ٧٠ ألف كلم٢، وعدد سكانها حوالى ٤ ملايين نسمة (المترجم) المرجع: www. wikipedia. org

في هذه الحال، كما في غيرها، تتفاقم البرقرطة عبر المعايير من خلال تشوّش الحدود بين العام والخاص ومن خلال سطحية صراعات المصالح، بل حتى من خلال إضفاء الطابع القانوني عليها. في فرنسا، على سبيل المثال، يعتبر رؤساء- مدراء عامو الشركات الخاصة للاستشارات الأمنية هم محركي "عدم التساهل"[٣٧]. مما لا شك فيه إن تشابك المنطقيات والمصالح هذا، وكذلك الفعالية المالية والسياسية- الاجتماعية، على الأقل، المتعلّقة بتعدّد المواقع، ليس وقفاً على فرنسا. إنه موجود في أميركا اللاتينية كما في أفريقيا مترافقاً مع تطوّر الشركات المخصصة لتأمين استثمار الموارد الطبيعية، وحماية بعض الأحياء وبعض المواطنين، والتمكن من متابعة النشاطات الاقتصادية في بيئة يشتد فيها العنف... أو أيضاً في الولايات المتحدة، مع تفويض منشآت خاصة مقرّبة من بوش وتشيني، بمتابعة الحرب والإعلام، بل والتعذيب[٣٨].

في هذا السياق، من الأهمية بمكان الإشارة إلى تزامنية الإعلام ونزع الطابع المؤسسي وبرقرطة الإجراءات الأمنية. وغالباً ما يكون هذا التواجد المشترك واضحاً وصريحاً، كما في إسرائيل، حيث يتمّ تبرير نقاط التفتيش باسم البحث عن أفضل إدارة، أي بعبارة أخرى إدارة أكثر فعالية في تطبيق الأمن- حيث يُفترض أن يكون الخاص، عندما تحكمه قواعد عامة، أكثر ضماناً للحياد والمحاسبة، وأقل تعسفاً من الجيش[٣٩]. إنما غالباً أيضاً ما يكون هذا التواجد المشترك ضمنياً. ويتحدد منح الامتيازات، والتفويضات، وخصخصة الأمن- التي ترافق تسويقه- بعقود تتضمن عبارات محددة جداً، وبقواعد صارمة للغاية، مع ترميز الإجراءات التي تشمل نظرياً سائر المواقف

الممكن تصوّرها مع إمكانية جعل الممارسات شكليّة جداً. هذا ما سوف أعود إليه.

وهكذا، لم تبقَ "البرقرطة العالمية"، التي تحدث عنها ڤيبر، مقتصرة على الأمة، كائنة ما كانت. لقد امتدت إلى العلاقات الدولية، وبخاصة إلى الحرب و"إدارة" الصراعات وإلى سياسات "إرساء السلم"، أكان ذلك من خلال انتشار التفكير المنطقي أو التقنيات الإدارية أو إجراءات التدقيق أو المعارف الفنية ذات الطابع الرسمي.

لقد تمّ تحليل مشاركة الولايات المتحدة في حروب العراق وأفغانستان من حيث "إدارة المخاطر". فأوضح راندي مارتان (R. Martin) في أحد مؤلفاته كيف جسّد "علم الحرب" بين ظهرانيها المنطق الإداري في إدارة المخاطر. ليست القواعد المالية فقط هي التي تمّ استيرادها، إنما، وبصورة أكثر عمقاً، "مجموعة من قواعد السلوك (protocoles) التي تنظم الحياة اليومية"(٤٠). وكما بالنسبة إلى محاربة الجريمة والانحراف، تحوّلت التهديدات المحتملة ("أسلحة الدمار الشامل" أو الهجمات الإرهابية) إلى صراع قائم وفعلي (حربا العراق وأفغانستان) كان من شأنه استدامة التهديد وبالتالي الصراع. إن التماثل صارخ مع السياسات النقدية التي تحارب التضخّم: تسعى السياسات التقييدية، عبر إجراءاتها الوقائية الحالية، إلى تجنب خطر التضخّم. وهو تفكير منطقي يتميّز به الفكر النيوليبرالي المندرج في العديد من المجالات والذي يتمخض عنه انتشار فجائي للقواعد الإجرائية التي يجب مراعاتها: المستقبل غامض، وبالتالي يجب التحقّق من الحاضر، مما يوهن، بالمقابل، المستقبل.

ولا يمكن أن تكون تطوّر عمليات التدقيق والتفتيش التي تتمّ تحت عنوان تحسينات مستقبلية، سوى أسيّ. والواقع أنه ينجم دائماً عن التفتيش تفتيش آخر لأنه يستهدف على وجه التحديد تزويد الخاضعين للتفتيش بأهداف جديدة يتوجب ضبط فعاليتها وبالتالي إعادة تقييم أهميتها وتعريفها، مما يحدث دينامية لا نهاية لها[٤١]. كذلك انخرطت الحرب في برقرطة ناجمة عن قواعد ومعايير دائمة الزخم، من خلال تطبيق نموذج "إدارة المخاطر" هذا، وكذلك من خلال تبنّي إدارة الإنتاج المبرمج (مع عمليات عسكرية "في الوقت المناسب")، وهو التعامل مع الإعلام بصورة رسمية ورياضية، ومختصرات مستوحاة من المالية[٤٢]...

بالإمكان الاستزادة من الأمثلة، لكن هذه الانحرافات الأولى لبرقرطة المجتمع تؤدي بالفعل إلى بروز ميّزات ثلاث، سوف أعود إليها بشكل مسهب في الصفحات التالية ألا وهي: تشابك ما يُسمى "العام" و"الخاص". العلاقات المبهمة بين المعرفة والخبرة، وخاصة الضبابية بين العلم والمعرفة الذرائعية. إنتشار التقنيات والإجراءات والمعايير والقواعد، وكذلك أنماط التفكير، التي تغذّي سيرورة البرقرطة، وخاصة التأملات في "الوقاية" و"المشاركة" و"الاستباقية" و"إدارة المخاطر".

إدارية الشأن السياسي

لقد نال الشأن السياسي أيضاً حظه من النعمة البريوقراطية. إذ تعممت مأسسة الإجراءات الديمقراطية أو التشاركية وبدت متشكّلة رسمياً خصوصاً وأن شرعية الشأن السياسي معرض لإعادة النظر.

فالاستياء السياسي، في البلدان الأوروبية على سبيل المثال، المنبثق من رؤية رسمية الطابع إلى الشأن السياسي المقتصر على سيرورات انتخابية ومشاركة مؤساتية، غالباً ما يصار إلى تفسيره بعبارات "سوء" الحوكمة، أو بعبارة أخرى الفساد، أو القتامة والإدارة الفاشلة. إن غزارة الأعمال حول "الحوكمة تفسر هذا الاهتمام الشديد بالرؤية غير المسيّسة[٤٣] التي تعتبر رؤية طالتها برقرطة الشأن السياسي في آن معاً. فالقيّمون عليها ركزوا على الإجراءات والقواعد والقانون بأكثر من تركيزهم على جوهر العمل السياسي، ونماذج التدخّل، والممارسات الملموسة. لقد ركزوا، بعبارة أخرى، على الشكليّة القانونية والتعاقدية وعلى النظر إلى دولة القانون وكأنها أداة تأثير اجتماعي-اقتصادي[٤٤]. وهذا ما يفسّر حالياً الخاصية المركزية للإصلاحات الإدارية والتنظيمية في التعبير السياسي. وهكذا، أعيد تحديد المشاركة (في المؤسساتية، والحياة المجتمعية والحياة الاجتماعية)، والمسؤولية والواجبات السياسية، من خلال تبنّي مفهوم شكليّ جداً، بل كمّي، لتسديد الحسابات[٤٥]. لقد أنشئت أجهزة جديدة للمشاركة ورصدت إجراءات شكليّة لتحسين سير عمل الديمقراطية، كترميز أماكن المواطنين والعلاقة بين المواطن والإدارة عبر إجراءات تقنية (إنتخابات محلية، استفتاءات، مواثيق المواطنين، إلخ)، وتحديد حقوق المواطنين أو مسؤوليات الموظفين، أهداف مكتوبة، تقارير تقوم على تدابير ومعطيات كمية... باختصار، المقصود هو التصرّف "كما ولو أنه" يمكن لهذه الإجراءات الشكليّة أن تحل محل السيرورات الديمقراطية، والنقاشات، والوساطة السياسية والاجتماعية.

تبعاً لذلك، تحوّل السياسيون إلى منظّمين و"حلاّلي مشاكل" يتوجب عليهم قبل كل شيء أن يجدوا إجابات تقنية وقانونية لصعوبات المرحلة كلما برزت إنما وفق معايير معروفة ومهيأة. وهكذا أمكن الحديث عن الرئيس ساركوزي كمثل الحديث عن "أمير-رئيس-مدير عام"(٤٦). إن البرقرطة، في السياسة أيضاً، مستوحاة من الخاص، وليس فقط على مستوى الصور واللغة. إن المسائل محض الاقتصادية والتنظيمية هي منذ زمن بعيد في صلب الشأن السياسي. والجديد في البرقرطة النيوليبرالية هو تصوّر هذه المفاهيم وكأنها منبثقة مباشرة عن العالم الريادي وأن تحديد ما ينبغي ملاحظته والتدقيق فيه- كونه قابلاً لقياس- قد أملته المصالح الخاصة على نطاق واسع. وهكذا بدا المواطن وكأنه "زبون"(٤٧). لقد شكل الالتباس الدلالي الذي يخلط بين الديمقراطية والشورى مصدراً للبرقرطة. والواقع أن المشاورات الهادفة إلى معرفة متطلبات المواطنين الذين تحوّلوا إلى زبائن والتي أمكن تحقيقها بفضل وسائل "علمية" تراعي الإجراءات والتعليمات المدونة، والمفصلة في كتيبات ومؤشرات، هي مماثلة لـ"المشاركة". وهذا ما تمخض عنه، وسوف أعود إلى ذلك لدى تحليل "التنظيم العام الجديد، تحوّل "الخدمات العامة" إلى "خدمات موجهة إلى العامة"، مما أدى إلى رؤية سلعية، تقنية التوصيف، رسمية الطابع، إلى الشأن السياسي(٤٨). كذلك، عندما يتقرر الاستثمار العام، ومع الافتراض بكونه ذا تأثيرات على البيئة، تقوم إجراءات خاصة، رسمية الطابع، موحدة المعايير، في القوانين المتعلّقة بتقييم التأثير على البيئة(٤٩). ولا بدّ من تنظيم الاستشارات، وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار، وتحديد إجراءات

التعويض. وبالتالي، تنطرح برقرطة موحدة المعايير ورسمية الطابع لإجراءات تشاركية، أي بعبارة أخرى "برقرطة المشاركة"(٥٠). وتتجسّد هذه الأخيرة في فرض مستحقات قاسية (ينبغي أن تتدخّل المشورة في الوقت المناسب)، وفي عرض مفصل لما يجب أن يعبّر عنه المواطنون، وفي تحديد رموز ومعايير يمكن أن يتفق الناس، تأسيساً عليها... مما يمنح موقعاً مركزياً للعاملين الفاعلين الخاصين وتقنياتهم.

مما لا شك فيه أن أحد التعابير الأكثر انتشاراً في برقرطة المشاركة هذه يتعلّق بـ"إرساء الإجماع". ويتمّ الترويج للإجماع كتقنية يقوم بها الحكم، أو كقاعدة إجرائية، أو كأسلوب إداري(٥١). الهدف من ذلك هو التأثير في القرارات التي ينبغي أن تُتخذ على وجه السرعة، دون معارضة ودون استخدام الضغوط. وقد تطوّرت عملية "إرساء الإجماع" على أيدي الملتزمين بـ"حل الصراعات"(٥٢)، وتمّ "بيعها" بنجاح للمنظّمات الدولية، كصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، والبنك الدولي، ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، ومختلف وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى كبرى المنظّمات غير الحكومية والدول. وجاءت هذه العملية نتيجة النقد الموجه إلى "قواعد روبرت التنظيمية- وهي أساليب اتخاذ القرار المعتبرة غير مستقرة وغير فعّالة بسبب مبدئها الأساسي، وهو تكوين أكثريات قوية بما فيه الكفاية لإخضاع الأقليات- لكنها استأنفت الحد الأقصى من الطابع الرسمي. والواقع أن قواعد روبرت التنظيمية كانت تعمل وفق إضفاء الطابع الرسمي على قواعد مسار عمل الاجتماعات(٥٣). ثمة تقنيات وإجراءات ومعايير سلوكية أتاحت "حسن" تسيير الاجتماعات، وتنظيم الدورات وأوقات الكلام،

وتمرير الاقتراحات، وإرساء نقطة نظامية، واختيار وسيط... وكما نرى هنا بوضوح، ليست البرقرطة عبر المعايير والقواعد الشكليّة وحمل قواعد الخاص إلى العالم العام وقفاً على المرحلة الحالية. فما يعطي "إرساء الإجماع" خصوصيته، مع البرقرطة التي تميّزه، هو أن إضفاء الطابع الرسمي هذا أصبح عندئذ متمفصلاً مع معايير الفعالية ومع مسؤولية الأطراف المعنية في حيّز يتميّز بغياب الصراعات وعلاقات القوة. ويوحي الإجماع بتصوّر خاص جداً لممارسة السلطة التي تتحوّل إلى حكم دون سياسة، وهذا ما يترجمه جيداً مفهوم الحوكمة[٥٤]. وهكذا، يظهر إرساء الإجماع كبرقرطة نيوليبرالية للشأن السياسي بامتياز.

مشاركة إجرائية وشكليّة غير حكومية

من الواضح أن هذه البرقرطة تُعنى كذلك بالمشاركة في "التطوّر". تحت عنوان "الخصخصة"، تمرّ المشاريع، البرامج أو السياسات المالية تدريجياً بنوع من "تفريغ الحمل" على المنظّمات غير الحكومية وبمتطلبات الإرساء الشكليّ والإلزامي لآليات المشاركة[٥٥]. وإضافة إلى "إرساء الإجماع"، المذكور آنفاً، تأخذ هذه السيرورة أشكالاً متنوّعة كتأسيس المنظّمات غير الحكومية المحلية، وإعادة تفعيل مجالس القرى، وتنظيم الاجتماعات التشاركية أو المشاورات الشعبية[٥٦]. مذ ذاك، اندرجت المنظّمات غير الحكومية فيما أطلق عليه جاياسوريا Jayasuriya "النهج الدستوري الاقتصادي" النيوليبرالي، أي في منطق هيمنة التسليع[٥٧]. وانخرطت على نحو متزايد في المساعدة المشروطة بعمل ما (workfare)، بدءاً من نشاطات القروض الصغيرة ومنطق

المشاريع الصغيرة(٥٨). وهي تستلزم احترافية جهازها الوظيفي، التي أضحت ضرورية من خلال البحث عن التمويل ومن خلال القيود المرتبطة بدعم المموّلين، الذين يزداد عددهم تدريجياً بحيث يحيلون سياساتهم الاجتماعية إلى هذه الكيانات التي أضحت منذئذ ممثّلة رفيعة المستوى للمجتمع المدني(٥٩).

وإثر "الأفيال البيضاء" التي سادت في الفترة الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، نشهد اليوم ازدياداً في "الأفيال الورقية"*(٦٠). فقد تحقّقت "المشاريع التشاركية" - التي أرست جمعيات مستخدمي المياه، ومشاريع مدرسية، وبرامج إعادة بناء الأحياء الفقيرة وغير الصحية... - على أيدي خبراء توجب عليهم أن يتابعوا، ليس فقط مصطلحات مرجعية فائقة التطوّر، بل أيضاً تحويل هذه الإجراءات رسمية الطابع إلى "نفعية" تحت عنوان "الخصخصة"(٦١). لقد تحوّلت الطرق الإجرائية لدى مقدّمي المال والمنشآت الذين يدعمون هذه التنظيمات إلى منظّمات غير حكومية مقابل مراعاة إجراءات يمكنها تسهيل الرقابة على نشاطاتهم(٦٢). وبدت الحدود مبهمة بين العالم التشاركي وعالم المقاولات وعالم الدولة، وإذ تقوم هذه المنظّمات غير الحكومية بإدماج السوق أكثر فأكثر، وبالمشاركة في منطق التسليع المتنامي هذا، فإنها تدمج كذلك هذا العالم من الأجهزة البيروقراطية المستوحاة من التنظيم الإداري الخاص.

---

* الأفيال البيضاء هو مصطلح يطلق على ملكية لا يمكن لصاحبها التخلص منها نظراً لارتفاع كلّفتها، وبخاصة صيانتها. هذا المصطلح مستمد من قصة ملوك سيام (تايلند حالياً) الذين كانوا يهدون الحاشية الملكية المكروهين فيلاً أبيض من أجل تدميرهم بسبب الكلفة العالية التي تنفق على العناية به. أما الأفيال الورقية فترمز إلى المشاريع الضخمة التي تبقّى حبراً على ورق (المترجم).

هذا ما يتجلى على وجه الخصوص في الدور المتنامي للإجراءات الخاضعة للمعايير، والتي تُختصر في كتيبات وملخصات وأدلة يجب على المنظّمات غير الحكومية التقيّد بها بصورة صارمة مع تحاشي الحصول على تمويلات إضافية، كما يتجلى في ضرورة تحديد "مشاريع" معدّة وفق نماذج والإجابة على استمارات موحدة، وفي تعميم المعايير الإدارية بل حتى المعايير الاحترازية (خاصة في حال القروض الصغيرة)، وفي تبنّي تقنيات المشاركة وبخاصة المعايير الموحدة في تشكيل فرق العمل، وفي تنمية ثقافة المناقصات التي تستلزم استجابات دقيقة جداً وفق إجراءات محددة ومؤطرة بقواعد إدارية وقواعد مالية وكذلك بإطار فكري محدد جداً[٦٣]. هذه البيروقراطية طاولت الوسطاء والخبراء و"المستفيدين" في القرى والأحياء الذين، بدورهم، كان لا بدّ لهم من معلافة كيفية تعبئة الاستمارات، والعثور على المعلومات، وإعداد الوثائق، وتهيئة "الطلبات"، والتحكّم بالإجراءات المتعلّقة بها[٦٤]...

كذلك، تمّ تخويل المنظّمات غير الحكومية في إصلاح "الحوكمة"، جزئياً، خاصة من خلال التعليم الديني المتعلّق بمحاربة الفساد. إن اتفاقية ميريدا لعام ٢٠٠٣ والخطاب المتعلّق بحسن الحوكمة وضعا إصدار المعايير خارج حدود الدول وحوّلا هذه المسألة إلى رهان دولي. لقد أدخلا الإصلاح إلى الحقل الدبلوماسي لناحية التمثيل وعمل كبريات القوى الغربية، الذي أصبح "الشرطة الأخلاقية لمحاربة الفساد"، حسب تعبير اوليفييه فالي[٦٥]. وشكلت هذه الأخيرة التعبير الأوفى عن "الحوكمة الرشيدة" في البلدان المتّصفة بالنامية. ليس ذلك خطاباً بلاغياً فقط، بل هو أيضاً جملة من الأجهزة الحسية الملموسة. وفيما

وراء الخطاب الأخلاقي، تنتشر شبكات من اللجان والمكاتب والخبراء والمنظّمات غير الحكومية ومكاتب المستشارين الخاصين الذين ينشرون علوماً إدارية معيارية، وتنظيم جديد للبيروقراطية يشوّه سمعة الوزارات والموظفين ويمجّد الوكالات ومنطقيات المردودية وسيرورة "خصخصة" الوظائف والخدمات العامة. وبالتالي، يشاركون في عملية إعادة تحديد البيروقراطية عبر تقييم بعض مبادىء العمل، وتبخيس قيمة بعضها الآخر وإعادة الاعتبار للمعايير القياسية التي يتمّ من خلالها الحكم على التدخّلات العامة. وفي آن معاً، انتمت هذه الشبكات إلى ميدان الأعمال وجعلت من مكافحة الفساد "عملاً" كغيره من الأعمال. لقد أوجدت سوقاً لتقييم الحسابات والتدقيق بها والتأكّد من صحتها، وأسهمت، تجارياً، في نشر تقنيات الرقابة و"حسن التطبيق" في السياسات العامة كما في أجهزة التنظيم الإداري. إن برقرطة السوق هذه هي سياسية، إذ إنها تسهم في إعادة رسم الخطوط العريضة للتدخّل العام مع الإشارة إلى ما هو "جيد" و"صافٍ" و"أخلاقي"، وما هو بخلاف ذلك.

بيد أن برقرطة المنظّمات غير الحكومية هذه لم تغتذِ فقط من المنظّمات الدولية، والشروط، وبصورة أكثر شمولية من علاقة ارتهان "الجنوب" للـ"شمال". فثمة ديناميات داخلية المصدر تغذّي أيضاً هذه السيرورة، كما توضحه حال الميزانيات التشاركية. في المغرب، على سبيل المثال، أضحت هذه الأخيرة جزءاً مهماً من إعادة التشكيل السياسي على المستوى المحلي. هناك ديناميتان تحوّلان هذه المحاولة إلى آلية بيروقراطية كبرى[٦٦]. الأولى تتغذى بالديمقراطية: في مواجهة صعوبة "إرساء الديمقراطية" و"إشراك" المواطنين مع أخذ "مطالبهم" بالاعتبار والتعامل

مع الوجهاء الذين لعبوا، عبر التاريخ، دور "أفضل الوسطاء المعتمدين". ومما لا شك فيه بأن أسهل دور كان تحديد القواعد ووضع الإجراءات، مثلما فعلت وزارة الداخلية. المرتكز الثاني على اللامركزية. في حال القيود المفروضة على الميزانية وغياب أية خبرة في مجال "المشاركة" و"التحديث" السياسيين"، لم يكن، في معظم الأحيان، أمام البلديات المحلية، التي ألزمتها السلطات المركزية بـ"الدخول في السيرورة"، أي خيار سوى تفويض المنظّمات غير الحكومية ومكاتب الدراسات بإعداد الميزانيات التشاركية المحلية. هذه المنظّمات والمكاتب لا يمكن أن تكون سوى بنى مهمة ومنظّمة نسبياً، وموجودة في الرباط أو كازابلانكا، لأنها تمتلك الحد الأدنى من الخبرة والارتباطات بما لا يكفي لوضعها في عهدة وزارة الداخلية. وبالتالي، تكون ملزمة بالعمل عن بعد وتكثف عملية إضفاء الطابع الرسمي الثقيلة أصلاً. وهكذا، تُضاف إلى الإجراءات المفروضة من قبل السلطات المركزية إجراءات خاصة بالمنظّمات غير الحكومية، في سيرورة مزدوجة تتعلّق بالإعداد عن بعد.

بإمكاني أن أذكر العديد من المجالات الأخرى التي طالتها البرقرطة، من ذلك: المخالطة الاجتماعية التي تظهرها المنشأة، المعقلنة بصورة دقيقة من خلال اللقاءات المزمع عقدها في وقت ومدة محددين. السفر، بالنسبة إلى الإسلام على سبيل المثال، إلى مكة، الذي يتحوّل، في آن معاً، إلى مشروع تجاري ويخضع لإجراءات بيروقراطية منظّمة لناحية الإدارة والتسويق وإرضاء الزبائن، وكذلك المساجد التي تُدار وفق معايير الفائدة والفعالية، والوقف المتحوّل إلى شركة قابضة [٦٧]. هذه الحقيقة المتعلّقة بانتشار معايير السوق والمنشأة موجودة أيضاً في معجم

دلالات "المجتمع الدولي"[٦٨]، أو أيضاً في اللغة اليومية، كما يرمز إليه انتشار فعل "أدار"، وبصورة أكثر شمولية سائر هذه الكلمات الإنجليزية المستقاة من تقنيات التنظيم الإداري. إلى درجة أنه يمكننا العودة إلى صيغة كاستورياديس Castoriadis "المجتمع البيروقراطي"[٦٩]، مع تزويده بدلالة مختلفة إلى حد ما.

كان بإمكاني ابضاً أن أسهب أكثر حول دينامية هذا الحكم بواسطة المعايير والرموز والمؤشرات والقواعد الإجرائية. وحيال ثابتة الفشل والتوتّرات والرفض واجتماعات المصالح متباينة المصدر – التي سوف أعود إليها في الفصول اللاحقة –، يكون الجواب دائماً المزيد من الشكليّات. لم يعد الفشل موضع تحليل فقط[٧٠]، بل أيضاً، وبخاصة، دينامية بيروقراطية. ففي الخدمات العامة، والأمن، والتنظيم الإداري، وإدارة المخاطر، والإنسانية، أو في التعيير التقني، فإن استدامة الصراعات، أو التوتّرات والفشل في الإصلاح، أو الفضائح أو التنافس تغذّي تكاثر المعايير، والتعديل الدائم للتقنيات، وابتكار ما بعد المعايير. وغالباً، بل في أغلب الأحيان، ليست الإيديولوجيا هي التي تغذّي الوحش البيروقراطي، بل أكثر من ذلك الخطاب الذرائعي المناهض للبيروقراطية. "إن المعيار يستدعي المعيار، على حد قول المتضلعين في القانون، ثمة نصوص ضرورية لإجازة نصوص أخرى، وتحديدها، وتغيير موقعها وتطبيقها"[٧١]. الأمر نفسه ينسحب على الوثائق التي تستدعي تعديلها باستمرار كي تكون أكثر "وضوحاً"، وكي "ترضي الزبائن" تحت شعار "الشفافية"[٧٢]، وعلى التدقيق الذي يستلزم عمليات تنقيح مستمرة لتقنيات الرقابة والمحاسبة، وعلى مبادىء

المسؤولية والتقييم[٧٣]. باختصار، نحن حيال سيرورة من "الفوضى"[٧٤] و"المزايدة"[٧٥] البيروقراطيتين تمهّد لسيرورة دائمة من الإصلاحات التي تستدعي باستمرار المزيد من التفاصيل، والمزيد من التدابير، ومن المؤشرات الجديدة، ومن أجهزة رقابة جديدة...

إنما فيما يتعدى هذا التكاثر الذي لا ينضب، تكمن الأهمية الآن في توضيح تنوّع الأشكال البيروقراطية من خلال المعايير والإجراءات، وتنوّع عقلانياتها ومدلولاتها وتأثيراتها، وبالتالي أخذها على محمل الجد. وفيما وراء هذه الأمثلة، كما رأينا، تسعى المنطقيات، التي تغذّي الدينامية البيروقراطية، إلى التماس الأمن، وإلى الوقاية والاحتراز، والراحة والطمأنينة، وتحوّل الرأسمالية نحو المزيد من المرونة وتجزئة سيرورات الإنتاج، وقضائية عالم المنشأة وقانونيتها، وتعديل قواعد الحياة الاجتماعية وأنماطها، والتغذية الذاتية وإحباط القواعد القديمة التي تستدعي قواعد جديدة... إضافة إلى تنظيم إداري عام جديد، وبصورة أكثر شمولية أيضاً إلى أنماط من ممارسة السلطة، المستوحاة من الخاص. نحو هذه الدينامية الخاصة، أود الآن العودة للانطلاق نحو فهم المدلول الاجتماعي والسياسي لـالبرقرطة النيوليبرالية"، فيما يتخطى فهم الحكايات والحس المشترك. ويكمن السؤال في معرفة ما يمثّله التحوّل في أنماط الحكم. هذا ما أتاحت ظهوره العلاقة بين البرقرطة النيوليبرالية والمعرفة[٧٦]. وتحت ستار العلموية، أوحت الترميقات والتسويات الذرائعية، البحث عن تنظير يتعلّق بـ"الممارسات الجيدة"، وعن عقلنة الأدوات المنهجية انطلاقاً من حيّز الواقع، بأن المقصود ليس البحث عن عقلانية علمية بقدر ما هي مسائل تتعلّق بالحكم.

٣

بيروقراطية السوق والمنشأة،
نمط مركزي من الفن النيوليبرالي في الحكم

معلوم أن النيوليبرالية ليست عبارة عن دعه يعمل. فمع اتباع خطى التفسيرات المتعلّقة بالنيوليبرالية، على غرار "الليبرالية المتدخّلة"[١]، تطرقت أعمال عديدة إلى هذا البحث لتتحدث عن "الحكم عن بعد"[٢]، أو "حكم قطاع الأعمال" كـ"منطق جديد"[٣]، أو "الدولة المعيارية"[٤]، أو أيضاً، على غرار ما قمت به منذ سنوات خلت، عن عودة انتشار الدولة من خلال "الخصخصة"[٥]. لم يكن هذا التفسير حكراً على مؤيدي تحليل فوكو. هذا ما تؤكده على سبيل المثال أعمال علم اجتماع التكميم. فقد برهنت أنه كان من المستحيل الفصل بين الإحصائيات ومفهوم الدولة وأسلوب التفكير في المجتمع، كون الإحصائيات، في كل مرحلة من مراحل التاريخ، هي انعكاس لمعرفة الدولة، بل وأكثر من ذلك للعلاقة بين السلطة والمعرفة. كذلك، أوضحت هذه الأعمال، بالنسبة إلى المرحلة الراهنة، امتداد المنطق الإحصائي ليطال ميادين غير قابلة للقياس، وتنامي قوة الاعتقاد بموضوعية هذه التقنيات العقلانية والمكممة بالنسبة إلى الحكم ولتعميم دور المعرفة الإحصائية وتقنيات التناظرية في المناقشات

العامة وبين المواطنين[٦]. كذلك، يمكن أن نذكر الدراسات المنبثقة من نظرية الاتفاقيات، أو عن التنظيم أو علم الاجتماع النقدي، على غرار دراسات لوران تيڤينو الذي تحدث عن "حكم بواسطة المعايير"، أو دراسات متخصصين في الاقتصاد السياسي والجغرافيا الاجتماعية-الاقتصادية، الذين برهنوا أن النيوليبرالية ليست نقيض التنظيم، لكنها "شكل نقيض من تنظيم دولة في حالة حرمان"[٧]. بل أن أعمال العلوم السياسية الأكثر كلاسيكية أوضحت أن التأثير على الدولة مركزي في التشكيل النيوليبرالي[٨]. في مطلق الأحوال، كُشف النقاب عن نوع من التهجين بين العام والخاص، لكنه تهجين يأخذ شكلاً خاصاً، هو انتشار معايير "الخاص" في السوق والمنشأة والتنافس.

النيوليبرالية هي إذاً فن الحكم من خلال تحديد التدخّلات وصياغتها وفق هذه المعايير. وبالتالي، أُوصي بجملة من التدابير بدءاً من خصخصة المنشآت والخدمات العامة ضمن تنظيم إداري جديد، مروراً بتطوير الشراكات المتنوّعة بين العام والخاص، وتأسيس قواعد ملائمة للمنشأة ولآليات السوق، وبوضع قواعد للعمل ملائمة لمتطلبات القطاع الخاص. والحال هذه، فإن القطاعين المتلازمين في الفن النيوليبرالي في الحكم – وتحديداً نقد إدارة الدولة والممارسات الحكومية، منجهة، وتطوير الممارسات الموجهة نحو التدخّلية المعنية بالإطار، والتوافق مع السوق والمنشأة - هما مؤسسان لهذا الشكل الخاص من البيروقراطية.

برقرطة الحكم المقتصد

يتجلى أول جانب في تطبيق الإصلاح المستدام في الدولة وتوخي حكومة "مقتصدة"[٩]. عملياً، تأخذ هذه الإصلاحات المستدامة وجهتين متكاملتين لإعادة النظر في الإدارات الدوْلية* التقليدية. الأمر يتعلّق، من جهة، بسيرورة تفويض أو "تفريغ"[١٠]، تسعى إلى تقليص التدخّلات المباشرة في الاقتصاد بفضل برامج خصخصة وتطوير الصيغ التعاقدية كالتناولات والشراكات بين العام والخاص. هذه السيرورة بحد ذاتها ليست جديدة ولا وقفاً على المرحلة الراهنة. بل أن النيوليبرالية قد صاغت التفويض بطريقة مبتكرة بإضفاء الطابع الرسمي عليه بصورة دائمة، وبوضع قواعد وإجراءات جديدة، من خلال ابتكار "أسواق" جديدة. من جهة أخرى، أتاحت فرضية التمدد بين العام والخاص لقواعد اقتصاد السوق أن تفرض نفسها أيضاً على الدولة، لتصبح مبدأها التنظيمي الداخلي[١١]. ويجسّد التنظيم الإداري الجديد هذا التحوّل الذي يشير إلى قطع فعلي مع أنماط الحكم السابقة. تبعاً لذلك، يعتبر هذان النموذجان في إصلاح الدولة بيروقراطيين للغاية.

الشراكة بين العام والخاص
كصورة رمزية لـ"التفريغ" التعاقدي

غالباً ما تظهر الشراكة بين العام والخاص كامتداد لقواعد السوق إلى ميادين كانت تُدار فيما مضى بطريقة "بيروقراطية" من قبل الإدارة العامة.

---

* الدَوْلية وليس الدوَلية (المترجم).

بيد أن هذا الظهور هو مضلل. ربما وُجِدَ "اقتصاد السوق" في فترة اختيار الشريك والمفاوضات المتعلّقة بالتعاقد، وغير ذلك. والواقع أن لعبة التنافس لا تشكّل سوى أحد الأنماط العديدة المتعلّقة بتنافس "الأسواق". وما تكتب له الغلبة هو عمليات الاتجار بالتفاوض والاتفاقات وتأثير العوامل المسماة، جوازاً، "خارج السوق" (كالتقارب أو الأسبقية أو المعرفة المسبقة، والمحاصصات السياسية المتعلّقة بالتوازن بين الجماعات والمناطق، بل حتى تفشي الفساد). بكل حال، وفيما وراء فترة التخصيص، لم تعد قطعاً العلاقات بين الأطراف المندرجة في الشراكة خاضعة لمنطقيات السوق، بل لمنطقيات التعاقد[١٢]. بعبارة أخرى، تعد الشراكة بين العام والخاص مثالاً رمزياً على التفريغ كونه سيرورة تفويض أضفي عليه الطابع الرسمي من خلال عقود ضرورية للتصوّر المفهومي، وخاصة للتطبيق العملي للتسويات.

وقد تحقّق إضفاء الطابع الرسمي هذا من خلال سيرورة معيارية حددت مبادىء التفويض وإجراءاته ومعاييره. لذا، ومع مرور الزمن، خاصة في مهب الفضائح، والتنديد بالتواطؤ وتفشي الفساد، وفي البحث الحالي المتواصل عن "الحوكمة الجيدة" والشفافية في العلاقات التعاقدية، أوجدت شراكة العام- الخاص لنفسها معايير أكثر فأكثر دقة، رسمية الطابع ومعقّدة، مع خضوعها لتواتر هو نفسه مرتكز أكثر فأكثر على تقييمات وتدقيقات وإثباتات. وبالتالي، تستلزم الشراكة "الجيدة"، على الأقل، ثلاثة أنماط من القواعد رسمية الطابع: القواعد التي تحدد مسار العمل الداخلي للمنشأة، وتلك التي تتعلّق بالحقل المالي، وتلك المتعلّقة بالمهمات الخاصة للشراكة.

وتتجلى البرقرطة طيلة وجود هذه الاتفاقيات[١٣]، من خلال ديناميات متزامنة ومتكاملة يحركها طرفان، بل الأطراف الثلاثة، عندما تنخرط الجهات المانحة للمال في السيرورة. وتفعل البرقرطة فعلها نتيجة هاجس المحاسبة[١٤]. إنها تتجسّد أولاً في المناقصات. ومن ناحية الكيان العام، ينبغي ليس فقط تحديد شروط الاستخدام، بل أيضاً، فيما بعد، التأكّد بدقّة من مراعاة التنافس والشفافية وحسن الحوكمة. أما من ناحية الكيان الخاص، فينبغي الاستجابة للمناقصة، وهذا ما قد يبدو بديهياً، لكنه ليس من المسلمات. وغالباً ما تكون تقنيات المستلزمات التعاقدية متقدّمة جداً وتتطلب اكتساب خبرة بيروقراطية حقيقية. ذلك أنه لا يكفي، بغية الاستجابة للمناقصات، معرفة المجال الذي تتمّ فيه المناقصة. بل ينبغي امتلاك القدرة على إعداد الملفات، ومراعاة الإجراءات، وتعبئة الاستمارات، والاستجابة للمتطلبات الشكليّة الخاصة بالتنظيم، وإضفاء الطابع الرسمي وتحويل الممارسات اليومية إلى عبارات مجرّدة ومعدّة مسبقاً من قبل السلطات المختصة. هذا البعد الشكليّ تماماً يفسّر تطوّر المنشآت المتخصصة بالاستجابة لهذه التعاقدات، كائنة ما كانت مجالات نشاطاتها. وهكذا تتحوّل البيروقراطية التعاقدية إلى عمل تجاري[١٥].

فيما بعد، تتبع البرقرطة النيوليبرالية المتعلّقة بالشراكة بين العام والخاص خطوط المنطق التعاقدي بالذات، أي المنطق القانوني الخاص. من الضروري اللجوء إلى الحقوقيين والمتخصصين في إبرام العقود بغية تحديد دفتر الشروط، ومن ثم تقييمه بصورة منتظمة. بيد أنه يتوجب على هؤلاء الحقوقيين، طيلة مدة صلاحية العقد، تدبّر أمر الملحقات التي لا مفر منها وكل أشكال إعادة التفاوض التي تتناول حياة الشراكة. هذه

النقطة الأخيرة هي جوهرية وتغذّي سيرورة البرقرطة. لا يمكن للعقد أن ينص على كل شيء، كما لا يمكنه، على وجه التحديد، أن يكون أحادي المعنى، ولا يمكن أن تقرأه جميع الأطراف بالطريقة نفسها. فهو بالضرورة موضوع يستلزم التفسير، سواء كان ذلك حول حساب الأسعار أو التكاليف، أو حول واقع قيمة الاستثمارات التي يجب استخدامها أو التي تمّ استخدامها، أو حول تغيّر الظروف والبيئة، خاصة القانونية منها والتنظيمية، وكذلك الاقتصادية والمؤسسية والإقليمية... كذلك، لا تفرغ جعبة العاملين الفاعلين من تفسيرات مختلفة تتعلّق بالتوقيتات والإستراتيجيات والتصوّرات، تبعاً لمواقعهم ومصالحهم ومسارهم وانخراطهم في المجتمع. فلا يحمل توزيع الحصص أو الاستثمار والاختيار بين الاستثمارات المختلفة الدلالة نفسها، ولا يؤتي كل ذلك النتائج نفسها ولا يمكن فهمه بالطريقة نفسها بالنسبة إلى المساهمين في مجموعة، أو بالنسبة إلى الأسواق الدولية، أو مقدّمي المال، أو صانعي القرار المحليين، أو السلطات المحلية، أو المواطنين... وفي حال الصراع، تبدو البرقرطة أيضاً وكأنها تتغذى من الاستخدام المكثّف لخبراء، كائنة ما كانت مراكزهم أو آراؤهم، يتقاسمون قراءة قانونية للشراكة ويتبنون مساراً إجرائياً، بل حتى قضائياً.

إضافة إلى ذلك، تتطلب الشراكات بين العام والخاص كفاءة متزايدة في المهن التي تنتشر فيها هذه الشراكات. ويعتبر منطق التخصص المهني هذا بيروقراطياً بمقدار ما يرتكز على التطبيع الرسمي لمعرفة تقنية لا توجّهها المادية فقط، أي المعرفة المتخصصة والكفاءة التقنية، إنما ينبغي أيضاً أن تدمج معايير الإدارة، وأن تتحوّل إلى تقارير وأجهزة تنفيذية

تتيح المقارنة والتقييم الكمي والرقابة. كذلك، تأخذ البرقرطة شكل إجراءات إصدار شهادات مكتوبة وتعيير وما يلحقها. وهي تتغذى، في نهاية المطاف، من إعداد البيانات والتقارير والتقارير والتقارير المضادة، واستخدام خبراء ومستشارين. أخيراً، تتجسّد البرقرطة النيوليبرالية في تكاثر عدد الوكالات وبصورة أعم، السلطات المستقلة التي تضبط القطاعات الموضوعة قيد التفويض والتي تقيم رقابة بأثر رجعي على الممارسات الشراكية(١٦).

وتحاشياً للإسهاب، يمكن بالتالي إنّ القول أن ثمة ثلاث ديناميات تعزّز برقرطة صورة الشراكة المفترض أنها تمثّل مكافحة الآثار السلبية للإدارة العامة البيروقراطية: صيغة التفويض بالذات، لأن هذا الأخير يرتكز على منطق تعاقدي. العديد من الشكوك والمراجعات المتكررة للتعاقد على امتداد حياة هذا الأخير، استثمارات منجزة، مخاطر كامنة تتطلب ليس فقط تقييمات، وإعداد المعطيات والتقارير والوثائق المتنوّعة، بل أيضاً تأسيس وكالات إشراف وتنظيم. وقواعد التنظيم الإداري الخاص. رغم ذلك لا يوجد تناقض بين التضخّم الإجرائي والمعياري وبين مسألة أن تكون العلاقات مع الإدارة العامة، ومع رجال السياسة، ومع الوجهاء المحليين، والخبراء أو الوسطاء المعترف بهم، جوهرية للتوصّل إلى هكذا "أسواق" ولمسار عمل هكذا شراكات. إنها نقطة جوهرية سوف أعود إليها: لا يعدّ تكاثر الشكليّات التزاماً بغياب اللاشكليّات. لا يمكن، في الواقع، فهم منطق البيروقراطية النيوليبرالية إلّا في تشابك البعض مع البعض الآخر.

"التنظيم الإداري العام الجديد"

ومبدأ التواصل بين العام والخاص

يشكّل التنظيم الإداري العام- على غرار عقلنة اختيار الميزانية قبل ذلك- تعبيراً بامتياز عن اللجوء إلى العقلنة من خلال الحاسوبية والتوقّعية والانتقال من منطق الوسائل إلى منطق الاستنتاج[١٧]. إنه يندرج في استمرارية لائحة طويلة من سيرورة عقلنة الإدارة العامة. وتتغذى البيروقراطية من هذه الرغبة في التحديث المعقلِن، وليس التنظيم الإداري العام الجديد سوى تحوّلها الأخير الذي يذكّرنا بالمصدر السانسيموني* لهذا التيار الإصلاحي، مع مستلزماته الإدارية بالنسبة إلى المجتمع الحديث، وحاجته إلى تآزر لاسياسي، ونفاذية الحكم إلى الاهتمامات الصناعية، ومثاليته في الإدارة العلمية، وتبجيله للعقلانية، ودور الخبراء، سواء كانوا علماء أو مهندسين أو إحصائيين[١٨]. هذا التيار الإصلاحي يكرس رؤية طوعية عند الدولة التي تسعى إلى صنع أدوات معرفة وعمل عامين ضمن منظور يستنفر الخاص، على غرار التخطيط والتوقّع[١٩] (علماً بأن الأمر مغاير تماماً). بهذا الصدد، يمكن قراءة التنظيم الإداري العام الجديد كتقنية معيارية في إدارة الموارد القومية (العامة أو الخاصة) التي تخص الدولة. إنه يشكّل جزءاً من المعارف العملية في خدمة السلطة.

إن ما يشكّل حداثة وخصوصية النيوليبرالية وشكلها البيروقراطي، هو مبدأ التمدد بين العام والخاص حتى خلال فترة ١٩٦٠ -١٩٥٠،

* نسبة إلى الفيلسوف وعالم الاجتماع سان سيمون (المترجم).

حيث كان التناقض جذرياً بين العام والخاص. وقد أعطى الاقتصاديون وصنّاع القرار أهمية كبرى لـ"العام" الذي يمثّل المصلحة العامة في مواجهة المصالح الخاصة. لقد كان لودفيغ فون ميزس L. V. Mises، على سبيل المثال، واضحاً جداً حيال هذا الموضوع. وهو مؤسس المدرسة النمساوية للاقتصاد، وأحد أهم المتنبئين بالضبابية النيوليبرالية اللامتجانسة التي أسهمت في منحه مصداقيته وشهادات نبالته. من الأهمية بمكان أن نذكر بعضاً من حججه، طالما تبدو هذه الفرضية اليوم غير قابلة للجدل في العقيدة الحكومية، وهي فرضية حجبها الروتين البيروقراطي على وجه التحديد. يرى ميزس أن "المكتب" العام، كونه ليس منشأة تقدّم الفائدة، لا يمكنه استخدام الحساب الاقتصادي والتنظيم الإداري العلمي. بالمقابل، يجب عليه أن يحل المشاكل المجهولة من قبل إدارة المنشآت. ويذكر أن خاصية المقاولين ليست متجذرة في شخصيتهم أو علمهم أو خبرتهم، بل في موقعهم وسط اقتصاد السوق(٢٠).

والحال هذه، استطاع التنظيم الإداري العام الجديد أن يقطع تماماً مع هذه الرؤية. لقد ارتكز على فرضية أحادية المنطقيات الاقتصادية والمالية، وبالتالي التكافؤ بين العام والخاص. إنه يعتقد، إيديولوجياً، بالفوقية التنظيمية الإدارية للعام على الخاص. لقد جاءت الأدبيات المتعلّقة بالتنظيم الإداري العام الجديد في أعقاب الممارسات التي انتشرت انطلاقاً من العالم الأنجلو- ساكسوني (الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، استراليا، نيوزيلندا) في أوروبا، وبخاصة في فرنسا مع القانون العضوي المتعلّق بالقوانين المالية (LOLF) والمراجعة الشاملة للسياسات الحكومية (RGPP)، كما وفي "الجنوب"، أي "البلدان

النامية"، ومن ضمنها البلدان الأقل مأسسة والأقل تميّزاً بطابع الإدارة العامة. هذه الأدبيات هي اليوم واسعة النطاق، ولسنا هنا حتماً في وارد تحليلها. بل أود بالأحرى أن أؤشكل (problématiser) التنظيم الإداري العام الجديد (new public management) لناحية البرقرطة النيوليبرالية.

في ما وراء نقد قواعد الإدارة العامة وتفتيتها، طوّر التنظيم الإداري العام الجديد جملة من الإجراءات والمعايير والقواعد والمبادىء المتفاوتة المنبثقة بصورة أساسية من تطبيقات -التي نصبت نفسها كمعرفة علمية [٢١]- متخذة شكل "تنظيم إداري" وأنماط جديدة من العقلنة الخاضعة لمنطق تنظيم المشاريع. وتحت غطاء التحديث والعقلنة، كان المقصود هو تطبيق، في الإدارات العامة، مبادىء التنافس والتعاقد الخارجي والتعاقد الخارجي والتدقيق والتنظيم من قبل الوكالات، وفردانية المكافآت ومرونة الطاقم الوظيفي وحصر مبدأ الوظيفة العامة في الوظائف الملكية دون غيرها، وإلغاء مركزية مراكز "الربح" من خلال مفهوم الرقابة المالية. كما كان المقصود أيضاً هو القيام بمراجعة نفقات، واحتساب مؤشرات الأداء، والمقارنة وإرساء التنافس، أي باختصار تطبيق تحديد المعايير.

وانطلاقاً من طروحات ذرائعية، وبخاصة تبسيطية لكنها ظاهرياً فعالة، تمّ تقديم توصيات تهدف إلى إلغاء "البيروقراطية". وبالتالي، أبرزت هذه التوصيات أنماطاً جديدة من الشكليّات والقيود المعيارية التي لم تتصف إلّا بالبيروقراطية. وكان أن تراجعت مبادىء كل من ثلاثي الكفاءة والفعالية والاقتصاد، أو خماسي الإستراتيجية الأساسية وإستراتيجية

العواقب وإستراتيجية العملاء وإستراتيجية الضبط وإستراتيجية الثقافة. هذه المبادىء لم تأخذ شكلها فعلياً إلّا من خلال تحديد القواعد والمبادىء والأجهزة الصارمة جداً. تلك هي حال المبادىء العشرة المرتبطة بالخماسي [٢٣]. ولم نشهد، في مطلق الأحوال، أي إلغاء للبيروقراطية، بل تحوّلها النوعي والدائم نحو المزيد من المعايير والإجراءات والأجهزة الكمية والشكليّات.

كذلك، يظهر التنظيم الإداري العام الجديد كنموذج إداري في ممارسة سلطة الدولة حيث تكون المعلومات متكاملة، والأنشطة موزعة ومعدّة بقدر ما أمكن من الدقة قبل خضوعها للقياس، والأهداف محددة ومكممة، ومؤشرات أداء محددة، بشكل يمكن معه تقييم درجة تحقيق الأهداف المنشودة وإرساء تحديد المعايير [٢٤]. هذا ما أوضحته لنا أليس من خلال نهارها كممرضة في مستشفى، لكن الأمر نفسه ينسحب على سائر الخدمات العامة. ثمة على الأقل مبدآن يغذيان سيرورة البرقرطة هذه، الخاصة بالإصلاحات الإدارية: إن منطق العمل الإداري هو في مرحلة تغيّر: الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتيجة هو سيرورة بيروقراطية تماماً لأنه يرتكز على وضع إجراءات تحديد "النتائج وتقييمها، وخاصة أجهزة قياس الكفاءة والفعالية [٢٥]، هذا من جهة. من جهة أخرى، تتغذى البيروقراطية من الفلسفة العامة للتفويض والحكم عن بعد، التي تستلزم تحديد التعليمات والإجراءات والإرشادات... وبالتالي الوثائق ومسار عملها الفعلي. هذه الشكليات والإجراءات هي من طبيعة الحكم عن بعد نفسها [٢٦]، تماماً كسيرورات التعبير والتوافق [٢٧]. وبفضل منطق الرقابة الذاتية والمسؤولية الشخصية، تستطيع الدولة ألّا تتصرف بصورة

مباشرة. ذلك أن الرقابة الذاتية والمسؤولية الشخصية ليستا ممكنتين إلّا من خلال انتشار هكذا إجراءات ومعايير وقواعد رسمية الطابع. وتشكّل المحاسبة وتقنيات التدقيق والمصادقة التي ترافق ذلك جوهر هذا المنطق: ليست الدولة ملزمة بالتصرّف بشكل مباشر أو بالتورط. قد تمرّ بوكالات يُزعم أنها مستقلة تقوم بتطوير كل جهاز الرقابة المعياري (وبالتالي بيروقراطي). لكنها قد تمرّ فقط بتقنيات شكليّة. لذا، يكفيها أن تحقّق مؤشرات أداء، ومحكات الامتثال للمعايير، وعلامات التعقّب(٢٨).

وتتمّ ترجمة هذين التحوّلين بتزايد البيروقراطية(٢٩). إن السلطات المخوّلة بالإصلاحات هي التي تحرك البرقرطة، كالمكاتب، والخدمات الإدارية العامة، وخدمات وزارات المالية، وفرق الخبراء، واللجان المتخصصة، وعمليات التنسيق مع "الطاولات المستديرة" التي تمثل ما يسمى بالمجتمع المدني... وهذه البرقرطة تتغذى لاحقاً بالأدوات المستخدمة لتوجيه الإصلاحات، خاصة الأجهزة التي تتزايد دقة، والخاضعة للمعايير والآلية المكرسة للتقدير والتقييم والتبويب والخرائط التوضيحية، ووضع اللوائح والرسوم البيانية والمقارنة بين السياسات العامة. كما أنها تتغذى بتقنيات التكميم وقياس الأداء التي ترافق هذه الإصلاحات، التي تتطلب جمع المعطيات، وصياغة ملخصات الإجراءات، وتوقيع الاتفاقيات، والربط بين المعطيات الرقمية، والتفاوض حول وضع المعايير والمؤشرات وأساليب التقييم والتقدير بغية التأكّد من إتمام المهمات وتحقيق الأهداف. في نهاية المطاف، يكتب لها الاستمرار من خلال انتشار تقنيات التقييم والرقابة المكرسة لقياس الأداءات الفعالة والإسهام في توزيع الموارد وفق

مبادىء أولويات التميّز في التنظيم الإداري. هذا ما يؤدي إلى ازدهار التدقيقات، والاستطلاعات، وعمليات التفتيش، وتطبيق مقررات الإدارات المركزية، ووضع مؤشرات الأداء، ووضع إجراءات التكافؤ، وضرورة إعداد التقارير، والوثائق التي ينبغي إعادة تفعيلها باستمرارو أو، بعبارة أخرى، إلى حكم تحكمه الأرقام.

هذه البيروقراطية النيوليبرالية المتعلّقة بالإدارة العامة ليست حكراً على البلدان المتطوّرة ذات التقاليد الإدارية الراسخة، بل تتسم بها كذلك البلدان الفتية المنتمية إلى الجنوب، أو البلدان النامية، خاصة من خلال انتشار الوصفات الملائمة للعصر عبر المؤسسات الدولية. كذلك، دخلت سياسات الدعم، منذ الثمانينيات، في عصر البرقرطة النيوليبرالية، من خلال تعميم الشروط[٣١]. وترتبط بها "ثقافة المحاسبة ارتباطاً وثيقاً، بمعنى المحاسبة وتحمل المسؤولية، وهذا ما يستلزم إقامة إجراءات تضعف السيرورات قيد التنفيذ وتحوّلها إلى بيروقراطية في آن معاً.

ومن قبيل المفارقة، تفضي الإصلاحات النيوليبرالية إلى إعادة ابتكار التخطيط تحت زخارف جديدة. ومع إعادة توجيه الدعم انطلاقاً من نهج إداري مركز على النتائج (تحت غطاء التحرير وتعلم أحوال السوق، وتحت غطاء عقلنة السياسات العامة، وكذلك تحت غطاء الشفافية وإمكانية القراءة، أي باختصار "الحوكمة الجيدة" و"بناء الدولة")، ومع وضع ضرورة "إستراتيجيات التنمية" المفصلة، بأكبر قدر ممكن من الدقة، في المقدّمة، بدت مؤسسات بريتون وودز* (وكذلك المؤسسات

* نسبة إلى اتفاقية بريتون وودز التي أبرمت أثناء انعقاد مؤتمر النقد الدولي عام ١٩٤٤ في غابات بريتون في نيوهامبشاير في الولايات المتحدة، والذي حضره ممثلون من

الأوروبية، ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وكأنها آلات بيروقراطية ضخمة. وقد تكاثرت هذه الأخيرة مع تزايد تناظر الدعم الذي جعل من امتهان التعاون ودعم الميزانية صناعة مزدهرة، لها معاييرها الخاصة، وقواعدها الخاصة وبيروقراطيتها الخاصة. وقد تراكمت كل الوثائق المصاغة وأصبحت إلى حد كبير تفيض عن الحاجة.

إلى ذلك، انتهى الأمر بالخبراء إلى عدم معرفتهم إلّا بالأحرف الأولى من أسمائهم- وهذا ما يوحي، كما يذكر هربرت ماركوز [٣٢]، بأن معنى العمل المضطلع به قد أصبح في غياهب النسيان وأنه تمّ فصل هذه البرامج وهذه السياسات والمشاريع عن مدلولها. لقد أصبحت قبل كل شيء مصطلحاً رسمياً، بمعنى أنها تعبير عن برقرطة الدعم.

ومما لا شك فيه بأن هذه الوثائق تستدعي تعديلاً في الأجهزة الإحصائية، وابتكار مؤشرات ومعدّلات وإسقاطات ونمذجات، أي باختصار تقنيات تكميم عديدة تتناسب مع الأهداف المنشودة. ويتجلى هذا النشاط البيروقراطي على نطاق واسع في البلدان المتلقية من خلال الشروط، سواء كانت صريحة أو ضمنية، إقتصادية، مالية أو سياسية. وتترجم شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتبنّي معايير ورموز صاغها العاملون الفاعلون العامون (الدول المانحة، المنظّمات الدولية الكبرى (FMI- صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). كذلك، وخصوصاً في المجال المالي،

=٤٤ دولة، حيث وضعوا خططاً تستهدف استقرار النظام المالي العالمي وتشجيع إنماء التجارة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (المترجم).

العاملون الفاعلون الخاصون (وكالات التصنيف ونوادي المصرفيين) في المجموعة الدولية. وهذا يعني، بالنسبة إلى الدول المتلقية، نشر التقارير، إصدار الوثائق (التمهيدية، النهائية والتي، دون شك، أعيدت مراجعتها)، وقبل كل شيء، تحديد هذه الرموز والمعايير، وهذه الإجراءات المعيارية، وهذا الابتكار لمؤشرات الكفاءة وقياسات الإثبات... التي يفترض أنها تقيس درجة الشفافية، ومراعاة الإجراءات تنظيم القطاع المالي وضبطه، إضافة إلى عالم المنشأة والسوق (مع معايير أخرى يفترض أن تقوم، هي أيضاً، بتقييم حوكمة المنشأة، والمحاسبة وإنجاز الحسابات)، ومن ثم تثبيتها ومتابعتها تقنياً...

يوحي مثال سياسات الدعم بأن الاحتراف والإيعازات بالشفافية مردها إلى زيادة الإبهام والغموض، بل حتى زيادة النزعة الباطنية. ولا يدرك هذه التقنيات والسيرورات سوى عدد قليل جداً من الأشخاص شديدي الدقة بشكل أن الخبراء أنفسهم لا يستطيعون التحكّم بأي جزء من السلسلة (أو الغابة) البيروقراطية دون إدراك المعنى الشامل لمجموع هذه الوثائق والإصلاحات. من المتعذر تقييم التطبيقات العامة، ومن المتعذر تحديد الأخطاء نتيجة كثرة المعلومات المعدّة، واستمرارية الأحكام التي تنطوي على معايير غير محكمة الصياغة، بالرغم من الرغبة القصوى في العقلنة والتشييء. ومن المفترض أن تقدّم هذه الأدوات التكنوقراطية، في إطار متجانس، صورة متكاملة عن الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها الدولة وعن أهداف العمل العام. بيد أن هذه السيرورة المعيارية هي جد متباطئة وتقريبية، إذ غالباً ما يغيّر مانحو المال في إستراتيجيتهم وأسلوبهم، ويكون التقنيون مغرمين بالتعديلات، وصناع

القرار جد متطلبين للقدرة التشغيلية ولإدراك الواقع بصورة أفضل، والتقييمات شائعة جداً، والتجديدات متعدّدة جداً والإيعازات جد متناقضة وكأننا حيال غابة بيروقراطية تكتظ بـ"أفيال من ورق".

لا ضرورة هنا للإسهاب في الحديث عن دينامية خضعت للتحليل على نطاق واسع. في بعض الأحيان، أمكن وصف التنظيم الإداري العام الجديد، وبصورة أعم الإصلاحات المعاصرة في الدولة بكونها "إدارة بعد بيروقراطية"(٣٣)، أو "بيروفراطية تقنية جديدة" و"برقرطة من خلال الهوامش"(٣٤)، أو"تنظيم إداري عام بعد بيروقراطي"(٣٥)، أو "برقرطة ڤيبرية جديدة"(٣٦)، أو "ڤيبرية جديدة"(٣٧). وفيما وراء الفروقات في تحديد ماهية البيروقراطية، تقاربت هذه التحليلات. فقد برهنت على أولوية معايير التنظيم الإداري، والقواعد المنبثقة من الشراكات المتعدّدة بين العام والخاص، والتدابير المتباينة المتخذة باسم الذرائعية في مسار العقلنة، والفعاية والاحتراف الذي يسعى إلى التأكيد على أن العام يمكنه، بل ويجب عليه، أن يسلك مسلك الخاص، وأنه يجب على كليهما أن يخضع للمعايير نفسها والمبادىء نفسها من خلال أجهزة، وقواعد وإجراءات وشكليّات محددة إلى أقصى حد. هو ذا ما أطلق عليه تسمية البرقرطة النيوليبرالية. لقد تجاهلت هذه السيرورة خصوصيات الخدمة العامة ومن ثم الِشروط الخاصة التي أتاحت بروز هكذا شكليّات في عالم المنشأة وفي التنظيم الإداري الخاص. إنها سيرورة تميّز تفكيراً وأسلوب عمل عام غير تاريخيين، غير اجتماعيين وغير سياسيين. لقد أصبحت مبادىء التمايز والسياق اليوم في غياهب النسيان. لقد أكّد فون ميزس نفسه أن ثمة فائدة تكمن في تقليص عدد رجال الشرطة أو العسكريين بين

٣٠٪ و٤٠٪، لكنه برهن كذلك أنه لا يمكن تقدير هكذا تدبير، إذ كيف يمكن قياس تأثير هذا الاقتصاد المتعلّق بالميزانية على تنامي الخطر؟ كيف يمكن موضوعياً، في العملية الحسابية، تقدير قضايا الدفاع الوطني وأخلاقيات القوى المسلحة والشرطية، وردود فعل المدنيين، وانعكاس هذا التدبير على السياسة الخارجية؟ وفيما يتعلّق بالإدارة الضريبية، أشار إلى أنه لا يمكن تطبيق تقنيات عقلنة المنشآت الخاصة ومكننتها، لأن فعالية العوائد الضريبية، كما يقول، لا تتعلّق فقط بسرعة العمليات، بل أيضاً بنوعية العمل الذهني الذي لا يمكن قياسه ولا تقديره بواسطة الأجهزة الآلية. يمكن القول بعبارة أخرى إن الذين يسعون إلى وضع الإدارات العامة بموازاة المنشأة الصناعية يتصرفون بطريقة إيديولوجية كمثل الذين، على غرار لينين، يريدون وضع الصناعة بموازاة الإدارة العامة(٣٨).

"تراجع في الضوابط، إمعان في البرقرطة"

إن المقلب الثاني من الفن النيوليبرالي في الحكم يكمن في تطوّر التطبيقات الموجهة نحو التدخّلية المكرسة لجعل بيئة العاملين الفاعلين الاقتصاديين متلائمة مع قواعد السوق ومتوافقة مع المنشأة، وهذا ما وصفه ميشال فوكو بـ"تكنولوجيات الحكم البيئية"(٣٩). إنها سيرورة التضخّم التنظيمي والمعياري المترافقة مع اشرئباب عنق الرأسمالية التي وصفها أحد أرباب العمل الفرنسيين بهذه العبارات الفظة: "تراجع في الضوابط، إمعان في البرقرطة"(٤٠).

هذه السيرورة بحد ذاتها ليست ميّزة خاصة بالنيوليبرالية: يُعتبر ماكس ڤيبر، كما رأينا، أحد الأوائل الذين أوحوا بأن الليبرالية أحدثت تضخّماً في المؤسسات الاقتصادية[٤١]. بيد أن كارل پولانيي، إثر ڤيبر، هو الذي توسع فعلاً بهذه الذريعة موضحاً كيف أحدثت الليبرالية كذلك تضخّماً تشريعياً وإدارياً، خاصة من أجل تسهيل إزالة العقبات المتعلّقة بتسويق الأرض والمال والعمل[٤٢]. لقد أمكن على نطاق واسع تغييب هذا التضخّم، خاصة في البلدان الصناعية، نتيجة عدم إمكانية رؤيته بسبب تطبيع فكرة السوق، بخلاف ما هو حاصل في البلدان التي كانت فيما مضى خاضعة للاستعمار كالصحراء الجنوبية في أفريقيا. ومنذ بعض الوقت، وعلى المستوى العالمي، "أعيد اكتشاف" ما اعتبر كخصوصية تتميّز بها البلدان النامية، والمفارقة الغريبة أن النيوليبرالية لم تكن من أجل لا شيء.

غير أن خصوصية المرحلة الراهنة تكمن في شكلين كبيرين تتخذهما هذه التدخّلات. الأول هو تحديد قواعد اللعبة وفي إطار معياري ناجم عن تشابك بين "العام" و"الخاص" (وليس علاقة تضمينية بين المؤسسات والإدارات، وهذا ما أطلق عليه البعض تسمية "بنى تحتية تقنية"، والبعض الآخر "استثمار في الأشكال"[٤٣]. أما الثاني فهو الإجماع والالتزام الإرادي (دلاً من القوانين والنصوص الملزمة التي تتمتع بقوة الإكراه). وقد برهن اختبار أجري حول تطبيقات تنظيم القطاع الخاص على تراجع سجل القوانين والأجهزة العامة، والقواعد التي حددتها الإدارات الوطنية أو العالمية وانخراطها المباشر في الاقتصاد، وتزايد في سجل المعايير والقواعد التي أرستها الوكالات (وكالات التنظيم، وكالات إصدار

الشهادات، وكالات التدوين)، واللجان والجمعيات و"منظّمات هجينة" أخرى. وتعتبر أنماط التدخّل هذه خاصة جداً على الصعيد البيروقراطي. إنها، من جهة، غير مباشرة، وتشتغل على الاقتصاد بأقل مما على البيئة. وهي، من جهة أخرى، تسجِّل تداخلاً شديداً جداً بين "العام" و"الخاص"، على مستوى الحدود المفترضة بين الميادين التي قد تكون محددة بدقة، وربما في تحديدها بالذات(٤٤). لا جدوى هنا من إجراء تحليل شامل حول ذلك(٤٥)، إنما من خلال مثالين مختلفين- الأول مستقى من عالم إنتاج المعايير (خاصة من خلال حالة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والمنظّمة الدولية للمعاييرISO)، والثاني من عالم التنظيم (من خلال حال محاربة الجريمة الاقتصادية)-، سوف أسعى للبرهنة على خصوصية هذه البرقرطة ورهاناتها السياسية.

"حكم وفقاً للمعايير" المسماة "خاصة"

يرمز معيار المنظّمة الدولية للمعايير (ISO) إلى هذا "الحكم وفقاً للمعايير. وتعتبر المنظّمة الدولية للمعايير، التي وُلدت غداة الحرب العالمية الثانية، مؤسسة عامة تضم عدداً كبيراً من البلدان، تعزّز نشاطها مع العولمة النيوليبرالية، وبخاصة مع تكثيف المفاوضات التجارية التي قامت بها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) ومن ثم منظّمة التجارة العالمية (OMC)(٤٦). إن الرغبة في التعيير هي مشروع قديم ملازم للرأسمالية، لكن جسيده وتنظيمه يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين وإلى النمو السريع، خلال فترة ١٩٧٠-١٩٨٠، للمبادلات الدولية للسلع (وبالتالي لحركة النقل) والخدمات، والاستخدام المتزايد

للعقود الخارجية والاستعانة بمصادر خارجية، والنقل الخارجي، وتوزع سيرورات الإنتاج وتدويلها، إضافة إلى تطوّر قواعد الإدارة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. هذه التطوّرات قدّمت استقلالية واسعة، إنما أيضاً استقلالية إلى المنظّمة الدولية للمعايير التي تحوّلت تدريجياً من منتج لـ"التوصيات" إلى منتج لـ"المعايير الدولية"(٤٧).

لا يروادنا أي شك بأننا حيال سيرورة بيروقراطية لكن المهم هو الطريقة التي أنتجت بها هذه المعايير. إن الإجراءات هي تماماً واضحة المعالم: إجتماع لجنة مكلّفة بإعداد "مشروع تحضيري"، ثم "مشاريع اللجنة" المتتالية التي يجب أن تفضي إلى إجماع وتفتح إمكانية صياغة "مشروع معيار". يلي ذلك المفاوضات، التصويت والموافقة وفق معايير محددة. أخيراً، إصدار المعيار ومراجعته غب مرور ثلاث سنوات، ومن ثم كل خمس سنوات. وتقوم لجنة مؤشرات المطابقة مع المعايير- التي يكمن دورها في تقديم المعلومات إلى المستهلكين- بسن المبادىء العامة والمعايير، ومبادىء التوسيم التي تمّ وضعها هي أيضاً وفق معايير دقيقة. وتتجمع كل هذه السيرورة في دليل يهدف إلى إعداد أساليب معيارية موحدة لاختبار الأهلية للوظيفة.

كذلك، تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نقلاً نموذجياً للبرقرطة النيوليبرالية(٤٨). ومعايير المحاسبة هذه هي في الواقع مجموعة من القواعد والرموز وبناء مؤشرات تزداد تعقيداً قياساً بالفضائح وبالرغبة في ضبط المعلومات المطروحة. أضف إلى أنه يصار إلى التعبير عنها

عبر تعقد عمليات معالجة المعلومات، مع حسابات التحيين* والنمذجة الرياضية، بغية تقدير "القيمة الصحيحة" على وجه الخصوص، أي القيمة الحالية في السوق. ومسألة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IASB) قد أصبحت المنظّم، بل حتى المنظّم الذاتي، لحسابات المنشأة، وأنها منحت نفسها دوراً عاماً هو الحرص على المصلحة العامة، قد ضاعفت من طبيعتها البيروقراطية. والواقع أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كونها منبثقة عن كبرى مؤسسات المحاسبة، تسعى إلى الدفاع عن مهنة المحاسبة وإلى المطالبة الدائمة بالمزيد من المعلومات. وكما بالنسبة إلى المنظّمة الدولية للمعايير، ثمة بالتالي زيادة دائمة في المعايير الأكثر تفصيلاً والتي تستلزم من المؤسسات المزيد من الوقت، والتي ينبغي أن تستزيد من التواصل مع شركات المحاسبة أو التعيير.

بيد أن البعد البيروقراطي موجود حتماً، وبصورة خاصة، في صلب المؤسسات التي تتبنّى هذه المعايير. إن المعايير ومنهج الجودة تتطلب قبل كل شيء أن تكون أنشطة المنشأة مرسومة بأفضل ما يمكن من الدقة بشكل تستطيع معه الإجراءات موحدة المعايير أن تحمل معنى في مجالها الخاص. من ثم يجب أن تندرج المنشأة في سيرورة التخطيط وتثبيت الإهداف والأهداف الوسيطة، وبناء تصاميم بهدف بلوغها. يجب أيضاً وضعها موضع التنفيذ، ثم التحقّق من أن ما تمّ القيام به مطابق للأهداف المرسومة، من خلال مؤشرات معينة. ومن الضروري تكييف والأهداف

* التحيين (actualisation) تعني هنا عملية حسابية غايتها تعيين قيمة حاضرة لأرقام اقتصادية مستقبلية عبر توقّعات معدّل الفائدة وغلاء المعيشة، أو انخفاض القيمة النقدية (المترجم). المرجع: معجم عبد النور المفصل، فرنسي - عربي.

والمعايير وفقاً لنتائج التحقّق. وتستمر السيرورة البيروقراطية، مع السعي إلى شهادة إثبات، أي الاعتراف من قبل هيئة وطنية مستقلة، بأن المنشأة تطبّق المعايير وفق الأصول. إذ من غير المعترف به بأن المنشأة خاضعة للمعايير (لناحية التقنية والإدارة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية) إلّا إذا كانت موضوع تدقيق من قبل منشأة ثالثية ومعتمدة، ويتوجب عليها أن تثبت تلاؤم تطبيقات المنشأة مع المعيار المنصوص عليه. إن شهادة الإثبات هذه تستلزم تدقيقاً ومراجعة لجهاز التنظيم الإداري والتثبت من مطابقته للمستلزمات الخاصة في المعيار. في ختام هذا التدقيق، يمكن أن تصدر الوكالة تأكيداً مكتوباً يتعلّق مراعاة المعيار وأن تسجِّل شهادة تأكيد في سجل زبائنها. والواقع أن التدقيق هو تحقّق ذاتي من صحة نظام مرجعي ناجم عن هيئة هي نفسها معتمدة. من المؤكد أن كل ذلك ليس خاصاً بالمنظّمة الدولية للمعايير أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: إن سائر السيرورات المعيارية تتسم، إلى حدكبير، بالطابع الرسمي. ويرتكز نجاح المعايير تحديداً على إمكانية التطبيق "بشكل تجريبي ومجرّد" وابتكار سيرورات تعتمد هذه التجريدات.

عموماً، يتمّ التعبير عن الحاجة إلى المعيار من خلال القطاع الخاص الذي يحيل طلبه إلى الكيان العام المتخصص في بلده الذي يحوّل هو نفسه الطلب إلى المنظّمة الدولية التي تتحكم بإنتاج المعايير في قطاعها. وبالتالي، ليست معايير المنظّمة الدولية للمعايير نتاج تحديدات تقني القطاع العام، بل نتاج "إجماع" عالم المهنة، أي الصناعيون الذين ينتمون إلى سائر القطاعات الصناعية، والشركات التجارية، والموزعون، والمستوردون والمصدرون، والاتحادات التي تمثّل هذه الفئة الأخيرة،

والاتحادات التي تمثّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والباحثون، واتحادات المستهلكين، الوطنية منها أو الإقليمية أو الدولية، والحكومات والسلطات التنظيمية الوطنية والإقليمية، والمصالح التي تعالج القضايا المجتمعية أو البيئية، المتمثّلة في المنظّمات غير الحكومية وتتمثّل الدول بوكالة التعبير الخاصة بها، التي تكون، حسب البلدان، عامة أو خاصة أو مختلطة، في حين أن الخبراء يتنقلون، في غالب الأحيان، بين "دائرة" أو مؤسسة وأخرى. أخيراً، تتعزّز سيرورة التعبير من خلال تدخّل مؤسسات وطنية عامة تفرض وجودهم في السوق. لكن التدخّل لا يكون مباشراً، ولا يتمّ من خلال الإلزام، سواء كان "عاماً" أو "خاصاً"، بل عبر سيرورة تعبير ثنائية الأبعاد، وإنتاج مشترك ناجم عن هذا التشابك في المصالح، ومنطقيات العمل والتفاهمات(٥٠). إن العالم الاقتصادي (أو بصورة أكثر دقة الفاعليات الأقوى في عالم الاقتصاد المعولم) هو الذي يعزّز هذه المعايير، التي تعتبر بالنسبة إليه أداه سيطرة اقتصادية. بيد أن هذه المعايير لا تفرض نفسها ولا تصبح ضرورية إلّا من خلال السلطة التي تخولها بها المؤسسات العامة. نذكر، على سبيل المثال، أن الحكومات تطلب شهادة المقاييس إيزو ٩٠٠٠ - أي العائدة إلى المنظّمة الدولية للمعايير- (المتعلّقة بالتنظيم الإداري)، بل حتى إيزو ١٤٠٠٠ (المتعلّقة بالبيئة) وإزو ٢٦٠٠٠ (المتعلّقة بالمسؤولية الاجتماعية)، كي تتمكن أية منشأة من الاستجابة لاستدراج عروض وللسوق العامة. إن طريقة نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكّم الحرجة (HACCP)* التي ابتكرتها

* Hasard Analysis Critical Control point هو نظام وقائي يعنى بسلامة الغذاء من خلال تحديد المخاطر التي تهدد سلامته، وبالتالي سلامة الإنسان، سواء كانت هذه المخاطر بيولوجية أو فيزيائية أو كيميائية. ومن ثم يصار إلى تحديد النقاط الحرجة

منشأة أميركية خلال الستينيات بغية توفير غذاء سليم ١٠٠٪ لرواد الفضاء في "ناسا"، أدت إلى ولادة جملة من المعايير التي فرضت نفسها بفضل تبنّيها من قبل العديد من المنظّمات الدولية والدول، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي ألزم سائر منشآت القطاع الغذائي بمراعاة هذا الإجراء[٥١]. بعبارة أخرى، تتأتى أهمية هذه المعايير الخاصة من القوانين الوطنية التي جعلت منها قيوداً شرعية ومعاهدات دولية أتاحت انتشارها.

يمكن القول باختصار إن التنظيم من خلال التعيير العام- الخاص، أو "الحكم من خلال المعايير"، قد فرض نفسه عبر تزامنية نزع الشرعية تدريجياً عن التدخّل العام المباشر وضرورة رؤية البيئة، بالنسبة للفعاليات الخاصة، وقد صيغت لصالحها. أضف إلى ذلك أن هذه السيرورة قد اغتذت من فوقية قواعد السوق والمنشأة في ظل العولمة الحالية، ومن السمة المركزية للمعايير في الممارسات الملموسة التي تقوم بها الرأسمالية المعولمة. بيد أنه لا ينبغي فهم هذا الاقتران بين العوامل والتطوّرات، غير المتوقّعة غالباً، وكأنه مشروع ضخم. ومما لا شك فيه أن سيرورة العولمة قد نجمت عن علاقات القوى التي تكيّفت جزئياً بفعل الهيمنة الفكرية التي جعلت من الخاص مرجعية؛ إنما لم تملِها مباشرة رغبة مؤسسات الدولة أو الفعاليات الخاصة. إنها تعبّر عن تخيّل شائع في كلية المجتمع.

يقوم التعيير على ثلاثة مبادىء أخرى هي: مبدأ التعقّبية (traçabilité) الذي يعتبر، بادىء ذي بدء، استبدالاً لهذا البعد البيروقراطي وأساليبه في الرقابة والضبط(٥٢). إن التعقّبية في في قلب التعيير هي عبارة عن إمكانية

التي ينبغي التحكّم بها لضمان سلامة المنتجات (المترجم)

التعرف إلى الإجراءات والعودة إليها، أي الإجراءات التي تتيح تقديم منتج أو خدمة ما. وبالتالي ترتكز التعقّبية على مجموعة واسعة قدر من المعلومات وعلى معالجتها وفق معايير معترف بها من قبل المحترفين. لقد تأسست التعقّبية، وهي آلية رقابة، كوسيلة جديدة في تنظيم الأسواق وتعضيتها، وارتكزت على برقرطة سيرورات الإنتاج والتداول من خلال تنظيم المعلومات. إنها تستلزم أن تكون وسائل العمل مسجّلة بعناية ومتقاربة من القواعد المعترف بها والمقبولة في المهنة[٥٣]. أضف إلى أنها تستلزم أن تقوم كل منشأة تتبنّى معياراً ما بتعيين مسؤول يتحقّق من مراعاته ويرسي تقنيات وإجراءات رصد لمجمل التطبيقات التقنية والإدارية والبيئية والاجتماعية في المنشأة. إنها تستلزم، بعبارة أخرى، الكثير من الوسم والتدخّل عبر التوثيق والتسجيل وحساب المؤشرات أو العلامات أو النسب... مما لا شك فيه أن بعض اشكال التعقّبية موجودة دائماً، حتى ولو اتخذت اسماً آخر، من خلال عمل المنظّمات المؤسساتية كالجمارك ومصلحة الضرائب وقمع الغش وحماية البيئة، فإن ضرورة المتابعة والمراقبة، والرصد والضبط تبقى قائمة أبداً. بيد أن هذه التسمية الجديدة لم تكن لتخلو من الضرر وأوحت بتحوّل مهم في الأسلوب الذي تحقّق بواسطته هذا الضبط، وأعني بذلك جملة من القواعد والإجراءات والشكليّات التي تعد بمثابة تعبير عن بيروقراطية جديدة.

في الواقع، تبدو المسألة الدلالية أساسية. فالتنظيم والحكم بواسطة المعايير يترافقان ويشكّلان، في آن معاً، تعبيراً عن انتقال معياري، بل أيضاً دلالي، يتعلّق بمعنى الإجراءات المعمول بها. إن النوعية ليست الميّزة الرئيسية لشخص ما أو شيء ما، وليست أفضل وسيلة للكينونة

أو التصرّف. إنها لا تعني الأخذ بالاعتبار نتيجة ما. فهي ليست سوى التحقّق من مراعاة فاعلية المعيار، أي وجود إجراءات وتجهيزات شكليّة. وليس بالضرورة أن تكون هذه الأخيرة قيد الاستخدام. المهم في الأمر هو حصول من يمسك بكتاب الإجراءات على شهادة تميّز من قبل فئة رفيعة المستوى من الخبراء. بناء عليه، فإن تبنّي الفاعليات الأميركية الكبرى لمعايير المحاسبة المسيطرة في الولايات المتحدة (مبادىء المحاسبية المقبولة بصفة عامة(Generally Accepted Accounting Principles واختصارها (GAAP) - غاب-)، لم يمنع حصول فضيحة إنرون (Enron)*في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠١ ولا فضيحة وورلد كوم** في السنة التالية. وقد اقترن تطبيق معايير (IFRS) (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، المنافس الأوروبي لـ"غاب" التي تعتبر الأكثر تطلباً، مع الأزمة الأوروبية الراهنة(٥٤).

أخيراً، لا يعد التضخّم المعياري الذي يميّز البرقرطة النيوليبرالية سيرورة مستقلة قد تكون ثمرة مشروع، هو مشروع الرأسمالية المعولمة أو سوء استجابة أو رقابة من قبل الحكم. إنها ناجمة أولاً عن التعزيز و"اللاعودة"(٥٥). ويعمل السوق حالياً وفق معايير لا تشكّل فقط النظام الرأسمالي، لكنها أيضاً برهان على العقلنة والحدثنة والسيطرة التقنية. في ظل هذه الظروف وكي يثبت وجوده في المجال الاقتصادي، كان

* تعد شركة انرون إحدى كبريات شركات الطاقة الأميركية. وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠١، أعلنت إفلاسها عقب إقرارها بممارسات محاسبية مريبة (المترجم) المرجع: www. wikipedia. com

** worldcom، وهي ثاني أكبر شركة للاتصالات في الولايات المتحدة حيث أعلنت إفلاسها عام ٢٠٠٢ نتيجة أخطاء محاسبية أيضاً (المترجم).

لا بدّ له (أي السوق) من الانتقال إلى إنتاج معايير جديدة، وكي يستقر أي معيار يجب أن يكون متلائماً مع المعايير الموجودة، وبخاصة معايير التنظيم الإداري التي تبنّي الحياة الاقتصادية الرأسمالية[٥٦]. كذلك يغتذي التضخّم المعياري بخاصية التعيير المستمرة بحكم طبيعتها. هذا التعيير يبقى ساري المفعول، إذ إنّ ثمة دائماً تحسينات يمكن تصوّرها، وثمة معايير تظهر بشكل منتظم. وينجم التضخّم الإجرائي والتنظيمي والمعياري عن سيرورة معقّدة توفّق بين التحسينات التقنية وتأثير السوق وتأثير التنافس بمقتضى الابتكار، وحماية الابتكار واستحداث "بؤر"، وبمقتضى تأثير التميز والتسويق... أخيراً، يغتذي التضخّم المعياري عبر تمفصل سيرورة التعيير مع خاصية أخرى من خصائص الرأسمالية المعاصرة، أي التجسيد، التعاقد الفرعي وتدويل هذه الديناميات. وفي ترتيب خاص بالحكم عن بعد، يستلزم اللجوء المتزايد إلى العلاقات التعاقدية، الناجم عن هذا التنظيم الجديد، تطوير معايير تتيح القيام بعمل والتحكّم به. ويتوجب على مصدري الأوامر أن يكونوا قادرين على إصدار الأوامر دون التباس، وعليهم أن يتمكنوا من المتابعة والمراقبة و"التعقّب" وأن يكونوا واثقين من متعاقديهم الفرعيين. وينبغي أن تكون هذه المعايير نفسها منسّقة بشكل لا تفضي معه ازدواجية التقييم والتحكّم إلى إنذارات قضائية متناقضة، وكذلك بشكل يمكن أن يكون معه تقييم هذه المعايير والتحكّم بها خاضعين لتعهد ثانوي. في هذا السياق، من الضروري دائماً وجود معايير أكثر تفصيلاً وتشاركاً، وإجراءات تعقّب، وأجهزة تحقّق وتقنيات منح شهادات منقّحة بصورة مستمرة. في إطار هذه الحركة "تخلق البورجوازية نظامها. وكلما تجزأت الأنشطة، كلما

تنوّعت الخدمات وتخصصت وتجزأت، وكلما تعدّدت طبقات البناء وتفويضات في كل طبقة، وكلما تزايدت هيئات التنسيق والضبط، نتيجة هذا التشتت، وكلما ازدهرت البيروقراطية"[٥٧].

مكافحة تبييض الأموال أشبه بإجازة بيروقراطية

المثل الثاني، وأعني به مكافحة الجريمة، يوضح اجتياح هذه الإجراءات الشكليّة والمعيارية لمجالات أقل مادية من مجال المعايير التقنية أو المالية أو الإدارية، والمنبثقة، في هذه الحال، من الأخلاقيات والمخيّلة. وتتمّ مكافحة الجريمة الاقتصادية بصورة مطّردة من خلال المعايير والإجراءات التي تحددها، في آن معاً، فعاليات الدولة والفعاليات الخاصة، سواء كانت منبثقة من المصرف، وبخاصة مكافحة تبييض الأموال المشبوهة، أو من عالم الأعمال فيما يتعلّق بمكافحة التهريب والتزوير، أو من عالم الخبرة المحاسبية والضريبية فيما يتعلّق بمكافحة التهرب من دفع الضرائب[٥٨].

وطيلة سنوات عديدة، تمّ التغاضي عن تبييض الأموال كونه كان إلى حد ما صنيعة الفعاليات المسيطرة على النظام، كما وصنيعة الدول والفعاليات المالية وكبرى المنشآت. وهذا معروف تماماً من قبل المتخصصين في هذه المسألة الذين برهنوا أن "الأوف شور"* هي نتاج أنظمة الدول وتشكّل جزءاً منها في آن معاً. وتتموضع الجنات الضريبية

* offshore هي شركات وهمية يتمحور عملها حول غسيل الأموال غير الشرعية وتمريرهاعبر القنوات الرسمية لتمويه مصدرها غير الشرعي، بغية تضليل السلطاتالرسمية ونظم المكافحة (المترجم).

في بعض الجزر، المشبوهة، بأقل منها في في الأماكن المالية الرئيسة*. إنها مساحات قانونية وُجدت بهدف اجتذاب التدفقات المالية وتخفيض الضرائب على الودائع. ولطالما كان (وما زال) هدف كبرى مصارف الأعمال هو التخفيض الضريبيو أو، إذا صح القول بعبارات أقل تهذيباً، التنظيم الواقعي والمتفاوت في شرعيته للتهرب من الضرائب وتبييض الأموال بطرق ملتوية(٥٩). وقد لعبت الدول دوراً كبيراً في إنشاء مراكز الأوف شور والجنات الضريبية وفق ترسيمة معروفة تماماً هي ثنائية الفساد/ الفضيلة. وتتمثّل هذه المراكز في ماديرا وآسور/ البرتغال وبريطانيا العظمى، قبرص/ اليونان، مالطا/ منطقة البحر المتوسط، جبل طارق/ إسبانيا، أندورا/ فرنسا وإسبانيا، موناكو/ فرنسا وإيطاليا، نادور/ المغرب، بن غاردان / تونس وليبيا(٦٠). لقد تعامت هذه الدول عن رؤية اختلاق مجتمعات وهمية وأسهمت في تعزيز نمو مجتمعات الأوف شور تحت شعار التنمية(١٩٧٠- ١٩٨٠) والسلامة المالية للبلاد (١٩٩٠- ٢٠٠٠). كما أنها ضربت صفحاً عن المصارف حيال سلوكاتها المريبة بالرغم من تقارير التفتيش القاطعة، بل إنها عزّزت ممارسات تبييض الأموال من خلال سياستها المتعلّقة بسندات الخزينة وتنمية سوق الأوراق النقدية**، باعتبار هذه الإيداعات سرية وإيراداتها

---

* وتسمى أيضاً الملاذات الضريبية. وهي تلك المناطق أو الجزر التي تُسمى "أوف شور". وتستخدم كملاذ آمن لتمويه الأموال ومصادرها بهدف تلافي دفع الضرائب. وتنشط في هذه المناطق عمليات تبييض الأموال وإخفاء الثروات، ويسهل بالتالي إنشاء شركات وحسابات مصرفية وهمية تتيح التهرب من الضرائب والرقابة بكل أنواعها (المترجم).

** يخامرنا الشك بأن وفرة سندات الخزينة في لبنان ليست ببعيدة عن هذا التوجّه (المترجم).

غير خاضعة للضريبة وغير مصرح عنها. لقد أسهمت أوروبا أيضاً في التشريع الضمني لتبييض الأموال هذا، مبررة استحداث قطاعات الأوف شور (على غرار ماديرا وآسور – أو آزور –)(٦١). ولم يغيّر الهجوم على مركز التجارة العالمي شيئاً من هذه الممارسات. بالمقابل، وهنا تكمن أهمية البحث الذي قام به كل من جيل فاڤاريل غاريغ (J.- F. Garrigues) وتيري غودفروي (T. Godefroy) وپيير لاكوم (P. Lascoumes) (٦٢)، أعطت أحداث ١١ أيلول زخماً لسيرورة، بدأت مسبقاً انطلاقاً من تعليمات أوروبية، حوّلت مكافحة تبييض الأموال إلى آلة نيوليبرالية فعلية للاستثمار البيروقراطي.

والواقع أنه تمّ تدريجياً توظيف الأجهزة بطريقة إجرائية وشكليّة من قبل فعاليات خاصة أرادت حماية نفسها من تأنيبات محتملة قد توجّهها إليها سلطات الضبط والرقابة. فكان أن حوّلت المصارف القيود المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال إلى فرص تجارية وإلى صناعة، كما حدث قبل ذلك بالنسبة إلى امكافحة الفساد(٦٣). لقد عمدت إلى تبرير هذه القواعد من وجهة "المسؤولية الاجتماعية للمنشأة". لقد احتوت تبييض الأموال لناحية الخطر، أو بصورة أكثر تحديداً إدارة المخاطر الجزائية وتلك المتعلّقة بالسمعة، وأقحمت الأجهزة في نظام من الحذر تجاه العمليات، يكون أكثر شمولية(٦٤). كما أدمجت الوقاية في سائر مسارات متابعة الزبائن، ولم تسع إلى تحديد هوية مرتكبي الأفعال الجرمية بقدر قيامها بإرساء أجهزة مراقبة تتيح قبل كل شيء تحديد التهديدات المحتملة والوجوه أو السلوكات المشبوهة. ومما لا شك فيه، كما بالنسبة إلى إرساء المعايير، أن مكافحة تبييض الأموال لم تكن،

وبشكل قاطع، مناطة بالفاعليات الخاصة وحدها، بل تعلّق الأمر، هنا أيضاً، بإنتاج مشترك يدمج ما بين الفاعليات العامة والخاصة. وقد لعبت التعليمات الأوروبية وتحوّلاتها الوطنية دوراً مهماً في تفسير النصوص، الأوروبية منها أو الوطنية، التي تتمتع بقوة القانون، خاصة فيما يتعلّق بمفهمة تبييض الأموال لناحية الخطر[٦٥].

هنا، نجد خاصية من خصائص الفكر النيوليبرالي، أتينا على ذكرها بالنسبة إلى تنظيم إدارة الشرطة والحرب وبصورة أكثر شمولية عدم التسامح: إن البرقرطة وفق المعايير والإجراءات تتغذى من مبادىء الوقاية والحيطة. بل إنها تصبح شرعية ما إن تُمارس باسم إدارة المخاطر واستباق التهديد. وقد تمّ تفسير استهداف الأمن من حيث "إمكانية التدقيق"، أي من حيث تجهيز الوثائق المعدّة للتدقيق بتنظيمات ضبط ورقابة، وهي إثباتات رسمية على مراعاة الشروط القانونية والتنظيمية للقطاع. فالقصود إذاً، قبل كل شيء، بالنسبة إلى المصارف، هو تخفيض الشكوك المتأتية من "المخاطر العملانية"[٦٦]. في هذا السياق، تكون "التعقّبية" أيضاً أساسية وتتيح متابعة التدفقات، وإعادة تركيب التتابعات وتسلسل المعاملات، وتحديد، ليس المخالفات بحد ذاتها، بل وجود علامات مشبوهة وآثار مشبوهة يمكن أن تتيح إعادة تأهيل المجرم أو الإرهابي أو المافياوي[٦٧].

لقد اتخذت مكافحة تبييض الأموال شكل شراكة مفروضة. فأصبحت الفعاليات المالية الخاصة مسؤولة عن الأفعال، والتدابير الفاصلة، والعقوبات الواجب اتخاذها بتفويض من رقابة الشرطة والدولة بحق المصرفيين، أصحاب شركات التأمين، كتاب العدل، المحامين، الوكلاء

العقاريين، وكلاء الإئتمان، مديري الكازينوهات أو التجار. وترافقت هذه المكافحة مع تسويق الخوف والأمن، وتجسّدت عبر انتشار أدوات معلوماتية ومعايير صادرة عن شركات تجارية (أميركية بشكل خاص) وأرستها مكاتب متخصصة في بيع مجموعات وبرمجيات خاصة، وكذلك عدد من اللوائح: لوائح الأشخاص (إرهابيون، "أشخاص مكشوفون سياسياً"، أشخاص متورطون في انتشار أسلحة الدمار الشامل)، لوائح السلوكات "الجنائية" و أو، في مطلق الأحوال، "المشبوهة" التي يجب أن تدور حولها الشبهة، لوائح العلاقات العرضة للتدقيق. إن سيرورة التسليع هذه قد أفسحت في المكان لتسويق الخبرة في مسألة الأمن المالي الذي عزّز معايير احتراسية وقواعد "حسن السلوك" وإجراءات التحكّم. بالتالي، شهدت مكافحة تبييض الأموال سيرورة تسويق الأخلاقية، التي أضحت مهنة، سوقاً، تقنية وحرفة، التي يشكّل فيها ضابط الامتثال (بعبارة أخرى، المسؤول عن الانضباط) صورة رمزية[٦٨]. حتى ولو أرسيت تدابير مكافحة التبييض فعلياً، يبقى بعدها الشكليّ والإجرائي في المقام الأول. وهو أمر غير قابل للجدل عندما نشهد استمرار الممارسات المصرفية، بما في ذلك مرحلة الأزمة المالية ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ : يكافأ التجاريون تبعاً لنتائجهم المالية وأداءاتهم لناحية الإيداع وحجم الأعمال. وكونها مترعة بالبيروقراطية، وبعكس ما نعتقده بصورة ساذجة، لا تقاس سياسة مكافحة التبييض بانخفاض الأموال القذرة المتداولة أو عدد عمليات الكشف عن التدفقات اللاشرعية أو العقوبات المتخذة أو قرارات العدالة أو الإدانات النافذة، بل بوجود تدابير وإجراءات ضبط ومراقبة، داخل المؤسسات المالية، وأنظمة تدريب على مكافحة التبييض، ومراعاة المعايير التي

تعيّن الأهداف، واستخدام أدوات معلوماتية دقيقة، وتعقّب العمليات. يمكن القول باختصار إن الإلزام الذي تفرضه السلطات العامة لمكافحة التبييض قد حوّله المصرفيون إلى حماية الذات حيال العقوبات المهنية والجنائية المتوقّعة. كما هدفهم أيضاً إنقاذ سمعتهم بأي ثمن. وأفضل دليل على ذلك هو كثرة الإجراءات والمعايير البيروقراطية التي حددتها الفعاليات الخاصة على نطاق واسع.

إن الممارسات الشكليّة في مكافحة التبييض لا توضح ملامح ما هو شرعي أو غير شرعي، بل ما هو قانوني وما يمكن التغاضي عنه. تبعاً لذلك، لم تعد الجنات الضريبية أو مراكز الأوف شور قلقة ما إن أعدت العدة لمكافحة التبييض! بعبارة أخرى، ما هو قانوني هو ما هو عياني من حيث الإجراءات، والامتثال للقواعد الشكليّة. كذلك، تمرّ سياسة تحاشي التقريعات، وبالتالي المسؤولية، بتبنّي معايير الشكليّات الرسمية[٦٩]. وتكون عمليات التواطؤ بين العام والخاص شرعية، بل ويعزّزها "الإعفاء" الذي يبرر التراكب بين السلطات العامة ورأس المال في بعض القطاعات الاقتصادية (الطاقة على سبيل المثال)[٧٠].

إن هذا التحوّل في مكافحة تبييض الأموال الى "إدارة اللامشروعيات" (illégalismes)*[٧١] أصبح ممكناً نتيجة فسحات من حرية التصرّف الممنوحة للمصرفيين وللشركات التجارية. لقد قدّمت "تقنيات" مكافحة تبييض الأموال و"اللوائح" المتداولة الكثير من المعلومات المتفاوتة

---

* اللامشروعيات هي عبارة أتى على ذكرها المرحوم غسان تويني في مقال له بعنوان "الفرصة الأخيرة بين الانهيار والانفجار"، جريدة النهار، تاريخ ٢١/ ٧/ ٢٠٠٥ (المترجم).

التي اضطرت الفعاليات الخاصة إلى الاختيار بينها، وإلى انتقاء أهدافهم تبعاً لبعض المعايير، التي تتغيّر حسب البلدان، بل حسب المصارف(٧٢). ولا ينجم هذا الدور الذي تلعبه الفعاليات الخاصة في التعريف المادي للجريمة عن المنافع الخاصة فقط، بل إنه يوحي، في آن معاً، بقدرتها على تعيين الأهداف الشرعية لإستراتيجيات مكافحة الجريمة بفعل هيمنتها، وهي أهداف "فئوية" ملائمة لأوساط الأعمال التي تتيح ممارسة السيطرة(٧٣). ولا شك بأنها سيطرة دولية، نتيجة المرونة الشديدة في تطبيق معايير مجموعة العمل المالي (غافي)GAFI (٧٤)*وعدم وجود تعريف توافقي بين الدول يتعلّق بالأموال القذرة. لقد أمكن استهداف بعضها بسهولة منذ هبوطها إلى منزلة متدنّية على المسرح الدولي

أو منذ وصفها بالشيطانية (إيران، باكستان، أفغانستان، الصومال)(٧٥). بيد أن ذلك هو سيطرة داخلية خاصة بكل دولة تقوم بذلك.، ضمن منطق عامي قوامه تأسيس "طبقة خطيرة" جديدة. وفي نهاية المطاف، يكون الانحراف العادي والمواطنون الأضعف هم المستهدفون، على غرار ما يحصل بالنسبة إلى الجريمة المتعلّقة بالحق العام(٧٦).

تبعاً لذلك، يؤدي شجب تبييض الأموال وسرعة الكشف عنه إلى خدمة عمل الدولة في قطاع رمزي من العولمة النيوليبرالية. وإذا لم تعد التدّخلية المباشرة مؤاتية، فإن المراقبة باستخدام التكنولوجيات،

* (GAFI) groupe d'action financière، وهي هيئة رسمية دولية مهمتها دراسة تقنيات واتجاهات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد وتطوير السياسات المتعلّقة بمكافحة هذه الجرائم (المترجم).

والمعايير والرموز واللوائح التي أرستها الأجهزة القمعية، الانضباطية من خلال تعقّب العمليات، استيعاب التحكّم من أجل السمعة، وجوب التعاون مع أجهزة الشرطة والقضاة، أمور تكون بالمقابل فعّالة. بالتالي، تبدو مكافحة الجريمة وكأنها من صنع المخيّلة، وصنع الخوف والبحث عن كبش الفداء، وايضاً من صنع إرادة عمل الدولة في سياق من المقيدات[٧٧].

إن صورة يوم السبت في ايطاليا القرن السادس عشر أتاحت متابعة هذا التحليل. فعلى غرار المنظّمات الإجرامية والجماعات الإرهابية والمافياوية، لم يرتكز وصف مذاهب السحرة على أحداث واقعية بقدر ارتكازه على تمثّلات اجتماعية وأخلاقية، وعلى المخيّلة[٧٨]. لقد تأتى شجب سبت الساحرات من إواليات إديولوجية ترتكز على الاعتقاد بالمؤامرات ووجود قوى خفية لديها الرغبة والقدرة على الإيذاء، بحيث تحوّل الحاضر إلى تهديد دائم. وأتاحت التفردية في مسألة إدانة وطرد الأرواح الشريرة الانتقال من نموذج معقّد متعدّد الأساب إلى علاقة سببية واحدة وبسيطة نسبياً[٧٩]. لقد أتاح شجب الشر القائم على هذا الأساس إثبات قدرة السلطات السياسية على الحماية والاستجابة لمطالب الأمن. وكونه ناجماً عن تحوّلات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تمّ تحويل انعدام الأمن إلى كبش فداء نتج تحديده عن علاقات القوى المرحلية[٨٠]. إن الصور النمطية، التي تصم اليوم "الإرهابي" و"المافياوي" و"المهرّب"، أو "الجريمة المنظّمة" من خلال إدانة تبييض الأموال، تشكّل بصورة مستغربة صدىً للسيرورات التي كان يتمّ بواسطتها التعرف إلى هويات السحرة، الذين لا تحددهم جملة القيم والأفكار المسيطرة بقدر ما

تشرعهم هذه الأخيرة فيما بعد(٨١). ويبدو أن تشييء صور الشر قد لقي رواجاً لأنه أتاح تحديداً، في النظام النيوليبرالي الراهن وفي سياق البحث الواسع عن الأمن، إلى الفعاليات الدولة، إمكانية التصرّف اليومي عن طريق تبسيط العالم ومحاولة جعله أكثر قابلية للتوقّع. وهكذا تبدو مكافحة الجريمة المنظّمة وكأنها موقع سلطة وسيادة يتيح ممارسة أنماط من الحكم متلائمة مع العولمة الاقتصادية الحالية.

إن خاصية المرحلة النيوليبرالية التي أنعتها بالبيروقراطية تتعلّق بمسألة أن هذه التدخّلات لا تمليها المراجع العليا، ولا قرار الدولة السيادي – وهذا ما يمكن أن يجعلها تدخل في صراع مع مبادىء دعم الأسواق والمنافسة والمردودية. وفي آن معاً، تمرّ هذه التدخّلات في ترتيب يتميّز بـ"تنازل" من الأعلى ومن الأدنى، وبشراكة بين الفعاليات الخاصة والعامة، وبالمستهلكين والمتنافسين والتراتبيات في المنشأة. وتتجسّد هذه التدخّلات بالاستخدام المكثّف للشكليّات الرسمية التي تمرّ بلوائح معدّة وفق معايير معيّنة، وباستخدام أدوات معلوماتية ومعايير تحدد السلوكات "المشبوهة"، وبخاصة العلاقات التي ينبغي مراقبتها، واحتمالات الخطورة... كما تمرّ أيضاً بإدراك رسمي للأخلاقيات(٨٢) وباستخدام المعايير المقدّمة على أنها "توافقية" أكثر من كونها قانونية.

يمكن الاستمرار بعرض مجالات أخرى من عدم التنظيم أو من تدخّل الدولة المقتصدة، لكن بعض الأمثلة المقترحة هنا تبدو كافية لفهم الدينامية الحاصلة حالياً التي تمزج ما بين الحكم عبر الشكليّات الرسمية وبين تبنّي سجل الخاص ومبادئه.

٤

السيطرة البيروقراطية النيوليبرالية:

تحكم واسع الانتشار وإنتاج اللامبالاة

ها إننا نشهد إذاً بأم العين انبناء البرقرطة النيوليبرالية بصورة تدريجية. وما إن وُجد الالتباس في صلب مسار عملها بين العام والخاص، والشكليّات الرسمية في مركز ممارساتها، لم تعد تبدو كجهاز إداري ولا كمؤسسة، ولا حتى كبنية تنظيمية على الأقل، بل كشكل اجتماعي للسلطة. تبعاً لذلك، يمكن التركيز على فهم ما هي الديناميات السياسية التي تحث عليها هذه السيرورة والتي تعتبر حاملاً لها في آن معاً.

هذا ما يذكّرنا به كلود لوفور، "التساؤل: ما هي البيروقراطية؟ إنه ليس فقط تساؤلاً حول أبعاد ظاهرة اجتماعية، وخاصيتها ومصدرها ومصيرها فقط، بل إن ذلك يعني دائماً - ضمناً أو صراحة – طرح السؤال الرئيس الذي يدور حول كينونة الظاهرة"[١]. لقد أجاب كل من ماركس وڤيبر في زمانهما أن هذا السؤال كان سؤال السيطرة[٢]: كانت كينونة البيروقراطية تكمن في الخضوع للأسياد. كان الأسياد، بالنسبة إلى ماركس، هم البورجوازية والرأسمالية، وكان عدد من الأعمال المستوحاة من نصوصه منكباً بصورة فعالة على البيروقراطية في عالم الصناعة. أما بالنسبة إلى ڤيبر، فالأمر سيان حيال أية سلطة مسيطرة، حيث يرى أن البيروقراطية

تتلاءم مع كل أشكال السلطة. يقول في ذلك إن "السيطرة الحقيقية"، في المجتمع الحديث، تُمارس "في التعامل اليومي مع الإدارة"، داخل الدولة وخارجها: "مقارنة بالاتجاهات التاريخية الأخرى التي تأخذ شكل الحياة العقلانية الحديثة، تتميّز البيروقراطية باستحالة التفلت منها"[٣]. في هذا التقليد المزدوج، يتموضع عدد من الأعمال المتعلّقة بالبيروقراطية، على غرار أعمال الاشتراكية أو البربرية، أو أعمال كاستورياديس Castoriadis، الذي يتحدث عن المجتمع البيروقراطي كظاهرة شمولية، أو أعمال لوفور، الذي يعتبر أن "البيروقراطية هي تخطيط نظام السيطرة"[٤].

شكل متجدد من "القفص الفولاذي"

بهذا المعنى، وإذا تقبّلنا فكرة الدفاع عن "البيروقراطية النيوليبرالية"، فإن تركيز ميشال فوكو على "الربط بين الأنظمة والليبرالية"(٥) ليس في نهاية المطاف سوى تعبير جديد، أو نمط من نقد أصبح تقليدياً، كي لا نقول شائعاً، عن الربط بين البيروقراطية والتحكّم، أو بين البيروقراطية والسيطرة، بل حتى بين البيروقراطية والعنف. بالتالي، يتعلق الأمر بالتساؤل عما إذا كانت هذه السيطرة تأخذ، أم لا، أشكالاً نوعية، وما هو تأثير توسع الحكم عن بعد، وازدياد قوة العقلانية التقنية، واجتياح معايير السوق والمنشأة، بل وايضاً عمليات التجريد، على أنماط السيطرة .

إن تشديد ڤيبر على السيطرة من خلال العقلنة والمعرفة[٦] التي عاودت مدرسة فرانكفورت استخدامها في معرض نقدها للرأسمالية والاشتراكية (وبصورة أكثر شمولية للمذهب التنويري والمجتمع الصناعي) كارتهان

للتقنية[٧]، قد أصبح هذا التشديد تقليدياً في نقد البرقرطة وقد تمّ تحليلها كسبب أدواتي يعالج الإنسان ككائن موضوعي أو كعنصر بسيط في سيرورة التصنيع[٨]. وقد حظي هذا النقد بتفعيل متجدد في الموقف النيوليبرالي. وكان من شأن الشكل المتخذ بواسطة العقلنة وتكثيف سيرورات التجريد أن عمّقا الخاصية المرسخة بقوة، مع تحويل تناميها إلى حالة كونية، كما عمّقا التفئيت ومفاهيم الانحرافات الإضافية والأكثر حساسية المتعلّقة بالسيطرة[٩].

بالمقابل، تبطل الأمثلة السابقة صحة الفكرة القائلة بأن البيروقراطية هي مؤسسة في خدمة المسيطرين. حتى ولو استطاع البعض أو البعض الآخر التركيز على الأخلاقيات والممارسات، وعلى دور المخيّلة و"مشاركة كل فرد في الكلية الاجتماعية"، أو أيضاً على العلاقة بين البرقرطة و"اجتماعية المجتمع"[١٠]، فإنه يصار إلى تحليل البيروقراطية وكأنها سلطة مركّزة بين أيدي أولئك الذين يبتكرون التجريدات غير المشكوك بصحتها ويجعلونها تحكم[١١]. ويصار إلى تصوّرها وكأنها "وسط واقعي محسوس"[١٢] حيث يكون لـ"إدارة المنفصلة عن التنفيذ" مصالح خاصة ينبغي تقييمها[١٣]. هكذا تحليل يكون غير مقبول إذا أخذنا بالاعتبار النماذج الخاصة التي تميّز البرقرطة النيوليبرالية. فالبعد الشاسع والمتشظي، والذي لا يمكن غالباً إدراكه، كونه غير محكم البنيان ومماسس، العائد للبيروقراطية، يغيّر نماذج السيطرة.

تقليص المعنى

مما لا شك فيه بأن التعيير هو أحد الأشكال الأكثر رمزية للبرقرطة النيوليبرالية ولسيرورة التجريد هذه. لا ضرورة للعودة هنا إلى إحدى خاصياتها المستنكرة في معظم الأحيان، وأعني بها: السلطة الضاغطة، القدرة على التحكّم والانضباط المتزايد نتيجة استخدام المعايير على نطاق واسع ومتزايد، في العمل كما في المجتمع الصناعي. ليس العمال والمستخدمون فقط هم الذين يخضعون للرقابة، بل أيضاً الزبائن والمموّلون والمقاولون الفرعيون والوسطاء والمستهلكون والمستفيدون وأصحاب المال والمتلقون ودافعو الضرائب والمكتتبون والمستخدِمون. وباعتباره تطبيقاً للسيطرة، لا يمكن اختزال التعيير إلى مجرّد علاقات قوى داخل المنشأة، بل إنه يتعلّق أيضاً بالعلاقات الاجتماعية في قلب الأمة وبين الأمم، كما تشير إليه الأوربة اليومية[١٤]. ويبدو الرصد الإحصائي والمعياري لنوعية العاملين من خلال متابعة مؤشرات وأهداف الأداء أكثر تشدداً من رصد المفتشين الذين يراقبون تسلسل الأعمال. وقد أمكن تبيان الانتقال من مراقبة مباشرة وعن قرب إلى رصد بواسطة أرقام المؤشرات، وبواسطة النسب والمعايير والإجراءات، أي بعبارة أخرى إلى رصد عن بعد، وكأنه أكثر صحة من أشكال الرصد السابقة، وأحياناً كأنه هو فعلاً[١٥]. وكونه لا يرتكز على مبادىء تراتبية ولا يُمارس بطريقة خاصة واستنسابية، يبدو الرصد الإداري، الخاضع للتكميم والتعيير، والمطروح كهدف، الحيادي والقائم على وقائع، وكأنه فعّال، بل ربما أكثر، لأنه غير مشخصن. إنه لا يطبّق من خلال الأوامر والإشراف الشخصي، بل من خلال نظام

رصدي يشكّل من رموز وإجراءات ومعايير. ومع رسم خطوط التفاوت والاستبعاد، ومع تحديد السلوكات الصحيحة وتلك غير الصحيحة، وتعيين معايير التقييم، تشكّل سيرورات التعيير حتماً تروس السيطرة. هذا أمر لا جدال فيه.

بالمقابل، يبدو لي أنه من المهم فهم المسيطرة في علاقها مع التجريد بصفته تمثّلاً ذهنياً ناجماً عن عمل إعدادي. فمع التوسع في التحليل الذي اقترحه فرنسوا فوكو بالنسبة إلى الحسابات القومية، بدت سيرورة التجريد وكأنها شكل من أشكال ممارسة السلطة: "بين الواقع والمفهوم، تندرج طبقات تعليمية تتسم بعلاقة سلطوية"[١٦]. إن تنظيم تعدّدية الظاهرات، واندراج عناصر خاصة في مجموعات متجانسة، وإرساء محاصصات وتعيين مفاهيم حصرية، وانتشار معايير سائدة في كلّية المجتمع، كل ذلك يعتبر بمثابة عمليات ذهنية تسهم، لدى اندراجها في علاقات القوة داخل المجتمع، في ممارسة السلطة والسيطرة. حول ذلك، يقدّم استخدام الأرقام العديد من الأمثلة المذكورة آنفاً، إذ تتيح المعرفة الإحصائية والتكميم تقييمات دائمة، ومقارنة منهجية أيضاً لأفعال الأفراد، وتحديد الأهداف ومعايير الفعالية المتعلّقة بكل فعل. ويتأتى "عنف التكميم"[١٧]، في آن معاً، من آلية التبسيط والتخفيض التي تميّز هذه العملية، ومن المعايير البيروقراطية الناجمة عنها ونزع الحيازة الذي تحدثه. وهي تجعل "الممارسة الاستبدادية للديمقراطية"[١٨] ممكنة، إضافة إلى أنها تتمفصل مع نماذج أخرى من البرقرطة النيوليبرالية ذات الطاقة الاستبدادية، خاصة تثمين "صاحب الرعاية" - رئيس المنشأة في سائر ميادين الحياة في المجتمع، أي ما وراء عالم المنشأة. والواقع أن

مبدأ الفعالية، ومنطق الأداء، والإدارة وفق النتيجة - التي تطلب جميعها تمركز القرارات وممارسة استبدادية للسلطة- جد قوتها في هذا الحضور الكلي للتكميم[١٩]. ويتوقف حكم البشر، بصورة تدريجية(في المنشأة من خلال إستراتيجيات معيّنة، في الحياة العامة من خلال السياسات العامة، وفي المجتمع من خلال برامج المشاركة، إلخ) على المعلومات الكمية الناجمة عن معطيات متكاملة، منتقاة، غير مشوبة بشائبة ومصممة بطريقة يمكن معها التصرّف على وجه السرعة، وبصورة فعالة وبشفافية.

ليس التكميم سوى شكل من أشكال التقليص الإحصائي. إنما ثمة أشكال أخرى من التقليص، على غرار تلك النماذج المعلوماتية التي تضغط اختيارياً ولا تتيح التعدّدية وتداخل الأدلة(الانتماء، السلوك، المهن، سجلات التصرّف أو الإدراك). وينسحب الأمر نفسه على المعايير التي لا تشكّل في نهاية المطاف سوى اختيار نموذج واحد أو عدة نماذج من التصرّف، من معايير القييم، من أشكال التطبيق بين الكثير غيرها، وترتكز بالتالي على التمييز، أو أيضاً على رموز وفئات تضعف الواقع بحيث تقضي بتفتيت الأفعال والسلوكات إلى وحدات منتقاة مسبقاً، وتُخضع بالتالي السلوكات إلى نظام معدّ مسبقاً. وخلال سيرورة التجريد واسعة النطاق هذه، أي البرقرطة النيوليبرالية، يُمارس الانضباط والإلزام والرقابة الاجتماعية من خلال احتجاب بعض جوانب الحياة المجتمعية، واستحالة إصلاح تعقيد الحياة اليومية.

ليس سراً أن عملية الإعداد والتعيير هذه على قاعدة البرقرطة النيوليبرالية هي سياسية بامتياز. هذا ما ذكره لوران تيڤينو عندما أعاد النظر، ضمن اصطلاح طرحه ماركوز ويبدو أن تيڤينو كان يجهله، في

التمايزات المقبولة عموماً بين المعايير التقنية، والمعايير الاجتماعية ومعايير الحقيقة. ولدى تركيز تحليله على اشكال المعلومات، يذكر أن إضفاء "الطابع الرسمي على ما يقدّم معلومات" يشكّل بالضرورة سيرورة تعيي[٢٠]. وإذا أدركنا التجريد، حسب ميشال دو سيرتو، على أنه تقليص يلغي اللامتجانس والمتعدّد "الخليط"، ويدخل المتجانس، فلا بدّ من التركيز على ما يعنيه هذا المتجانس وعلى شروط بروزه[٢١]. ويعتبر تكاثر الرموز والفئات والإجراءات والتصنيفات الخاصة بنظام معيّن شكلاً من أشكال ممارسة السلطة. وفي حال امتداد هذا البناء الذهني والاجتماعي، يبسط هذا النظام سيطرته. كما يعتبر أسلوب "تحديد الكائنات والأحداث"، وإدراك الواقع مع إعادة تكييفه في "أشكال" ذات قواسم مشتركة وفي "تنسيقات وصور جماعية"[٢٢] أسلوباً، ليس في التعبير فقط، بل أيضاً في الضغط والسيطرة، ناجم عن علاقات القوى.

علاقات غير مرئية

مما لا شك فيه بأن فكرة ضرورة المساءلة ليست بجديدة. بيد أن ما طورته النيوليبرالية هو، على وجه التحديد، إضفاء السمة الرسمية على هذه السيرورة وتفرّدها من خلال تطوير غير مسبوق لعملية التدقيق[٢٣]. وهذه الأخيرة ليست فقط أداة إدارة وعملية رصد تأتي لاحقاً. إنها تتيح بناء الفعل الحكومي، وعلى نطاق أوسع أيضاً الفعل المقاولاتي، مع تأطير حياة المؤسسات من خلال الأفراد الذين يشكّلونها. فهي تفرض عليهم المعايير، وتتحقّق من سلامة مسارهم، وتطلب منهم أن ينتظموا كي يكونوا قابلين للتدقيق ومدقّق بهم، أي كي يكونوا، في الوقت

نفسه، خاضعين للمراقبة والمساءلة. يمكن أيضاً، ضمن هذه الشروط، تحليل التنظيم الإداري العام الجديد، المماثل أحياناً لـ"الغوسبلان"* (Gosplan)* فيما يتعلّق بدلالاته الانضباطية[٢٤]. وهذا الأخير يعني قبول سلطة الرقابة السياسية على الخدمة العامة، ومن خلالها، بفضل النماذج الجديدة للرقابة والتبعية التي توفّرها ثلاثية الهدف - التقييم - العقوبة[٢٥]. أو بفضل تنظيم الإنتاج المبرمج**، الذي يعتبر نموذجاً آخر من هذه الدعوة إلى الرقابة الذاتية، إلى الانضباط وإلى المحاسبة[٢٦]، بمقدار ما يتراكم الضغط على الرقابة التراتبية، حسب نظرية تايلور، وذلك كي يتمكن الأفراد من تقديم حسابات حول النتائج التي يتوصّلون إليها وحول الأهداف التي ينبغي تحقيقها. تلك هي أيضاً حال مكاتب التقييم ووكالات التصنيف وشركات إصدار الشهادات التي تعمل على تقييم كل شيء وتقترح تقييم المنشآت والمصارف والمؤسسات وحتى الدول. وقد تمّ تصنيف هذه الأخيرة بأنها "إدارية جيدة"، أو "دول فاسدة"، أو "إصلاحية سيئة"، ضمن منظور فردية الدول.

وما هو أكثر حداثة كان تطوير الرصد والرقابة تحت غطاء الإجماع، والخيارات الفردية والقبول الطوعي للمعايير، أي، بعبارة أخرى، تحت غطاء حكم عن بعد يمر بشكليّات ليست ظاهرياً إلزامية ولا ضاغطة. مثلنا النموذجي على ذلك هو تطبيقات إصدار الشهادات والتعيير. ونظراً لاعتبار هذه الأخيرة غالباً وكأنها "قوانين غير ملزمة" تعمل بموجب

---

* هو جهاز في الاتحاد السوفياتي السابق كانت مهمته تنحصر في التخطيط (المترجم).

** en flux tendu ou juste- à – temps، وهو نهج ابتكرته شركة تويوتا، ويعني تقليص مخزون المواد الأولية والمنتجات النهائية إلى مرتبة الصفر بهدف تخفيض التكاليف وتقليص وتحسين المواعيد النهائية (المترجم).

الإجماع والتبنّي الطوعي للتقنيات والإجراءات التي تتميّز بمبادىء توجيهية مرنة، وليس بقواعد صارمة، فإنها تتجسّد في الواقع عبر تطوير إجراءات الرصد والتدقيق وممارسات رقابية أخرى مستمرة. وتمرّ هذه الأخيرة بمؤشرات، بل أيضاً بسيرورات التعقّبية ومراعاة القواعد الصارمة جداً وبالغة الدقة التي تحصر الممارسات والسلوكات في قيد أكثر قسراً، إنما بشكل مختلف(٢٧). وتكمن خصوصية نماذج الرصد الجديدة هذه في كونها تحيل المسؤولية على الأفراد وحدهم. ويتمّ تبرير ذلك بسلسلة من الإواليات شديدة الارتباط بالتجريد المندرج في صلب البرقرطة النيوليبرالية: يؤدي تقسيم الأعمال إلى الحد الأقصى، داخل المنشأة أو في المكتب أو القسم أو أية هيئة منتجة للسلع أو الخدمات، إلى مراقبة الامتثال للمعايير والقواعد، ليس على المستوى الكلي، بل على مستوى جزئي تماماً، أو شبه مجهري. وينبثق هذا الأخير، بصورة ملموسة، عن الصعيد الفردي، وليس الجماعي. أما استقلالية سيرورة التقييم، أو بصورة أكثر دقة فك الارتباط بين هذه الأخيرة والنشاط الخاضع للتقييم، فيتمّ تفسيرها بشكليّة الإجراءات المقننة. عندئذ، لا يركز التقييم على المعنى الذي يأخذه تطبيق هذا المعيار أو ذاك في مجال معيّن، بل لا يمكنه سوى التحقّق من مراعاة المعيار لمستوى كل فرد من الأفراد. ويؤدي تكاثر المعايير والإجراءات الأكثر تفصيلاً، إنما التي تبقى مجرّدة كونها مقننة، التي تستلزم وقتاً أطول، إلى فقدان إمكانية أي فهم كلي ويعزّز الانسحاب نحو الأصغري والعمل الفردي. أخيراً، يقوم مبدأ التعقّبية على تدوين سائر المعلومات، بصورة منهجية، وكذلك سائر إجراءات العمل بغية تحديد مصدر المشكلة، أي بعبارة أخرى الشخص

المسؤول عن ذلك. بهذا المعنى، لا ضير في وجوب أن تعيّن كل منشأة تتبنّى معياراً ما مسؤولاً عن مراعاته. وتعتبر سيرورات التصديق والتعيير هذه إلزامية- بل حتى عنيفة، لدرجة أنها تتكاثر وفقاً لتعقد تنظيم الأنشطة - سواء كانت عامة أو خاصة، إقصادية أم لا - مع بقائها محتجبة نوعاً ما عن الأنظار. وتؤدي سيرورات اللامركزة، والمقاولة الفرعية، وتقسيم سيرورات الإنتاج، وتجزئة سلسلة القيم، إلى حدوث انتشار سريع للمعايير، والواجهات *interfaces المقننة وإجراءات التنسيق، وكذلك أعمال الرقابة والتدقيق، التي تشكّل العديد من "الأساليب غير المرئية" للسيطرة(٢٨). وينسحب الأمر نفسه مع تكثيف

الحكم عن بعد، وازدياد فرص الشراكة بين العام والخاص، والتفويضات، والعلاقات التعاقدية التي تفضي إلى مضاعفة الإجراءات التي تسعى إلى رصد مراعاة المعايير والقواعد.

يمكننا، بطريقة ما، توليف جملة هذه الديناميات قائلين إن هذه "التملقات"(٢٩) هي اتجاهات لسيطرة ضاغطة أكثر بمقدار كونها غير مرئية وإنها تمرّ بالبحث عن مثالية أورولية**، أي مثالية مجتمع "آمن ١٠٠٪"، وعن نتيجته الطبيعية، اي عن إنسان "خال من الأخطاء". من هذا المنطق، يتأتى تقييم رياض الأطفال بغية تعيين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٤ سنوات، المعرضين لـ"خطر شديد"(٣٠). هذا التقييم يربط بين أهم وجهين من وجوه الانضباط وبين التعيير في المجتمعات

* تقنية خاصة بالمعلوماتية (المترجم).

** نسبة إلى جورج اورويل. وهو صحافي وروائي بريطاني اشتهر بالوضوح والذكاء والتحذير من غياب العدالة الاجتماعية ومعارضة الحكم الشمولي وإيمانه بالديمقراطية (المترجم).

المعاصرة، أي بين الإداري والطبيب النفساني، اللذين يبدوان أكثر دقة وفعالية، في رقابتهم، من البيروقراطيين العامين التقليديين، خاصة لأن تقنياتهم في التأطير والانضباط غير مرئية بما يكفي. والواقع أن السيطرة تتحقّق، في جزء كبير منها، بمنأى عن الناس، عبر الرقابة الذاتية واستبطان المعايير، وعبر التحفيز، بل حتى الأوامر، على الحرية، وعبر اللعب على وتر المسؤولية[٣١].

هذا المنطق ليس وقفاً على العالم الاقتصادي والمالي، أو على عالم الإنتاج الصناعي. لقد اجتاحت إدارة المخاطر و"عدم التسامح المطلق" كلية المجتمع. ففي مجال العدالة، يؤدي التقاء لغة إدارية جديدة وضبابية الحدود بين العام والخاص ونظرية الأمن إلى مساس منهجي بالحريات العامة. في فرنسا، على سبيل المثال، تعتبتر المبادىء الأساسية لاستقلال القضاء موضع تساؤل من خلال الأجهزة التقنية كتلك التي يوصي بها التنظيم الإداري الجديد والتماس خفض نفقات سير العمل[٣٢]. الأمر نفسه بالنسبة إلى مبدأ ثنائية السلطة، أي السيرورة المزدوجة المتعلّقة بالمنصب القضائي (الذي يحكم بكل استقلالية) والنيابة العامة (التي ترسي الملاحقات الجزائية بموجب توجيهات حافظ الأختام)، من خلال تراكم الميزانية الخاصة بكل مؤسسة من هذه المؤسسات. من هذا المنطلق، يرى بعض المؤلفين أن ثمة "صيغة جديدة لدولة بيروقراطية ذات هدف شمولي"[٣٣]. أي دولة بيروقراطية بمقدورها تضاعف المعايير الجزائية والإلزامية بحجة توفير الأمن للحياة الاجتماعية. وشمولية بمقدار ما يتيح مبدأ الحيطة والحذر احتضان سائر الناس وكل المجتمع.

إن الأمن هو، بلا منازع، المكان الأفضل لانتشار تقنيات الرصد

والرقابة. لا ضرورة للعودة مطولاً إلى ذلك، إن لم يكن من أجل التأكيد، هنا أيضاً، على رسوخ هذه النماذج الجديدة من التدخّل، التي تزداد تقنية، المتطوّرة والمتفردة، التي تلعب، في آن معاً، على إمكانية الوضوح، وعلى النشر والإعلان وعلى بعض الغموض الذي يكتنف الإجراءات. ومما لا شك فيه أن الانتشار الواسع لــ"كاميرا الحماية" هو المثل الرمزي، الذي يرتكز، في آن معاً، على تأثير الإعلان وعلى التورية (ألغيت بحذر التسمية الأصلية "كاميرا المراقبة")، والمكرس لتأمين تحكم (بل تحكم ذاتي) معمم على الناس بأكثر من كونه مكرساً لمكافحة الانحراف. إنما يجب أيضاً أن نذكر تكاثر الملفات، التي يزداد استخدامها، والتي تشتمل على معلومات متفاوتة الدقة، متفاوتة التفعيل على الأفراد، بما في ذلك حميمية حياتهم الخاصة، وتطوير جوازات السفر وتذاكر الهوية البيومترية، والنمو المتسارع للرقاقات التي ترصد تحركات الناس. أضف إلى أن سائر هذه التقنيات تجد اليوم قوتها تتضاعف بفعل التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلوماتية والاتصال، وبفعل تشظّي مراكز السلطة والتنظيم وتسويق المعطيات الشخصية. كل ذلك أسهم في تورية الرصد الذي تحوّل شيئاً فشيئاً إلى فردي وقوي في آن، الذي لا تتوانى الإدانات المستمرة الصادرة عن السلطات القضائية والضامنة للحريات، المحلية منها والدولية، والآراء السلبية التي تصوغها اللجان أو البرلمانات عن نشره دون إبطاء.

هذه الانتهاكات للحريات وهذا الرصد الاستبدادي للمجتمع يتجاوز المجال الحساس العائد للشرطة وللقضاء. لقد برهنت بعض الأعمال أن النيوليبرالية كانت تترافق مع تنامي التجريم والعقوبة، بما في ذلك خارج

الدائرة الجرمية تحديداً، لتصبح أسلوباً في إدارة المرؤوسين والفقراء والمحرومين والمهمشين[٣٤]. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، برهن كريستيان بارنتي (Ch. Parenti) ومن ثم لويك واكانت (L. Wacquant) أن تدخّل الدولة قد تراجع في الحقل الاجتماعي بالنسبة إلى معالجة أوضاع الفقراء، وتزايد فيما يتعلّق بالعقوبة والسجن، وأن أدوات الرصد الاجتماعي استخدمت بكثافة، لتفاقم بذلك عنصرية علاقات السلطة[٣٥].

البيروقراطية في صلب إنتاج اللامبالاة

يمكن إضفاء، بل وانتقاء، المزيد من الأمثلة، بغية التحوط في مواجهة الالتباسات المحتملة. إن انتهاكات الحريات العامة وأدوار الهيئات الوسيطة ليست من نسق وطبيعة نفسهما لسيرورات المراقبة والتعيير. فالبعض يطمح للسيطرة السياسية، في حين يتطلع البعض الآخر إلى الهيمنة الاقتصادية. من جهة أخرى، لا تأخذ أجهزة الرصد والتعيير هذه معناها السياسي إلّا ضمن مسارات قومية خاصة وضمن تمفصلها مع أجهزة أخرى وتطبيقات أخرى. ولا يحظى التنظيم الإداري بالنتائج نفسها في حال اقترانه مع منطق أمني أم لا، وفي حال إجرائه في إطار الديمقراطية أو في بلد استبدادي. في مطلق الأحوال، أصبحت الإواليات الانضباطية للبيروقراطية النيوليبرالية منذئذ واضحة وشيئاً فشيئاً مستنكرة من قبل العامة.

منهجة الحكم عن بعد وإضفاء الطابع الرسمي عليه

تعتبر السيطرة البيروقراطية اليوم أكثر دقة وغالباً غير مدركة حسياً. وهي لا تخضع للرصد وتجهيز إواليات الرقابة، بل ولا للإكراه، حتى وإن تكن محتجبة جزئياً، بقدر خضوعها للعزل والإقصاء، للاستياء والانعزال. إنها مسألة الإنتاج البيروقراطي للامبالاة، وهي مسألة ليست جديدة بحد ذاتها.

هذه اللامبالاة هي نتاج اقتران البحث عن الفعالية والتقنية وأولوية العقلانية الاستعمالية (rationalité instrumentale) وطبيعية العمل اليومي. هذا الأمر ليس جديداً. فقد أبرز مؤرخو الأنظمة الشمولية، خلال ثلاثينيات القرن العشرين، هذه العوامل التي تجلت بنوع من البيروقراطية، حتى أثناء الإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود، مع إحداث فاصل في المعاش اليومي[٣٦]. وأوحت أعمالهم أن إنتاج اللامبالاة هذا هو أوسع انتشاراً مما قد تفترضه الاسثنائية (exceptionnalisme)، لأن هذا الإنتاج ينطلق تحديداً من ترتيب عامي جداً، وتتميّز به المجتمعات الحديثة كافة، ألا وهو اقتران "التقسيم الوظيفي للعمل" و"إحلال المسؤولية التقنية محل المسؤولية الأخلاقية" و"القلق الدائم المتعلّق بالفعالية"[٣٧]. ونقدّم مثلاً واحداً للبرهنة على عامية هذا الترتيب في أي موقف من مواقف الصراع: إستخدام الطائرات دون طيار في أفغانستان اليوم. لقد بوشر بتوجيه هذه الطائرات عندما فقدت المكاتب الأميركية مفهوم الحرب والخسائر البشرية. بيد أن اللامبالاة تتعلّق أيضاً بيوميات حياتنا، خاصة عندما تفرض المعايير والإجراءات التقنية نفسها باستمرار مع البرقرطة النيوليبرالية. بهذا المعنى، تكون هذه التأثيرات، غير الواضحة تماماً، أكثر النتائج خداعاً وعبئاً.

هذا التحليل استكمله ميشال هرزفيلد، أثناء عمله المتعلّق بمرحلة تاريخية معيّنة، إنما على الدولة ضمن مقاربة انتروبولوجية ونسبية مع السياسة، حيث برهن أن إنتاج اللامبالاة هو قبل كل شيء إنتاج اجتماعي[٣٨]. فهو يمر عبر الوساطة البيروقراطية لكنه يترسخ بعمق في المخيلات الاجتماعية ويحدث تأثيرات قوية لأنه ناجم على وجه التحديد من المجتمع. وبطبيعة الحال، تلعب بيروقراطية الدولة دوراً خاصاً كونها قوة عامة وأداة تتيح تجسيد إنكار أي تمايز. وهي تمنح القدرة الفعلية والمعمّمة على نبذ أولئك الذين لا ينخرطون في فئات محددة مسبقاً ومعتبرة وكأنها سوية. غير أن الانتشار الانتقائي للتمييز بين "هم" و"نحن" مترسخ بعمق في مخيلات المجتمع، المتميّزة بالتقاطب بحيث يشكّل الدم، الأسرة، علم الكون، اتجاهات للاندماج والاستبعاد في آن معاً[٣٩]. ومن خلال البيروقراطية، يتمّ تحقيق النبذ الانتقائي لأولئك الذين يعتبرون اعتباطياً كمختلفين، وخارج مكانهم، ومنبوذين من الجماعة. هذه البيروقراطية تقدّم قوتها وشرعيتها إلى هكذا دينامية[٤٠]، إنما انطلاقاً من تمثّلات ومخيلات اجتماعية.

هنا، تأخذ منهجة "الحكم عن بعد" معناها ولا تعمل إلّا على تعميق وتعقيد اقتران "التقسيم الوظيفي للعمل" و"إحلال المسؤولية التقنية محل المسؤولية الأخلاقية" و"القلق الدائم حيال الفعالية". ويتمّ ذلك من خلال إضفاء الصفة الرسمية المتزايدة على المعلومات وتكثيف الوساطة عبر الوسائل العقلانية للتنظيم الإداري. وما يشكّل الخاصية الرئيسية للمرحلة الحالية هو أن إنتاج اللامبالاة هذا ليس مشرّعاً ومدعوماً من قبل الدولة، بإداراتها ومؤسساتها، بمقدار ما هي الحال من قبل القواعد

والتقنيات والمعايير المنتشرة في كلية المجتمع. ومع النيوليبرالية، تسعى كل إصلاحات حدثنة الإدارة، إنما أيضاً سيرورات التعيير في القطاع الخاص إلى تجنب الاتصال بين البيروقراطيين وبين عامة الشعب. والمقصود هو تجنّب التأثيرات والفساد والتأويلات الشخصية وبالتالي الفلتان. إن اللجوء إلى المؤشرات والمعايير وسائر هذه الإجراءات اللاشخصية، التي تظهر وكأنها حيادية وموضوعية، تحول دون التباعد وتخلق التجانس. إنما، والحال هذه، يؤدي هذا اللجوء إلى فقدان "البيروقراطيين" لمدلول عملهم وإلى غياب التحسس بالحالات الخاصة والاستيعاب الخاص لكل من هؤلاء.

هو ذا بكل وضوح ما يحصل بالنسبة إلى التعامل مع المهاجرين وطلبات الحصول على التأشيرة. فعندما تتقلّص سياسة الهجرة إلى مجرّد أهداف مرمّزة ورقمية، يحتجب مدلولها. وعندما تأخذ شكل "برنامج الأداء السنوي" المتعلّق بـ"برنامج ٣٠٣" (الهجرة واللجوء السياسي) حيث يشتمل "الإجراء ٣" (مكافحة الهجرة غير الشرعية) على "الهدف ٤" (تعبئة قوات الشرطة والدرك لمواجهة الهجرة غير الشرعية)، وحين تُقاس بأربعة مؤشرات للأداء بينها مؤشر ٤،٢ ("عدد تدابير الإعادة إلى الحدود"، الذي سجل الرقم ٢٦٠٠٠ عام ٢٠٠٩ مع توقّع وصول هذا الرقم إلى ٣٠٠٠٠ مع حلول عام ٢٠١١)[٤١]، يمكننا بكل بساطة "تجاهل" أن الأمر يتعلّق بإجراءات طرد الأشخاص الذي أصبحوا، بموجب قوانين انتهاك الحريات، خارجين على القانون ومرتكبي جريمة، وفي كل الأحوال مقيدين إنها تؤدي إلى مآسٍ. ومع التركيز على تطبيق إستراتيجيات الإدارة والسياسات الي تقيسها مؤشرات الأداء، لا يفقد

هذا الحكم بواسطة التجريد القيم المدنية أو المهنة. إنه يجعل "النتائج"، التي تروجها باسمه السياسات المعروفة، غير ذات أهمية بالنسبة إلى التعقيد الاجتماعي. وما هو جديد في النيوليبرالية يكمن في تعميم هذا الوضع ومنهجته، كما يرمز إليه اجتياح السياسات العامة بشكل يقرّبها من التدقيق أكثر مما يقرّبها من التفكير السياسي والاجتماعي في مدلول الفعل الحكومي(٤٢).

إن الأعمال المتعلّقة بإنتاج اللامبالاة في المواقف الاستبدادية، بل حتى الشمولية، توحي بأن استعمال العبارات والمفاهيم وأشكال اللفظ والرموز المألوفة لدى المجتمع تبرر وتشرّع اللامبالاة وغض النظر تجاه التقاعس عن العمل(٤٣). هذه الممارسات ترسي ضوابط حيال النقد وتكون لا مبالية تجاهه، أو على الأقل تجعل التفكير النقدي متعذراً. وتعتبر البلاغة أساسية في ممارسة السلطة. كما يعتبر اللجوء إلى الصور النمطية، وإلى اللغة التي تشيّء وتؤمثل هو أساسي في إنتاج اللامبالاة.

بيد أن ذلك ليس وقفاً على هذه الأنظمة، كما يشير إليه انتشار لغة ما في الحياة اليومية الراهنة(٤٤)، وأعني بها لغة عقلنة الفعالية، القديمة إنما المتجددة بمقتضى لغة الإدارة والتنظيم الإداري والنتيجة والخطر والمحاسبة والتدقيق. لن أعود مطولاً إلى هذا البعد المطروح على نطاق واسع في الكتابات الحديثة، لكنني أود فقط أن أذكر، لجهة إنتاج اللامبالاة، هذه الانزلاقات الدلالية. فعندما تحدد الفعالية بأهداف مكممة، لا تتطابق النتائج بوضوح كاف مع ما يعطي معنى في النشاط(٤٥): "إن أفق التقييم لا يكمن في الفعل موضع التساؤل، بل في قياس الفعالية"(٤٦). هذا المصطلح

يعني، بالنسبة إلى البعض، رصد التكاليف، بينما يعني، بالنسبة إلى البعض الآخر، كالمعلمين مثلاً أو مقدّمي الرعاية، القدرة على إكساب التلامذة الكفاءات والمعارف أو تقديم الرعاية الفضلى والدائمة للمرضى[٤٧]. الأمر نفسه بالنسبة إلى الخاصية الحقيقية لـ"حصان طروادة في التكميم"، التي أصبحت، في الخدمات العامة، مرادفاً للمردودية وتقليص النفقات، وليس للبحث عن أفضل الخدمات الممكنة[٤٨]). وهي تعني، في الإنتاج الصناعي والخدمات الخاصة، مراعاة رموز ومعايير الإنتاج ولا تحدد الإنتاج المنجز أو الخدمة المنجزة فعلياً[٤٩]. يمكن أن نذكر أيضاً العديد من المصطلحات الأخرى، كالاستقلالية والإنصاف (الذي يحل محل المساواة)، الشفافية، أو أيضاً "الزبون" الذي يبز المواطن، دافع الضرائب أو المستخدِم[٥٠]. هذا الحكم ذو النتيجة والكفاءة يجمع ما بين سلطة الأرقام وتغيّر معاني الكلمات. والحال هذه، يسهم في تجاهل السياق الخاص الذي تنتشر فيه العبارات والمفاهيم والتسميات والتصنيفات، وكذلك المدلول الخاص الذي تتخذه. وبالرغم من أنها لم تبرز مع هذا التضمين، إلّا أنها تندرج في مقولات سياسية وتساهم في سيرورة الإقصاء. إن سجل نظام السوق والمنشأة، على سبيل المثال، هو المسيطر في أيامنا هذه مع تحديد من هو صالح أو غير صالح من الناس، من هو منتج أو غير منتج، مؤثر أم غير مؤثّر، مستقل أم تابع...

التمكين والمسؤولية الفردية، اتجاهان متناقضان في اللامبالاة

كل ما هو جديد، بالمقابل، هو مساهمة مبادىء التمكين والمسؤولية الفردية في هذه الدينامية[٥١]. وتكمن المفارقة في أن تلاقي التواجد بعيداً

مع البلاغة، وبخاصة مع التكنولوجيا والتخصص والتجاور وحمل المسؤولية الفردية ينتج اللامبالاة حيال انتهاك الحقوق المبدئية، وانعدام المساواة، والظلم، وأوضاع الآخرين والسيطرة.

وتعتبر حالة المواطَنَة رمزاً لهذا التحوّل. إذ إنّ إعادة تحديد المواطَنَة بواسطة هندسة الهوية التي طالتها البرقرطة والمهينة لكرامة الإنسان هي إعادة تحديد تقليدية. ولا بدّ دائماً من وجود المزيد من المعايير، كي يكون المرء مواطناً، وكي يحصل على الأوراق الثبوتية ويصبح معروفاً. وما زال من المتعذر استكمال هذه المعايير نتيجة تطوّر النصوص والرموز وتزايدها، مما يتيح ممارسة الاعتباطية البيروقراطية. بيد أن هاتين الميّزتين هما وقف على البرقرطة النيوليبرالية. من ناحية، ينبغي أن يصبح المواطنون والمهاجرون، على غرار عامة الشعب، قابلين للرضوخ للحكم القائم بمقتضى منطقي القيمة والمصلحة. فعلى المستوى القومي، يصار إلى تحديد معايير قبول المهاجرين ضمن منطق المكاسب بالنسب للاقتصاد، وانعدام الكفاءات وتوضع لوائح بالمكاسب. أما على المستوى الدولي، فيتمّ تحديد معايير "الإدارة الجيدة للهجرة" وتطوير الخطابات الإدارية[٥٢]. من ناحية أيضاً، كما يحدث بالنسبة إلى المهاجرين والغرباء الذين يودون أن يصبحوا مواطنين، يجب على المواطنين أن يبرهنوا على مقبوليتهم، أي، وبكل وضوح، على مسؤوليتهم وجدواهم وانتمائهم إلى فئات واضحة المعالم، وانصياعهم وحسن نواياهم، بحيث يمكن أن نشهد، هنا أيضاً، إنتاجاً بيروقراطياً حقيقياً للامبالاة الاجتماعية. وتتحول المسائل السياسية المتعلّقة بالمواطنة والاندماج إلى مشاكل تقنية تتعلّق بالحصول على وثائق وعلى رصد الانحرافات التي، هي

أيضاً، تخضع للتعيير والتصنيف. أضف إلى ذلك أن هذه المسائل تتحوّل إلى مشاكل فردية. وفي حال فقدت بعدها الجماعي تتحوّل إلى إدارة "الحالات الخاصة". وبالتالي لا تنبثق من قضايا المجتمع ومن السياسة العامة ومن القانون. فالأمر لا يتعلّق بتحديد رؤية قومية، بل بملاحقة "المخادعين" و"المتلاعبين" و"المجرمين" و"الانتهازيين" و"اللاشرعيين" و"المتسللين".

هذا المنطق ذو الطابع الشخصي موجود في كلية المجتمع، وينسحب على سائر المقتنيات والسكان والأقاليم الخاضعة للحكم. إن ثقافة التدقيق، رمز النيوليبرالية، هي فعلاً ثقافة السؤولية، لكنها مسؤولية فردية، كما يقول شعارها "مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم"[٥٣]. كذلك، ترتكز شرعية الحكم جزئياً على مبادىء العمل الطوعي والخبرة. في هذا النظام، تكون المسؤولية ضعيفة خاصة وأنّ الحكومات توكل الفعاليات الخاصة بمهام سلطتها التنظيمية بصورة غامضة وأنه لا يوجد أي إلزام بالتقيّد بهذه المعايير. وتحدث الطبيعة الطوعية في تقبّل هذه المعايير ومراعاتها منظومة من المسؤوليات التي لا تتعدى كونها فردية. وفي حال تبنّي المعيار، سوف تتيح تقنيات التعقّبية العودة إلى الفرد المسؤول عن الفعل منذ بداية الإخفاق، في حين أن المعيار ليس كذلك، ولن يكون أي شخص مسؤولاً[٥٤].

وتعتبر حال المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تجسيداً لذلك. قد يكون مستغرباً أن تأخذ هذه التسمية أهمية كبرى، علماً بأن المنشآت

تتبرأ من نتائج أعمالها، في آن معاً. هذا ما أوضحه لنا مثل إريكا*، بل وسائر الأعمال التي تعتبر المنشآت (أو الحكومات) حيالها "مذنبة لكنها غير مسؤولة". ذلك أن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة ليست تأكيداً للمسؤولية الاجتماعية - بوصفها مسؤولية جماعية في المنشأة تتناول النتائج الاجتماعية لأفعالها - بل مجرّد مراعاة للإجراءات ورفع المسؤولية عن العاملين الفاعلين الذين تحدد هذه الإجراءات هويتهم. عن هذا الدمج بين تحوّل معنى الكلمات وإضفاء السمة الفردية إلى أقصى حد، بفعل المنطق التقني، ينجم إنتاج اللامبالاة. ثمة خاصية أخيرة تسهم في خفض المسؤوليات الجماعية ألا وهي الخصخصة الزاحفة، أو بصورة أكثر تحديداً الضبابية المتنامية بين العام والخاص. لقد أسهبنا مطولاً في الحديث عن ذلك ولا جدوى من العودة إليه هنا، إن لم يكن من زاوية إنتاج اللامبالاة هذه. وكان لهذه "الخصخصة"، وضبابية المفاهيم، والمبادىء والممارسات تأثير مباشر على ضبابية المسؤوليات(٥٥). ذلك أنها غذّت الشعور بالخسارة، وأسهمت في الشعور بتشويه السمعة الذاتية، وأضفت الغموض على معنى الأفعال، وهي كلها مكونات إنتاج اللامبالاة.

وهكذا تبدو المسؤولية مشيّئة، مبجّلة، لكنها في الواقع غائبة عن الحياة اليومية، مبعثرة و، إذا صح القول، يتعذر الإمساك بها وتحديدها. لا يوجد مفارقة هنا بمقدار وجود تأثير منطقي لتفكير يركز على المسؤولية، لكنها

* Erika هي ناقلة نفط غرقت قبالة سواحل مدينة بريتاني الفرنسية في كانون الأول ١٩٩٩ إثر انشطارها إلى نصفين وتسرّب نحو ٣٠ ألف طن من النفط مما أدى إلى تلويث مساحات شاسعة وموت الآلاف من الكائنات البحرية (المترجم).

مسؤولية يمكن فهمها فقط وكأنها مسؤولية أفراد وتتجاهل المجتمع والجماعية[٥٦]. في هذا الإطار، ينبغي دون شك النظر إلى اللامبالاة البيروقراطية وكأنها "رمز التقاعس الرسمي" الذي يعزّز تقصير الإنسان [٥٧]. لقد برز الانتقال من الاستبداد الخارجي إلى الاستبداد الداخلي، من المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية، من الانضباط إلى الانضباط الذاتي، في منتصف القرن العشرين[٥٨] وأصبح أسلوباً في الحكم من خلال منهجته وصياغته المفهومية. هذا ما أكّدته أعمال ميشال فوكو منذ زمن بعيد، حين أشارت إلى أنه يجب على الأفراد بالتالي توجيه حياتهم وكأنها منشأة، وأنه يجب عليهم أن يصبحوا متعهدين لأنفسهم[٥٩]. ومن خلال ترويجها للشكليّات المرتكزة على هذا المبدأ، تغذّي البرقرطة النيوليبرالية اللامبالاة تجاه الآخر من خلال "تحريك" الخدمة العامة، وتبخيس قضايا ''المصلحة العامة، وعلى نطاق أوسع، استبعاد ما هو سياسي وتقليص الحياة في المجتمع إلى تساؤلات تتناول الفعالية والأمن والأخلاقية، أي باختصار الحوكمة.

وتعتبر مسألة التقليص هذه عنصراً جوهرياً في إنتاج اللامبالاة. أو أن اللامبالاة، بصورة أكثر تحديداً، تنجم عن رفض التعقيد والتقليص اللذين تتميّز بهما سيرورات التجريد[٦٠]. ويرتكز فهم العالم، أو بعبارة أخرى معرفته، على الأخذ بالاعتبار التعقيد والتعدّدية واستحالة التكهن. إن اللامبالاة تجاه المعرفة التي يجسّدها اليوم تعميم المواقف المناهضة للفكر، بل وايضاً الفصل بين المعرفة والخبر البيروقراطي المجرّد (شكل آخر للفصل القائم بين الفاهمة (entendement) والإرادة)[٦١]، هي دافع قوي لقبول السيطرة. وتعتبر اللامبالاة تجاه "الأرض لا مبالاة تجاه

الآخر، وتجاه منطقياته وحوافزه وأساليب فهمه للعالم. وفي مكافحة الإجرام أو المافيا، وفي الحرب ضد الإرهاب، مرت معرفة العاملين الفاعلين المستهدفين بالخسارة والربح. ليس مهماً من يكونون، ولا ماذا "يحملون" معهم (إن لم يكن السلاح)، ولا ماذا يمثّلون. لقد ارتبط استبعاد الآخر واللامبالاة تجاه الخبرة مع الثقة بالإعلام الذي أضفيت عليه الصفة الرسمية والمقتصر على النماذج والتكنولوجيا[٦٢]. ويؤدي تقليص الشأن السياسي وخضوع الناس لمؤشرات، ولتفاوتات اقتصادية ومالية، وأهداف وغايات، ومقاييس ومنحنيات، إلى فقدان المصلحة، بل وايضاً إلى فقدان معنى الأفعال والإستراتيجيات التي تغذّي سوء الفهم والارتباك وبالتالي اللامبالاة، من خلال إلغاء الطابع السياسي الظاهر. إذ ذاك، لا تبدو اللامبالاة وكأنها نرجسية، أو نسبوية، أو انسلاخ عن المجتمع وانطواء على الذات[٦٣]، بقدر ما تبدو وكأنها نتيجة انفصال متولد من الشعور بأنه لا يمكن أن تمثّل قيمة الذات[٦٤].

ولدى القيام بتقليص الواقع، إنما مع الرسوخ فيه جزئياً، يكون التجريد تخيّلاً مقوّماً في المجتمع. وقد اكتشف ميخائيل هيرزفيلد هذه المسألة بالذات عندما برهن أن هذا التوتّر القائم بين التجريد والواقع يسهم أيضاً في إنتاج اللامبالاة. هذه الأخيرة لا تنجم فقط عن الحد الأقصى من العقلانية، بل تظهر كذلك وكأنها تعبير عن تباعد بين هذه العقلانية وبين ما هو رمزي وخيالي وطقسي[٦٥]. إنها، بعبارة أخرى، تتولد من أمثَلة (idéalisation).

الدولة والبيروقراطية، وهي أمثلة تغذّي الانتقاص المنهجي من سياساتهما اليومية، المغايرة بالضرورة. وتؤدي هذه السيرورة إلى جعلهم يتحملون كل شائنات الحياة اليومية، إضافة إلى أنها تنتج

اللامبالاة وذلك بتقديم الأعذار حيال قبول الأشياء التي لا يمكن قبولها.

ما ذكره هيرزفيلد حول الدولة والبيروقراطية السياسية يمكن تعميمه بسهولة على البيروقراطية النيوليبرالية. فأمثلة الأخلاق والآداب، ومعاملة الناس بالعدل من خلال إرساء قواعد متماثلة بالنسبة إلى الجميع، يعزّزان النقد المنهجي للمعايير والتنديد باجتياح الإجراءات مع السماح بالتجاوزات. وتشكّل "الأخلاق المقنّنة"، وهي "صيغة تضخيمية للتدقيق"[٦٦]، و"أوهام الشفافية"[٦٧]، و"شرطة الأخلاق المكافحة للفساد"[٦٨]، شواهد كاريكاتورية تقريباً على ذلك: أصبحت الأخلاق الكلمة المحورية. إنماعندما يصبح المرء أخلاقياً، وهذا يعني أن يكون شفافاً على الوسائل والأسلوب والإجراءات فقط، لا جدال في الأمر، يمكن عندئذ تجاوز كل شيء. وهذا ما يعزّز بطبيعة الحال نبذ المعايير والتقنينات، بل أيضاً اللامبالاة حيال التجاوزات.

وهكذا تبدو اللامبالاة شديدة الارتباط بسيرورات الضبط والبحث عن الامتثال. هذا ما أوضحه لنا ماركوز بقوله: "تنتقل إواليات الامتثال من الترتيب التكنولوجي إلى الترتيب الاجتماعي. وتتحكم بالأداء، ليس فقط في المصانع وورش العمل، إنما أيضاً في المكاتب والمدارس والجمعيات و، أخيراً، في عالم الاسترخاء والترفيه"[٦٩]. ومع إعطائه الأولوية، ليس فقط للبعد السياسي والاجتماعي للعقلانية التقنية، بل أيضاً لخاصيته المتعقلة، فإنه يوحي بأن هذه التوليفة هي التي تمنحه القوة من خلال مطابقة "الحكمة العظيمة مع الراحة التامة"[٧٠]. جوهري هو هذا التأكيد على المتعقل، خاصة لتفسير انتشار الممارسات البيروقراطية

النيوليبرالية في كلية المجتمع. وإذا كانت هذه الممارسات البيروقراطية اليوم كثيفة الحضور، فذلك نتيجة سيطرة ناجمة عن إكراه، بل عن عنف، بمقدار- أو حتى أقل- من نمط معيّن من القبول والتباعد اللامبالي والتكيّف، حيث تلعب الامتثالية دوراً محورياً من خلال إظهار المعارضة والنقد وكأنهما لاعقلانيان ولامنطقيان.

تحوّل الطابع السياسي للتفاوتات

تقدّم وسيلة معالجة التفاوتات مثالاً صارخاً على إنتاج اللامبالاة هذا. فبالرغم من أن هذه المسائل هي سياسية للغاية، إلّا أن مدلولها ينتهي بالاضمحلال ضمن تعقيد وتقنية الممارسات البيروقراطية. ودون الدخول هنا في تحليل مفصّل لكل النماذج والأشكال التي يمكن أن تأخذها هذه المسائل، سوف أحاول التطرق إلى زيفها، انطلاقاً من التنظيم الإداري واستخدام لغة الأرقام في توضيح فقر البشرية وتقننتها (technicisation). من هنا تحديداً، أود تبيان إلى أي حد تستطيع هذه الأجهزة التقنية والخبراء، وبكل سهولة، تشريع الأفعال البيروقراطية (لجهة الفعاليات العامة كالمنظّمات غير الحكومية والخبراء وغيرهم من الاختصاصيين) التي تعرب عن ممارسة استبدادية تقوم بها السلطة. وتنجم اللامبالاة، في آن معاً، عن غياب العلاقة بين غائية الفعل والهندسة التقنية والبيروقراطية، وعن الفصل بين فعالية الفعل والتقييم الأخلاقي والسياسي لهذا الأخير، وعن إقصاء موضوعات الفعل من خلال الإجراءات والأجهزة التقنية، وعن تبدّل وجهة النظر والهاجس الإداري.

سوق حوكمة الفقر

في البلدان الصناعية كما في البلدان المسماة بالنامية، لا يعتبر الفقر، في هذه المرحلة النيوليبرالية، كمشكلة تستلزم الحل، أو على الأقل ليس كمحصلة لبعض أنماط الحكم ومسار المجتمع، بل كمشكلة يجب إدارتها. إن الفقراء هم أشخاص ينبغي تدبير أمورهم من خلال برامج "حوكمة الفقر". إن هدف "مكافحة الفقر" في الديمقراطيات الليبرالية، كما تشير إليه حال الولايات المتحدة، يكمن في ”إدارة السكان ذوي الدخل المنخفض وتحويلهم إلى شركاء في السوق وفي المدينة [٧١]. والمقصود بذلك هو ضمان تعاون ومساهمة السكان الأقل اندماجاً في الاقتصاد الرأسمالي، وذلك بصورة قابلة للاستمرار من الوجهة السياسية. وينسحب الأمر نفسه على سائر أرجاء العالم. وتعتبر "معالجة" ظاهرة الفقر متجانسة. ولا تكمن الأهمية في توضيح ودراسة البؤس والفقر والتهميش، وكذلك في نوع من الفهم لأبعادها الاجتماعية والسياسية، بل في وضع "برامج"، واستخلاص العبر من الخبرات المتماثلة، والتشجيع على تطبيق "الوصفات"، ومتابعة السياسات الاقتصادية "الجيدة" وإيجاد صيغ الحوكمة "الجيدة"[٧٢]، وذلك من خلال إجراء تحليل إداري واقتصادوي (économiciste)، ومن خلال استخدام أدوات مكممة، وتجهيزات مشروحة في كتيّبات، وأدوات تنمية وتطوير، ومن خلال إرساء نماذج قابلة للتكاثر.

هذه الإدارة هي ليبرالية بمعنى أن الأسلوب الرئيس في إدماج الفقراء يمر عبر "السوق"، بأشكال مختلفة: شبكات من الفعاليات المتموضعة في علاقات شبه سوقية، والتي يقوم هدفها على ضبط حياة الفقراء،

تشجيع الدولة والأجهزة ذات الهيكلية المتجددة التي تسعى إلى مضاعفة التنافسية والأداء لدى الفقراء في عالم مخصخص، لامركزي ومجزّأ. برامج تشوّش الحدود بين المجتمع والسوق. تبخيس قيمة المساعدات الاجتماعية ضمن منطق الحد الأدنى من الدخل والأفضلية الممنوحة للبرامج المحاكية لسوق العمل. أجهزة تعمل على خدمة فاعليات عبر تزويدهم باليد العاملة وفق شروط اقتصادية ملائمة جداً... وهذا يعني، بكل وضوح، أن الفقراء مجبرين على قبول وظائف بأجور منخفضة وجودة متدنية، وأوقات عمل أو شروط عمل قابلة للجدل، وأن المنظّمات غير الحكومية والجمعيات تحاكي المنشآت، وأن مساعدات الدولة هي بمثابة نعمة بالنسبة إلى المنشآت. بيد أن تحوّل "الفقراء" هذا إلى أشخاص سوقيين لا يعتبر دون شك وكأنه تعبير عن "تنسيق"، أو أيضاً على الأقل، وبصورة مؤكدة، وكأنه تحوّل للسيطرة أو للإكراه،و أو، بكل بساطة، لنتائج النماذج الاقتصادية، وعلاقات القوة وأنماط الحكم. ذلك أن "المشكلة"، من هذه الوجهة، ناجمة عن طرد هؤلاء "الفقراء" من السوق، جراء قصورهم بالذات. واستنتاجاً، لا يمكن تجاوز هذه "المشكلة" إلّا بإدارة جيدة تكامل بين الموارد البشرية. وقد تمّ تطوير منظومة متكاملة من التدخّلات البيروقراطية، ليس لقمع السكان المستهدفين، بل لتزويدهم بـ"الكفاءات" وانعكاسات السوق، من خلال تعليمهم نظمة الحوافز، والتربية، والتجربة الإصلاحية لعلاقات السوق[٧٣]...

ومن خلال بنية السوق البيروقراطية، يتحقّق الإنتاج البيروقراطي للامبالاة. فوكالات التوظيف التي تنشئها الدولة تعمل كوسطاء في سوق

العمل وتنفذ هذا العمل وكأنه إحدى صفقات الاقتصاد الرأسمالي. لقد تمّ تصوّر البرامج الاجتماعية وكأنها "نماذج عمل". فتمحورت برامج مكافحة الفقر على "الأنشطة المدرّة للمداخيل". أما التركيز على تعلم إواليات السوق في محو آثار السيطرة. وبالتالي، لا تضع المؤسسات الدولية سياسات مكرسة لتقليص التفاوتات بل تعزّز محاربة الفقر، من خلال ترسيخ اقتصاد السوق. وهذا الفقر مترابط مع سياسات أصبحت تكنوقراطية بفعل شبكات اجتماعية (دون التشكيك بالتوجّه الليبرالي لإصلاحات التعديل البنيوي ولا لعودة الدولة إلى التقليل من التدخّل المباشر والاستزادة من تنظيم المعايير وتشريعها)، ومع انتشار منطقيات السوق (من خلال ترويج القروض الصغيرة وعلى نطاق أوسع، المقاولات الصغيرة) ومع الإدارة التي تركّز على النتائج (بفضل تبنّي الإدارة العامة الجديدة وثقافتها في التقييم والتدقيق حيال فعاليات السوق. ففي المغرب، تجلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بصورة أساسية، في تطوير الأنشطة المدرة للإيرادات في إطار منطق السوق. غير أن مصادر هذه الإيرادات كانت متماثلة وأن أدوات الحصول عليها قد وضعت موضع التنفيذ، بصورة بيروقراطية تماماً. وقد تمّ تقنين الإجراءات وتحددت الأنشطة المدرة للإيرادات وفق مدونة مصطلحات تصف تشكيلة تقنيات التنمية المحلية التي يمكن أن تطبّق عليها. وعلى غرار القرض الصغير وتمويل الجمعيات التي تهدف إلى إدماج "الفقراء" في الحياة الاقتصادية من خلال المشاريع الصغيرة، تشكّل هذه الأجهزة موضوعاً لتحديدات الإجراءات المدونة في الكتيبات وفي الإرشادات والمرجعيات. وفي منطق الإدارة العامة الجديدة، لا بدّ من إمكانية تكميم وتقييم هذه التدابير والأجهزة.

تبعاً لذلك، تتموضع إواليات المتابعة والتقييم والتدقيق(٧٤). ففي الولايات المتحدة، ومنذعام ٢٠٠١، مر أكثر من ربع المساعدات الاجتماعية عبر المنشآت الخاصة، حيث أرست هذه الأخيرة علاقة بين أرباب العمل والمستخدَمين العتيدين بأجور متدنية، عبر تحفيز "المستفيدين" على قبول أي عمل وفق شروط "السوق"(٧٥). ذلك أن نجاح هذه البرامج، في الولايات المتحدة كما في أوروبا، بتقييم "وضع" هؤلاء المحرومين في السوق من خلال سلسلة من الأهداف المتعلّقة بالأداء، وليس سلسلة الظروف الحياتية، أو تحسين المهارات أو اختفاء الفقر.

كذلك، ينجم الإنتاج البيروقراطي للامبالاة عن منهجة الحكم عن بعد من خلال إجراءات التفويض واللامركزة، وايضاً من خلال تطوير الإدارة العامة الجديدة، وبخاصة الأجهزة المركزة على الأداء والتكميم. اوه! كم هو حساس عدم تسييس القضية، إذ يصدر الفقر أولاً عن إقصاء السياسة وعن استخدام الأرقام(٧٦). يجب قياس الفقر لتقييم تطوّره وتأثير الأفعال المتطوّرة بحجة تقليصه، وبالتالي بغية استهداف المستفيدين من التدابير وإجراء المقارنات. وتتحدد خطوط الفقر وعتباته التي تفصل بين الفقراء وغير الفقراء لجهة المداخيل والصحة والتعليم والحصول على الخيرات، ضمن إنكار المجتمع والفئات الاجتماعية. وأنشئت شبكات اجتماعية تستهدف سكاناً تماثلوا انطلاقاً من معايير كمية وخرائط الفقر. وتمّ تحديد "شلال" من تدابير السياسات الاقتصادية التي تمّ الترويج لها من خلال الخطب والرسوم البيانية، وخضعت للرقابة عبر مؤشرات الأداء والتدقيقات، ووضعت موضع التنافس عبر تأسيس مؤشرات، وانتشرت بفضل إواليات الثواب والعقاب من خلال نظام معلوماتي متطوّر ومبدأ

آلية المساعدات. ويحتجب عنف العلاقات الاجتماعية، والصراعات السياسية، وتعدّد توجّهات اللامساواة بفعل التباعد ومسلسل الأعمال، والقرارات، والبشر والتدابير التي تنتهي بطمس غائية ونتيجة إجراءات التطوير المتخذة. وتختفي مشكلة الفقر، السياسية بامتياز، خلف جملة من الأجهزة التي تنأى بإشكالية السيطرة واللامساواة من خلال مؤشرات الأداء، والمعدّلات، والمؤشرات. ولا يبقى سوى إستراتيجيات اختيار وانتقاء الإجراءات والإواليات بشكل يمكن معه تعديل "أداء" الوكالات والمكاتب والمنشآت وحتى المنظّمات غير الحكومية (أو بالأحرى تلك العائدة إلى الوكلاء). فالفقراء ليسوا سوى عناصر في حساب الأداء.

وضمن غموض الظروف السياسية والاجتماعية، تنبثق اللامبالاة، في نهاية الأمر، عن رؤية تعتبرها بمثابة ظاهرة متبقّية صادرة عن مسؤولية فردية لدى الفقراء. لذلك يتمّ تحفيز هؤلاء الفقراء على التكاتف، وعلى الانضواء، بصورة منتجة، تحت لواء اقتصاد السوق، وعلى أن يصبحوا رجال أعمال من خلال جملة من المعايير والقواعد والأجهزة التي لا بدّ وأن تقود "المستفيدين" إلى تحسين "قدراتهم" الإدارية، وإغلال "رأسمالهم البشري" وإلى تحوّلهم إلى مسؤولين ضمن منطق " التمكين" و"التملك" الذي ينتشر عبر برامج الإعداد والوثائق[٧٧]. عندئذ، تصبح مكافحة الفقر منقطعة عن القضايا السياسية المتعلّقة بتوزيع المداخيل، وعن اللامساواة، وفرض الضرائب، والهيكلة والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية. وبالنسبة إلى المانحين، تمرّ هذه المكافحة بتعزيز المبادرة والمسؤولية الفردية (من خلال تحويل الرعاية الاجتماعية إلى عمل اجتماعي) وبالاستهداف المستند إلى خريطة الفقر(مع التخلي عن

مساءلة أنفسهم حول المسؤوليات الجماعية عن هذا الفقر). ففي المغرب، حاولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إعطاء "كل فرد إمكانية البروز من خلال الإبانة التامة عن قدراته وإمكانياته"[٧٨]. وبالتالي تتركّز تقنيات محاربة الفقر على "موافقة" المعنيين على التدخّلات العامة ومن ثم على وضع أجهزة "مشاركة" تؤدي إلى انتشار تقنيات الاستشارة وتحفيز الجماعات للإبانة عن مطالب صادرةعن الأفراد، وجعل الناس مسؤولين، على المستوى الفردي[٧٩].

وتشكّل كل هذه التقنيات والممارسات البيروقراطية آلية إنتاج اللامبالاة الأخلاقية والسياسية والاجتماعية التي تجعل أية ظاهرة ملائمة ولائقة ومقبولة بعدما أن لم تكن كذلك. ولا يبقى سوى تقنيات محايدة تقوم بتغيير التعقيد السياسي والاجتماعي للفقر وتكرس علاقات السيطرة التي تعتبر في أساس قبولها.

بيروقراطية التعاطف كأحدى ممارسات السيطرة

المثل الثاني- وأعني به سياسة التعاطف أو السياسة الإنسانية- يكمل التحليل المتعلّق بمحاربة الفقر مبيّناً ديناميات أخرى من الإنتاج البيروقراطي والنيوليبرالي للامبالاة. ففي كتاب له صدر حديثاً، يوضح ديدييه فاسّان (D. Fassin) أن الإنسانية أصبحت "لغة تربط بشكل وثيق بين القيم والتاثيرات وتستخدم لتحديد، كما وتبرير، ممارسات حكم البشر"[٨٠]. وأود هنا أن أبرهن بأن الإنسانية ليست اليوم لغة فقط، بل إنها أيضاً، وبخاصة، بيروقراطية منتجة للامبالاة وحاملة للسيطرة.

تسعى سياسة التعاطف إلى إدارة الشعوب والأفراد الين يواجهون أوضاعاً تكتنفها اللامساواة والعنف. والمطلوب هو "إدارة" فضلى لـ"ضحايا" يمكن الاعتناء بهم في المراكز الطبية، وتزويدهم بالغذاء بموجب "برامج" غذائية، وإيوائهم في "مراكز" متخصصة. وكما بالنسبة إلى الفقر، يمر إنتاج اللامبالاة بعدم التسييس وانتفاء الأخلاقية حيال قضية اللاجئين وطالبي اللجوء، وبما يعبّر عنه لجهة الإدارة. ينبغي أن يصبح هؤلاء الناس قابلين للخضوع للإدارة، أو حتى، بصورة أكثر تحديداً، أن يكون لديهم تصوّر حيال الأعداد الهائلة التي يمكن إدارتها. وهذا الأمر ليس سهلاً بالنسبة إلى البلدان "التي تستقبل" هؤلاء الضحايا. وفي المناطق التي تدور فيها الحروب، يؤدي تنظيم المعسكرات وإدارتها، وتقديم المساعدات إلى برقرطة العمل الإنساني أيضاً(١٨). لم يعد هناك من أناس يجب الاهتمام بهم، ولا تفاوتات ينبغي تقليصها، ولا مبادىء لا بدّ من الدفاع عنها، بل هناك تدفقات وأوراق مالية يجب فعلاً إدارتها. إن دعم الناس "غير المرغوب بهم" (ميشال آجييه M. Agier) يجب أن يستجيب، كي يكون فعالاً ومقبولاً، لمعايير ورموز، وأن يأخذ شكل أجهزة ونماذج حكم نوعية جداً تنبثق من توجيه العقل. ولم يأتِ صدفة حديث ديدييه فاسان عن "العقل الإنساني" و"بروتوكول التعاطف": ينبغي، ليس فقط إدارة اللاجئين والمهجرين وطالبي اللجوء، بل ينبغي أن تكون إدارتهم بشكل عقلاني، تقني، بل وحتى علمي. ويتمّ تحقيق ذلك من خلال نشر مجموعة من النصوص والرموز وإجراءات معالجة الملفات، واللوائح (البلدان، الأمراض، الأمراض الخاضعة أو غير الخاضعة للعناية في بلدان المصدر) وتوحيد مقاييس المعالجة. كما

يتوجب على الضحايا أن يحملوا معهم وثائق شديدة الدقة، وأن يخضعوا للقضاء، وأن يستشيروا محامين متخصصين يعرفون المعايير التي يجب الأخذ بها، والتي تحرك الكوادر الصحية المخولة بالتصديق على واقع الندوب والعلامات على الأجساد[٨٢].

إلى ذلك، قامت سيمونا تالياني (S. Taliani) وروبرتو بندوتشه (R. Beneduce) بتحليل هذه النقطة الأخيرة على وجه التحديد وأشارا إلى أن الهيئات المهاجرة تجد نفسها عرضة للبرقرطة، في سيرورة العقلنة هذه[٨٣]. لقد أضحت الشهادة الصحية وثيقة إدارية تخضع شيئاً فشيئاً لتوحيد المقاييس، ومطابقة لأشكال ومعايير نوعية. إنها إحدى عناصر آلية ضخمة تصنّف الكائنات البشرية، في استمرارية السياسات الاستعمارية، وتقونن الأسرة، وتنظم حركة المرور، وتراقب الصحة والإنجاب. وضمن منطق بيروقراطي جداً، منبثق مباشرة من هذا التفكير الوضعي والعقلاني، تحاول هذه الإجراءات تحاشي ألّا يكون التعاطف محبّذاً. ينبغي ألّا يكون كذلك، لفترة طويلة وبشكل مباشر، أولئك الذين على تواصل لـ"إدارة" هؤلاء الناس. هو ذا أيضاً هدف تطوير المعايير الإجرائية، ألا وهو التواجد على مسافة كي يمكن تحقيق الحيادية، وكي يمكن تأمين الموضوعية وجعل العدالة فعالة. عندئذ، يمكن تفهّم الحلقة المفرغة، التي لا مفرّ منها، المتعلّقة بهذه المقاربة الإدارية. إن الإنسانية محكومة دائماً بتطوير الشكليّات والتدقيقات والقواعد الشكليّة لأن الأوضاع الإنسانية التي يجب "إدارتها" تتضاعف باستمرار، أكثر من كونها دليلاً على فشل سياسات التعاطف- فشل مرتبط بالضرورة بقصور الإدارة من الواجب إيجاد حل له من خلال مضاعفة المعايير، وتكثيف أعمال الرقابة، وتنقيح الإجراءات[٨٤].

وبالنسبة إلى سياسة التعاطف كما بالنسبة إلى مكافحة الفقر، يمر إنتاج اللامبالاة بسيرورة عدم التسييس وانعدام المسؤولية الجماعية. ويعتبر منطق التضحية منطقاً فردياً. وكان لا بدّ للجمعيات التي تساعد الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية واللاجئين، ولمحترفي المساعفة الاجتماعية الذين يدعمون المهمشين والمستبعدين، من خلق "ضحايا"، كي يكونوا ذوي تأثير، في حين كان لا بدّ لهؤلاء من التثبت من واقع معاناتهم من خلال الندب والعلامات الموجودة على أجسادهم(٨٥). ويتوجب على "صاحب الطلب" أن يقدّم "طلباً" صريحاً بشكل عريضة. وتمرّ البيروقراطية المذكورة آنفاً، التي تحاول تحاشي أي طارىء أو اعتباطية تحث عليهما المقولات الانفعالية، بإجراءات ومعايير لا تمت بصلة إلى الحياة الاجتماعية، بل إلى الحياة البيولوجية، كونها معايير وإجراءات فردية. وتكون حال طالبي اللجوء استبدالية، إذ لا خلاص لهم إلّا بالحصول على وضعية "ضحية"، وهي الفئة الوحيدة التي تتيح لهم البقاء في البلد المضيف(٨٦). والحال هذه، من المتعذر الحصول على هكذا وضعية. إنها تستلزم تحشيد تقنيات البحث عن حقيقة الوقائع، وإعداد صور وأرقام ومعطيات تمرّ بمراكمة "الشواهد" وإرساء "مقولات جديرة بالثقة"، وبالتالي تحشيد الخبراء (أطباء، محللون نفسانيون، أعضاء في منظّمة الدفاع عن حقوق الإنسان، محلّفون) الذين يجب أن يساعدوا "زبائنهم" على الانتماء إلى هذه الفئة. وبالتالي تكون البراهين والمقولات المطلوبة عبارة عن إنشاءات بيروقراطية، أي إنشاءات متأتية من المعيار والتجريد اللذين لايمكن تطبيقهما على أوضاع اجتماعية وتاريخية، بل على أوضاع فردية.

ويقترن منطق الطابع الفردي والتضحية ومنطق المسؤولية الإدارية لتعزيز إرساء إواليات إنتقائية تُملي ما ينبغي الاهتمام به وما يجب إهماله وإخفاؤه والتخلي عنه. ويتمّ التعبير عن الإنتاج البيروقراطي للامبالاة بهذا التقاطب: عندما نضع الفرد في المقدّمة، نرفض، في الوقت نفسه، التعبير الخاص عن الألم، والأخذ بالاعتبار التواريخ الشخصية، وخصوصية اللاجئين الذاتية. وتطلب المحاكم تشخيصات مكتوبة ووثائق ومعطيات يقدّمها الخبراء، ومقولات موثوقة ومتماسكة وخالية من التناقضات، وبروتوكولات، وأدلة طبية، وبخاصة إفادات بالصدمات. والمطلوب اليوم على وجه الخصوص هو تشخيص "اضطراب ما بعد الصدمة" الذي يحوّل ويبذّل ويعمم – أو بعبارة أخرى يؤدي إلى برقرطة- التعرّض للعنف. وترتكز القدرة على تشخيص (الضحية) تحديداً على نوع المعرفة التي تستقي منها معاييرها، وهي معرفة عيادية، علاجية ومضفية للطابع الفردي. إن التجربة التاريخية المتعلّقة بالحرب والاغتصاب والصراع لم تعد موجودة. لم يبقَ سوى "الصدمة" وحدها، التي ينبغي توثيقها بتفسير بيولوجي، بتشخيص تقني(علم أمراض النساء، علم النفس...) ينبغي أن يتموضع بشكل بيروقراطي[٨٧]. ويُرفض مطلب هؤلاء الأفراد الأساسي، ألا وهو إمكانية النسيان. فيمنع عليهم التعبير عن ألمهم بعبارات خاصة والتحدث عن تجربتهم بلغة شخصية. وتختفي مسألتا السيطرة واللامساواة العائدتين إلى الجماعية لصالح مسألتي المعاناة والبؤس الفرديتين بالضرورة. فيحل الإقصاء محل اللامساواة، والبؤس محل السيطرة، والمعاناة محل الظلم والصدمة محل العنف[٨٨].

وفي تسلسل هذه الأعمال المستوحاة من فوكو أكثر مما من ڤيبر، يمكن

أن نشهد رفضاً للجماعي، وما يشكّل المجتمع. إنما يجب أيضاً إضافة عنصر كي نفهم إنتاج اللامبالاة في هذا السياق: إن المنطق اللذي يضع الفرد في المحور، مع رفض ذاتيته، يجب أن يخضع للبرقرطة، كي يصبح مقبولاً. أضف إلى أن الفائدة من ذلك تكمن في استمرار فعالية تصوّر المعاملة العادلة والحقيقة التي لا تقبل الجدل.

تبعاً لذلك، يصبح إنتاج اللامبالاة ممكناً من خلال التواطؤ، حتى السلبي واللاواعي، الذي تقوم به فئة المحترفين. إذ يسهم هؤلاء، بحجة البحث عن فعالية إستراتيجيتهم المتعلّقة بمساعدة طالبي اللجوء، في إثبات "الحقيقة" من خلال تعزيز السيرورة البيروقراطية، وأحياناً على حساب المبادىء الأساسية المرتبطة بمهنتهم. وبالنسبة إلى المحاكم، لا وجود لحقيقة مقبولة إلّا عبر توليف سردية عقلانية مطابقة لبعض المعايير. ومع ابتداعها لأسماء وهمية، تُحدث السيرورة البيروقراطية والتقنية المتعلّقة بإعداد طالب اللجوء "الموثوق" و"المقبول" لامبالاة اجتماعية وسياسية وأخلاقية حيال الألم والإذلال المعاشين، وحيال الحدث والتاريخ السياسيين. والحال هذه، تفترض سياسة التعاطف ضرورة التفكير بالبرقرطة النيوليبرالية لجهة التجريد والتخيّل: تعتبر شهادة الإثبات بمثابة دليل ملموس، يمنحها خبير يقول الحقيقة عن واقع الحال. لا يؤخذ الكلام غير المناسب والخوف من الاضطهاد (الذي لا يمكن البرهنة عليه) بعين الاعتبار.. في هذه السيرورة، تكون عملية التجريد أساسية: لا يمكن القبول بروايات فردية، بإدراكات شخصية هي بالضرورة استثنائية ولا يمكن بالتالي إدراكها وكأنها محايدة وموضوعية. وبالتالي، من الأهمية بمكان التوضيح بصورة عمومية،

وتحديد معايير التجريد التي تمرّ عبر إعداد الأجهزة، بما فيها الشهادة الصحية والرواية المركبة وفق قواعد المرحلة. وعندما تؤخذ الشهادة الصحية كإثبات، وتعتبر الرواية موثوقة، يصبح كل من التجريد والوهم حقيقة واقعة. من جهته، يتعزّز الخيال البيروقراطي كعدم إمكانية التمييز (indiscernabilité) بين الواقع والخيال الإداري، وتتعزّز معه السيطرة من خلال إنتاج اللامبالاة. في مطلق هذه الأحوال، تنجم اللامبالاة عن عدم التسييس عبر برقرطة الشرطة والإنسان والقضاء والقانون، بل والطب وعلم النفس. ويتعلّق الأمر بعدم تسييس واضح جداً لأنه في الواقع تعبير عن ممارسة سلطة تطبيعية، وعن إعادة تحديد يتميّز بالإقصاء.

ويبدو تحليل إنتاج اللامبالاة هذا مهماً، بل حتى جوهرياً كونه يجعل "الرفاهيات الخادعة" التي توفّرها السيطرة ظاهرة للعيان ويكشف بعض خصوصيات السيطرة النيوليبرالية. لكنه يبقى جزئياً لأنه شديد الشمولية. ونتيجة انكبابه على آلية الأجهزة البيروقراطية، وإبرازه للطاقة التطبيعية والانضباطية، بل حتى القسرية لمنطقياتها، طرح جانباً قطاعاً من الحياة اليومية، ألا وهو تعدّد الإدراكات والممارسات الفعالة، التي تتميّز بصور زائفة محتملة، وبتجاذبات وترتيبات مع ديناميات أخرى قلّما يمكنها إيقاف آلة السيطرة التي لا تتوقف عن العمل، لكنها تستطيع مواجهتها أو إعادة تشكيلها.

ذلك أن اللامبالاة ليست سوى قبول للسيطرة، حتى ولو كان هذا القبول صامتاً[٨٩]. إنها مبهمة، كما يقول جيل دولوز: "تتخذ اللامبالاة مظهرين: الهوة اللامتمايزة، الفراغ الأسود، الحيوان غير المحدد الذي

يذوب فيه كل شيء- إنما أيضاً الفراغ الأبيض، المساحة التي أضحت هادئة، حيث تعوم قرارات غير مترابطة، على شاكلة الأعضاء المتناثرة، رأس دون عنق، ذراع دون كتف، عينان دون جبهة"[٩٠]. ويتخذ هذا الفراغ الأبيض عدة وجوه. وقد تكون اللامبالاة شكلاً من أشكال الاستمرار، خاصة عندما يشرئب عنق العنف أو عندما يتعذر التفسير"[٩١]، وقد تكون أحد تعبيرات "التحفظ" (Eigennsin)، أي ذلك الأسلوب المرن، السهل والمتعدّد الذي يحاول الناس معه الحفاظ على وجودهم[٩٢]. وقد تكون شيئاً مغايراً للاستسلام، أي تجاوزاً للأشكال والأهواء، وانقطاع عن حب الذات[٩٣]. كما يمكنها، أخيراً، أن تشكّل نوعاً من الغيريّة أو الالتزام، أو تشكّل "ثغرات" أو "محطات انتظار ضخمة" (بيكيت) تمارس السيطرة وتسعى إلى إعطائها دلالة مختلفة[٩٤].

ويعتبر اللاتحديد الذي يصر عليه دولوز بعداً مهماً يتوجب علينا اليوم التنقيب عنه. وليست "عبادة" التقنية والعقلنة والتجريد حاملة بالضرورة للسيطرة. إنها حيادية حيال الشأن السياسي[٩٥]. البرقرطة النيوليبرالية هي حتماً ناقلة للسيطرة، لكن ذريعتها المتعلّقة بالسيطرة، وفي التحكّم وفي تنظيم الحياة الاجتماعية ليست موثوقة: يجب فهم اللاتحديد وكأنه نقص في السيطرة، وعجزها عن السيطرة على المواجهات، والمعارضات، والمطالبات والسلوكات المتعلّقة بالاستقلال. "البيروقراطية تحافظ على مبدأ اللاتحديد: هذا يعني أنها تفتقد إلى وجود موضوعي يمكن فصله بدقة عن شكل اجتماعي من السلطة، بحيث لا تكون فئة اقتصادية، على الصعيد الأكثر عمقاً، لكنها تتشكّل ضمن المشاركة في تظام السيطرة[٦٩]". وبالتالي، يتوجب علينا الآن أن نفهم بشكل أفضل أنماط ومبادىء هذه "المشاركة".

٥

البرقرطة كموضع لاستعراض الشأن السياسي

صراعات واختراقات

ليست البرقرطة بغريبة عن المجتمع. هذا ما أوحى لنا به مثل طلب اللجوء، أو سياسة التعاطف، أو السعي أو أيضاً المعايير التقنية. إنها تنتشر عبر الفعاليات التي تشكّل هدفاً لها والتي، بوعي أو دونه، تشكّل أجزاء لاتتجزأ من هذه السيرورة. وينشأ الفن الليبرالي في الحكم عن طريق الأفراد، الذين رأينا أنهم كانوا مجموعة أجهزة أساسية وغريبة في إنتاج اللامبالاة. هذا المعنى، يمكن القول إننا لا نشهد برقرطة متأتية من "الأعلى"، بل نشهد سيرورة "مشاركة بيروقراطية"[١] أكثر اتساعاً وتعقيداً. هذه المشاركة ناجمة عن ديناميات مختلفة، لكن هذه الأخيرة تتقارب لتشكّل البرقرطة.

يقترح كلود لوفور"عدم التوقف عند تبيان أن كبار البيروقراطيين يشكّلون أنفسهم بأنفسهم، بل يجب محاولة الإحاطة بالوسط المحيط، وتحديد الذهنية البيروقراطية وممارساتها مع التحفيز على التحدث عمن يعرفونها، أمام أنظار من لا يعرفون كيف يتخفون، مقابل الذين أصبحوا ما هم عليه: الخاضعون للسيطرة"[٢]. وهو يدعونا بالتالي إلى مقاربة البيروقراطية، ليس كتنظيم أو كجهاز تنظيمي ذي طابع رسمي، بل كـ"تشكيل اجتماعي"، أو كمنظومة من السلوكات المعبّرة، أو

كمشروع إنساني. بهذا المعنى، كان لا بدّ من تحليل البيروقراطية في علاقتها مع المجتمع، والنظر إليها كـ "إطار يتجاوز المحور الناشط لدى البيروقراطيين"[٣]. لقد آليت على نفسي أن أتبنّى هذا المسار وذلك بجعله يخرج من "الإطار" الذي بقي لوفور مقتصراً عليه، كونه، بطبيعة الحال، أسير تصوّر مفاهيمي للبيروقراطية باعتبارها أوساطاً واقعية وجماعات. وفي مقاربة مستوحاة من "اكتشاف الحياة اليومية" ومن "السياسة من تحت"، سوف أحاول فهم البيروقراطية من خلال ممارساتها وسيروراتها في الإعداد للحياة اليومية، ومعاينتها في أماكن غير متوقّعة، في العلاقات الاجتماعية والعلاقات مع السلطة[٤]. وبالتالي، لا "تتبني البيروقراطية فقط من قبل مصممي القواعد والمعايير ومنتجيها، أو بعبارة أخرى من قبل "وسط البيروقراطيين الواقعي" هذا، بل "تتشكّل" أيضاً، بصورة واعية أو بمعزل عن كلٍ من الفعاليات والجماعات التي تشكّل المجتمع[٥]. ذلك أنها تتجسّد في قواعد ومعايير وإجراءات تطبّق على كلية المجتمع. إن البرقرطة النيوليبرالية، التي تنتشر بطبيعتها انتشاراً جذمورياً (rhizomatique)، يتعذر تحديداً إدراكها نتيجة تقاطبها. والواقع أن المقالات الناقدة للبيروقراطية تخفي أوضاعاً أكثر غموضاً. وليست الشكليّات بحد اتها، ولا حتى منطقيات السوق والمنشاة، هي التي يصار إلى استبعادها، بل بعض المعايير والقواعد، والممارسات والتطبيقات العملية للإجراءات والأجهزة. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يعبر النقد عن توقّع معايير جديدة وفضلى أو البحث عنها، حتى ولو كان ذلك لاواعياً في بعض الأحيان. وفي مواقف أخرى، تعتبر المعايير والقواعد والشكليّات بصورة عامة وكأنها موجّهات للانعتاق والحرية، وهذا ما

يدعو للبحث عنها. بمقتضى هذه الشروط، على سبيل المثال، يمكن أن نفهم المناظرات الدائرة حالياً في العالم العربي "الثائر" حول مناقب النهج الإجرائي للديمقراطية.

إبتداع الحياة اليومية البيروقراطية

تبعاً لذلك، ينبغي استبعاد التصوّرات التي ترى في البرقرطة النيوليبرالية تعبيراً عن مشروع كبير، ذي طبيعة اقتصادية - يصار إلى تصوّر التطبيع، التضخّم الإجرائي وإضفاء الطابع الرسمي وكأنها إرادة القوة لدى نوع من الرأسماليةو أو في قراءة تتعلّق بالخيارات العامة، كرد فعل على لاتكافؤ الفعل الجماعي- أو ذي طبيعة سياسية ومؤسساتية — تعتبر المعايير والقواعد بمثابة تعويض عن تأثيرات السوق التي تفتقر إلى التنظيم الذاتي، وإعادة تكريس السوق في إطار العلاقات الاجنماعية، أو بكل بساطة كأداة لإرادة التحكّم. ومن المحتمل الإقرار دون تردد ببعض الذرائع التي استحضرتها هذه القراءات. رغم ذلك، وبغية إدراك تقاطب البرقرطة النيوليبرالية وعدم اكتمالها، لا بدّ من اعتبارها وكأنها تجربة ذاتية واجتماعية، في حركة مستمرة، وبالتالي قابلة للتطوّر، ويتعذر إدراكها(٦).

صناعة التخصص المعياري

من المؤكد أن هذه التجربة تمر، وبصورة جزئية، بمصالح شخصية أو فئوية. ولا شك بأن هذا البعد هو الأقل سفسطة بين سائر الترتيبات،

لكن ميّزته تكمن في برهنته على أن "الوسط الواقعي" لـلـ"بيروقراطيين" هو وسط حيويّ لا ينفك يتوسع، لدرجة أصبح معها من المتعذر حصره.

إن المثل الأكثر وضوحاً وشيوعاً في هذا المجال هو مثل الخبير والمستشار: إذ يكمن سبب وجودهما تحديداً في الطابع الرسمي والتطبيع اللذين يتناميان باستمرار في ميادين تخصصهما التي تشكّل بالنسبة إليهما سوق عمل(٧). ثمة صناعة للمعيار، بالمعنى الحقيقي للكلمة، مع مجتمعات ومنشآت ومكاتب هي بمثابة إيرادات ومصالح متنامية نتيجة ابتكارها للمعايير والإجراءات وأنماط التصنيف واللوائح والأساليب والأجهزة، والاتجار بها. وتعتبر المهيئات المنتجة للمعايير ذات مردودية كبيرة، فقد لقي المعيار ISO ٩٠٠٠، على سبيل المثال، نجاحاً تجارياً كبيراً بالنسبة إلى المنظّمة الدولية للمعايير ISO، كما وبالنسبة إلى سائر الهيئات الوطنية التي تبيع وثائق اللجان التقنية الهادفة إلى تسهيل تطبيق المعايير وتوضيح إجراءات إصدار الشهادات. إن قطاع التدقيق هو في قمة ازدهاره، إضافة إلى ازدهار تجارة التكميم. وتكمن فائدة التعقيد المتزايد في الإجراءات والتطويرات الدائمة في المعايير والقواعد – الناجمة عن متطلبات "الشفافية" وقواعد السوق- في جعل الخبير ضرورياً وتزويده دوماً بمزيد من العمل. إنما، مع إرساء العايير والقواعد، تجاوزت قوة هذه السوق الإيرادات والاستخدام والفائدة. إن إنتاج المعايير لا يحقق العمل فقط. إنه يعني أيضاً صناعة التأثير والمصداقية والمشاركة(٨). وأن يكون المرء خبيراً ومستشاراً، وأن يعمل في منظّمات التعيير المعروفة، وأن يسهم في الإنتاج وفي كشف الحقائق ونشر المعلومات وفي موضعة هذه الشكليّات في السوق،

فهذا يعني المهارة في الممارسة، وهذا يعني أنه يفتح تسهيلات لإقامة علاقات متبادلة وفرص التبادل. وعلى غرار البيروقراطية التقليدية في الدولة، تلعب تأثيرات السلطة والسيطرة هنا دورها[٩]. أما الخبراء الذين لا يتكيّفون مع المعايير الأكثر تطوّراً فتتمّ تنحيتهم كونهم غير مؤهلين، وثمة متابعة علمية زائفة لدى الحاصلين على المعارف المعيارية والذين تعترف بهم الهيئات المسيطرة.

هذه الدينامية تقتضي ابتكار مهن ووظائف جديدة. فعلاوة على المستشار أو الخبير، يصبح المدير شخصية معروفة، ينتمي إلى هيئة يتسع نطاقها تدريجياً، في الوظيفة العامة بطبيعة الحال، بفضل التنظيم الإداري الجديد[١٠]، إنما أيضاً في عالم الجمعيات والاتحادات. ففي عالم الإنتاج، يتزايد عدد أولئك الذين يتولون مهام بيروقراطيي التحكّم والتحقّق والمعلومات والإجراءات. ومن المتعذر حالياً، كي لا نقول من المستحيل، احتساب أعداد "البيروقراطيين" بين ظهراني عالم الاقتصاد، وذلك تحديداً لأن العديد من الأشخاص، الذين يتزايد عددهم تدريجياً، - بل ربما الجميع تقريباً في عالم الصناعة والخدمات- يمارسون عملاً بيروقراطياً[١١]. بيد أن هذه الثابتة تنطبق أيضاً على قطاعات أخرى وميادين أخرى. لقد برهنت حكاية أليس على أن الممرضات كنّ جميعهن بيروقراطيات إلى حد كبير. ولو أقحمت القارىء أكثر في عالم التمريض، فقد يلاحظ ظهور إستراتيجيات سلطوية ومهنية في أوساط العالم الطبي، حيث يتبنّى عدد متنامٍ من الأطباء وطواقم العناية عمداً مهنة إدارية أو يستخدمون أدوات جديدة وقيوداً جديدة لتوكيد ذواتهم، أو كي يتميّزوا أو يبرزوا، تماشياً مع الاجتياح اليومي للمهنة من قبل العمل

البيروقراطي[١٢]. الأمر نفسه ينسحب على عالم التعليم العالي على سبيل المثال حيث يتبوأ بعض الباحثين والجامعيين الطموحين مناصب إدارية ويسهمون بالتالي في تطوير جهاز يمنحهم السلطة بوصفهم إداريي أبحاث، أو إداريين جامعيين أو أعضاء في وكالات أو مؤسسات. إن المستمعين وغيرهم من اختصاصيي التقييم هم جامعيون وجدوا مرحلياً، وفي معظم الأحيان نهائياً، في هذه الوظائف وسيلة لتوكيد الذات وإعادة التموضع. ويتمّ تقييم الحضور في لجان المراجعة هذه أو لجان الاختيار بمقتضى الفرصة التي تتيحها في الانضمام أو الاستبعاد من خلال سيرورة استعراض النظراء (peer review) أو سيرورة جلسات الاستماع[١٣]. ذلك أن مفاهيم التقييم الجديدة تعزّز قياس أداء الأفراد، وليس المؤسسة والجماعة، وأن البرقرطة النيوليبرالية تشكّل غطاء سلطوياً واقياً في عالم العمل. إنه غطاء يمفصل التقييم وتقنية الذات، عناصر الحرية الفردية والتنظيم الذاتي (بالنسبة إلى البعض) والقيود (بالنسبة إلى البعض الآخر)، مما يسهم بالتالي في تعزيز نوع من النظام الاجتماعي[١٤].

والملاحظ أن الأنماط متنوّعة، لكنّ مردها دوماً إلى مبدأ مميّز في البيروقراطية أوضحه ڤيبر على الشكل التالي: الحقيقة أن هذه الأخيرة تستند إلى شبكة واسعة من العلاقات الشخصية ومن أفراد يطالبون بحقوق خاصة باسم المعرفة والعقلانية الإجرائية، "باسم النفوذ والكرامة الاجتماعية والمصلحة"، وأخيراً باسم "المحافظة على النوعية"[١٥].

كونها قوية، لا تستطيع هذه المصالح الشخصية والفئوية أن تفسر انتشار البرقرطة النيوليبرالية، وليس ذلك إلّا لأنها مقيّدة نسبياً ونوعيّة تماماً. ولا يمكنها على وجه الخصوص أن "تأخذ طريقها" إلّا إذا كانت الإستراتيجيات التي تستند إليها مقبولة اجتماعياً. وقد تنتشر البرقرطة النيوليبرالية لأنها تشكّل صدى للتوقّعات والقناعات التي تعتبر، جزئياً على الأقل، بأنها شرعية.

كل سلطة بحاجة إلى تشكيل. وتأسيساً على هذه الذريعة، حتى ولو لم تُصَغ بهذه العبارات، يقوم المدافعون عن المعايير والقواعد الإجرائية بتطوير دعوتهم. وقد تكون هذه المعايير والقواعد استجابة لمطلب الشفافية والمحاسبة، و"الحوكمة الجيدة"، واحترام دولة الحق ودمقرطة الخبرة[16]. إن الشفافية والإعلان متقاطبان بصورة بارزة. إنهما يستجيبان قطعاً لمطلب الديمقراطية والمشاركة. لكنهما يشكّلان، في آن معاً، أسلوباً حكومياً في التحكّم في إطار عملية تعيد تنظيم ما ينبغي أن يكون مرئياً وما قد يبقى غير مرئي[17]. قد يتعلّق الأمر أيضاً مطلب العدالة والمساواة: من خلال انتشار التقنيات الجديدة، قد تظهر النيوليبرالية وكأنها فن في الحكم يواجه الريع الاقتصادي المتأتي من وضعية مميّزة في السوق (rentes de situation) ويعزّز الشفافية ويشجّع الحراك الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، قد يستجيب انتشار المعايير والقواعد لمطالب الرقابة بغية ضبط الاستهلاك، الإنتاج، الحياة الاجتماعية أو ممارسة السلطة بصورة أفضل[18]. كذلك، قد يتعلّق الأمر، بصورة عامية وشائعة، بمطلب الحداثة، حيث تكون الشكليّات رمزاً لتحديث البيروقراطية أكثر

من كونها مكمّمة، منمذجة وعلمية. وقد يتعلّق الأمر، في نهاية المطاف، بمطلب الأمن. هذا ما أوضحه مايكل پَوِر (M. Power) في تحليله للتدقيق[١٩]، حيث يقول: يتجلى هذا الأخير بشدة لأنه يعمل بموجب الأخلاقيات ويشكّل صدى لتوقّع اجتماعي قوي. ويعتبر الناس أنفسهم وكأنهم مواضيع قابلة للتدقيق لأنهم بحاجة إلى الشعور بالاطمئنان، والحصول على الثقة والأمن في مجتمع عرضة للمخاطر. أضف إلى أن الفرضية الرئيسية عند پَوِر تتيح إدارة المخاطر والحاجة إلى الأمن. بيد أنه من الممكن فهم مطلب الأمن هذا بطريقة أكثر شمولية كتعبير عن توقّع الطمأنينة والتيسير في عالم العمل أو في الحياة اليومية. ومما لا شك فيه أن بيروقراطية السوق والمنشأة هذه تستغرق وقتاً طويلاً، وهي تؤدي إلى فقدان معنى المهنة، وغالباً ما تكون عبثياً (absurde) كما أوضحته بعض الأمثلة السابقة. إنما مع قيامها بتنظيم الأعمال بطريقة عقلانية، وشيئاً فشيئاً دقيقة ومفصّلة، تسهّل العلاقة مع العمل، مع تجنّب عدم طرح، وبصورة دائمة، ما ينبغي القيام به من أجل حسن إنجاز العمل. كما أنها تقوم بالتهدئة من خلال السماح بإمكانية التملّص من المسؤولية. والواقع أن مراعاة هذه المعايير والإجراءات تشكّل ضمانة ضد كل المخاطر، ويكفي اتباع إرشادات الآلة وشاشة الحاسوب، والملف، والمؤشر، وتعبئة الخانات، وملء الاستمارات أو النماذج تحقيقاً للحماية. وفي نهاية الأمر، تكون الشكليّات مدعاة اطمئنان، في مواجهة انعدام الثقة.

ربما، يتوجب علينا حتماً نقد فرضية "الاستجابة" الصريحة والواعية هذه على "مطالب" يتفاوت التعبير عنها بوضوح. ويتمّ الإعلان عن "المطالب" عبر وسائط تعيد تفسيرها، وتمررها عبر مصفاة مصالحها

الخاصة. وليس نادراً، بل من "المنطقي" أن تعمد بعض الجماعات الاجتماعية أو بالأحرى المهنية، على غرار الخبراء والمستشارين الذين أتينا على ذكرهم سابقاً، أو "العلماء" والجامعيين المتخصصين، إلى المبالغة بتفسير "المطالب"، بل ابتكارها، أو في سائر الأحوال تجعلها تزدهر وتوجّهها في الاتجاه الذي يقدّم لها الفائدة[٢٠]. هذا ما أوحت به أيضاً، بعبارات أخرى، الأعمال الكلاسيكية حول البيروقراطية: لقد أشار كل من ماركس، ڤيبر، كاستورياديس أو لوفور، كل بأسلوبه الخاص، إلى مخاطر هذا التمكين (autonomisation) والتعاطي الإستراتيجي الذي تؤدي إليه. بهذا المعنى، يمكن إعادة تفسير ما تحدث عنه پَوِر حول التدقيق. وبالنسبة إلى كريس شور (C. Shore) وسوزان رايت (S. Wrigth)، على سبيل المثال، ينبثق التدقيق عن حتميات اقتصادية وسياسية في النيوليبرالية، وضغوط الشركات على المستخدمين، وعن مموّليها ووسطائها ومقاوليها الفرعيين، بأكثر مما عن الاستجابة لحاجة الرفاهية وتوفير الأمن في عالم يكتنفه الغموض، وذلك ضمن منطق المصلحة والإنتاجية، وعن الشركات المتخصصة التي تجهد لبيع منتجاتها[٢١]. وفي مجال الأمن كما في عالم التطبيع وإصدار الشهادات، تلعب المنشآت والمنظّمات المتخصصة دوراً جوهرياً في نشر المعايير والمقاييس عبر إرساء المطلب. فهي تقوم أحياناً بذلك بطريقة مباشرة تماماً، وفق أسلوب الممثّل التجاري، على غرار الرئيس- المدير العام للشركات الأمنية الخاصة التي تجوب المدن كي تعرض معدّاتها المتعلّقة بالمراقبة عبر الفيديو، أو أمين السر العام في المنظّمة الدولية للمعايير الذي يطوف العالم سعياً وراء البحث عن مجالات جديدة يغرس فيها "معاييره"[٢٢].

فيما بعد، تصبح الشكليّات إلى حد بعيد غير مقبولة، لأنها تستجيب لـ"مطالب" محددة. ولا تطفو الشكليّات خارج تحوّلات أخرى وتطوّرات أخرى تؤثر على إمكانية قبولها وعلى إدراك تأثيراتها. وغالباً ما يدل تشابك هذه الديناميات وتلازمها على قبول البرقرطة. لقد تعممت التايلورية، كما يقول دان كلاوسون (D. Clawson) بفضل التزام العمال. لكن هذا الالتزام نجم عن الإغراء، بل عن الالتزام الناشط بالتغيّرات التكنولوجية التي رافقت التحوّلات الإدارية والتي أدت إلى تحسين الحياة اليومية، أكثر مما عن "مطلب" التنظيم العقلاني والعلمي للعمل[٢٣]. إن البرقرطة اليوم لا تنفصل عن "ثورة الإنترنت، وعن تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، وعن احتمالات الانخراط الجديدة في المجتمع. وفي عالم الاقتصاد، وخاصة في كبرى المنشآت والشركات المدرجة في البورصة، ثمة أشخاص ينتقدون، بكل صراحة، ثقل القواعد، بل عدم جدواها، مع تقبّلهم، بل تفضيلهم لفردانية المكافآت وتقييم الأداء، اللذين أصبحا ممكنين من خلال هذه البرقرطة العرضة للانتقاد.

أخيراً، وربما بصورة خاصة، وفي هذا المجال كما في غيره، يتمّ التعبير دوماً عن "المطالب" باللغة السائدة، وليس ذلك إلّا كي تكون مسموعة[٢٤]. هي ذي الفرضية الكلاسيكية المتعلّقة بالهيمنة الثقافية. فهي تأخذ، إيجابياً شكل "استجابة" على "المطالب" أكثر من مسألة أن الاختيار هو محوري في الإيديولوجيا النيوليبرالية. ويتردد بين الجماهير صدى التصوّر المفاهيمي لرهانات العالم المعاصر فيما يتعلّق بيالمسؤولية الفردية، واللعب على حوافز الفرد والخيار المتاح (وبالتالي الحرية)[٢٥]. وفكرة أن الفرد يتحدد بقدرته على الخيارات الحرة، كما تقول ماريلين ستراثرن (M. Strathern)

بالنسبة إلى أوروبا وأميركا، تشغل المجتمعات المعاصرة من أكثر من قرنين على الأقل وأدت إلى تسهيل تثبيت الإيديولوجيا النيوليبرالية على هذه "الأنا المسؤولة" التي تميّز هذه الفكرة[٢٦]. هذا ما أوضحه أيضاً ميشال فوكو بقوله: عندما يصبح الأفراد أرباب عمل بأنفسهم، يكونون، في آن معاً، خاضعين للنيوليبرالية وعاملين فاعلين في النيوليبرالية[٢٧]. وتشكّل القرارات، وأساليب اتخاذ القرارات نهجاً في التحديد.

وهكذا، يبدو التنظير المتعلّق بـ"استجابة" لـ"المطالب" إشكالياً. لكن انتشار البيروقراطية النيوليبرالية أصبح ممكناً بصورة جزئية نتيجة التلاقي بين الشكليّات (البلاغة والمنطق اللذين تستند إليهما والأساليب العملية التي تستخدمها) والتوقّعات والإدراكات والقناعات التي يعبر عنها الجميع، مستهلكين كانوا أم مواطنين أم مستخدِمين أم صناعيين أم خاضعين للإدارة.

مساهمة لاإرادية و"كوكبة من المصالح"

تبعاً لذلك، إن لم يكن ثمة التزام شديد وقبول صريح وواع بالاستجابات للمطالب، فإنما هناك تثبيت وتعزيز لنظام ما. ولا يمكن تحليل التطبيع والامتثال من منظور اللامبالاة أو السهولة فقط أو المصلحة الشخصية، أو إستراتيجية التمييز، أو متلازمة التلميذ النجيب. فهما يتأتيان أيضاً من تفسير ما لأخلاقيات المهنة، ومن مراعاة بعض القيم والتلاقي غير المتوقّع بين إستراتيجيات متناقضة، واستنتاجاً، من سلوك يمكن تفسيره، بصورة استدلالية، وكأنه نتيجة موافقة أو إقرار،

لكنه ينبثق في الواقع من مواقف أكثر تعقيداً أو عقلانيات أو منطقيات مغايرة.

والواقع أن "المشاركة البيروقراطية" قد لا تكون متعمدة ولا ناجمة عن التفكير، كما يتبيّن لنا من حالات المحامين والأطباء والعاملين في القطاع الاجتماعي أو السيكولوجي الذين يشاركون في تنظيم إدارة طالبي اللجوء من خلال وضع أدلة وثائقية، أو الجامعيين الملزمين بإعداد تقييمات وتقارير تندرج تحت صيغة متطلبات المهنة. ذلك أن كلا الفريقين ملتحق بهذه السيرورة رغماً عنه وباسم مراعاة المبادىء التي لا تعتبر بشكل راسخ مبادىء إدارية، لكنها تصبح إذ ذاك تروساً أساسية في الروتين البيروقراطي[٢٨]. وقد لا يرون التناقض سلوكهم الواجبي ولا يدركون البعد التطبيعي والمخفّض لهذه الممارسات البيروقراطية. قد لا يرون في هذه الممارسات أدنى سوء في مواجهة الاعتباطية والمحسوبية (إذ ينبغي وجود الكثير من المعايير، أوليست شهادة التصديق أكثر موضوعية من سرد مآسي طالب اللجوء، على سبيل المثال؟ ألا يشكّل نظام استعراض النظراء في المجلات ضمانة ذات أهمية؟). قد لا يرغبون في إعادة النظر بإمكانية التصرّف لصالح الناس الذين يعملون لمصلحتهم (المساهمة في الحصول على وضعية لاجىء، وفي ترقية زميل فتيّ، وفي نشر بحث طالب دكتوراه). كذلك قد تكون هذه "المساهمة" نتاج تفسير آخر لهذه الممارسات البيروقراطية، خاصة لأن النظام المسيطر لا يخضع بصورة دائمة للتدقيق وإعمال الفكر بطريقة نقدية وتساؤلية، أو أيضاً لأنه لا يمكن فعلياً، على الصعيد الفردي، تغيير "نظام الأمور". في ظل هذه الظروف، لا يقوم الناس، بالضرورة، بتجريم النيوليبرالية

وشكلها البيروقراطي، إنما "أحداث الحياة"، وخياراتهم الخاصة، وسلوك الآخرين، بل حتى تطوّر الرأسمالية أو المجتمع. تلك هي حال الأشخاص الذين يطالبون بالحصول على العناية أو بمعونات البطالة كونهم لا يتوافقون قطعاً مع المعايير، وكونهم لا ينخرطون قطعاً في الفئة المناسبة، أو لأن التسابق على مؤشرات الأداء قد استبعدهم فعلياً. وغالباً ما يبرر المحيط الذي يؤمّن لهم العناية والموارد هذا الموقف من خلال إبراز تماسكهم وكأنه خيار، ومن خلال تقدير أهمية الأسرة، والتذكير بروح المسؤولية لديهم، وتبيان قدرتهم على العمل والمساعدة – وليس لجهة القيود أو كنتيجة لأنماط الحكم النيوليبرالية، وبخاصة البرقرطة النيوليبرالية. أما المستفيدون من هذه المساعدة الأسرية، فإنهم يميلون إلى تسجيل الخيارات السيئة التي اتخذوها سابقاً، أو سوء الحظ[٢٩]. وتكون المسؤولية والاختيار والوسائل الأساسية لتعزيز المعيار النيوليبرالي محشّدة، أو بعبارة أخرى منسّقة، وقوية في آن معاً.

وبصورة أكثر منطقية أيضاً، يمكن للمعارضة الحازمة ضد النظام الليبرالي أن تغذّي وتعزّز برقرطة نظام السوق والمنشأة. وهي ذريعة تقليدية تمّ ترويجها لصالح البيروقراطية المعروفة في معناها التقليدي بالإدارة العامة. هذه الذريعة تحظى بدعم المفكرين الذين استوحوا من ماركس وغرامشي، ومن ڤيبر أيضاً. وقد اعتبر الأخير أن البيروقراطية هي التنظيم الأكثر عقلانية، والأكثر فعالية من الناحية التقنية. "لهذا السبب، وعندما يحاول الخاضعون للتحكم البيروقراطي التفلت من تأثير الأجهزة البيروقراطية القائمة، فعادة لا يكون ذلك ممكناً إلّا بتأسيس تنظيم خاص يكون هو أيضاً خاضعاً للبرقرطة"[٣٠]. ويذكر العديد من

المؤلفين أن الذين ينتقدون البيروقراطية يعدّون حججهم وفق مبادىء خاصة بالمنطق البيروقراطي، خصوصاً الحيادية، الموضوعية، العقلانية أو الفعالية(٣١). بيد أن هذه الحجة (وهذه الظاهرة) موجودة في عالم الاقتصاد الخاص، كما يوضحه مثال النقابات: لقد أسهم انخراطها التدريجي في إدارة المنشآت خلال القرن العشرين في إضعاف النقد الموجه إلى البيروقراطية وفي تقليص فعاليته(٣٢). وهذا توضيح لما أوضحه پول ڤاين (P. Veyne) فيما يتعلّق بالأساطير: تنتمي مختلف العلاقات مع الخيال، بما في ذلك النقد، إلى العالم نفسه، وتتقاسم ذات المنطقيات، وتتحدث اللغة نفسها(٣٣).

يبدو لي أن هذه الإوالية تتضاعف اليوم نتيجة منهجة الخاصية العقلانية، العلمية والمنفتحة على الموضوعية، ونتيجة ضعف الخصائص المؤسساتية والإدارية الخاصة بالبيروقراطية لصالح الشكليّات المجرّدة. وبالتالي، فإن المعارضين للزراعة الصناعية يعارضون إخضاع المنتجات الغذائية للمعايير من خلال تطوير معايير الاستهلاك البيولوجي... حيث يعاد النظر في هذه المعايير نفسها من قبل شبكات محلية من المنتجين الطبيعيين الذين يجب عليهم، كي يُعترف بهم، أن يتبنوا معايير جديدة. أما المدافعون عن الحريات العامة فينشرون ملصقات لترويج منتجات أو إجراءات بهدف وقاية الأفراد عن معالجة معطيات شخصية ومن توسّع رقعة التحكّم الرقمي(٣٤). ولا يتورع المعارضون للإدارة العامة الجديدة عن شن هجومهم على الأرقام وانتقاد طبيعة هذه السياسات العامة من خلال الاستعانة بمؤشرات أخرى، بينما يقترح الإحصائيون المتعاقبون مؤشرات جديدة للنمو والرفاه والفقر بغية ترشيد العمل

الحكومي الذي يغذي صناعة التكميم[٣٥]. وقد نتج تدفق المعايير، خاصة معيار ISO ٩٠٠٠ عن تزايد الاهتمام باحتجاج الفعاليات التي تقوم بتنفيذ سيرورة التطبيع هذه. لقد ظهرت معايير الجودة والإدارة خلال الخمسينيات، إنما لم تكتب لها الغلبة والترسخ إلّا عندما اقترنت مع مطالب وأهداف منظّمات الدفاع عن المستهلكين. ومع إعادة تفسير هذه التعارضات ضمن منطق "خدمة الزبائن"، استطاعت معايير الجودة والإدارة أن تفرض نفسها في المنشآت والإدارات العامة[٣٦]. وقد تجاوزت دينامية الاندماج هذه عالم الإنتاج واجتاحت المجتمع. فـ"الحركات الاجتماعية" تحتاج إلى معايير أو تلعب معها أو عليها كي تقود معركتها. بالتالي، وفي مجال "البيئة"، يستخدم علماء البيئة و"الباحثون الأخلاقيون" والجمعيات والمنظّمات غير الحكومية، الذين يعارضون السياسات الصناعية والمشاريع الكبرى وإنتاجية النيوليبرالية، المرجعيات نفسها والأساليب كي يثبتوا آثارها الضارة أو خاصيتها السيئة أو تفاهتها. أضف إلى أنهم يعتمدون الميل نفسه إلى التجريد والتحوّلات نفسها اللفظية، متخذين، على سبيل المثال، الشفافية – التي يمكن قياسها والقابلة للمقارنة- كمؤشر للاندماج[٧٣]. هذا ما يقوم به أيضاً العديد من الناشطين في مجال حقوق السكان الأصليين، وعلى نطاق أوسع الأشخاص الذين يقومون برفع الروح المعنوية: باسم الأخلاق والروح المعنوية والآداب وحقوق العمل، يتولون الدفاع عن تحديد وتطبيق القواعد والإجراءات المفترض أنها تحمي "الفئات الدنيا". لكنهم يصطدمون بمصالح "القيّمين على التطبيع" ويعزّزونها. وبالتالي، تصبح "المسؤولية الاجتماعية للمنشأة" معياراً راسخاً وبصورة أكثر شمولية،

نلحظ تقنيناً للواجبات الأخلاقية في المحاسبة أو الشفافية[٣٨]. وكلا الفريقين يعزّز شرعية هذه الأساليب وهذه الإجراءات وهذه المعايير.

في ظل هذه الشروط، يبدو أنه من الأوفق وضع تصوّر للواقع البيروقراطي النيوليبرالي حسب تعبير ڤيبر حول "مجموعات المصالح"[٣٩]. لقد توسعت في هذه القراءة(٤٠)، مبرهناً بوضوح كيف "يتعذر غالباً أن نستشف السيطرة أو أن نعزوها إلى الفعاليات الاجتماعية" كونها "تنتقل عبر مواقف تلتقي فيها المصالح المتباينة"[٤١]. وفق هذه الشروط تحديداً، ينبغي التفكّر في البيروقراطية النيوليبرالية، خارج أية رؤية أممية تجد في تطوّرها مشروعاً، بل عدة مشاريع كبرى وإستراتيجيات ومخطّطات والرغبة في فرض النظام أو إصدار الأوامر أو التحكم. كذلك يجب التفكر بها خارج البحث عن الأوضاع الطبيعية أو الامتثال أو أي شكل من أشكال اللامبالاة. وإذا كانت هذه الديناميات موجودة، إلّا أنها لا تستطيع وحدها تفسير ظهور البيروقراطية النيوليبرالية. لذا، يجب التصدي لـ"تعقيد" التحليل مع الأخذ بالاعتبار المصالح الخاصة ومختلف منطقيات عمل البيروقراطيين ذوي النفوذ، إنما أيضاً وبشكل خاص كل الذين يساهمون دون قصد منهم في هذه الممارسات مع النظر إليها بنظرة مختلفة، وإعطائها معنى مختلف. هذه الممارسات ليست حكراً على الحكام والبيروقراطيين. ويتيح أخذ "مجموعات المصالح" هذه بالاعتبار التفكير في التعدّد والتباين المعمول بهما فيما وراء الممارسات البيروقراطية، وفي عدم استيعاب القبول أو الصمت أو المساهمة في الإكراه والخضوع، وعدم اعتبار الانصياع وكأنه التزام.

وإذا كان للمعايير والقواعد والإجراءات أن تفرض نفسها، فذلك لأن العديد من الفعاليات يرجعون إليها دون أن يتمتعوا بالإدراك نفسه، بل مع تزويدها بمعان وتفسيرات متباينة جداً، واستنادهم إلى معايير مختلفة[٤٢]. بيد أن هذه السيرورات ليست منعزلة وتلاقي المصالح ليس شديد التناغم، بل نادراً ما يتناغم. ثمة مثلان يتيحان أن نفهم بشكل أفضل أهمية هذا اللاتجانس في انتشار البيروقراطية الليبرالية. الأول تاريخي، لكنه يساعدنا، كونه يتعلّق ببيروقراطية المنشأة، بعد فوات الأوان، على فهم البرقرطة النيوليبرالية بشكل أفضل. ويوضح عدد من الأعمال حول العصر الصناعي الذهبي أن إطار المنشآت لم يكن وحده الذي أسهم في تعزيز البيروقراطية الإدارية والإفادة منها، وأن العمال والنقابات نالوا حصتهم من هذه الدينامية. ومما لا شك فيه أن كلا الفريقين لم يركّز على المعايير نفسها، وعلى أماكن التطبيع وموضوعاته نفسها، ولم يتقاسما المقاصد والاهتمامات نفسها، ولم يتوقفا عن مواجهة هذه المواضيع. بيد أن مواجهتهم عزّزت سيرورة البرقرطة الخاصة[٤٣]. وفيما وراء تباين وجهات النظر، برز تقارب ما: لقد دافع العمال عن نوع من العقلنة الإدارية باسم الأمن والكرامة والحقوق، وبالمقابل، دافعت النقابات باسم قدرتها على التفاوض. هذا ما قام به الإصلاحيون الاجتماعيون باسم إنسانيتهم، وباسم العقلنة وباسم استمرارية الرأسمالية، وباسم مصالحهم الخاصة، كونهم متمرسين في مجال الإصلاحات. أما الإداريون فقد توزعوا بين أولئك الذين لا يهمهم سوى تطوير المعايير التقنية والمادية وغيرها، خاصة أولئك الذين ركزوا اهتمامهم على الجهاز العامل، والذين رأوا الفوائد التي

يمكنهم أن يستخلصوها من اندماج العمال (أو استخدامهم) والين ارتأوا التشجيع على استقرار الجهاز العامل.

المثل الثاني معاصر ويتعلّق بالمعايير التقنية. إن شدة التنافس بين المعايير واختيار أحدها، وهو اختيار محتمل في نهاية المطاف واعتباطي غالباً، ومرتبط بتاريخ المعايير الخاص[٤٤]، توضح أنه يمكن الأخذ ببعضها وتعريض بعضها الآخر للطعن، كما يمكن مواجهة بعض المعايير، والإسهام بالمقابل في تكريس بعضها الآخر. وبالتالي، ليس الموقف الفردي أو الفئوي هو الذي يحظى بالأهمية والذي يشكّل قوة هذا الحكم من خلال المعايير والقواعد والإجراءات، بل تلاقي مجموعة من المصالح والمواقف في فترة معيّنة تتقاسم المسار نفسه، إن لم تكن متقاربة جداً في طبيعة مصالحها. عنيفة هي الصراعات بين المعايير والشكليّات المختلفة، كما هي الحال بين أنظمة المصادقات والتطبيع، على سبيل المثال. إنه صراع على الهيمنة، بل حتى على الاحتكار، وعلى إجراءات تسعى لفرض نفسها، بين منشآت مختلفة، وبين المنظّمات غير الحكومية والمنشآت، وبين مختلف المنظّمات غير الحكومية (بين المنظّمة الدولية للمعاير، على سبيل المثال، والجمعيات المكرسة للتكنولوجيا الجديدة في مجال المعلوماتية والاتصال)، بل أيضاً بين البلدان والقطاعات الإقليمية (بحيث يأخذ شكل حرب حقيقية بين الأوروبيين والأميركيين فيما يتعلّق بالمعايير التقنية والإدارية، وشكل سيطرة هي الأكثر شراسة بين "الشمال" و"الجنوب"[٤٥]. هذا الصراع يؤدي تحديداً إلى علاقات متوتّرة ويغذي دينامية التطبيع كعنصر إستراتيجي في الصراعات، على غرار ما نشهده اليوم مع تنامي الدول

"الناشئة" في تسجيل براءات الاختراع. إنّ إنتاج المعايير، حتى داخل أية منظّمة دولية، كالمنظّمة الدولية للمعايير، فيما وراء خطاب الإجماع، هو موضع مرموق لعلاقات القوى. وتسعى بعض البلدان الرائدة- أو بالأحرى الأفضل تنظيماً والأكثر قوة في هذا المجال، وكذلك تلك التي توقّعت المعركة، متخذة منحى اللجان واللجان الفرعية - لفرض معيارها على الغالبية العظمى بيد حديدية لا تعرف الإجماع. والواقع أنها مسألة معركة صناعية، تجارية وذات تأثير. في نهاية المطاف، لا تقوم هذه الصراعات إلّا بتعزيز دينامية المعايير والقواعد الإجرائية، خصوصاً أن هناك فعاليات أخرى تتدخّل في "المجموعة"، وبخاصة الدول عندما تشرّع تطبيق المعايير على هذا الأساس، أو تنظّمها وتشجّع عليها[٤٦].

وهكذا، تبدو البرقرطة الليبرالية وكأنها "تشكّلت" من سلوكيات، ومنطقيات عمل وإدراكات متباينة. ويتيح الاهتمام بمجموعة المصالح المتعدّدة هذه تجاوز رؤية مجرّدة جداً إلى الشكليّات التي تُحدث البيروقراطية، كما يتيح إدراج جملة هذه القواعد والمعايير والإجراءات في يوميات الحياة الاجتماعية التي لا تقتصر فقط على هذه القواعد وسواها. هذا الاهتمام يتيح إدراك البرقرطة وكأنها "حركة اجتماعية" حقيقية لا تتوقف عند حدود المؤسسات والقواعد والإجراءات الراسخة والمحددة مسبقاً. وكي نتخلص من هذه الرحلة في بلاد العجائب البيروقراطية، يتوجب علينا أن ننتقل إلى الجهة الأخرى من المرآة وأن نكتشف فيها طريقين متشابكتين: طريق الإبداع وطريق انتشار اللارسميات.

في الجهة الأخرى من المرآة ١

الدينامية البيروقراطية: ألاعيب اجتماعية وسياسية

الطريق الأولى إذاً هي طريق الابتكار المتميّز. فالبرقرطة الليبرالية ليست فقط وقفاً على متوالية من الفعاليات والجماعات الاجتماعية، بل يفهمها ويفسّرها ويتميّز بها جميع الذين يعيشون النيوليبرالية ويصنعونها. أما "ابتكار اليوميات" فيتعلّق أيضاً بالممارسات البيروقراطية. إنه يتعلّق بها خاصة لأنه لا توجد علاقات موحدة المعنى بين المعايير والفعاليات، بحيث يكون من الممكن، وأحياناً من الضروري التلاعب بالوثائق والإجراءات والقواعد، وتكون البيروقراطية في نهاية المطاف عالماً من الغموض والنقص. ولا يمكن الأخذ برؤية إلى البرقرطة النيوليبرالية، وليست الشكليّات بالضرورة مصدراً للتحكم الشمولي وانعدام الإنسانية[٤٨]. ولا يمكن تقليص البرقرطة إلى سيرورة الموافقة التامة والبسيطة على المعايير والإجراءات والقواعد والشكليّات التي قد تكون متماثلة بصورة واضحة والتي قد تتمتع بسلطة خاصة وتلعب دورها وكأنها ضغط خارجي.

من الامتثال الشكليّ إلى التفاوض كقاعدة: الإبداعية المعيارية: يمكن أن نستذكر بصورة سريعة الأمور المتعلّقة بشكليّات البيروقراطية، دون الإسهاب في ذلك، كوننا أتينا على ذكر العديد منها في الفصول السابقة، إنما يمكن أن نقترح هنا تصنيفاً نموذجياً هو دون شك فظ وناقص، لكنه يتيح إدراك ضخامة الالتباسات والخيارات التي تفتح الطريق إلى الإبداعية، وإلى هوامش تحريك ابتكارية اليوميات، وبناء عليه، إلى الانتشار غير المتوقّع للعلاقات الاجتماعية وممارسة السلطة.

ثمة قواعد يمكن تبنّيها من خلال الرغبة الصريحة في عدم مراعاتها. هذا التشكيل ليس الأكثر انتشاراً، لكنه موجود، على سبيل المثال، فيما يسميه ألڤين غولدنر (A. Gouldner) "التخريب البيروقراطي". والمقصود بذلك هو قواعد لا تغيّر في السلوك، إنما يتمّ تبنّيها لتأكيد الامتثال، أو بعبارة أخرى، من أجل الطمأنينة، ومن أجل السماح بمتابعة ممارسات أخرى[٤٩]. إنه يذكر، بالنسبة إلى عقد الستينيات، مسألة منع التدخين في عنابر المنشآت الأميركية- مما يوحي بتشريع احتمال هذا التشكيل: التسامحية الاجتماعية. وفي الوقت الراهن، لم يعد حتماً بالإمكان نقض هذه القاعدة في الولايات المتحدة أو أينما كان في أوروبا. لكن غيرها يكون عرضة للنقض، على غرار معايير الشفافية التي تتبناها الصناعات المنجمية أو النفطية... التي تتيح لها استغلال الموارد الطبيعية بكثافة، بالرغم من مراعاتها لمعايير المسؤولية الاجتماعية[٥٠]. وكونها هاجس الخطاب النيوليبرالي، تعتبر الشفافية ملائمة لتبنّي الشكليّات، وذلك رغبة في نقض المبادئ التي تدافع هذه الشكليّات عنها: هي ذي حال ضوابط الأسواق العامة في البلدان الأفريقية[٥١] أو المعيار الخاص لنشر البيانات (NSDD)، وعنوان المبادرة التي اقترحها صندوق النقد الدولي (FMI) (لإبراز شفافية الإعلام. وقد أصدر المعيار الخاص لنشر البيانات شهادة تصديق على الممارسات التي تراعي هكذا معايير في البلدان غير المهيأة فعلاً لمراعاتها[٥٢]. وفي نسق الأفكار نفسه، إنما مع فارق بسيط، حري بنا هنا أن نذكر أجهزة مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الفساد. بطبيعة الحال، لم يتمّ تبنّي هذه الإجراءات الشكليّة بهدف نقضها، لكن مهمتها قبل كل شيء تكمن في توفير الطمأنينة والحماية، دون السعي

إلى تحقيق، أو بالأحرى تحقيق هامشي، الهدف المعلن بمكافحة الممارسات اللاشرعية، والموسومة بأنها إجرامية. كذلك، يمكن أن نذكر في هذه الصفحات الإجراءات التعاقدية وشهادات مراعاة المعايير الصحية أو معايير الجودة التي تتيح تبرئة هذه الوجبة السريعة أو تلك الخدمة الاستشفائية المحفوفة بالمخاطر[٥٣]. ثمة قواعد ومعايير أخرى تفرض نفسها، إنما قد ينحرف معناها عن فلسفتها الأصلية. إنما هو ذا وضع معظمها، لأنها لا يمكن أن تستقيم وتصبح ممارسات إلّا في السياق الاجتماعي الذي يهبها الحياة. وأثناء البحث، على سبيل المثال، من السهل تغيير إجراءات استدراج العروض المتعلّقة بالرؤية الإدارية إلى المعرفة كسلعة وهمية. وبغية المحافظة على استقلاليتهم، وأساليب الابتكارية، وهوامش العمل الإبداعي، يقترح الباحثون الأكثر مهارة بأن يجعلوا أنفسهم مموّلين للأبحاث التي أجريت، ويعرضوا مشروعهم بشكل يسمح لهم بأن يحتفظوا منها بالجوانب الأكثر تميّزاً وأهمية، أو أن يستخدموا لغة ومفاهيم "مطابقة لذوق العصر، بغية تقديم صورة كاريكاتورية لما يريدون القيام به[٥٤].

من ناحية أخرى، يبدو العديد من المعايير صعب التطبيق. بالإمكان تبنّيها، بل وتكييفها، من منطلق الرغبة في مراعاتها، وليس بسبب شدة الضغوط الأخرى. ففي الإدارة العامة، على سبيل المثال، يتمّ فعلاً تبنّي إجراءات التحكّم الداخلي الأوروبية بالمصادر والأساليب المستخدمة لصياغة المحاسبية القومية من قبل الدول الأعضاء، لكننا لا توضع بشدة موضع التنفيذ من قبل مختلف المؤسسات الوطنية ولا تستخدمها

اوروستات*(Eurostat). وكي تكون ذات فائدة، فإنها تستلزم عملاً مرهقاً جداً في التنسيق بين مختلف الكيانات (مثال ذلك في فرنسا، ولمصلحة المالية العامة، يتمّ التنسيق بين الوكالة الفرنسية للخزينة، والإدارة العامة للخزينة، والإدارة العامة للمالية العامة والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) بحيث لا يكون ذلك ممكناً، حتى ولو تطلب ذلك ساعات من العمل من قبل العديد من الوكالات[٥٥]. يمكن كذلك أن نذكر هنا الصعوبات التي تصادفها اليوم البلدان الأوروبية، وليس فقط اليونان، في مراعاة معايير ماستريخت، أو صعوبات البلدان الخاضعة للتسوية الثانوية فيما يتعلّق باتباع المعايير والرموز المتمثّلة في مختلف الوثائق والخطط الإستراتيجية التي تتميّز بإدارة متمحورة على النتائج.

من النادر أن يفرض معيار واحد أو إجراء واحد نفسه. فالقاعدة العامة هي نفسها في عدد منها، كما يوضح المثل السابق المتعلّق بالوثائق التي ترسم حدود الإسهام في التنمية. في هذه الوثائق، قد تختلف معايير التقييم والإجراءات الشكليّة والمعايير التي يجب مراعاتها، من مموّل إلى آخر، من سنة لأخرى، من قطاع لآخر، محدثة بذلك صدامات وضغوطاً متزايدة، لكنها تتيح أيضاً توريات وتفتح هوامش من العمل في البلدان (الأعضاء الجدد). وغالباً ما يوجد، في عالم المعايير التقنية والقواعد الإدارية وضوابط الحوكمة الجيدة، الاختيار بين عدة شكليّات قد تكون متناقضة، مما يفتح مجال الاحتمالات. تبعاً لذلك، تُفسر المعايير المالية، كالمستشفى على سبيل المثال، بـ"ضبط الميزانية"، أي بانخفاض الأرقام

* وهي مديرية عامة للمفوضية الأوروبية، إدارتها في لوكمبورغ، وتكمن مهمتها الرئيسية في تزويد الاتحاد الأوروبي بالمعلومات (المترجم).

أو بالاقتطاعات في نفقات سير العمل التي يمكن أن تكون في أساس عدم مراعاة المعايير الأمنية والمعايير الصحية(٥٧). أحياناً أخرى، وهذا هو بحق الترتيب الأكثر عامية الذي يميّز فعلاً الحياة اليومية، لا ضرورة للاختيار. ثمة تواجد مشترك للمعايير غير المتنافسة بشدة، إنما أيضاً غير المتقاربة بشدة، بل غير المتوافقة. هذا ما أتينا على ذكره سابقاً: حتى داخل عالم المنشأة، يمكن أن تصطدم مراعاة المعايير التقنية وضوابط المسؤولية الاجتماعية بقاعدة رفع المنافع إلى الحد الأقصى. وليست الإجراءات والقواعد الشكليّة للإدارة العامة الجديدة، في الحقل العام، متطابقة بشدة مع معايير تتعلّق بأعمال الخدمة العامة، كإجلال الرئيس أو زعيم المنطقة، أو رئيس المكتب أو مدير القطاع.

وهكذا، تتعزّز التراتبية وفق المقامات، وهو مبدأ تقليدي داخل الإدارة العامة، من خلال النماذج الجديدة من البرقرطة النيوليبرالية. وهذا ما يترتب عليه ليس فقط تغذية حرمان الموظفين "الثانويين" وشل حركتهم، وكذلك جعل الإنتاج المعياري أو التنظيمي أو الإجرائي، أو تقييمات الرؤساء متعذراً. ومن الشائع أيضاً أن تتواجد معاً مختلف مستويات المعايير وقطاعاتها التاريخية(٥٨). نذكر على سبيل المثال أن ثمة معلّم – باحث سوف يواجه تقييمات ناجمة مباشرة عن الإدارة العامة الجديدة (موجّهة من قبل وكالة تقويم الأبحاث والتعليم العالي AERES) وتقويمات ناجمة عن فهم خاص للعمل الأكاديمي، وهو فهم مرتكز على ابتكارية الفن النقدي (الذي تديره القطاعات الوطنية في المجلس الوطني للسلامة المرورية CNSR أوالجامعة). هذه المواقف المعارضة هي حتماً فظة جداً لأن معايير التقييم وضوابطه تتطوّر وفق

المؤسسات، إنما أيضاً وفق مناقشات داخل اللجان وعلاقات السلطة المنتشرة فيها. ونجد تعدّدية المعايير هذه في مجال التكميم: يمكن احتساب المجموع نفسه بطرق مختلفة في آن معاً. في نهاية المطاف، يتمّ الاختيار بهدف نشر المعطيات، تبعاً للنتائج المتحصلة، وضغوط المرحلة، والامتثال أو الاقتراب من الأهداف المعلنة سابقاً، وعلاقات القوة بين الإدارات والأشخاص.

وسط سائر هذه الترتيبات، فإن استحالة متابعة جملة الشكليّات (لأن الأمر لا يتعلّق كثيراً بالاختيار)، وبالتالي متابعة إحداها أكثر من الأخرى (أو مجموعة أكثر من مجموعة) تقلّص فعلياً الضغط أو تفتح هوامش من الحرية والابتكارية في الترتيبات والتنظيمات فيما بينها. فالشكليّات هي بالضرورة غير مكتملة، والقليل جداً منها يعمل وكأنه متوقّع. وبما أنها ناجمة تحديداً عن عمليات تجريد، فنادراً ما تكون موضوع تطبيق دقيق، مباشر وكامل، وهي تنطوي دون شك على اللاتطابق والتفاوت. وهذا ما يستدعي تكيّفات وابتكارات، كما توضحه حالة المعايير التقنية التي تستلزم تفسيرات وترتيبات كي يمكن فعلاً مراعاتها[٥٩]. هذا ما يحث كذلك على حركة دائمة من التنقيحات والتعديلات التي لا نهاية لها، ومن عمليات حول هذه النواقص، كما يشير إليه[٦٠] استخدام مقولات "آخرون" أو "أخطاء وسهوات" أو "غير مهيأ".

إلى ذلك، ولأنها عمليات تجريد، لايمكن بالتالي فهم الشكليّات إلّا في سياقها. وهذا ما يفسّر عدم تلقّيها وتفسيرها وفهمها بالطريقة نفسها تبعاً للأمكنة والمراحل والأوساط الاجتماعية، كما وتبعاً للخصوصيات الشخصية والترتيبات الاجتماعية والسياسية. فما له

تأثير لطيف بالنسبة إلى البعض يمكن أن يشكّل عائقاً أو تهديداً أو إرغاماً بالنسبة إلى البعض الآخر، أو فرصة سانحة أو تعديلاً بالنسبة إلى البعض الآخر أيضا[٦١]. تلك هي الحال مع "عقد العمل لفترة محدودة" (CDD) ووكالة "إنتيريم" (interim)، أو حتى مع الحد الأدنى للأجر المهني للنمو (SMIC)، التي يمكنها أن تشكّل بالنسبة إلى الأشخاص، حسب تاريخهم أو موقعهم في التراتبية الاجتماعية، تقدّماً أو تراجعاً أو تحوّلاً دون الكثير من التأثير... تلك أيضاً هي حال البيضات المعاد ترتيبها في العلب، والتي تبيّن أنها ضرورية في الجماعات المحلية باسم الأمن الغذائي: يمكن إدراكها وكأنها رعب مطبخي مطلق، أو أنها انحراف الحكم وفقاً للمعايير وعدم التسامح، بل أيضاً وكأنها تقدّم عملي، أو طريقة سهلة في إعداد العجة... دون تكسير البيض! وفي المرافق العامة، لا تعتبر الإدارة العامة الجديدة، كما رأينا، موضع تساؤل جدي ومنهجي بالنسبة إلى اعتبارها كمهنة. من الممكن تقييمها وتعزيزها وكأنها فرصة مهنية ومعرفية أو أنها قد تشكّل، على العكس، محرّكاً للاعتراض أو للصراع الاجتماعي. كذلك يمكن تصوّرها إيجابياً في بعض جوانبها وسلبياً في بعضها الآخر، مما يغذي التقاطب. كما يمكن الشعور بها وكأنها مشوّش للعادات المهنية، إنما لا بدّ منها. ويمكن التعايش معها وكأنها إصلاح فائض في استمرارية تحوّلات الإدارة وتؤدي إلى حدوث سلوكات توفيقية[٦٢]. خلاصة القول إن المحسوس من البيروقراطية ليس هو نفسه، لأن علاقات القوة، والتنظيم الاجتماعي، والتوازن داخل الجماعة، والمسارات الفردية والاندماجات الاجتماعية هي هي. وهذا ما يفسّر أن القواعد لا

تطبّق بالصرامة نفسها، وأنها تكون أحياناً مهملة، أو تطبّق أحياناً أخرى بدقة متناهية.

ومع تعزيز انتشار معايير السوق والمنشأة خارج عالم الإنتاج الخاص، تبدو البرقرطة النيوليبرالية ملائمة بشكل خاص لهذا التفاوت في الإدراك. ونظراً لتحديده انطلاقاً من تجريدات مفهومية، فإن تطبيق هذه المعايير في سياقات أخرى يغيّر في معناها وفهمها[٦٣]. هذا ما أتيت على ذكره بالنسبة إلى مؤشرات الأداء، أو الإجراءات التي تحدد الجودة أو التدقيق. وما أود أن أشير إليه هنا هو أن هذه الانزلاقات الدلالية وهذه التغيّرات في المعنى تسهم في عدم تحديد اجتماعي وسياسي نسبي للبرقرطة النيوليبرالية، وهي بكل حال تتيح هوامش واسعة من العمل، سيّما وأن معظم الشكليّات التي تشكّل البيروقراطية النيوليبرالية لا يمكن فهمها إلّا بترابطها مع شكليّات أخرى. بالتالي،، ومن خلال تعميمه المنهجي، أصبح التدقيق لفظة منحوتة (mot- valise) لا يمكن أن تحمل شيئاً مهماً، أو أنها بالأحرى تعني أشياء مختلفة. ومع ولوج العوالم الجديدة، أدت إلى نتائج غير منظورة وأصبحت عبارة غير مقيدة تدل على التردد[٦٤].

والواقع أن الشكليّات غالباً ما تكون ضبابية، والقواعد متذبذبة وعشوائية، وعمليات الترميق (bricolages) بين التقنيات و"الممارسات الجيدة" و"التعديلات الطفيفة" على قدم وساق، ما يفسح في المكان لحرية التصرّف أكثر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى، وإلى الكثير من إمكانية التفسير والتصرّف أيضاً. هذا التشوش يفتح باب المفاوضات. وبالتالي، يمكن فهم الشكليّات وكأنها أعمال روتينية دينامية، أو "جملة قواعد عمل"[٦٥] تتحقّق الممارسات انطلاقاً منها، وأنه بالإمكان التفاوض

باستمرار، كما يشير إلى ذلك الكسندر ستير (A. Styhre) حول القطاع الخاص من خلال دراسته لشركتي فولفو واسترازينكا *Astrazenca، وكذلك رولف تورستندال (R. Torstendahl) بالنسبة إلى "الياقات البيضاء" في القطاعين العام والخاص. لقد أصبح مبدأ الارتجال اليوم مقبولاً ومشرّعاً في سير العمل البيروقراطي، حتى أنه يشكّل جزءاً من الفصاحة الذرائعية المعاصرة: إن منظومة القواعد غير الصارمة جداً- تحديد الأطر، الخطوط العامة الموجهة وليس القواعد التفصيلية- هي الأفضل، لأن الارتجال فيها ممكن. هذه المنطومة تفتح الطريق أمام المفاوضات وتتيح الانتقال من بيروقراطية قواعد النظام البيروقراطي إلى بيروقراطية المصالح العامة(٦٦).

وهكذا ينبغي فهم البيروقراطية النيوليبرالية في ديناميتها كسيرورة معقّدة تعمل، بصورة متفاوتة الضبط، على المعايير غير المحددة. والواقع أنّ هذه المعايير "ليست معدّة مسبقاً أو متشكّلة مسبقاً". إنها تصنع نفسها بنفسها وتحدد مسارها بمقدار ما تؤثر مباشرة، في بيئتها، على على المضامين التي تشرع في تنظيمها، أثناء "صياغة" نفسها على امتداد السياق النقيض نفسه الذي يبني ويهدم أنماط هذه الحياة البشرية(٦٧). هذا الفهم الدينامي للمعايير يقوّض النظرة الجامدة والسلبية لهذه الأخيرة. فالمعايير ليست معدّة مسبقاً، ولا هي تفرض الحياة الطبيعية في المجتمع. إنها لا تأخذ معناها إلّا في تطبيقها العملي، وفي التجربة الفردية. على هذا الأساس

* شركة انجليزية – سويدية متعدّدة الجنسيات مختصة بصناعة الأدوية. وقد تأسست هذه الشركة عام ١٩٩٩، من خلال اندماج شركتي استرا السويدية وزينكا الإنجليزية (المترجم).

فقط تؤكد قيمتها المعيارية. إنه أسلوب آخر في التذكير بأننا لسنا فقط حيال أفعال ارتدادية والتفافات وترميقات وتأويلات وتكيّفات، بل إن العالمين الفاعلين يتمتعون كذلك بجانب من الاستقلالية، وبقدرة على الإنتاج الخاص تتيح لهم، لدى مكاملتهم التناقضات التي تعرض لهم وانطلاقاً منها، التعبير عن شيء من الخصوصية تبعاً للمنطقيات المستقلة. تلك هي حال الوثائق، وهي رموز البيروقراطية عبر الإجراءات، التي يمكن أن تنكشف، بالمعنى الحرفي والمعنى المجازي للكلمة(٦٨): إنها تنبض بالحياة، وهي مصنوعة، لكنها أيضاً مقروءة من قبل أشخاص مختلفين ذوي مصالح واهتمامات ورؤىً مختلفة. كذلك يمكن تقييمها بأساليب مختلفة(٦٩). بعبارة أخرى، وفي حال استخدمنا لفظة "روبرت هارپر"، فإن هذه الوثائق تشكّل "مهنة": تتغيّر أشكالها المادية والاجتماعية، كما تتغيّر معانيها المعطاة لها، والقراءات التي تناولتها، والفوائد المرتجاة منها وفق الأمكنة والأزمنة(٧٠).

ولأن التقييم والتدقيق يحدثان، على سبيل المثال، من خلال الاستيعاب والانضباط الذاتي والتطبيع، فإنهما لا يفرضان من لاشيء. بل يتمّ استثمارهما من قبل فعاليات مندرجة في علاقات قوة وصراعات سياسية تقوم، بالمقابل، بتعزيزهما. وحسبما ذكر مايكل بوير، لا يعمل غموض التدقيق- غموض أهدافه وأنماط عمله، بل وتعريفه- إلّا من خلال التفاعل والتفاوض بين "المدقِق" و"المدقَق معه"(٧١). وبمقدار ما لا يكون التدقيق تفتيشاً مكرساً لتقديم معلومات متناقضة وتعزيز الجدل العام، بل تقنية لمعالجة المخاطر وتبيان الحقائق، تتمحور عقلانيته حول تهدئة التوتّرات الداخلية، وإيجاد مواقع تسوية مع القيام بسيرورة إبراء من المسؤوليات.

ويعتبر التدقيق نموجاً نيوليبرالياً بامتياز للسيرورة المعيارية: إنه لا يفرض مسبقاً معايير محددة لكنه، في التجربة الحسية، وفي المفاوضات وعلاقات القوة، يحدث سيرورة مستمرة ولا نهاية لها يتيح العمل لكلية وجملة الخاضعين للتدقيق[٧٢]. وفي الدينامية نفسها، تندرج العلاقات الحسابية التي "يجب أن توضح كل شيء في الخفاء" بشكل يتيح وجود فن تلاؤمي حسابي حقيقي وإبداعي إلى أقصى حد "يرتكز على تصوّر وتنظيم القطاعات الرمادية" التي يستطيع معها محاسب المنشأة إيجاد هوامش عمل ومرونة ضرورية لـ"صياغة" النتيجة التي يتوخاها[٧٣].

ويتمّ تطبيق الإواليات نفسها مع وثائق أو مؤشرات كمية، وهي رموز أخرى للبرقرطة النيوليبرالية. إنها حتماً تعبّر عن الرغبة في الضبط والتطبيع من خلال أشكال خاصة تتخذها، وأسئلة محددة تطرحها، وإجراءات وقواعد ملزمة باتباعها... إنما يوجد دائماً فسحات من الإبداع في الإجابات المعطاة. وكلما ازدادت إمكانية التحكّم بالسيرورات البيروقراطية، كلما أمكن التعامل معها بطريقة دقيقة وتعزيز البرقرطة[٧٤]. خاصة وأن هذه الوثائق وهذه المؤشرات كانت موضع تفاوض، على سبيل المثال، في مجال الإدارة العامة الجديدة[٧٥]. عديدة هي مساحات التفاوض حيث يمكن الحديث عن أرقام وأشياء عديدة، ويمكن إعداد أرقام بهدف الحصول على النتائج المتوخاة، التي تتفاوض هي أيضاً، وحيث أن اعتماد ثقافة النتائج لا تحدد بالضرورة طبيعة النتائج التي ينبغي تقييمها، وحيث أن مسلسلات الأوامر طويلة بشكل يوجد معه العديد من احتمالات التصرّف والتفسير وفق الأوضاع على امتداد هذه المسلسلات. أخيراً، بل وربما خاصة، لا تطبق هذه الإجراءات البيروقراطية في جزيرة

خاوية معيارية ونظامية. إنها تندرج في جملة من الممارسات المنبثقة عن مسار تاريخي خاص، بشكل يمكن معه وضع غزارة القواعد والقوانين والممارسات موضع التنفيذ، والقيام بتنظيمات وتجهيزات، وتحقيق التبادلات بين المعايير والإجراءات المتناقضة أو المتقاطبة.

المجهول من الصراعات وعلاقات القوة

إن النماذج البيروقراطية المعاصرة تحفز المقاومة والسلوكيات المضادة التي تغيّر في اتساع حجم هذه الشكليّات، بل وفي تأثيراتها وصداها. هذه المقاومة والسلوكيات المعاكسة تحدد الصراعات والنزاعات والتسويات الاجتماعية وتجعل من البرقرطة النيوليبرالية صرحاً عالياً لاستعراض الشأن السياسي.

هذه الصراعات تتجلى بوضوح تام في المرافق العامة، حيث يؤدي انتقال معايير السوق والمنشأة إلى خلق المزيد من التوتّرات. وسرعان ما يخطر ببالنا الدعوات إلى العصيان المدني التي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة، والتي تعتبر، بمقتضى تعريفها، أفعالاً سياسية دون ريب، إنما فردية[٧٦]. كذلك، يخطر ببالنا، في عالم المنشأة، حركات المواجهة والمعارضة، السلمية نوعاً ما، بل وتخطر ببالنا حالات الانتحار، على أبعد تقدير.

إنما، فيما وراء هذه التصرّفات الفردية، تبدو البرقرطة النيوليبرالية في أساس تزايد الأفعال الجماعية، المنظّمة بشكل أو بآخر. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يلتقي الأطباء وموظفو المستشفى والمربون والباحثون والمعلمون حول انتقاد الإدارة العامة الجديدة ومعارضتها

على نطاق واسع وبشكل جماعي، كائناً ما كان شكلها. لقد تزايدت الدعوات والعرائض والمظاهرات والإضرابات ومقاطعة وكالات التجديد الإداري أو المهني، على سبيل المثال المتعلّق بالأبحاث مع حركة "لننقذ الأبحاث"* أو تنظيم معارضة نماذج التقييم الجديدة أو العلاوات التعويضية(٧٧). كذلك، ينبغي معرفة الانتقادات الجارحة أو انتقادات المواطنين للسياسة الرقمية، وحول قضايا الأمن أو الهجرة، على سبيل المثال، وكأنها صراع سياسي يتمفصل ويتجسّد في مواجهة حاسمة حول رفض الشكليّة الخاصة بالبرقرطة النيوليبرالية (أو الالتزام بها). مما لا شك فيه أن ذلك ليس وقفاً على فرنسا، إذ إنّ الجامعة، في كل مكان تقريباً، هي في حال غليان، مترافق مع احتجاجات شبه منظّمة حيال نفقات التسجيل، ونظم التقييم، وأساليب تمويل الأبحاث، ومع تصعيد الحركات البديلة، على غرار "الأبحاث المتأنية" و"العلوم المتأنية" التي تشكّلت وفق نموذج حركة "الغذاء المتأني"، الإيطالي

* هي حركة رافضة للمرسوم المتعلّق بوضع الأساتذة الباحثين، والذي جاء ليكرس سلطة عمداء الكليات على حساب «المجلس الوطني للجامعات»، من خلال توسيع صلاحياتهم في إدارة الموازنة، وتحديد سياسات توظيف الأساتذة وساعات عملهم واختيار ساعات التعليم... كما اعتمد هذا المرسوم على نظام تقويم للأبحاث مبنيٍّ على معايير عددية وليس على نقاشات الباحثين. وتسعى وزارة التعليم العالي والأبحاث إلى تحديد مواضيع الأبحاث التي ستلقى التمويل، مما يهدد حرية البحث العلمي. ويقول جون مولن، أستاذ التاريخ في جامعة باريس ١٢ «تحت شعار الإصلاحات والاستقلالية، بأن الحكومة تسعى إلى تكريس ديكتاتورية الربح، إذ تعتبر الجامعة شركة كسواها من الشركات». وتقول لويزا بنداوود، طالبة ماجيستير علوم سياسية في جامعة السوربون: «إن منطق إدارة الشركات يجب ألّا يُطبّق على الجامعات، فالإنتاج الفكري مختلف عن إنتاج السيارات أو الأحذية». وتضيف «بعض القطاعات العلمية مهدد اليوم بالزوال لو تمّ إخضاعه إلى منطق السوق. الشركات لا تموّل إلّا الأبحاث المربحة. (المترجم). والواقع أننا لم نورد هذا المثل إلّا لتبيان حقيقة التحوّل نحو الإدارة العامة الجديدة المرتبطة بالبرقرطة النيوليبرالية.

المصدر، الذي يعتبر غامضاً للغاية[٧٨]. ففي إنجلترا مثلاً، تبدو قصة الإدارة العامة الجديدة وكأنها قصة مقاومة متعدّدة الأشكال ومتواصلة ضد تزايد حقوق التعليم المدرسي، وضد التدقيق، وضد الإصلاحات الإدارية، وذات تاريخ طويل: من عام ١٩٧٠، اعتبر إدوارد پالمر طومبسون (E. P. Thompson) أن الصراع في جامعة ووريك هو بمثابة صراع بين القيّمين على تسويق الفكر والخضوع لقواعد الإدارة والمدافعين عن الجامعة باعتبارها مكاناً للنقاش الحر، والتشجيع على قلب النظام وتحديث المجتمع[٧٩]. أما مارك اكسوورثي (M. Exworthy) وسوزان هالفورد (S. Halford) فقد أوضحا أن الإدارة العامة الجديدة، فيما وراء المانش لم تحظَ بالقبول بالطريقة نفسها، وكانت متفاوتة في "إحراز التقدّم". كما أوضحا أيضاً أن هذه الفوارق لا تعكس فقط أوضاعاً شخصية وتعامل السلطة مع الفعاليات الفردية، بل أيضاً وخاصة تعكس حال علاقات القوة، وتنظيم مختلف المهن وتضامنها[٨٠]. وفي كل مكان تقريباً، خاصة في العالم الغربي حيث يزداد انتشار الشكليّات، تشتد حركات الاحتجاج، كحركات "الساخطون" في اسبانيا ومثيلاتها في اليونان، والولايات المتحدة، وكيبك. وما يبدو وكأنه رفض للتقشف وكنتيجة للأزمة يمكن اعتباره وكأنه رفض للبرقرطة النيوليبرالية، أو، بصورة أكثر تحديداً، إن شكليّات السوق والمنشأة تشكّل أحد مكامن التعبير عن الشأن السياسي، أو أحد مكامن مواجهة مختلف التصوّرات المتعلّقة بالمرافق العامة وبالمصلحة العامة وبالخير العام، وكذلك بالعدالة والمساواة، وقواعد الحياة في المجتمع، وإيجازاً بالشأن السياسي.

رغم ذلك، لا يمكن أن نقصر البعد الصدامي على هذه المناضات أحادية الشكل ضد البرقرطة النيوليبرالية. ففي معظم الأحيان/ لا يقتصر الأمر على صراع بين "المؤيدين" و"المعارضين"، بل يتعداه إلى صراع بين القيّمين على المعايير والقواعد والإجراءات ومبادئ العمل المجرّدة المختلفة. هذا ما توضحه على وجه الخصوص الحركات التي تستهدف الشكليّات التي تشكّل البرقرطة النيوليبرالية، وبخاصة التيارات المتعاقبة في عالم الإنتاج الزراعي، متجاوزة انتقاد التنظيم الإداري في الخدمات العامة. نذكر على سبيل المثال أن جمعيات كوكوپلّي (kokopelli) في فرنسا، وجنوينو كلاندستينو (genuino clandestino) في إيطاليا تناضل ضد التعيير الصناعي للتغذية ومن أجل حرية استثمار منتجات الفلاحين[٨١]. لكنها، فيما وراء هذه الانتقادات وأعمال "المقاومة" هذه، تشجّع أيضاً على العلامة التجارية، ضمن منطق يعتبر، في آن معاً، منطق السوق- وهو ربما منطق سوق أخرى، إنما ضمن مسار لا يتناقض قطعاً مع المنطق النيوليبرالي، بل ويعزّزه، بطريقة أو بأخرى، من خلال مضاعفة أساليب ترويجه. وهذا لا يعني أن هؤلاء وأولئك يتقاسمون النظرة نفسها خلف مواجهة تجارية محض. بيد أن معايير ونماذج التسويق ليست هي نفسها، ويتجلى الصراع السياسي حاليا في هذه القضايا وفي هذا المجال.

هذه الصراعات ليست فقط قومية. إن التعيير، وبصورة أكثر شمولية سيرورة إعداد الشكليّات والتجريد الخاص بالبرقرطة النيوليبرالية، هي أفضل "أماكن" علاقات القوة الدوَلية. ففي أوروبا، تكون الذريعة التي تضع العراقيل أمام حرية الحركة كالمحافظة على المعايير القومية التي تقيّد الأسواق عبارة عن تزويق لعلاقات القوة، العنيفة في معظم الأحيان،

والعلاقات الاقتصادية وكذلك السياسية التي تبدو أكثر وضوحاً على ضوء المؤثرات الدبلوماسية وعمليات الضغط. تبعاً لذلك، استطاعت "حرب الشوكولا" في أوساط الاتحاد الأوروبي- التي انتهت بتبنّي تسمية "شوكولا" بالنسبة إلى المنتجات التي تحتوي دهوناً نباتية مغايرة للدهون الموجودة بصورة طبيعية في الكاكاو[٨٢]- أن تظهر- في إطار الجدل العام الفرنسي- وكأنها هزيمة "التقاليد" و"الجودة" على يد الآلة البيروقراطية النيوليبرالية الأوروبية. والواقع أن هذا التبرير يموّه الطبيعة الحقيقية للصراع، ألا وهي المواجهة بين المعايير والمصالح المتعارضة، أو الصراع بين الفعاليات الاقتصادية والمؤسسات السياسية من خلال المعايير. قديمة هي التوتّرات بين الفعاليات التي لا تؤيد المعيار نفسه. ومنذ السبعينيات، طالبت كل من الدانمارك والمملكة المتحدة وايرلندا بتغيير القواعد التنظيمية. بيد أن وصول دول أعضاء جديدة – البرتغال، النمسا، السويد وفنلندا- أدى إلى غلبة معيار "السوق والمنشأة". بعبارة أخرى، كتب "الفوز" لذرائع معوقات التغيير. والواقع إنه من المتعذر المقارنة بين المصالح التجارية، من ناحية، و"هواة الشوكولا"، من ناحية أخرى. إنها بالأحرى حرب معايير، حيث لا توجد فقط مواجهة بين الشركات متعدّدة الجنسيات والمستهلكين المغرمين بنقاء الشوكولا التقليدية، بل مع مختلف جماعات المصالح، ومحترفي صناعة الشوكولا، والجمعيات من أجل تجارة عادلة، والمنشآت المتخصصة في هذا الإنتاج أو ذاك. هو ذا ما تشهد عليه، منذئذ، طفرة العلامات التجارية والتسويق فيما يتعلّق بالشوكولا التي يتمّ التحقّق من مصدرها.

وهكذا، فإن صراعات المعايير هذه هي صراعات نفوذ وتنافس

ونمط العولمة وفهمها. ضمن هذا السياق، ينبغي فهم الاتهام المتكرر بالأمركة، أو بعبارة أخرى بهيمنة المعايير والقواعد والشكليّات أميركية المصدر،و أو، بصورة أكثر شمولية، "الأنجلو- ساكسونية". ودون الدخول هنا في تفاصيل تحليل قد يستلزم دراسة حقيقية، يبدو واضحاً أن القضائية والقانونية في عالم الاقتصاد والمجتمع بصورة عامة، وأنماط تصوّر الشكليّات وتنفيذها (على غرار التدقيق، والإدارة العامة الجديدة، والحوكمة الجيدة وسائر إجراءات المحاسبية) هي، على نطاق واسع، نتاج العالم الأنجلو- ساكسوني وفكره. هذا ما توضحه اللغة المبسّطة التي يتمّ بها التعبير عن هذه المفاهيم، التي غالباً ما تصعب ترجمتها بطريقة ملائمة وصحيحة. إنما ينبغي مباشرة أن نضيف بأن هذه الهيمنة هي تعبير عن نوع من الرأسمالية (يمكن وصفها بالأنجلو- ساكسونية) أكثر مما هي هيمنة الولايات المتحدة أو البلدان الأنجلو- ساكسونية نفسها، لتشير هنا أيضاً، مع بقائها ڤيبرية، إلى أي حد تتلازم الرأسمالية والبيروقراطية.

إن وجود هذه المواجهات وشدتها يسهمان في الشك بسيرورة البرقرطة النيوليبرالية وغموضها. وليست حصيلة الصراعات ونتائجها واحدة، ولا محددة مسبقاً، ولا متماثلة، كما يشير إليه مثال إصدار الرخص في الوسط المحيط(٨٣). أحياناً، قد تنتهي هذه الصراعات بتخفيف الضغط والتشدد المعياريين. وأحياناً أخرى، عكس ذلك، بتوسيع نطاق النفوذ المعياري، مع إرساء معايير فوقية، أي خلق منظومة فوقية من المعايير المكرسة لتأطير عمل واضعي المعايير ومصدري الرخص- على غرار معيار المنظّمة الدولية للمعايير ٥٦ ISO الذي يصادق على أنظمة إصدار الرخص. وأحياناً أخرى أيضاً بالوجود المتزامن بين معايير مختلفة وتجزئة

المجالات التي تهيمن فيها. وينسحب الأمر نفسه طبعاً على مجمل سيرورات البرقرطة من خلال الشكليّات، وبخاصة في الحقول العرضة لصراعية عنيفة، كالمرافق العامة وإدارات الدولة. هذا الصراع اللامتناهي يعزّز التوتّرات بين الأفراد بأكثر مما يرسخ التنظيم الإداري في الأذهان الشعور بالامتيازات بالنسبة إلى البعض والشعور بالاستبعاد بالنسبة إلى البعض الآخر، ويتيح فرصاً للبعض ويغلق الآفاق بالنسبة إلى البعض الآخر(٨٤). ويتنامى الشعور بالظلم واللامساواة نتيجة التوتّر بين هذه المؤثرات المختلفة، من جهة، والاعتراف بالجميل (أو بالعكس نكرانه)، واحتمال تنامي السلطة (التي يمكن أن تتيح التجاوزات)، وبين المطالبة بالشمولية، من جهة أخرى، والاعتراف بالإنسانية من قبل الجميع(٨٥). وهذا ما يعزّز أيضاً الصراع المتعلّق بالبرقرطة النيوليبرالية، تماماً كتقلّص الشعور بالتعدّدية وصعوبتها اللتين أتينا على ذكرهما سابقاً، واللتين لا ينفصلان عن سيرورة التجريد. بعبارة أخرى، تسهم البرقرطة النيوليبرالية في تصوّر مواضع الصراع والجدل، وأنماط الظلم واللامساواة والنبذ.

هذه المراجعة المبدئية جداً والمصممة على وجه السرعة تزودنا بنظرة مقتضبة عن المجموعة الواسعة جداً من دلالات البرقرطة النيوليبرالية ووقائعها، وعن مواطن الإبداع وأنماطه. وتنطلق هذه المجموعة من الامتثال الشكليّ دون إقحام العمق- أي بعبارة أخرى ما اعتدنا على تسميته "التطبيق المظهري" الذي تتولد عنه عندئذ تأثيرات ما- إلى المراعاة الشديدة، التي تعتبر إلى ذلك مولدة لتأثيرات وأشكال غير متوقّعة كثيراً. إنها تنطلق من الارتياب، مصدر الألاعيب والتحايلات، إلى الالتزام العامل الفعال، القادر على صياغة الشكليّات وفق خصوصيات

أي سياق جديد، ومن القبول إلى المعارضة الأمامية، التي تغيّر السيرورة البيروقراطية، والتي قد تتوصّل إلى وضعها موضع التساؤل. وهي توضح على وجه الخصوص أن البرقرطة النيوليبرالية تتشكّل أيضاً من خلال الصراعات والتوتّرات والتهديدات وعلاقات القوة. إنها "ثمرة" سيرورة سياسية معقّدة ومتقطعة تتركّز فيها جماعات اجتماعية وتيارات فكرية، أي أنها، بعبارة أخرى، "مرآة ينعكس فيها المجتمع الذي تنبثق منه في كل مرحلة من مراحل تاريخه"(٨٦).

في الجانب الآخر من المرآة ٢

برقرطة نيوليبرالية ولاشكليّات

في الجانب الآخر من المرآة، ثمة الكثير من الأشياء الأخرى التي لا ترتبط كثيراً بهذه الشكليّات (الرسميات) أو هذه التجريدات المتحوّلة إلى واقع. وتوجد هذه الأشياء مطروحة في "لاشكليّة" صعبة المنال، كونها متعدّدة الأبعاد. أما الطريق الآخر الذي ينبغي الآن استجلاؤه لاختتام الرحلة إلى بلاد العجائب البيروقراطية، فهو بالتالي طريق الحياة اليومية، التي تتضمن أيضاً لاشكليّات ينبغي الأخذ بها في تعدّديتها، وخاصة في موافقة أكثر تعقيداً مما نفهمه بعبارة "لاشكليّ". هذه اللاشكليّات هي بمثابة انتهاكات للشكليّات، وتسويات والتفافات حولها، كما وحول نوع من تصوّرية اللاشكليّات. إنها أيضاً ما لا يدخل في الشكليّات ويختلف عنها في آن معاً. أما مسألة "الخطأ"، التي تشكّل الأفكار شيئاً فشيئاً، فتتيح إدراك غموض الشكليّات وعلاقتها مع اللاشكليّات.

الأرقام الوهمية، نتاج إجراءات شكليّة ومنتجة للخيال والواقع

إن أول مجالات التفكير بالوهمي، وهو اليوم دينامي، هو مجال التكميم. لقد أصبح نقض الأرقام الوهمية و"صيادي الأرقام" أمراً مألوفاً. وعادة ما يصار إلى تفسير هذه "الأرقام الوهمية" وكأنها تعبير عن إستراتيجية معيّنة. قد يكون المقصود ضمان استمرار التمويل، والتكتّم على المشاكل، وتمييع الأهداف. أي باختصار، تعمّد تكوين صورة ما هي صورة "التلميذ المجتهد"، أو على الأقل صورة عامل فاعل عقلاني وموثوق في الأسرة الدولية، بهدف تكريس الممارسات "السيئة". بعبارة أخرى، قد يصار إلى التفكير عمداً تعمّداً بـ"الخدعة الكبرى"، صنيعة "المناورات" الحكومية. إن الاندراج في فهم سيرورة التكميم لا يتيح فقط التساؤل حول هذا التفسير الوظيفي والقصدي الهزيل، بل خاصة، بالنسبة إلي، إظهار ثراء العمليات، والممارسات، والتكتيكات والمناورات التي تتشابك حول إعداد الأرقام، وبالتالي حول المعايير والاتفاقيات، إنطلاقاً من مثال التكميم.

في نهاية عام ٢٠٠٤، اضطرت موريتانيا لـ"الأعتراف" بأنها مارست التضليل، طيلة أكثر من عشر سنين، فيما يتعلّق بأرقامها، وكشفت بصورة شديدة الوضوح كيف أدت المعايير والإجراءات إلى خلق تخيّل اقتصادي كلي بمقدار ما أسهمت المنطقيات الشكليّة للأعمال الإحصائية في إعداد أرقام وهمية وغير واقعية. وفيما خلا الاعتبارات المتعلّقة بالتسخير والتلاعب، يفسّر بوريس صمويل (B. Samuel)، في عمل له دقيق ومبتكر، هذا الالتباس بين الصح والخطأ وكأنه أساس

علاقات القوة[٨٩]. يمكن قراءة هذا العمل كحالة نموذجية توحي بأن التركيز على الإجراءات الشكليّة هو مهم سيّما وأن تنفيذ الأرقام يبدو متعذراً: الأدوات الإحصائية معطلة، معرفة الحقيقة غير مؤكدة، إتفاقيات الاقتصاد الكلي قلّما تتلاءم مع الأوضاع... بعبارة أخرى، تبدو الممارسات "اللاشكليّة" طاغية. في ظل هذه الظروف، لا مجال لإنكار وجود ألاعيب صريحة ولا حتى "مناورات"، بل للدلالة على أن هذه الأخيرة أضحت ممكنة نتيجة صعوبة امتلاك معرفة صحيحة للمعطيات، ونتيجة الشك بمنهجية وإمكانية الاختيار بين مختلف أشكال الاحتساب. خاصة وأنه يجب ألا تجعلنا ننسى أنه توجد ديناميات أخرى قيد العمل. ثمة صعوبة شديدة في إدراك الواقع انطلاقاً من مجاميع الاقتصاديات الكلية (كاحتساب تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو) التي تعتبر بمثابة معايير دولية تستخدم في وصف الواقع، لكنها اتفاقيات قلّما هي موثوقة وعرضة للنقاش، تتيح هوامش واسعة من التقييم وتفتح الطريق أمام المفاوضات. إن اللاشكليّة – اللارسمية- لا تعود فقط إلى معالجة الأرقام التي قد تهدف إلى إخفاء الاختلاسات. كما أنها تشكّل مرجعاً للمارسات الحكومية (كتلك المتعلّقة بالميزانية، على سبيل المثال) التي لا تتحقّق "في الشكليّات الرسمية"، لكنها ليست أقل رسمية وشرعية منها. وما يخلق وضعاً يتعذر التمييز فيه بين عمليات اختلاس الأموال والعمليات "التافهة" أو "العادية" المتعلّقة بالميزانية، أو بين الصح والخطأ، أو بين الرسمي واللارسمي. وبالرغم من الشكوك المحيطة بالأساليب والأرقام، فإن هذه الأخيرة تستخدم للإمساك بزمام الحكم، في صياغة المؤشرات، وفي المفاوضات المتعلّقة بالأجور،

وفي العلاقات مع الشركاء الأجانب. والفصل بين سياسة الاقتصاد الكلي والواقع لا يمنع التخوف من التاثير على الواقع. مثال ذلك أنه يصار إلى تطبيق إجراءات التكميم لقياس التجارة الخارجية بالرغم من عدم وجود أرقام موثوقة، بل ومعطيات مهمة. ويتمّ تقديم هذا القياس وكأنه شرعي، ومعمول به في العلاقات مع الخارج، وتصوغه وتستخدمه الجهات المانحة كونه ناجماً عن إجراءات موحدة المعايير ومعترف بها- وتعتبر بالتالي سارية المفعول وينجم عنها أرقام "حقيقية". ولا يمكن فهم هذا العمل المتعلّق بالصياغة إلّا عبر سياسات السلطة التي تتوارى خلفها: تنتشر اللارسميات حول الرسميات التي تغطي علاقات القوة وسياسات العنف. يمكن القول، بعبارة أخرى، إن الأرقام الزائفة واللاواقعية الناجمة عن إجراءات شكليّة تحدث واقعاً هو واقع وهم الاقتصاد الكلي، إنما أيضاً وهم ممارسة القوة.

كذلك، من المتعذر قراءة "الكشوفات" المتعلّقة بــ"تزوير" حسابات اليونان "المخادعة"، إذا لم ندرجها في التحليل المذكور آنفاً حول "الأوهام" والتخوف المعتبر كواقع والمتجسّد في التصوّرات. المسألة طبعاً، ومنذ سنوات عديدة، ليست مسألة إنكار وجود تسويات وترضيات حول معطيات رقمية، بل حتى حول زيفها الصريح، خاصة فيما يتعلّق بالميزانية والدين. لكن هذا التفسير يبدو غير كاف. هذه الترتيبات يعرفها منذ زمن بعيد جميع أولئك الذين عكفوا، ظاهرياً ليس إلا، على معالجة الحالة اليونانية وحساباتها. وكانت الهيئات الأوروبية طليعية في هذا المضمار لأن قرار إدخال اليونان في اليورو كان قراراً سياسياً محضاً ولأنه كان شائعاً أن المعايير الاقتصادية لم تراعَ ولا يمكن أن تراعى نتيجة

الوضع الاقتصادي اليوناني وبعده عن المعيار الأوروبي. بهذا الصدد، يمكن القول بأن "الأرقام المزورة" شكلت مرحلة معيّنة في السيرورة الاجتماعية المتعلّقة باستحداث الممارسات الرسمية وسعت إلى تثبيت التمثّلات[٩٠]. أضف إلى أن هذه التقنيات التي تتيح رسمياً مراعاة المعايير معروفة كونها تستخدم، بنسبة أدنى طبعاً، من قبل سائر البلدان. وهي غالباً ما تتحقّق عبر التفاوض وفي إطار التعاون مع مصارف الأعمال، والمؤسسات، بل حتى مع الاتفاق الضمني بين السلطات الأوروبية.

هنا ندخل بصورة تامة في الوهم، الذي يعمل أيضاً من خلال اختيار الذرائع. وتكون هذه الترميقات والاختراقات في جزء منها جوهرية بالنسبة إلى الممارسات السياسية والمحسوبية التي تقوم بها السلطة، وفي جزء منها أيضاً ملازمة للأوربة (européanisation). وكي يكون المرء "أوروبياً"، يتوجب عليه مراعاة المعايير التي تشكّل، بطبيعتها، منشآت اعتباطية، وهي على وجه الخصوص اعتباطية كونها صيغت تأسيساً على عمليات تجريد منبثقة من وقائع اقتصادية غريبة نسبياً عن وقائع اليونان. وفي حال عدم إمكانية مراعاتها، ينبغي- ولا مجال للقيام بغير ذلك- اتخاذ الترتيبات اللازمة، والتعامل بالتالي مع المعايير والإجراءات والأجهزة المتاحة، بل وابتكارها للتمكن من التعامل معها. وتكشف الروايات المطروحة في فترة ظهور الصعوبات البرتغالية أو الإيرلندية أو الإسبانية "ثغرات" وقنوات أتاحت صياغة الصورة اليونانية. وإذا كانت الأرقام تتغيّر وتتضخّم، فإننا لا نتحدث، بالنسبة إلى هذه البلدان، عن معالجة أو زيف، بل عن المضاربة وعن تدهور الفقاعة العقارية أو المالية، وعن الركود وخطط التقشف، وعن تقنيات وأجهزة التدوين، وتأثير ازدياد معدّلات الفوائد على القروض،

وغياب الاستجابة الملائمة من قبل أوروبا. وننسى، بصورة خاصة، أن الوضع اليوناني الذي أدى إلى "تزوير" الحسابات قد نجم مباشرة عن طبيعة السيرورة الأوروبية ومميّزاتها وقواعدها. فمن جهة، كان استقطاب النشاطات الصناعية لمصلحة المانيا نتيجة حتمية للأوربة التي تحقّقت بطريقة غير متوازنة مع نظام صرف ثابت وأسعار نسبية ثابتة في ظل غياب سياسة صناعية(٩١). إن بلداً مثل اليونان- التي شهدت سيرورة تراجع الصناعة قبل دخولها في منطقة اليورو، خاصة منذ عام ١٩٨١، تاريخ دخولها في الاتحاد- قد تأثر ولم يستطع "البقاء في المعايير" إلّا من خلال التلاعب مع الأرقام لإخفاء الانهيار الحتمي في ماليته العامة(٩٢). من جهة أخرى، يعتبر اليورو والاتحاد الأوروبي مؤسستين غير كاملتين: في غياب التكامل السياسي المطلوب، ليست بعض المهام مضمونة، كإعادة التوزيع بين المناطق، والاستقرار المالي ودور المقرض وهو في نهاية المطاف المصرف المركزي الأوروبي. وبالتالي، يعمل اليورو وكأنه عملة أجنبية، لا يمكن المراهنة عليها(٩٣).

لم يكن لدى اليونان أية قدرة على مواجهة هذا الانهيار الصناعي، سوى الاقتراض وتزوير المالية العامة. ثمة ديناميات أخرى لعبت دورها، وبخاصة عجز التقرير عن إدخال مميّزات الاقتصاد اليوناني، مثال ذلك ما أطلقت عليه تسمية "التكامل الحدي" (intégration borderline). والواقع أن أوربة اليونان قد تجلت من خلال نمو النشاطات والممارسات والسلوكات على هامش الشرعية والمعايير النيوليبرالية. وفي آن معاً، كانت الدولة اليونانية محاطة ومندمجة في هذه الممارسات، الولاءات العديدة، هوامش المناورات المتزايدة، المؤدية إلى ظهور احتمالات

جديدة بما في ذلك التهرب الضريبي والاقتصاد السري*. وبشكل أو بآخر، أتاحت صيغة الأوربة هذه مواجهة الاختلالات وتأمين بعض الانخراط في أوروبا- وأسهمت بالتالي، وبشكل غير متشدد، في مراعاة بعض المعايير بصورة جزئية. لكنها تعبّر أيضاً عن صعوبة تحديد القياس الكمي للاقتصاد وبصورة خاصة، إدراك العلاقات بين المتغيّرات الاقتصادية الكلية[٩٤]. ويوحي مثال "الأرقام الوهمية" اليونانية أن المعايير والمقاييس تحدث انتهاكات مؤكدة لـ"سير عملها"و أو، بصورة أكثر دقة، لألاعيب وتسويات يتمّ التفاوض حولها، بشكل أو بآخر. كما يوضح هذا المثل أن الأوهام تلعب دوراً رئيساً في استمرار هذه المعايير والإجراءات الرسمية كنماذج في الحكم.

التزوير، رسميات متزايدة مؤداها إلى لارسميات متزايدة

في اللغة اليومية، التي تردد الخطاب الرسمي، يعتبر التزوير رمز "الزيف" وانتهاك القواعد التي تحدد السلوك الاقتصادي السليم. وبما أنه نتاج النهب والسرقة وانتهاك المعايير، يكون التزوير نسخة وضيعة، وغالباً خطيرة، وهو يخدع المستهلك ويجعله يتعرض للمخاطر نتيجة رداءته، ويسرق الوظائف لأنها تتأتى من أماكن أخرى، وبخاصة من البلدان النامية ذات الأجور المنخفضة، ويعتبر لا أخلاقياً لأنه مرتبط بتبييض الأموال وبالنظمات المافياوية[٩٥]. رغم ذلك، يعتبر التزوير

* ويسمى أيضاً الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير المهيكل. وهي كلها تسميات لنوع من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع للرقابة الرسمية، ويعتمد السرية في عمله إنتاجاً وتسويقاً، كما أنه يتهرب من الضرائب والرسوم (المترجم).

مصطلحاً قانونياً مرده إلى جهاز معياري معقّد ودقيق: وذلك بسبب عدم مراعاة حق الملكية الفكرية[٩٦]. وكما هي الحال بالنسبة إلى أي تطبيق للحق، يكون القانون غير محدّد، ويتوجب على المهني القيام بعمل تأهيلي وتفسيري ومعرفي يطابق الموضوع. وهذا العمل تسكله البيئة الاجتماعية والسياسية، حيث تتجسّد هذه الأخيرة في الخطاب الذي يصوغه أولئك الذين يصنعون سياسة حقوق الملكية الفكرية- أي الحكومات والمنشآت الكبرى وجماعات الضغط الصناعية ومحامو الأعمال والمنظّمات النقابية- والتي تتداولها وسائل الإعلام.

إن إدراك التزوير من خلال هذا المنظور الحقوقي النوعي جداً يتيح إحراز تقدّم في فهم التزوير كمكمن لعمل خفي بين الرسميات واللا رسميات، وبالتالي في فهم رهانات البرقرطة النيوليبرالية. والواقع أن حق الملكية الفكرية لا يعني حق الملكية التقليدية، بل هو حق اقتصادي. إنه بصريح العبارة حق المرء في أن يمتلك شيئاً لامادياً، بصورة أو بأخرى، وفي سوق معيّنة. والتزوير هو انتهاك هذا الحق المحدد بدقة. وهو لا يتشكّل إلّا في ظل شروط محددة بدقة: ينبغي أن يشتمل الانتهاك على معايير شديدة التفصيل حسب المواضيع الخاضعة للحماية*. أضف إلى أنه ينبغي أن يكون مثبتاً في المنطقة التي وُجد الحق فيها (عملياً، لا يستطيع حائز حق الملكية الفكرية في فرنسا أن يمنع أية نسخة في الولايات المتحدة أو الصين عن موضوعه الفكري الخاضع للحماية إن

* إن المعيار الرئيس، بالنسبة إلى حقوق المؤلف، هو الإبداع. وبالنسبة لبراءات الاختراع تكون الابتكارية والتجديد والتطبيق الصناعي هم المعيار، وبالنسبة للعلامات التجارية، التمايزية.

لم يكن حائزاً على حق مكافىء أميركي أو صيني. وبمقدار ما يتضاءل التنافس بين الدول الصناعية (عموماً، أميركا الشمالية وأوروبا واليابان) على إنتاج السلع، فإنها تسعى لضمان تنافسيتها حول إنتاج الأفكار بغية تأكيد قوتها. ويستخدم حق الملكية الفكرية لحماية هذه الأفكار في سائر أنحاء العالم. وفي إطار الحرب الاقتصادية التي شهدت المواجهة بين هذه البلدان "القديمة" و"البلدان الناشئة"، وكذلك الولايات المتحدة وأوروبا -كما يوضحه حديثاً الصراع حول اتفاقية مكافحة التزوير التجارية (ACTA)*- اتسع نطاق هذه الحقوق بصورة منهجية، مضاعفة بذلك خطر التزوير بشكل آلي. وبما أن الرسميات تتحدد بواسطة معايير تقنية أكثر فأكثر تفصيلاً وخاضعة بشكل متزايد للجدل نتيجة دقة القفزة التكنولوجية المسجّلة، التي تشكّل موضوع الحقوق، وطابعها الهش، ازداد عدد اللارسميات شيئاً فشيئاً وأصبح من المتعذر تمييزها وكشفها.

لا بدّ من الدخول فيما هو ملموس من هذه المواصفات لفهم تحديات التزوير الي تنظر إليه البرقرطة النيوليبرالية وكأنه مجموعة من الإجراءات الرسمية[٩٧]. والواقع أن "عمليات التزوير" شديدة التنوّع وتتضمن منطقيات اقتصادية متنوّعة جداً: منطق الكلفة الأقل، منطق التقليد(٩٨)، التعلم والتصنيع المتأخر ضمن منطق الاستدراك الذي لا يضع حقوق الملكية موضع التساؤل كما بالنسبة إلى حماية التقنيات والأسواق من قبل البلدان الأكثر تقدّماً[٩٩]. ومنطق تجزئة الأسواق والتقنيات التجارية الذي

* أدت هذه الاتفاقية إلى اتساع مجال حقوق الملكية. وقد صادقت عليه المفوضية الأوروبية في بداية عام ٢٠١٢، لكن البرلمان وعدد من الدول الأعضاء، بدءاً من المانيا، رفضت تطبيقه. وهو اليوم موضع جدل في أوروبا.

يفسح في المكان لخبرات بارعة، في اقتناء المعدّات، والتوصّل إلى تقنيات تتيح الإزدواجية[١٠٠]. ومنطق "الصفقة" والارتجال لدى شراء الحصص التي لا يُعرف محتواها الدقيق[١٠١]. ومنطق تنويع قنوات توزيع المنتجات عبر شبكات التسويق المتكاثرة[١٠٢]. ومن المؤكد أن نتائج هذه الانتهاكات ليست هي نفسها حسب نوع "التزوير" الذي يتعلّق بهذه السلع، من حيث تحايل وتجاوز الرسميات التي تشكّل النظام النيوليبرالي وأنماط حكمه.

ونادراً ما تكون المنشآت التي تختلق "التزوير" منشآت متخصصة في هذا المجال. بل هي غالباً المنشآت نفسها التي تصنع "الصواب" و"التزوير"، والتي تنتج سلعاً ذات نوعيات مختلفة، مما يشير إلى أنه لا توجد مراعاة أو انتهاك للقواعد، ولا توجد دينامية ثنائية، بل أمر أكثر دقة فيما يتعلّق بالدرجة والشدة والكمية. هذه المنشآت تختلق أحياناً "التزوير" بصورة متعمدة، ضمن منطق التقييد الطوعي للسوق وإيجاد أسواق ثانوية بشكل يكتنفه الوعي إلى حد ما. ويتمّ ذلك عندما يجيز الآمرون بالتحويل (donneurs d’ordre) حجماً معيّناً من الإنتاج المعفى من الضرائب، ويقررون إنتاجاً مختلفاً وأدنى نوعية تختص بقطاعات معيّنة في الأسواق، خاصة إبان التنزيلات على سبيل المثال. في هذه الحال، نشهد بالتالي، فيما وراء التزوير المفترض، بروز إمانية إنتاجية بمعايير جديدة، أو معايير متعدّدة السرعات. وغالباً ما تقوم هذه المنشآت بـ"التزوير"بطريقة لا تتوقّعها مراكز التبضع، عندما ترفض هذه الأخيرة، على سبيل المثال، نتيجة الخطأ أو التعبئة التالفة، بعض المنتجات التي تقوم بترويجها بعض المشاغل الخارجية. هنا، نجد أنفسنا حيال ترتيب مغاير أيضاً، حيث تؤدي مراعاة الرسميات إلى تشكيل اللارسميات.

وربما أساءت المنشآت تقييم السوق لترفض بالتالي الفائض الذي تقدّمه المشاغل التي استطاعت عندئذ تنظيم تدفق السلع غير المباعة في الأسواق الرديفة. أخيراً، وفي حالات أخرى، يولد "التزوير" من منطق نقل النشاط إلى الخارج (délocalisation) ومن المشتريات قليلة التكلفة، في إطار سباق على المردودية يهمل أحياناً التحقّق من أصل المنتجين والوسطاء ونوعيتهم. في هذه الحال، يصطدم منطق البيروقراطية النيوليبرالية بمنطق نيوليبرالي آخر، هو منطق التكلفة الأقل والربح والمردودية والمرونة.

وهكذا يتيح لنا مثل عمليات التزوير إتمام الجدول المتعلّق بتعقيدات البرقرطة النيوليبرالية. وبالتالي تبدو رواية التزوير وكأنها رواية خيالية تركّز على أهمية المعايير والقواعد الإجراءات- المتعلّقة بالبرقرطة النيوليبرالية- وتجعل الصراع ضد التزوير وكأنه طقوس. وهي ليست طقوس تحقّق كما بالنسبة للتدقيق الذي حلله بوير، بل هي طقوس تبسيط وأخلاقية. إن الواقع شديد التعقيد مندرج في الخطاب الذي يختزله إلى حالات من التزوير الفظ والكاريكاتوري للمافيات المنتجة للسلع الخطيرة ورديئة الصنع والذي يتمحور حول ثنائية الإيذاء/ الذنب. وبالرغم من أن الرسميات واللارسميات تبدو شديدة التشابك من خلال علاقات متعدّدة في السيرورة الإنتاجية والتجارية ومن خلال المنطق الدلالي لحقوق الملكية الفكرية، إلّا أنها تبدو متناقضة.

إن محاربة التزوير، في الإطار البيروقراطي الذي تأخذه- بمقتضى الطبيعة الرسمية والإجرائية لإصدار حقوق الملكية الفكرية-، يعبر عن الرغبة في السيطرة التي طالما يصار إلى انتهاكها. والواقع أن منطق المرونة والتنافسية، خاصة فيما يتعلّق بالشراء الأقل كلفة وبخارجية المصدر، ليس

موضع جدل. تماماً على غرار عدم تدخل المعايير والنوعية، أثناء انتفاء شرعية السياسات الحمائية التقليدية، في السياسات الضمنية للحماية، لأن الاحتكار المتعلّق بحقوق الملكية الفكرية، وتحت غطاء التجديد، يخضع للتورية، ولا يعترف به على هذا النحو. كما أن توصيف التزوير هو بمثابة دفاع عن نظام اقتصادي لا يحقق المساواة حيث تحظى فيه الدول المتطوّرة والصناعية والمنشآت الأكثر تنظيماً بميّزة نسبية بمقتضى القواعد التي تتوصّل إلى فرضها على المستوى الدولي أو الوطني. وبالتالي يبدو هذا التوصيف وكأنه تعبير عن نوع من السيطرة: إنه يعمل على إعاقة سيرورات التصنيع واللحاق بالركب، من خلال تحويله مسألة التنافس وتجزئة الأسواق والابتكارية، إلى انتهاك القواعد. لكن هذه السياسة باءت بالفشل، كما يؤكده صعود البلدان الناشئة، وتزايد شجب "عمليات التزوير"، والتمفصل المتكرر وأخيراً، الشائع بين الرسمي واللارسمي.

ويتمّ التعبير عن مكافحة التزوير بهروب المعايير والقواعد إلى الأمام، وليس بإعادة النظر في ديمومتها ونتائجها. تتضاعف المعايير ويتنامى الدور المناط بالوكالات ومنظّمات منح التراخيص ومكاتب إيداع براءات الاختراع والحقوق، كما يشير إليه المشروع الذي طالما رفضته اتفاقية مكافحة التزوير التجارية. ويُصار إلى تعزيز الرقابة وتقنيات التتبّع الذي يضمنه وسم المنتجات على امتداد سلسلة الإنتاج والتموين. وتُستخدم أدوات للمصادقة. ويتمّ وضع عقوبات جزائية، تُلتمس فيها أخلاقية المستهلكين. هذه التدابير تقوم، على نطاق واسع، على مبدأ الشراكة بين العام والخاص. إنها تتحدد مع المنشآت "المنهوبة" والمراكز التقنية العملانية التي تتأسس لهذا الهدف، وتتركّز المشاورات

على القواعد والمعايير التي يمكن تكييفها وجعلها متقاربة بين البلدان.

إن مثل التزوير يوحي بأن اللاشرعي واللاقانوني هما أيضاً منتجان للبرقرطة النيوليبرالية. وبصورة أكثر تحديداً، تبدو اللارسمية، باعتبارها ممارسة أضحت لاشرعية ولاقانونية، وكأنها شكل من أشكال إنتاج "الرسميات". إنه انحراف آخر للتشابك بين الرسمي واللارسمي الذي يشكّل يوميات الحياة الاجتماعية.

تراكب الرسميات واللارسميات

تبعاً لذلك، ندرك أن اللارسميات هي ما يتجاوز الرسميات أو ما لا يتكامل معها، أي ما يتعارض مع الرسميات، وما يولد من الرسميات وما لم يصبح (بعد) رسمياً. وبالتالي تبدو مدلولات الرسميات عديدة وتعبّر أيضاً، وغالباً في آن معاً، عن الارتجال وعن دعه يعمل، اللامساواة والاستبعاد، الحرية والابتكارية، وتجربة نظام قيد الإنشاء.

ذلك أن اليوميات ليست بطبيعة الحال نتاج هذه البرقرطة النيوليبرالية المهيمنة. وإذا عدنا إلى اليوم الذي تقضيه أليس في المستشفى، فإنها تعتبر أن أوضاعاً أخرى، إلى جانب الأعمال البيروقراطية التي تحدثت عنها والتي ترهقها لأنها تصب في صميم مهنتها، يجب أن تكون أكثر رسمية وأكثر تأطيراً لأنها تثير الجدل، بطريقة أخرى، حول عملها. والواقع أنها غالباً ما تكون مجبرة على "الترقيع". مثال ذلك أنه عندما يمر غسيل الملابس بمرحلة من التراجع، يتوجب عليها أن تجد صفائح ورقية يستعملها المرضى وأن تستخدم الأغطية طيلة أسبوع دون إمكانية

غسلها لدى وصول أي مريض جديد. أما ريشار فقد عاش حتماً ضائقات عقيمة في قطاع التوظيف، لكنه نجح في تصحيح وضعه بفضل مبادرة شخصية و"استثنائية" قام بها مرشد أخذ عليه عدم اتباع تعليمات حاسوبه فقط وتجاوز الإجراءات، لفترة معيّنة. في حين لم يتوانَ لويس، الذي كان يحشد طاقته حيال سلال المهملات، عن الإفصاح عن الآثار الضارة الناجمة عن إدارة النفايات، مع تزايد السلوكيات العرضة للإدانة، من الوجهة البيئية، وظهور مستوعبات غير رسمية للنفايات.

إنما غالباً ما تكون اللارسمية أكثر دقة مما يوحي به المثل المذكور. ففي عالم المال، على سبيل المثال، وإلى جانب النماذج أو الأرقام أو أيضاً الخبرة العلمية، تلعب المعارف التجريبية، والعقلنة اللاحدسية، والحوارات اللارسمية دوراً جوهرياً في اتخاذ القرارات، كما يشير إليه مسار عمل الاحتياطي الفدرالي الأميركي (FED américaine) والدور الشخصي الذي لعبه آلان غرينسبان[١٠٣]*. ومن المعروف أن الإدارات، بما فيها تلك الخاضعة للإدارة العامة الجديدة، لا تعمل إلّا مع الحد الأدنى من الرسميات. هذا ما توضحه حال الحسابات القومية التي ذكرها عنها فرانسوا فوركيه، الذي يتحدث عن أرقام محتسبة وكأنها "دعائم للحدس"، أو "مؤشرات" للواقع، أو "مذكّرات"، أو أدلة تخشى "الضياع" إنما قد "يضيع المرء دونها"[١٠٤]. وينسحب الأمر نفسه على المنشآت[١٠٥]. كذلك، يرتكز نظام القوة الناعمة، أي "الحوكمة عبر

* الاحتياطي الأميركي هو جهاز حكومي فدرالي يمارس في الولايات المتحدة عمل المصارف المركزية في دول العالم الأخرى، ويتكون جهازه الإداري من مجلس رؤساء يعينه رئيس الدولة، وهيئة السوق المفتوحة الفدرالية. أما غرينسبان فهو الرئيس السابق لهذا الجهاز، وهو يعد أهم شخصية مالية في العالم (المترجم).

التفاوض والمعلومات"، على الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات الرسمية أكثر مما على الأوامر والقواعد والرسميات. ففي سيرورة التدقيق، تزوّد القواعد الرسمية المستمعين بالقدرة على المساومة والتعامل مع القواعد اللارسمية[١٠٦]. بعبارة أخرى، إن تزايد القواعد الرسمية لا يتيح فقط الترتيب السليم بين مختلف القواعد، بل إن هذه السيرورة تتيح الحرية وإمكانية التعامل مع اللارسميات. كما أن لعالم المعايير التقنية حصته من اللارسميات. والواقع أن هذه المعايير ليست مكرسة للمنتجات، للخدمة، للاختبار، للنشاط المنوي تعييره، لأنها، بحكم تعريفها، وراثية ومجرّدة[١٠٧]. إن المعايير، كما القواعد والإجراءات والمقاييس، هي نصوص يقرأها كل فرد تبعاً لاهتماماته، وللضغوط التي يواجهها، والمشكلة التي ينبغي حلها، والكفاءات التي يتمتع بها[١٠٨]. وفي معظم الأحيان، لا يمكن أن تتمّ هذه القراءة إلّا من خلال التفاعل مع وسطاء واختصاصيين في المعايير ومهندسين ومحامين وإداريين أو أخصائيين في الإحصاء اعتادوا وضع التجريد موضع التنفيذ، وزملاء التزموا بمواجهة هذا التكيّف الذي لا مفر منه أو مواجهة تكيّف آخر من النمط نفسه. وفيما وراء المعيار، كما يذكر لوران تيڤينو (L. Thévenot) ، ثمة دائماً علاقة مع المعيار الآخر الذي لا يظهر بوضوح في التقارير، وفي المؤشرات، لكنه جوهري[١٠٩]. وبالرغم من كل الإجراءات والضغوط، لا يمكن تعيير هذه العلاقة، فلا يمكن أن تكون مجرّدة وتصبح رسمية.

إن ما يزوِّد الرسميات بالقوة، كما مر معنا، هو غالباً مرونتها وقدرتها على التكيّف، اللتان تخضعان لجرعة من الارتجال، إنما أيضاً لجرعة من اللارسميات. بهذا المعنى القوي والواسع، ينبغي اعتبار مسألة

المعايير والإجراءات الرسمية وكأنها "تشريعات للتطبيق"(١١٠). إنها تتيح التصرّف، بما في ذلك عبر الثغرات والابتكارات والترتيبات مع ما يندرج في المعايير. هذا ما ذكره أيضاً ريشار هاربر حين تحدث عن الممارسات البارعة بالنسبة إلى الصياغة وثائق صندوق النقد الدولي. ففي إثنيته الوصفية (ethnographie) المتعلّقة بـ"بريتون وودز"*. فقد أوضح إسهام التعامل مع المعايير والمقاييس والإجراءات، بل حتى المؤشرات والمعطيات الرقمية(١١١). وتكمن الخاصية "البارعة" في هذا التفنن في "حسن" اختيار الوقائع والبراهين والتأويلات والتوصيات، الذي يتيح تشابك الرسميات واللارسميات. وفي ميدان العمل أيضاً، نشهد هذا التداخل بين المعيار وخارج المعيار، والرسمي واللارسمي. هذا ما تشير إليه، على سبيل المثال، الأعمال حول العمل غير المدفوع، سواء كان ذلك بفعل العمل الذي ينفّذه المستهلكون (الذين "يُقترح" عليهم، بغية تسهيل معيشتهم، أن يستخدموا بأنفسهم مضخات أو أطر اوتوماتيكية، وأن يطبعوا بأنفسهم تذاكر الطائرة أو القطار فيما يتعلّق بالمسار الذي سوف يحددونه بأنفسهم على الأنترنت، أو أن يحددوا بأنفسهم رفوف قطعة الأثاث، أو تلك القطعة التي أُنجزت طوعياً في نطاق العائلة (برعاية وحماية الأولاد والأشخاص الناضجين)، أو في نطاق المنشأة (مع تطوير التدريبات، ومراحل التجربة واختبارات أخرى محتملة وغير مدفوعة)(١١٢). باختصار، لا يستطيع سائر الرسميين ورجال الحكم والخبراء وواضعو المعايير وسواهم من مصممي القواعد والإجراءات

* الإسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد عام ١٩٤٤ في غابات نيوهامبشر في الولايات المتحدة، ونجم عنه تأسيس منظّمتين دوايتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (المترجم).

ومستخدميها أن يحكموا دون اللجوء إلى "معلومات اجتماعية حية"[١١٣].

هنا إضراب، هناك توتّر اجتماعي، مسار، هياج، تظاهر، تحريض...

بالإمكان تقديم المزيد من الأمثلة. هذا التداخل هو أساسي، حتى خارج الميدان الاقتصادي. مزعجة، لكنها مهمة، قصة ذاك الجرّاح الذي قرر، غبّ اعترافه ببنوّة ابنته من زوجته التالية، وبعد مرور أربعين عاماً على هذا الاعتراف- لأنه انفصل عنها بعد الحصول على إنكار زواجه من قبل الفاتيكان- أن يسحب بنوّته عن ابنته (المزيفة)، المجرّدة من الهوية لأنه لا أداة معيارية تنظّم الاعتراف المزيف بالبنوة: لقد حرّكت هذه القصة مختلف سجلات المعايير، والممارسات اللارسمية، والعلاقات الشخصية والسلطة[١١٤]. كذلك، عديدة هي الأمثلة حول الحصول على تأشيرة ومعاملة المهاجرين، حيث تتشابك المزايدة البيروقراطية والممارسات اللارسمية، أحياناً بهدف العرقلة (عندما يُصار، شفوياً، إلى طلب وثائق إضافية وغير متوقّعة وتقييمات لا يعرف أحد إجراءاتها ولا حتى حقيقتها)، وأحياناً بهدف المساعدة والتسليم السريع (بمقتضى "تدخّلات" واتصالات هاتفية)، وأحياناً أخرى بهدف المتاجرة والربح (إن حالات الفساد والشبكات الموازية معروفة وشائعة نسبياً).

ليس تشابك الرسميات واللارسميات أمراً جديداً. غير أن ميل البرقرطة النيوليبرالية إلى التجسّد في التجريدات (معايير، إجراءات رسمية، قواعد عامة) المنبثقة من عالم السوق والمنشأة، والتي تعتبر عالمية ومرتبطة بكلية المجتمع، أدى إلى خلق توتّرات تطرقت إليها سلفاً، وإلى سيرورات الإقصاء. فمع استبعاد العلاقات والتصوّرات والإدراكات، وكذلك الخبرات والأساليب، مهّد هذا التشابك الطريق

أمام استحالة الدخول في عالم هذه الرسميات. كما لو نجم عن الاستثمار البالغ أقصاه تفسخ الأشكال وبخاصة، في المجالات التي لا يمكن فيها تحوّل المعلومات إلى رسمية، وكما لو أن المعارف والمعلومات قد تهاوت في تعبيرها الرسمي[١١٥]. وفق هذه الشروط، يمكن الحديث عن اللاشكليّات كما عن نمط آخر من أنماط النظام النيوليبرالي، وكما عن معيار آخر. ويوضح "تكامل الخطوط الفاصلة" سيرورة تفسخ هذه الأشكال المتزامنة مع تطوّر البيروقراطية النيوليبرالية ونتيجة اتساع مدى هذا التكامل الناجم عن تكثيف سيرورات التجريد، يتوصّل إلى أن يصبح معياراً آخر، وهو الوجه المكمل للبيروقراطية النيوليبرالية والملازم لها.

إن الأبعاد الجنائية واللاشرعية في النيوليبرالية، التي أتينا على ذكرها[١١٦] لا تعنيني هنا إلّا بمقدار ما يمكنها أن تكون تعبيراً مميّزاً، عن اللارسميات، وعن الأساليب غير "المقبولة رسمياً"، وغير "مسيطرة" كونها نيوليبرالية. أحياناً، يتمّ تفسير هذه الأبعاد بعبارات التسامح في الأنشطة، والممارسات، والسلوكيات، والفضاءات غير المنظّمة[١١٧]. إنما عبر تعميمها واندماجها العميق في الرأسمالية الليبرالية، تضطر للذهاب إلى أبعد من ذلك وللتفكير في تشكّل وتحوّلات الحدود المعيارية والخيالية بين الترتيبات المتزامنة – والمطروحة وكأنها متناقضة– للنيوليبرالية، والتي تستمر في التواجد معاً وفي التداخل. ويتيح الاهتمام بالبعد التاريخي لأنماط التكامل هذه إدراك جواز تأكيد بعض المعايير وبعض الرسميات. وبصورة صريحة جداً، يتيح هذا الاهتمام، على سبيل المثال، معرفة كيف تأخذ الممارسات الاقتصادية، المهمّشة سابقاً، قيمة جديدة، ومحورية، في الحقبة النيوليبرالية من خلال مكاملة

عالم البرقرطة، وكيف أصبحت الأنشطة، المعترف بها سابقاً، مهمّشة وملقاة في عالم اللارسميات. الحالة الأولى توضحها كل الأنشطة اللارسمية التي تبدو رسمية وخاضعة للبرقرطة- والتي أضحت ظاهرة للعيان- من خلال إدراج برامج المساعدة أو تلقي دعم المنظّمات غير الحكومية، وبفضل تبنّي معايير مقبولة ومعترف بها، أي معايير الأعمال الحرة، والمنشأة الصغيرة أو الأنشطة المدرة للإيرادات(١١٨). وتتجلى الحالة الثانية في "الأسواق السوداء" وعمليات التهريب: في البلدان التي كانت سابقاً شيوعية ودخلت في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، من المحتّم أن وضع المعايير لم يكن منهجياً، ومنظّماً لعدد من المنتجين والتجار في اللارسميات، ومتيحاً تعايش الأسواق الرسمية إلى أقصى حد، والخاضعة للمعايير، والأسواق التي تعمل بمقتضى المعايير القديمة التي أصبحت "لا رسمية"(١١٩). وأينما كان في العالم تقريباً، ينتشر "التهريب النيوليبرالي"(١٢٠)، أي أنشطة كانت فيما مضى شرعية وأصبحت لاشرعية تحت تأثير التغيّرات المعيارية.

فالرسميات هي إذاً لارسميات "كتب لها النجاح"، أي لارسميات تمت المصادقة عليها وكانت في أساس التجريد. هذا ما اقترحه ستينشكومب (Stinchcombe) عندما دعانا إلى فهم المعايير والإجراءات والقواعد، أي باختصار، الرسميات وكأنها لارسميات مجرّدة(١٢١). وما لم يكن مجرّداً، في هذه السيرورة، يصار إلى إلقائه في اللارسميات. وفي حال تبنّي هذه الرؤية، ندرك بصورة أفضل الخاصية الملازمة للرسميات وللا رسميات(١٢٢)، في البرقرطة النيوليبرالية وفي "اللارسمي" الذي يكرس سيطرة شكل من أشكال الرسميات، وهو أحد أشكال التجريد، أي

الشكل المنبثق من عالم التقنية، والمال، والإدارة، والذي لا يتوافق إلى حد كبير مع الملموس المحتمل في الحياة اليومية.

في ختام هذه المسيرة، تبدو البرقرطة النيوليبرالية، التي تجلت في مستهل هذا الكتاب كأداة أورويلية* (machine orwellienne)، وكأنها إحدى القوى الرئيسة، وربما الأكثر أهمية، لكنها حتماً ليست الوحيدة، التي تحدد الحياة في المجتمع، متقاطعة مع قوى أخرى وفي حركة دائمة. ذلك أنه بمقدار ما لا تبدو البيروقراطية النيوليبرالية حقلاً حصرياً للبيروقراطيين بل تتجلى في كلية المجتمع، فإن سائر الفعاليات، وكل فئات المجتمع، وجميع الأفراد يمكنهم الاستحواذ على أجهزة بيروقراطية من خلال مكاملتها مع إستراتيجياتهم الخاصة، والتعامل معها، وإظهار تحديات متنوّعة، ومصالح ومنطقيات في العمل. في ظل هذه الظروف، تتحدد حوافي البيروقراطية النيوليبرالية من قبل جملة رسميات السوق والمنشأة، لكنها ترتسم أيضاً في إطار علاقات القوة بين الفعاليات والأفراد والجماعات الذين يتمتعون برؤى غير متقاربة بالضرورة ولا توافقية. وإذا أخذنا بوجهة نظر جورج كانغيلهم (G. Canguilhem) وميشال فوكو (M. Foucault) وبيير ماشري (P. Macherey) الذين، بالنسبة إليهم، تعطي التجربة الملموسة والخبرة الشخصية معنى ما للمعايير وتحدد السيرورة المعيارية، في حين أنه لا يمكن فهم الحياة اليومية إلّا من خلال تشابك الرسميات واللارسميات. وتوحي لنا هذه الجولات بأن البرقرطة النيوليبرالية، أي الحكم بواسطة

* نسبة إلى جورج اورويل. وهي صفة لحالة أو فكرة أو ظرف اجتماعي يراها اورويل وكأنها أداة لتدمير رفاهة العيش في المجتمعات الحرةوالمنفتحة (المترجم).

"التجريد البراغماتي" لا يُعنى بشدة بكل أوجه الحياة اليومية ثمة أشياء يمكن تركها في الخارج. ويذكّرنا فوكو بـ"دعه يعمل"، وهو أسلوب في الحكم: لا ضرورة لحكم كل شيء في كل الأزمنة طالما ليس النظام موضع تساؤل[١٢٣]. بهذا المعنى ينبغي فهم أهمية اللامساواة والسيطرة، إلى جانب الرسميات واللارسميات، ومسألة أن هذه الحدود المتنقلة بين الواحدة والأخرى تشكّل خطوط الإدراج والاستبعاد.

والقول بأن البرقرطة النيوليبرالية لا تأخذ معناها إلّا من خلال الممارسة الملموسة في الحياة اليومية، يعني أيضاً القول بمدى عدم إمكانية فهمها إلّا في علاقتها مع الشأن السياسي. فالبرقرطة النيوليبرالية ليست أداة، ولا تقنية، ولا مبدأ في العمل أو الإيديولوجيا، بل هي مجال في الممارسة السياسية وموضع للتعبير عن الشأن السياسي. بهذا المعنى وبعكس الفكرة السائدة، لا نشهد اليوم انحلال الشأن السياسي، أو اختفاءه، أو إنهاكه، أو الاستياء منه من قبل المواطنين الذين أصبحوا مستهلكين، ودافعي ضرائب، والعملاء أو الفاعلين، بل حتى من قبل البيروقراطيين، إنما نشهد عودة انتشار الشأن السياسي الذي رسم حدوده هذا الشكل الجديد من الحكم. إن المتاهة البيروقراطية التي حاولت إعادة تنظيمها في هذه الصفحات لا تجسّد بالتالي حتمية مزيلة للصفة السياسية ولا أداة للإخضاع والتحكّم، إنما تعرجات الممارسات الشائعة والمندلعة، والمتحركة في معظم الأحيان وصعبة المنال، والمنتشرة عبر الفعاليات التي تشكّل هدفاً لها. وفي نطاق هذه التعدّدية البعدية وهذه المرونة، تحدد هذه المتاهة شكل السيطرة في علاقات القوة، والصراعات والتعديلات المتعدّدة التي تواريها.

شكر

كل الشكر موجه إلى بوريس صمويل وإلى إيرين بونوالتي أعمل معها الآن -بعلاقة وثيقة ومنذ وقت طويل.

إن تطلبهم المفعم بروح الصداقة وأفكارهم النيّرة جعلت بحثي هذا يتّبع دروباً لم أكن أفكر بها بالضرورة، مما ساهم في إثراءه. وأنا ممتنة إلى زملائي الذين مضوا في مغامرة إعداد كتاب في الموضوع نفسه وسيصدر في العام 2013 بعد بحثي الخاص هذا. وأنا مدينة كثيراً، بصورة خاصة لإزابيل برونو و أدريانا كامب على ملاحظاتهما النقدية والوجيهة. كما أنني مدينة لجين غوير بدين ليس هامشياً،إذ أقمت معها حواراً دام عدة سنوات وقد ترك بصماته على تفكيري حول الثنائي شكليات / لاشكليات. أما ناشري ريمي تولوز، فلست أدري إن كنت مدينة له بالشكر الحارّ أم، على العكس، عليّ أن ألعنه لكونه دفعني إلى وضع هذا الكتاب قبل الكتاب الجماعي المذكور آنفاً. في كل الأحوال لولاه لما وجد هذا الكتاب بكل بساطة.

ألفيو، أنوك، أنتونيلّا، بوري، برونو، شارل-هنري، كليمانس، كريستيانا، دانييل، إيمانويلا، إيمانويل، فرانسوا، فرانسواز إيرين، إيزابيل، جان فرانسوا، جان -پيير، جودي، لويس، مارغريت، ماري، مسيمو، ناديج، ريشار، سيم، سيمونا، سيلفي، ڤيرجيني، كلهم زودوني بمعلومات اجتماعية وحيّة تغذت منها أفكاري مع ذلك يتعذر عليّ ذكرهم بأسمائهم.

أنا ممتنة للـ FASAPO التي أطلقت هذا المشروع عندما وفّرت لي الفرصة لتنظيم اللقاء الأوروبي الثاني لتحليل المجتمعات السياسية

حول هذا الموضوع في سنة 2009- بعيداً عن أية بيروقراطية! - ولمركز الدراسات والأبحاث الدولية CERI لكونه أتاح لي إمكانية متابعة هذا «المشروع الخصوصي» تبعاً لإجراء داخلي اتخذه المختبر الذي اختفى بكل أسف، نتيجة موجة التدابير الإدارية التي أصفها في هذا الكتاب. مرة أخرى وفّرت لي مراجع لا مثيل لها. وأخيراً أنا ممتنة لـ "ترينيتي كوليدج" عرفاناً لاستضافته لي في كامبريدج من نيسان/ أبريل إلى حزيران يونيو 2012 كي أتمكن من كتابة هذا البحث في جو من الهدوء الضروري، تحت العين الساهرة والكريمة لجون لونسدا.

الحواشي

حواشي المدخل ص7-24

1 M. WEBER, « Parlement et gouvernement dans l'Allemagne réorganisée. Contributions à la critique politique du corps des fonctionnaires et du système des partis », *in Œuvres politiques (1895-1919)*, Albin Michel, Paris, 2004, p. 324 et 327.

2 L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes. Pratiques et politiques des formats d'information », *in* B. CONEIN et L. THÉVENOT (dir.), *Cognition et information en société*, Éditions de l'EHESS, Paris, 1997, p. 205-242. Voir également, à la suite de Thévenot : E. C. DUNN, « Standards and person-making in East Central Europe », *in* A. ONG et S. J. COLLIER (dir.), *Global Assemblages. Technology, Politics and Ethics as Anthropological Problems*, Blackwell, Oxford, 2005, p. 173-193 ; Dunn évoque une « *normative governmentality* ». C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization. Global Governance through Voluntary Consensus*, Routledge, Londres et New York, 2009, et N. BRUNSSON et B. JACOBSSON *et al.*, *A World of Standards*, Oxford University Press, 2000 ; ces auteurs soulignent l'extension du domaine des normes, qui est passé de la sphère industrielle et plus largement technique à la gestion, à l'environnement et aux questions sociales. C. BRÜTSCH et D. LEHMKULH, « Complex legalization and the many moves to law », *in* C. BRÜTSCH et D. LEHMKULH (dir.), *Law and Legalization in Transnational Relations*, Routledge, Londres, 2007, p. 9-32 ; les auteurs parlent de « *norm-based momentum* » et constatent la multiplication des normes légales au niveau international ; de même que Y. SCHEMEIL et W. D. EBERWEIN (dir.), *Normer le monde*, L'Harmattan, Paris, 2009.

3 A. SLATON et J. ABBATE, « The hidden lives of standards. Technical prescriptions and the transformation of work in America », *in* M. T. ALLEN et G. HECHT (dir.), *Technologies of Power*, MIT Press, Cambridge, p. 95-144 ; M. LAMPLAND et S. LEIGH STAR (dir.), *Standards and their Stories. How Quantifying, Classifying and Formalizing Practices Shape Everyday Life*, Cornell University Press, Ithaca, 2009.

4 Pour une approche critique, voir J.-F. BAYART, *Le Gouvernement du monde. Une critique politique de la globalisation*, Fayard, Paris, 2004, chapitre 1, ou G. HERMET, A. KAZANCIGIL et J.-F. PRUD'HOMME (dir.), *La Gouvernance. Un concept et ses applications*, Karthala, Paris, 2005. Dans une analyse moins distanciée, J. N. ROSENAU, E.O. CZEMPIEL (dir.), *Governance without Government. Order and Change in World Politics*, Cambridge University Press, Cambridge, 1992.

5 J.-F. BAYART, « La revanche des sociétés africaines », *Politique africaine*, 11, septembre 1983, p. 95-127 à propos de la bureaucratie comme mouvement social et « L'énonciation du politique », *Revue française de science politique*, 35 (3), 1985, p. 343-373.

6 B. HIBOU, *La Force de l'obéissance. Économie politique de la répression en Tunisie*, La Découverte, Paris, 2006, et surtout *Anatomie politique de la domination*, La Découverte, Paris, 2011.

7 B. HIBOU (dir.), *La Privatisation des États*, Karthala, Paris, 1999 ; B. HIBOU et B. SAMUEL (dir.), « Macroéconomie par le bas », numéro spécial de *Politique africaine*, n° 124, décembre 2011, p. 5-154.

حواشي الفصل الأول ص 25-62

1 Voir K. POLANYI, *La Grande Transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps*, Gallimard, Paris, 1983, p. 191, et l'analyse qu'en propose A. BUĞRA dans « Karl Polanyi et la séparation institutionnelle entre politique et économie », *Raisons politiques*, n° 20, novembre 2005, p. 37-56.

2 F. BRAUDEL, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe-XVIIIe siècle*, Armand Colin, Paris, 1979, 3 volumes ; P. ROSANVALLON, *Le Capitalisme utopique. Histoire de l'idée de marché*, Le Seuil, Paris, 1999 (1re édition, 1979).

3 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique. Cours au Collège de France, 1978-1979*, Gallimard-Le Seuil, Paris, 2004, leçon du 17 janvier 1979, p. 32. Foucault précise que le gouvernement doit « produire de quoi être libre » et que cette production et cette gestion de la liberté constituent un « appel d'air pour une formidable législation, pour une formidable quantité d'interventions gouvernementales qui seront la garantie de la production de liberté dont on a besoin, précisément, pour gouverner » (*ibid.*, leçon du 24 janvier 1979, p. 65-66).

4 *Ibid.*, leçon du 14 février 1979, p. 145.

5 M. WEBER, *Économie et Société*, 2 volumes, Pocket, Paris, 1995 (qui ne correspondent qu'au premier des deux volumes de l'édition allemande de *Wirtschaft und Gesellschaft*). Pour une critique des traductions françaises qui ont contribué à cette mésinterprétation, voir J.-P. GROSSEIN, « Max Weber "à la française" ? De la nécessité d'une critique des traductions », *Revue française de sociologie*, 46-4, 2005, p. 883-904. Cependant, il faut sans doute nuancer l'importance du facteur « national » dans ces interprétations biaisées de Weber et davantage mettre en évidence le vecteur idéologique, comme le prouve, *a contrario*, la lecture qu'en fait Claude LEFORT (dans « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *Arguments*, n° 17, 1960, repris dans *Éléments d'une critique de la bureaucratie*, « Tel », Gallimard, Paris, 1979, p. 271-307, et qui a directement inspiré le titre de ce chapitre).

6 Notamment dans sa *Critique de la philosophie de l'État de Hegel*.

7 Ensemble de textes réunis en français sous le titre de *Œuvres politiques*, *op. cit.*, particulièrement ceux sur l'Allemagne, où il parle de bureaucratie privée.

8 Il s'agit de toute la seconde partie de l'ouvrage fondamental de Weber, qui n'a jamais été traduite en français mais que l'on peut lire en anglais.

9 Cité par C. LEFORT, « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *in op. cit.*, p. 292.

10 M. WEBER, *Economy and Society. An Outline of Interpretive Sociology*, University of California Press, Berkeley, 1978, p. 223, souligné par Weber. La citation complète est « *The development of modern forms of organization in* all *fields is nothing less than identical with the development and continual spread of bureaucratic administration. This is true of church and state, of armies, political parties, economic enterprises, interest groups, endowments, clubs, and many others* ». Outre Claude Lefort, parmi les spécialistes de Weber, Stephen Kalberg met particulièrement bien en évidence cette diversité et cette universalité de la bureaucratie dans la pensée du maître de Heidelberg. Voir S. KALBERG, « Max Weber's type of rationality. Cornerstones for the analysis of rationalization processes in history », *American Journal of Sociology*, 85-3, p. 1145-1179, et *Max Weber's Comparative Historical Sociology*, Chicago University Press, Chicago, 1994.

11 « Historiquement aussi, le "progrès" vers un État bureaucratique [...] est en relation étroite d'interdépendance avec l'évolution capitaliste moderne. L'entreprise capitaliste moderne repose intérieurement avant tout sur le calcul. Elle a besoin pour exister d'une justice et d'une administration dont le fonctionnement puisse, en principe du moins, être calculé rationnellement à partir de normes générales, exactement comme on peut calculer le rendement prévisible d'une machine. » Bref, la « progression vers la bureaucratie »

existe aussi bien dans l'économie capitaliste que dans l'administration d'État, nous dit-il, soulignant que « le capitalisme moderne [...] est né d'abord là où des avocats sont devenus juges. Mais aujourd'hui, capitalisme et bureaucratie se sont rencontrés et sont devenus inséparables » (M. WEBER, « Parlement et gouvernement dans l'Allemagne réorganisée... », *loc. cit.*, ces citations sont tirées des p. 325 et 327).

12 C. LEFORT, « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.* Sur cette récurrence de l'image de la bureaucratie (et du bureaucrate) comme parasite, voir M. SERRE, *Le Parasite*, Grasset, Paris, 1980.

13 Ce que mettent bien en évidence deux ouvrages récents : A. RILES (dir.), *Documents. Artefacts of Modern Knowledge*, The University of Michigan Press, Ann Arbor, 2006 ; D. GARDEY, *Écrire, calculer, classer. Comment une révolution de papier a transformé les sociétés contemporaines (1800-1940)*, La Découverte, Paris, 2008.

14 M. WEBER, « Parlement et gouvernement dans l'Allemagne réorganisée... », *loc. cit.*, notamment p. 334.

15 M. WEBER, *Economy and Society, op. cit.*, p. 987 (souligné par Max Weber).

16 C. LEFORT, « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*, p. 280.

17 *Ibid.*, p. 298.

18 M. WEBER, « Parlement et gouvernement dans l'Allemagne réorganisée... », *loc. cit.*, p. 334.

19 B. RIZZI, *La Bureaucratisation du monde* (1939 ; rééd. Champ Libre, 1976) ; J. BURNHAM, *The Managerial Revolution. What is Happening in the World*, John Day, New York, 1941 ; H. JACOBY, *The Bureaucratization of the World*, University of California Press, Berkeley, 1973 (première édition, 1969, en allemand).

20 C. CASTORIADIS, *La Société bureaucratique*, Christian Bourgois, Paris, 1990 (nouvelle édition, textes écrits dans la revue *Socialisme ou Barbarisme* entre 1949 et 1965).

21 C. LEFORT, « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*, p. 283.

22 Pour une analyse approfondie et systématique, qui reste cependant de l'ordre des soubassements philosophiques et idéologiques du « gouvernement entrepreneurial », voir P. DARDOT et C. LAVAL, *La Nouvelle Raison du monde. Essai sur la société néolibérale*, La Découverte, Paris, 2009.

23 Tel que je l'ai entrepris dans mes travaux précédents : B. HIBOU (dir.), *La Privatisation des États, op. cit.* ; B. HIBOU, *La Force de l'obéissance, op. cit.* ; B. HIBOU, *Anatomie politique de la domination, op. cit.*

24 Pour cela, je m'appuie principalement sur J.-P. LE GOFF, *Le Mythe de l'entreprise*, La Découverte, Paris, 1992 ; T. COUTROT, *L'Entreprise néo-libérale, nouvelle utopie capitaliste ?*, La Découverte, Paris, 1998 ; M. CAPRON (dir.), *Les Normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier*, La Découverte, Paris, 2005 ; F. OSTY et M. UHALDE, *Les Mondes sociaux de l'entreprise. Penser le développement des organisations*, La Découverte, Paris, 2007 ; O. WEINSTEIN, *Pouvoir, finance et connaissance. Les transformations de l'entreprise capitaliste entre le XX^e et le XXI^e siècle*, La Découverte, Paris, 2010 (les citations sont tirées de ce dernier, p. 16).

25 A. D. CHANDLER, *The Visible Hand. Managerial Revolution in American Business*, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, 1977.

26 Par exemple, A. Gouldner les date de la fin du XIX^e siècle, D. Clawson entre 1870 et 1920, R. Torstendahl entre 1860 et 1880, tandis que H. Braverman parle du tournant du XX^e siècle : A. G. GOULDNER, *Patterns of Industrial Bureaucracy*, Routledge, Londres, 1955 ; D. CLAWSON, *Bureaucracy and the Labour Process. The Transformation of US Industry, 1860-1920*, Monthly Review Press, New York et Londres, 1980 ; R. TORSTENDAHL, *Bureaucratisation in Northwestern Europe, 1880-1985. Domination and Governance*, Routledge, Londres, 1991 ; H. BRAVERMAN, *Labor and Monopoly Capital. The Degradation of Work in the Century*, The Monthly Review Press, New York, 1979.

27 Cela est rappelé par D. CLAWSON, *op. cit.*

28 B. RIZZI, *La Bureaucratisation du monde, op. cit.* ; J. BURNHAM, *The Managerial Revolution, op. cit.*

29 H. BRAVERMAN, *Labor and Monopoly Capital, op. cit.* ; D. CLAWSON, *Bureaucracy and the Labour Process, op. cit.*

30 R. TORSTENDAHL, *Bureaucratisation in Northwestern Europe, op. cit.*

31 D. CLAWSON, *Bureaucracy and the Labour Process, op. cit.* Sur le temps, les travaux de E. P. Thompson sont évidemment incontournables : E. P. THOMPSON, *La Formation de la classe ouvrière anglaise*, coll. « Point », Le Seuil, Paris, 2012, et *Temps, discipline du travail et capitalisme industriel*, La Fabrique, Paris, 2004. Les travaux de l'historien de la quantification, Theodore Porter, sont également très intéressants dans cette perspective, notamment ses développements sur la naissance de l'assurance et de l'actuariat, et l'émergence de manières d'évaluer la rentabilité : T. PORTER, *Trust in Numbers. The Pursuit of Objectivity in Science and Public Life*, Princeton University Press, Princeton, 1995.

32 T. GAMBLING, *Societal Accounting*, George Allen & Unwin, Londres, 1974 et *Beyond the Conventions of Accounting*, MacMillan, Londres, 1978 ; M. CAPRON, *La Comptabilité en perspective*, La Découverte, Paris, 1993 ; A. G. HOPWOOD et P. MILLER (dir.), *Accounting as Social and Institutional Practices*, Cambridge University Press, Cambridge, 1994 ; T. COLVIN JONES, *Accounting and the Entreprise. A Social Analysis*, Routledge, Londres, 1995 ; J. RICHARD, « Les trois stades du capitalisme comptable français », et E. CHIAPELLO, « Transformation des conventions comptables, transformation de la représentation de l'entreprise », *in* M. CAPRON (dir.), *Les Normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, op. cit.* ; L. BOLTANSKI et E. CHIAPELLO, *Le Nouvel Esprit du capitalisme*, Gallimard, Paris, 1999.

33 D. CLAWSON, *Bureaucracy and the Labour Process, op. cit.*

34 A. G. GOULDNER, *Patterns of Industrial Bureaucracy, op. cit.*

35 Le premier cas est par exemple analysé par A. D. CHANDLER dans *The Visible Hand, op. cit.*, et le second par S. M. JACOBY dans *Employing Bureaucracy. Managers, Unions, and the Transformation of Work in American Industry, 1900-1945*, Columbia University Press, New York, 1985.

36 O. WEINSTEIN, *Pouvoir, finance et connaissance, op. cit.*, p. 27-38.

37 N. FLIGSTEIN, *The Transformation of Corporate Control*, Harvard University Press, Cambridge, 1990.

38 J.-P. LE GOFF, *Le Mythe de l'entreprise, op. cit.* ; N. BRUNSSON et B. JACOBSSON *et al.*, *A World of Standards, op. cit.*

39 M. M. BLAIR, *Ownership and Control. Rethinking Corporate Governance for the Twenty-First Century*, Brookings Institution, Washington DC, 1995 ; B. HOLMSTROM et S. N. KAPLAN, « Corporate gouvernance and merger activity in the United States. Making sense of the 1980's and 1990's », *Journal of Economic Perspective*, 15 (2), 2001, p. 121-144 ; E. ENGLANDER et A. KAUFMAN, « The end of managerial ideology. From corporate social responsibility to corporate social indifference », *Enterprise & Society*, 5 (3), 2004, p. 404-450.

40 O. WEINSTEIN, *Pouvoir, finance et connaissance, op. cit.*

41 N. FLIGSTEIN, *The Transformation of Corporate Control, op. cit.* ; A. ORLÉAN, *Le Pouvoir de la finance*, Odile Jacob, Paris, 1999 ; M. AGLIETTA et A. REBÉRIOUX, *Dérives du capitalisme financier*, Albin Michel, Paris, 2004.

42 M. A. O'SULLIVAN, *Contest for Corporate Control*, Oxford University Press, Oxford, 2000 ; O. WEINSTEIN, *Pouvoir, finance et connaissance, op. cit.* ; D. MACKENZIE, *An Engine, Not a Camera. How Financial Models Shapes Markets*, The MIT Press, Cambridge, 2006.

43 R. SENNETT, *The Culture of the New Capitalism*, Yale University Press, New Haven, 2006 ; mis en évidence et repris de façon nuancée par A. BUĞRA dans « La bureaucratisation et la liberté individuelle », intervention aux deuxièmes rencontres européennes du FASOPO (*http://www.fasopo.org/reasopo.htm#rencontres*) du 6 février 2009 sur la bureaucratisation néolibérale.

44 W. G. BENNIS, « Post-bureaucratic leadership », *Society*, 6 (9), 1969, p. 44-52, et « Changing organizations », *in The Journal of Applied Behavioral Science*, 2, 1966, p. 247-263.

45 Sur les nouvelles modalités de contrôle dans l'entreprise : J.-P. DURAND, *La Chaîne invisible. Travailler aujourd'hui : flux tendu et servitude volontaire*, Le Seuil, Paris, 2004 ; P. ZARIFIAN, *Le Travail et la Compétence. Entre puissance et contrôle*, PUF, Paris, 2009 ; O. WEINSTEIN, *Pouvoir, finance et connaissance, op. cit.* ; S. EDGELL, *The*

Sociology of Work. Continuity and Change in Paid and Unpaid Work, Sage, Los Angeles et Londres, 2012 (1re édition, 2005). Sur la certification comme modalité de contrôle et de normalisation, voir les références du chapitre 3. Sur le contrôle par l'audit, M. POWER, *The Audit Society. Rituals of Verification*, Oxford University Press, Oxford, 1997.

46 C. CROUCH, « Marketization », *in* M. FLINDERS *et al.* (dir.), *The Oxford Handbook of British Politics*, Oxford University Press, Oxford, 2009, p. 879-895.

47 Tel est le cas de Alexander Styhre, qui mène sa démonstration à partir des exemples de l'automobile (Volvo) et de la pharmacie (AstraZeneca), dans A. STYHRE, *The Innovative Bureaucracy. Bureaucracy in an Age of Fluidity*, Routledge, Londres et New York, 2007.

48 J.-P. DURAND, *La Chaîne invisible, op. cit.* ; M. LALLEMENT, *Le Travail. Une sociologie contemporaine*, Gallimard, Paris, 2007 ; S. EDGELL, *The Sociology of Work, op. cit.* ; A. STYHRE, *The Innovative Bureaucracy, op. cit.*

49 R. TORSTENDAHL, *Bureaucratisation in Northwestern Europe, op. cit.*

50 Notamment M. WEBER, *Economy and Society, op. cit.*, p. 225 et 226.

51 A. STYHRE, *The Innovative Bureaucracy, op. cit.* On peut également citer B. S. SINGER, « Towards a sociology of standards. Problems of criterial society », *The Canadian Journal of Sociology*, printemps 1996, p. 203-221, qui parle, à partir de son travail sur les normes, de « *rise of bureaucratized criterial system* » (p. 216).

52 C. CASTORIADIS, *La Société bureaucratique, op. cit.*

53 A. L. STINCHCOMBE, *When Formality Works. Authority and Abstraction in Law and Organizations*, The University of Chicago Press, Chicago, 2001.

54 « Nous pensons en généralité mais vivons dans les détails », transformé dans *ibid.*, p. 184, en « Nous pensons en abstraction mais vivons dans les détails » ; voir également A. BARRY, *Political Machines. Governing a Technological Society*, The Athlone Press, Londres, 2001.

55 C'est l'un des thèmes récurrents de la recherche de Laurent THÉVENOT, de « Jugement ordinaire et jugement de droit », *Annales ESC*, n° 6, 1992, p. 1279-1299, à « L'autorité à l'épreuve de la critique. Jusqu'aux oppressions du "gouvernement par l'objectif" », *in* B. FRÈRE (dir.), *Quel présent pour la critique sociale ?*, Desclée de Brouwer, Bruxelles, 2012.

56 L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.*, p. 208.

57 L. BOLTANSKI, *De la critique. Précis de sociologie de l'émancipation*, Gallimard, Paris, 2009.

58 L. BOLTANSKI et L. THÉVENOT, *De la justification. Les économies de la grandeur*, Gallimard, Paris, 1991.

59 A. DESROSIÈRES, *La Politique des grands nombres. Histoire de la raison statistique*, La Découverte, Paris, 2000 ; T. PORTER, *Trust in Numbers, op. cit.* ; F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance. Histoire de la comptabilité nationale et du plan*, Éditions Encres, Paris, 1980.

60 M. DE CERTEAU, *L'Invention du quotidien. 1. Arts de faire*, Gallimard, Paris, 1980.

61 J'ai commencé à travailler cette question de l'abstraction à propos de la macroéconomie avec Boris Samuel, dans le travail que nous avons coordonné sur la « macroéconomie par le bas » : B. HIBOU et B. SAMUEL (dir.), « La macroéconomie par le bas », *op. cit.*, et notamment notre article « Macroéconomie et politique en Afrique », p. 5-27.

62 F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance, op. cit.* ; M. FOUCAULT, « Nietzsche, la généalogie, l'histoire », *Dits et Écrits II*, Gallimard, Paris, 2004, p. 136-156.

63 L. BOLTANSKI et L. THÉVENOT, *De la justification, op. cit.*, et L. BOLTANSKI et E. CHIAPELLO, *Le Nouvel Esprit du capitalisme, op. cit.*

64 A. L. STINCHCOMBE, *When Formality Works, op. cit.*

65 La tension est souvent mise en évidence par les chercheurs précédemment mentionnés, mais je suis ici davantage influencée par le travail original de Boris Samuel sur les objets technocratiques.

66 On retrouve là, en des termes différents mais convergents, ce que dit Marcuse (H. MARCUSE, *L'Homme unidimensionnel*, Minuit, Paris, 1968) sur l'oubli du contexte élargi, ou Thévenot sur l'effacement des autres grandeurs devant les grandeurs industrielles et marchandes

(L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.*).

67 F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance, op. cit.*

68 H. MARCUSE, « Some social implications of modern technology », *in* A. ARATO et E. GEBHARDT (dir.), *The Essential Frankfurt School Reader*, Continuum, Londres, 1982, p. 138-162 (texte écrit en 1941), relu par les préfaciers et par B. S. SINGER, « Towards a sociology of standards », *loc. cit.*

69 L. THÉVENOT, « La politique des statistiques. Les origines sociales des enquêtes de mobilité », *Annales*, 45 (6), décembre 1990, p. 1275-1300 ; L. THÉVENOT et A. DESROSIÈRES, *Les Catégories socioprofessionnelles*, La Découverte, Paris, 1996 ; A. DESROSIÈRES, *La Politique des grands nombres, op. cit.* et *Pour une sociologie historique de la quantification. L'argument statistique 1*, Presses de l'École des mines, Paris, 2008 ; F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance, op. cit.*, etc.

70 B. HIBOU et B. SAMUEL, « Macroéconomie et politique en Afrique », *loc. cit.*

71 H. AUDIER, « Les "ex" négligent les profils scientifiques des candidats », *CAES du CNRS, Le Magazine*, n° 97, 2011, p. 12-13, et « La grande patouille des Labex », blog de l'auteur sur educpros.fr.

72 Sur le monde de la finance, voir D. MACKENZIE, *An Engine, Not a Camera, op. cit.*

73 F. FROMMER, *La Pensée Powerpoint. Enquête sur ce logiciel qui rend stupide*, La Découverte, Paris, 2010.

74 C. WALTER (dir.), *Nouvelles Normes financières. S'organiser face à la crise*, Springer-Verlag France, Paris, 2010 ; G. VANEL, « La normalisation financière internationale face à l'émergence de nouvelles autorités épistémiques américaines. Le cas de la filière des chiffres », *Revue de la régulation* 3/4, second semestre 2008.

75 F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance, op. cit.*, p. 367.

76 C'est ce que montre Paul VEYNE dans *Les Grecs ont-ils cru à leurs mythes ? Essai sur l'imagination constituante*, Le Seuil, Paris, 1992.

77 C. CASTORIADIS, *L'Institution imaginaire de la société*, Le Seuil, Paris, 1975, p. 8.

78 J.-F. BAYART, « Historicité de l'État importé », *in* J.-F. BAYART (dir.), *La Greffe de l'État*, Karthala, Paris, 1996.

79 C. CASTORIADIS, *L'Institution imaginaire de la société, op. cit.*, p. 218-219 et 222-223.

80 G. DELEUZE, *Pourparlers : 1972-1990*, Minuit, Paris, 1990, p. 93.

81 M. FOUCAULT dans ses écrits des premières années, reproduits notamment dans le premier volume de *Dits et Écrits* (n° 17, « Distance, aspect, origine », et n° 36, « L'arrière-fable ») ; R. BARTHES, *Mythologies*, Le Seuil, Paris, 1957, et *Le Degré zéro de l'écriture*, Le Seuil, Paris, 1953 ; H. MARCUSE, *L'Homme unidimensionnel, op. cit.* ; P. VEYNE, *Les Grecs ont-ils cru à leurs mythes ?, op. cit.*

82 G. DELEUZE, *Pourparlers, op. cit.* ; J.-F. BAYART, *L'Illusion identitaire*, Fayard, Paris, 1996.

83 Les développements ci-dessous sont issus de conversations avec un financier de la City, Londres, mai 2012.

حواشي الفصل الثاني 63-92

1 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique, op. cit.*, leçon du 14 février 1979, p. 151.

2 En référence, bien entendu, au livre de L. BOLTANSKI et E. CHIAPELLO, *Le Nouvel Esprit du capitalisme, op. cit.*

3 En référence à l'expression de Bruno Jobert, *in* B. JOBERT (dir.), *Le Tournant néo-libéral en Europe. Idées et recettes dans les pratiques gouvernementales*, L'Harmattan, Paris, 1994.

4 F. PIERRU, *Hippocrate malade de ses réformes*, Éditions du Croquant, Bellecombe-en-Beauge, 2007.

5 *Ibid.* ; A. OGIEN, « La volonté de quantifier. Conceptions de la mesure de l'activité médicale », *Annales. Histoire, Sciences Sociales*, 55 (2), 2000, p. 283-312 ; N. BELORGEY, *L'Hôpital sous pression. Enquête sur le « nouveau management public »*, La Découverte, Paris, 2010.

6 F. PIERRU, *Hippocrate malade de ses réformes, op. cit.* ; A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?*, La Découverte, Paris, 2010.

7 HAUTE AUTORITÉ DE SANTÉ, *Projet 2009-2011, Bilan à mi-parcours*, décembre 2010, Paris, consultable sur le site http://www.has-sante.fr/portail/jcms/c_990504/projet-has-2009-2011-bilan-a-mi-parcours.

8 C. CHARPY, *La Tête de l'emploi*, Taillandier, Paris, 2011. Pour un témoignage critique, F. AUBENAS, *Le Quai de Ouistreham*, L'Olivier, Paris, 2010, et pour une analyse par les sciences sociales, A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?*, *op. cit.*

9 J. SOSS, R. C. FORDING et S. F. SCHRAM, *Disciplining the Poor. Neoliberal Paternalism and the Persistent Power of Race*, The University of Chicago Press, Chicago, 2011.

10 *Ibid.*, p. 224 (« *Computer screens as the policy* »).

11 K. POLANYI, *La Grande Transformation*, *op. cit.* Voir notamment N. POSTEL et R. SOBEL, « Le concept de "marchandise fictive", pierre angulaire de l'institutionnalisme de Karl Polanyi ? », *Revue de philosophie économique*, vol. 11, n° 2, 2010, p. 3-35. Pour une analyse en ces termes du savoir et de la connaissance qui illustre magnifiquement l'extension de la bureaucratisation au capitalisme cognitif et la thèse du lien indissociable entre bureaucratisation et capitalisme, M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique*, *op. cit.*, leçon du 14 mars 1979, et A. BUĞRA et K. AĞARAN (dir.), *Reading Karl Polanyi for the Twenty-First Century. Market Economy as a Political Project*, Palgrave, New York, 2007.

12 Sur la stratégie de Lisbonne, la meilleure référence, qui inspire ces lignes, est I. BRUNO, *À vos marques, prêts... cherchez ! La stratégie européenne de Lisbonne, vers un marché de la recherche*, Éditions du Croquant, Bellecombe-en-Beauge, 2008.

13 A. TRAUTMAN, « De la bureaucratisation de la recherche », *Sociétés politiques comparées*, n° 12, février 2009, p. 2 (accessible sur www.fasopo.org/reasopo.htm).

14 Slogan rappelé par M. D. HALLIDAY, *Radical Bureaucracy*, Shards Publishing, Bedfordshire, 2011.

15 M. STRATHERN, « "Improving ratings". Audit in the British university system », *European Review*, 5 (3), 1997, p. 305-321 ; « Introduction. New accountabilities. Anthropological studies in audit, ethics and the academy », *in* M. STRATHERN (dir.), *Audit Cultures. Anthropological Studies in Accounting, Ethics and the Academy*, Routledge, Londres, 2000, p. 1-18, et « The tyranny of transparency », *British Educational Research Journal*, 26 (3), 2000, p. 309-321.

16 Pour l'Europe continentale, I. BRUNO, *À vos marques, prêts... cherchez !*, *op. cit.*, et son intervention au colloque ainsi que celles des autres intervenants, notamment Alain Trautman et Ahmet Insel aux deuxièmes rencontres européennes du FASOPO (www.fasopo.org/reasopo.htm#rencontres) du 6 février 2009 sur la bureaucratisation néolibérale, ainsi que le numéro spécial « La fièvre de l'évaluation », *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, 55 (4*bis*), supplément 2008. Le travail de M. STRATHERN est essentiel et donne des lignes générales valables en dehors de la Grande-Bretagne : « Introduction. New accountabilities », *loc. cit.*, « The tyranny of transparency », *loc. cit.*, et « Bullet-proofing. A tale from United Kingdom », *in* A. RILES (dir.), *Documents, Artifacts of Modern Knowledge*, *op. cit.*, p. 181-205. Pour ce pays, D. WARWICK, *Bureaucracy*, Longman, Londres, 1974 ; C. SHORE et S. WRIGHT, « Coercive accountability. The rise of audit culture in higher education », *in* M. STRATHERN (dir.), *The Audit Culture*, *op. cit.*, p. 57-89. Pour les États-Unis, D. BRENNEIS, « Reforming promise », *in* A. RILES (dir.), *Documents, Artifacts of Modern Knowledge*, *op. cit.*, p. 41-70. Sur le système du *peer review*, voir D. BRENNEIS, « A partial view of contemporary anthropology », *American Anthropologist*, n° 106, p. 580-588, et D. BOYER, « Censorship as a vocation. The institutions, practices and cultural logic of media control in GDR », *Comparative Study of Society and History*, vol. 45, n° 3, juillet 2003, p. 511-545.

17 Les exemples concrets sont tirés de la thèse de H. MEDDEB, *Courir ou mourir. El khobza et la domination au quotidien sous la dictature de Ben Ali*, thèse de doctorat, Institut d'études politiques de Paris, 5 octobre 2012. Voir également S. VENCO, « La violence sociale fabriquée au travail. Le cas des centres d'appels au Brésil », *in* M. BENEDETTO-MEYER, S. MAUGERI et J.-L. METZGER (dir.), *L'Emprise de la gestion. La société au risque des violences gestionnaires*, L'Harmattan, Paris, 2011, p. 107-130 ; M. BUSCATTO, « Les centres d'appels, usines modernes ? Les rationalisations paradoxales de la relation téléphonique », *Sociologie du travail*, 44 (1), 2002, p. 99-117 ; O. COUSIN, « Les ambivalences du travail. Les salariés peu qualifiés dans

les centres d'appels », *Sociologie du travail*, 44 (4), 2002, p. 499-520 ; S. EDGELL, *The Sociology of Work*, *op. cit.*

18 M. BENEDETTO-MEYER et E. RAIMOND, « La relation client "2.0". Favoriser ou contraindre de nouveaux modes d'expression des clients et des salariés ? », *in* M. BENEDETTO-MEYER, S. MAUGERI et J.-L. METZGER (dir.), *L'Emprise de la gestion*, *op. cit.*, p. 245-274.

19 D. MACKENZIE, *An Engine, Not a Camera*, *op. cit.*

20 Entretiens, Paris, juin 2011 et mars 2012.

21 Sur les T2A, voir N. BELORGEY, *L'Hôpital sous pression*, *op. cit.* ; F. PIERRU, *Hippocrate malade de ses réformes*, *op. cit.* ; C. BÉLART, « La psychiatrie à l'épreuve des outils de gestion », *in* M. BENEDETTO-MEYER, S. MAUGERI et J.-L. METZGER (dir.), *L'Emprise de la gestion*, *op. cit.*, p. 215-244.

22 I. BRUNO, *À vos marques, prêts... cherchez !*, *op. cit.* ; J.-F. BAYART, *Sortir du national-libéralisme. Croquis politiques des années 2008-2012*, Karthala, Paris, 2012.

23 Entretiens, Paris, mai 2011 et mars 2012.

24 Voir la presse américaine et française des premiers jours de juillet 2012.

25 Voir la presse française de mars 2007, et P. AMIEL, M. DRULHE, A. JOUVE et P. TEIL, « Mais enfin, de quoi vous plaignez-vous ? », *Empan*, n° 68, avril 2007, p. 11-13.

26 H. MEDDEB, *Courir ou mourir*, *op. cit.* ; C. JAEGER, « L'impossible évaluation du travail des téléopérateurs. Le cas de deux centres d'appels », *Réseaux*, n° 114, avril 2002, p. 51-90.

27 J.-F. BAYART, « Le mouvement des chercheurs doit maintenant monter en généralité », *Sociétés politiques comparées*, n° 12, février 2009 (www.fasopo.org/reasopo.htm) ; A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?*, *op. cit.*

28 Je reprends cette expression et l'analyse de Herbert MARCUSE, notamment dans *L'Homme unidimensionnel*, *op. cit.*

29 C'est évidemment toute la question de la généalogie analysée par Michel FOUCAULT, notamment dans « Nietzsche, la généalogie, l'histoire », *loc. cit.*

30 J.-F. BAYART, *Le Gouvernement du monde*, *op. cit.* ; D. BRENNEIS, « Reforming promise », *loc. cit.*, et M. STRATHERN, « Bullet-proofing... », *loc. cit.*

31 Comme l'illustrent les pages sur ce sujet dans H. M. ENZENSBERGER, *Le Doux Monstre de Bruxelles, ou l'Europe sous tutelle*, Gallimard, Paris, 2011.

32 Pour le règlement européen http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2011:299:0001:0003:FR:PDF, et un commentaire, http://institut-protection-sante-naturelle.eu/newsletter/pour-bruxelles-leau-nempeche-pas-la-deshydratation.

33 F. OCQUETEAU (dir.), *Community Policing et Zero Tolerance à New York et Chicago. En finir avec les mythes*, La Documentation française, Paris, 2003 ; L. BONELLI, *La France a peur. Une histoire sociale de l'« insécurité »*, La Découverte, Paris, 2008 ; J. DE MAILLARD et T. LE GOFF, « La tolérance zéro en France. Succès d'un slogan, illusion d'un transfert », *Revue française de science politique*, 59 (4), 2009, p. 655-679.

34 L. MUCCHIELLI, « Les techniques et les enjeux de la mesure de la délinquance », *Savoir-Agir*, n° 1, 2001, p. 93-101 ; L. BONELLI, « Les modernisations contradictoires de la police nationale », *in* L. BONELLI et W. PELLETIER (dir.), *L'État démantelé. Enquête sur une révolution silencieuse*, La Découverte, Paris, 2010, p. 102-117 ; L. MUCCHIELLI, *L'Invention de la violence. Des peurs, des chiffres, des faits*, Fayard, Paris, 2011.

35 *Libération*, 23 avril 2012.

36 G. SAINATI et U. SCHALCHI, *La Décadence sécuritaire*, La Fabrique, Paris, 2007, p. 11.

37 Les cas de Claude-Jean Calvet, PDG de Espace-Risk Management, et surtout d'Alain Bauer, patron de AB Associates, sont emblématiques. Leur trajectoire est étudiée dans L. MUCCHIELLI, *Violences et insécurité. Fantasmes et réalités dans le débat français*, La Découverte, Paris, 2002 ; P. RIMBERT, « Les managers de l'insécurité. Production et circulation d'un discours sécuritaire », *in* L. BONELLI et G. SAINATI (dir.), *La Machine à punir. Pratiques et discours sécuritaires*, L'Esprit frappeur, Paris, 2004, p. 235-276 ; L. BONELLI, « Quand les consultants se saisissent de la sécurité urbaine », *Savoir-Agir*, n° 9, 2010.

38 La bibliographie en ce domaine est immense. À titre d'exemple : E. KRAHMANN, *States, Citizens and the Privatization of Security*, Cambridge University Press,

Cambridge, 2010 ; F. VALCARCE LORENC, *La Sécurité privée en Argentine. Entre surveillance et marché*, Karthala, Paris, 2011 ; R. BANÉGAS, « De la guerre au maintien de la paix. Le nouveau business mercenaire », *Critique internationale*, n° 1, octobre 1998, p. 179-194.

39 D. MANSBACH, « Normalizing violence. From military checkpoints to "terminals" in the occupied territories », *Journal of Power*, 2 (2), août 2009, p. 255-273 ; S. HAVKIN, « La réforme des checkpoints israéliens. Externalisation, marchandisation et redéploiement de l'État », *Les Études du CERI*, n° 74, avril 2011, et « La privatisation des *checkpoints*, quand l'occupation militaire rencontre le néolibéralisme », *in* S. LATTE-ABDALLAH et C. PARIZOT (dir.), *À l'ombre du mur. Israéliens et Palestiniens entre séparation et occupation*, Actes Sud, Arles, 2011.

40 R. MARTIN, *An Empire of Indifference. American War and the Financial Logic of Risk Management*, Duke University Press, Durham, 2007, p. 3 (« A set of protocols for organizing daily life »).

41 M. STRATHERN, « Robust knowledge and fragile future », *in* A. ONG et S. J. COLLIER (dir.), *Global Assemblages*, *op. cit.*, p. 464-481.

42 Avec le C3 (Command, Control, Communication) comme tentative de formaliser la science militaire sur le modèle mathématique et la perception de la guerre comme une « *operations research* » ou une « *system analysis* ». Les acronymes reprennent ces façons de penser, à l'instar de C4IBM (Command, Control, Communication, Computers, Intelligence Battefield Management) et C4ISR (Command, Control, Communication, Computers, Intelligence, Surveillance, Reconnaissance) ; cité dans R. MARTIN, *An Empire of Indifference*, *op. cit.*

43 G. HERMET, « La gouvernance serait-elle le nom de l'après-démocratie ? L'inlassable quête du pluralisme limité », *in* G. HERMET, A. KAZANCIGIL et J.-F. PRUD'HOMME (dir.), *La Gouvernance*, *op. cit.* p. 17-47.

44 Cette conception est directement issue du néo-institutionnalisme économique (dont le plus illustre des représentants est D. C. NORTH, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge University Press, 1990). Voir M. DAKOLIAS, « Court performance around the World », *World Bank Technical Paper*, n° 430, 1999 ; R. C. EFFROS, « The World Bank in a changing world. The role of legal consruction », *The International Lawyer*, vol. 35, n° 1341, 2001 ; Banque mondiale, *Initiatives in Legal and Judicial Reform*, The World Bank, 2002. Pour une critique, voir B. HIBOU, « Économie politique du discours de la Banque mondiale en Afrique. Du catéchisme économique au fait (et méfait) missionnaire », *Les Études du CERI*, n° 39, mars 1998, http://www.ceri-sciences-po.org/publica/etude/etude39.pdf ; J. OHNESORGE, « The rule of law. Economic development and the developmental states of northeast Asia », *in* C. ANTONS (dir.), *Law and Development in East and South East Asia*, Curzon Press, Richmond, 2002 ; M. MIAILLE, « L'État de droit comme paradigme », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, t. XXXIV, 1995, p. 29-43, parle de « répudiation de la politique dans les sciences sociales », p. 37.

45 P. AMSTRONG, « Neoliberalism in action. Canadian perspective », *in* S. BRADLEY et M. LUXTON (dir.), *Neoliberalism and Everyday Life*, McGill-Queen's University Press, Montréal, 2010, p. 184-201 ; F. PIRON, « La production politique de l'indifférence dans le nouveau management public », *Anthropologie et Sociétés*, 27 (3), 2003, p. 47-71 ; M. STRATHERN (dir.), *The Audit Cultures*, *op. cit.*

46 A. G. SLAMA, *La Société d'indifférence*, Plon, Paris, 2009.

47 J. PIERRE, « La commercialisation de l'État. Citoyens, consommateurs et émergence du marché public », *in* B. G. PETERS et D. J. SAVOIE (dir.), *Les Nouveaux Défis de la gouvernance*, Centre canadien de gestion et Presses de l'Université Laval, Laval, 1995, p. 49-70 ; F. PIRON, « La production politique de l'indifférence dans le nouveau management public », *loc. cit.* ; P. AMSTRONG, « Neoliberalism in action », *loc. cit.*

48 Pour la Turquie, J.-F. BAYART, *L'Islam républicain*, Albin Michel, Paris, 2010, qui montre que l'AKP est un parti du service (*hizmet*) en affinité avec le néolibéralisme.

49 Pour un exemple de la doxa, voir MINISTÈRE DE L'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE ET DE L'ENVIRONNEMENT, *Étude d'impact sur*

l'environnement, Paris, 2001. Pour une analyse de sciences sociales, voir M. CALLON, P. LASCOUMES et Y. BARTHES, *Agir dans un monde incertain. Essai sur la démocratie technique*, Le Seuil, Paris, 2001.

50 M. S. DE VRIES, « The bureaucratization of participation », *International Review of Administrative Sciences*, vol. 66 (2), juin 2000, p. 325-342.

51 Pour une très belle – et ironique – analyse de l'usage du consensus et des techniques de gouvernement inspiré par ce concept, voir B. LAUTIER, « "Qui ne dit mot consent. Qui consent ne dit mot." L'usage du mot "consensus" dans le vocabulaire du développement », *Économie et institutions*, n° 12, 1er semestre 2008, p. 46-71, et « La bureaucratie du *consensus building* », intervention aux deuxièmes rencontres européennes du FASOPO (www.fasopo.org/reasopo.htm#rencontres) du 6 février 2009 sur la bureaucratisation néolibérale.

52 Voir les travaux de Sandrine Lefranc, et notamment, S. LEFRANC, « La production de nouvelles techniques de pacification. La normalisation internationale des causes locales », *in* Y. SCHEMEIL et W. D. EBERWEIN (dir.), *Normer le monde*, *op. cit.*, p. 65-86.

53 « *Robert's rules* » cité par B. LAUTIER, « "Qui ne dit mot consent. Qui consent ne dit mot." », *loc. cit.*

54 G. HERMET, « Un régime à pluralisme limité ? À propos de la gouvernance démocratique », *Revue française de science politique*, vol. 54, n° 1, février 2004, p. 159-178, et « La gouvernance serait-elle le nom de l'après-démocratie ? », *loc. cit.*

55 C'est le processus d'ONGisation que décrivent par exemple N. BERKOVITCH et A. KEMP, « Between social movement organizations and social movement corporations. The commercialization of the global project of economic empowerment of women », *in* D. BERGOFFEN, P. R. GILBERT, T. HARVEY et C. L. MCNEELY (dir.), *Confronting Global Gender Justice. Women's Lives, Human Rights*, Routledge, Oxford, 2012.

56 Cas, étudié par Blandine Destremau, d'une consultante qui a eu six mois pour mettre en place 600 ONG en Mauritanie sur injonction des bailleurs de fonds. Voir B. DESTREMAU, *Globalisation de l'intervention sociale, reconfiguration des solidarités*, mémoire d'habilitation à diriger des recherches, Université de Paris-I-Panthéon-Sorbonne, Paris, 26 janvier 2009 ; J.-P. OLIVIER DE SARDAN, « La gestion communautaire sert-elle l'intérêt public ? », *Politique africaine*, n° 80, décembre 2000, p. 153-168 ; J.-P. JACOB et P. LAVIGNE-DELVILLE (dir.), *Les Associations paysannes en Afrique. Organisation et dynamiques*, Karthala, Paris, 1994.

57 K. JAYASURIYA, « Economic constitutionalism, liberalism and the new welfare governance », *Asia Research Centre Working Paper*, n° 121, juin 2005, Murdoch University, Perth, Western Australia.

58 J. ELYACHAR, *Markets of Dispossession. NGOs, Economic Development, and the State in Cairo*, Duke University Press, 2005 ; J.-M. SERVET, *Banquiers aux pieds nus. La microfinance*, Odile Jacob, Paris, 2006 ; A. BUĞRA, « Poverty and citizenship. An overview of the social-policy environment in republican Turkey », *International Journal of Middle East Studies*, 39 (1), février 2007, p. 33-52 ; I. BONO, *Cantiere del Regno. Associazioni, sviluppo e stili di governo in Marocco*, thèse de doctorat, département d'études politiques, université de Turin, 2008 (accessible sur www.fasopo.org/reasopo/jf/th_bono.pdf) ; N. BERKOVITCH et A. KEMP, « Between social movement organizations and social movement corporations », *loc. cit.*

59 L. BONDI et N. LAURIE (dir.), *Working Spaces of Neoliberalism. Activism, Professionnalisation and Incorporation*, Blackwell, Oxford, 2005 ; M. HÉLY, *Les Métamorphoses du monde associatif*, PUF, Paris, 2009.

60 F. EGIL, « Les éléphants de papier. Réflexions impies pour le cinquième anniversaire des Objectifs de développement du millénaire », *Politique africaine*, n° 99, octobre 2005, p. 97-115.

61 J.-P. CHAUVEAU, « Participation paysanne et populisme bureaucratique. Essai d'histoire et de sociologie de la culture du développement », *in* J.-P. JACOB et P. LAVIGNE-DELVILLE (dir.), *Les Associations paysannes en Afrique*, *op. cit.*, p. 25-59.

62 A. RILES, *The Network Inside Out*, University of Michigan Press, Ann Arbor, 2000.

63 I. BONO, *Cantiere del Regno*, *op. cit.*, et I. BONO, « Le phénomène participatif au Maroc à travers ses styles d'action et ses normes », *Les Études du CERI*, n° 166, juin 2010 (accessible

sur http://www.ceri-sciencespo.com/cerifr/publica/etude/2010.php).

64 J.-P. Jacob et P. Lavigne-Delville (dir.), *Les Associations paysannes en Afrique, op. cit.* ; J.-P. Olivier de Sardan, « La gestion communautaire sert-elle l'intérêt public ? », *loc. cit.* ; P.-J. Laurent, « Le "big man" local ou la "gestion coup d'État" de l'espace public », *Politique africaine*, n° 80, décembre 2000, p. 169-181 ; T. Bierschenk, J.-P. Chauveau, J.-P. Olivier de Sardan, *Courtiers en développement. Les villages africains en quête de projet*, Karthala, Paris, 2000.

65 O. Vallée, *La Police morale de l'anticorruption. Cameroun, Nigeria*, Karthala, Paris, 2010.

66 Suivi de tels processus dans la région de Tanger et de Guelmim, notamment à travers une ONG ; entretiens, terrain et observation participante, février-mars 2012.

67 Sur l'Iran, voir F. Adelkhah, *Les Mille et une frontières de l'Iran. Quand les voyages forment la nation*, Karthala, Paris, 2012.

68 Y. Schemeil et W. D. Eberwein, « Le mystère de l'énonciation. Normes et normalité en relations internationales », *in* Y. Schemeil et W. D. Eberwein (dir.), *Normer le monde, op. cit.*, p. 7-62.

69 Dans les années 1950, Cornelius Castoriadis avait caractérisé ainsi les sociétés socialistes mais également les sociétés capitalistes, dans une approche inspirée de Marx plus que de Weber. Voir C. Castoriadis, *La Société bureaucratique, op. cit.* ; et l'analyse de C. Premat, « Le phénomène bureaucratique chez Castoriadis », *Tracés*, 2002 (http://traces.revues.org/4131).

70 H. Miyazaki et A. Riles, « Failure as an end-point », *in* A. Ong et S. J. Collier (dir.), *Global Assemblages, op. cit.*, p. 320-331.

71 B. Stirn, « Lois et règlements. Le paradoxe du désordre », *Revue de droit public*, n° 1, 2006, p. 136.

72 D. Brenneis, « Reforming promise », *loc. cit.*

73 M. Power, *The Audit Society, op. cit.*

74 En référence au livre de A. Blum et M. Mespoulet, *L'Anarchie bureaucratique. Statistique et pouvoir sous Staline*, La Découverte, Paris, 2003.

75 En référence au travail de B. Samuel, « Les cadres stratégiques de lutte contre la pauvreté et les trajectoires de la planification au Burkina Faso », *Sociétés politiques comparées*, n° 16, juin 2009 (*www.fasopo.org/reasopo/n16/article.pdf*).

76 Sur la police, voir B. Harcourt, *Illusion of Order. The False Promise of Broken Window Policing*, Harvard University Press, Cambridge, 2001, qui parle de bricolages et réfute l'idée d'une théorie ; il montre la fragilité de la thèse qui fut à la base, aux États-Unis, de la politique de « tolérance zéro », et notamment de l'absence de lien entre petits désordres et délinquance ; L. Bonelli, *La France a peur, op. cit.* ; L. Mucchielli, *L'Invention de la violence, op. cit.* Sur le *new public management*, voir C. Hood, « A public management for all seasons ? », *Public Administration*, 69 (1), printemps 1991, p. 3-19 ; F.-X. Merrien, « La nouvelle gestion publique. Un concept mythique », *Lien social et politique*, n° 41, printemps 1999, p. 95-103.

حواشي الفصل الثالث 93-128

1 M. Foucault, *Naissance de la biopolitique, op. cit.*, leçon du 14 février 1979, p. 138.

2 A. Barry, T. Osborne et N. Rose (dir.), *Foucault and Political Reason. Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government*, The University of Chicago Press, Chicago, 1996 ; N. Rose, *Powers of Freedom. Reframing Political Thought*, Cambridge University Press, 1999.

3 P. Dardot et C. Laval, *La Nouvelle Raison du monde, op. cit.*

4 E. C. Dunn, « Standards and person-making in East Central Europe », *loc. cit.*

5 B. Hibou, « Retrait ou redéploiement de l'État ? », *Critique internationale*, n° 1, octobre 1998, p. 151-168 ; B. Hibou (dir.), *La Privatisation des États, op. cit.* (et « Preface to the English Edition », *in Privatizing the State*, Hurst, Londres, et Columbia University Press, New York, 2004, p. vii-xvi).

6 A. Desrosières, « Historiciser l'action publique. L'État, le marché et les statistiques », *in* P. Laborier et D. Trom (dir.), *Historicité de l'action publique*, PUF, Paris, 2003, p. 207-221, ainsi que *Pour une sociologie historique de la quantification. L'argument statistique 1, op. cit.*, 2008, et

Gouverner par les nombres. L'argument statistique 2, Presses de l'École des mines, Paris, 2008 ; T. PORTER, *Trust in Numbers*, *op. cit.*, et « Statistics and the career of public reason. Engagement and detachment in a quantified world », *in* T. CROOK et G. O'HARA (dir.), *Statistics and the Public Sphere. Numbers and the People in Modern Britain, c. 1800-2000*, Routledge, New York, 2011, p. 32-47.

7 Citation de J. PECK, *Constructions of Neoliberal Reason*, Oxford University Press, Oxford, 2010 ; voir également N. BRENNER, J. PECK et N. THEODORE, « Variegated neoliberalization. Geographies, modalities, pathways », *Global Networks*, 10 (2), 2010, p. 1-41.

8 R. PLANT, *The Neoliberal State*, Oxford University Press, Oxford, 2010.

9 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique*, *op. cit.*

10 J'ai repris le concept de « décharge » des travaux historiques de Max Weber (traduction des termes allemands de *Verpachtung* et *Überweisung*. Voir M. WEBER, *Histoire économique. Esquisse d'une histoire universelle de l'économie et de la société*, Gallimard, Paris, 1991, p. 85-92 notamment). Pour la réinterprétation que j'en fais, voir B. HIBOU, « La "décharge", nouvel interventionnisme ? », *Politique africaine*, n° 73, mars 1999, p. 6-15, et « Preface to the English edition », *in* B. HIBOU, *loc. cit.*

11 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique*, *op. cit.*, leçon du 7 février 1979.

12 Cela est notamment clairement rappelé par C. CROUCH, « Marketization », *loc. cit.*

13 O. HART, *Firms, Contracts and Financial Structure*, Clarendon Press, Oxford, 1995 ; L. BOWMAN, « P3 – Problem, Problem, Problem », *Project Finance*, n° 206, juin 2006 ; G. HODGE et C. GREVE (dir.), *The Challenge of Public-Private Partnerships. Learning from International Experience*, Edward Elgar, 2005 ; F. MARTY, S. TROSA et A. VOISIN, *Les Partenariats public-privé*, La Découverte, Paris, 2006.

14 Il existe nombre de manuels et de guides. Pour une synthèse de ces mécanismes, voir J. STEETS, *Accountability in Public Policy Partnerships*, Palgrave Macmillan, Londres, 2010.

15 C. CROUCH, « Marketization », *loc. cit.*

16 La littérature sur les agences et autorités indépendantes est immense. Voir par exemple M. THATCHER et A. STONE SWEET (dir.), *The Politics of Delegation*, Franck Cass, Londres, 2003 ; F. GILARDI (dir.), *Delegation in the Regulatory State. Independent Regulatory Agencies in Western Europe*, Edward Elgar, 2008.

17 A. OGIEN, *L'Esprit gestionnaire*, Éditions de l'EHESS, Paris, 1995.

18 Sur l'origine saint-simonienne de ce courant réformateur, voir M. KRYGIER, « Saint-Simon, Marx and the non-governed society », *in* R. BROWN, E. KAMENKA, M. KRYGIER et A. ERH-SOONTAY, *Bureaucracy. The Career of a Concept*, Edward Arnold, Londres, 1979, p. 34-60.

19 Sur l'ambiguïté de l'opposition public-privé dans la volonté de croissance, de bien-être et de puissance des États, voir F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance*, *op. cit.*

20 L. VON MISES, *Bureaucracy*, William Hodge, Londres, 1945, p. 62-63 : « *A bureau is not a profit-seeking enterprise ; it cannot make use of any economic calculation ; it has to solve problems which are unknown to business management. It is out of the question to improve its management by reshaping it according to the pattern of private business. It is a mistake to judge the efficiency of a government department by comparing it with the working of an enterprise subject to the interplay of market factors. [...] It is vain to advocate a bureaucratic reform through the appointment of businessmen as heads of various departments. The quality of being an entrepreneur is not inherent in the personality of the entrepreneur ; it is inherent in the position which he occupies in the framework of market society. [...] It is a widespread illusion that the efficiency of gouvernment bureaus could be improved by management engineers and their methods of scientific management. However, such plans stem from a radical misconstruction of the objectives of civil government.* »

21 Sur les bricolages du NPM, voir C. HOOD, « A public management for all seasons ? », *loc. cit.* ; F.-X. MERRIEN, « La nouvelle gestion publique. Un concept mythique », *loc. cit.* ; P. BEZES, « Construire des bureaucraties wébériennes à l'ère du *new public*

management », *Critique internationale*, n° 35, février 2007, p. 9-29.

22 Proposés par le livre évangélisateur de D. OSBORNE et P. PLASTRIK, *Banishing Bureaucracy. The Five Strategies for Reinventing Government*, Addison Wesley, 1997.

23 Ce sont les dix principes de D. OSBORNE et T. GAEBLER, *Reinventing Government. How the Enterpreneurial Spirit is Transforming the Public Sector*, Addison Wesley, 1992.

24 A. OGIEN, *L'Esprit gestionnaire*, *op. cit.*

25 E. MONNIER, *L'Évaluation de l'action des pouvoirs publics*, Economica, Paris, 1987 ; A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?*, *op. cit.*

26 C'est évidemment la notion développée par Michel FOUCAULT dans ses cours au Collège de France de 1978-1979 (*Naissance de la biopolitique*, *op. cit.*), qui a été largement développée par la suite : B. LATOUR, *Sciences in Action. How to Follow Scientists and Engineers Through Society*, Open University Press, Milton Keynes, 1987 (et son action à distance des savants et experts) ; les *governmentality's studies* ont particulièrement mis l'accent sur cette dimension : voir A. BARRY, T. OSBORNE et N. ROSE (dir.), *Foucault and Political Reason*, *op. cit.*, ou P. MILLER et N. ROSE, *Governing the Present. Administering Economic, Social and Personal Life*, Polity Press, Cambridge, 2008. Mais Weber le disait déjà en des termes différents ; il parlait, on l'a vu, de « décharge » et de délégation.

27 Dans des traditions intellectuelles très différentes, cela est mis en évidence par G. MAJONE (dir.), *Regulating Europe*, Routledge, Londres, 1996, et A. BARRY, *Political Machines*, *op. cit.*

28 Cela est souligné aussi bien par des travaux qui militent pour la réforme et qui, évidemment, ne conceptualisent pas cette inflation procédurale en termes de bureaucratie (*cf.* S. TROSA, *Vers un management postbureaucratique. La réforme de l'État, une réforme de la société*, L'Harmattan, Paris, 2006), que par des chercheurs qui analysent ces processus d'un œil qui se veut neutre (C. POLLITT, *Managerialism and the Public Services. Cuts or Cultural Changes in the 1990's ?*, Blackwell, Oxford, 1993, qui parle à ce propos de néotaylorisme) ou d'un œil tout à fait critique (C. SHORE et S. WRIGHT, « Coercive accountability », *loc. cit.* ; M. STRATHERN (dir.), *The Audit Culture*, *op. cit.* ; P. DU GAY (dir.), *The Values of Bureaucracy*, Oxford University Press, 2005).

29 Ce que montrent nombre de travaux critiques sur le *new public management* (même si leurs auteurs ne le conceptualisent pas en ces termes) : C. HOOD, *Explaining Economic Policy Reversals*, Open University Press, Buckingham, 1994 ; C. HOOD, O. JAMES, G. PETERS et C. SCOTT (dir.), *Controlling Modern Government. Variety, Commonality and Change*, Edward Elgar, 2004 ; I. BRUNO, *À vos marques, prêts... cherchez !*, *op. cit.* ; P. BEZES, *Réinventer l'État. Les réformes de l'administration française (1962-2008)*, PUF, Paris, 2009 ; C. EYRAUD, M. EL MIRI et P. PEREZ, « Les enjeux de quantification dans la LOLF. Le cas de l'enseignement supérieur », *Revue française de socio-économie*, n° 7, 2011, p. 149-170 ; C. EYRAUD, « La réforme de la comptabilité de l'État. Processus, acteurs et enjeux », communication lors de la journée « Normes comptables, normes sociales », organisée au CNAM, Paris, 2 juin 2010 ; F. PIERRU, *Hippocrate malade de ses réformes*, *op. cit.* ; N. BELORGEY, *L'Hôpital sous tension*, *op. cit.*

30 T. PORTER, *Trust in Numbers*, *op. cit.* ; A. DESROSIÈRES, *La Politique des grands nombres*, *op. cit.* ; M. STRATHERN (dir.) *The Audit Culture*, *op. cit.* ; P. DU GAY (dir.), *The Value of Bureaucracy*, *op. cit.*

31 Je m'appuie ici principalement sur le travail de Boris Samuel : voir B. SAMUEL, « Les cadres stratégiques, nouveaux fétiches des politiques de développement ? », contribution au colloque « Les mots du développement », Paris, novembre 2008 ; « Les cadres stratégiques de lutte contre la pauvreté et les trajectoires de la planification au Burkina Faso », *loc. cit.* ; « Calcul macroéconomique et modes de gouvernement. Les cas de la Mauritanie et du Burkina Faso », *Politique africaine*, n° 124, décembre 2011, p. 101-126, et sa thèse en cours à l'Institut d'études politiques de Paris, *Statistiques et pouvoir politique. Burkina Faso, Mauritanie, Guadeloupe.* Voir également F. EGIL, « Les éléphants de papier », *loc. cit.*, et F. GIOVALUCCHI et J.-P. OLIVIER DE SARDAN, « Planification, gestion et politique dans l'aide au

développement. Le cadre logique, outil et miroir des développeurs », *Revue Tiers Monde*, n° 198, février 2009, p. 383-406.

32 H. MARCUSE, *L'Homme unidimensionnel, op. cit.*

33 P. BEZES, *Réinventer l'État, op. cit.*, p. 477.

34 D. BENAMOUZIG et J. BESANÇON, « Administrer un monde incertain. Les nouvelles bureaucraties techniques. Le cas des agences sanitaires en France », *Sociologie du travail*, n° 47, 2005, respectivement p. 301 et p. 308.

35 S. TROSA, *Vers un management post-bureaucratique, op. cit.*

36 C. HOOD, « Economic rationalism in public management. From progressive public administration to new public management », *in* C. HOOD, *Explaining Economic Policy Reversals, op. cit.*, p. 125-141.

37 C. POLLITT et G. BOUCKAERT, *Public Management Reform. A Comparative Analysis : New Public Managemnt Governance and the Neo-Weberian State*, Oxford University Press, 2011.

38 Cette remarque ironique est également de L. VON MISES, *Bureaucracy, op. cit.*, p. 62-66.

39 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique, op. cit.*, p. 266.

40 Jean-Luc Gréau, intervention dans l'émission « Les Matins de France Culture », 22 juillet 2010. Voir également son livre : J.-L. GRÉAU, *La Trahison des économistes*, Gallimard, Paris, 2008.

41 M. WEBER, *Œuvres politiques, op. cit.* Pour une analyse de ce point, voir C. COLLIOT-THÉLÈNE, *Études wébériennes. Rationalités, histoires, droits*, PUF, Paris, 2001, et « Introduction aux textes politiques de Max Weber », *in* M. WEBER, *Œuvres politiques, op. cit.*, p. 83-101.

42 Voir K. POLANYI, *La Grande Transformation, op. cit.* Pour une analyse de cet aspect de son œuvre, voir A. BUĞRA, « Karl Polanyi et la séparation institutionnelle entre politique et économie », *loc. cit.*

43 Respectivement M. CALLON, « Économie et inventions techniques », *Cahier des Annales*, n° 45, 1998, p. 315-330, et « Introduction. The embedddness of economic markets in economics », *in* M. CALLON (dir.), *The Law of the Market, op. cit.*, p. 1-57, et L. THÉVENOT, « Jugement ordinaire et jugement de droit », *Annales ESC*, n° 6, 1992, p. 1279-1299.

44 J'avais déjà mis en évidence ce processus, sans le problématiser en termes de bureaucratisation, dans mes travaux sur la « privatisation de l'État » : voir B. HIBOU (dir.), « La privatisation de l'État », *Critique internationale*, n° 1, octobre 1998, p. 128-194, et *La Privatisation des États, op. cit.*

45 On pourrait également analyser en ces termes le monde des agences qui, d'un point de vue bureaucratique, ressortit à la fois à la logique institutionnelle et à la logique des normes et des procédures : M. THATCHER et A. STONE SWEET (dir.), *The Politics of Delegation, op. cit.* ; J. G. S. KOPPELL, *The Politics of Quasi Government. Hybrid Organizations and the Dynamics of Bureaucratic Control*, Cambridge University Press, Cambridge, 2003 ; T. CHRISTENSEN et P. LAEGREID (dir.), *Autonomy and Regulation. Coping with Agencies in the Modern State*, Edward Elgar, 2006 ; F. GILARDI (dir.), *Delegation in the Regulatory State, op. cit.*

46 Sur les normes ISO, N. BRUNSSON et B. JACOBSSON *et al.*, *A World of Standards, op. cit.* ; K. T. HALLSTRÖM, *Organizing International Standardization. ISO and the IASC in the Quest of Authority*, Edward Elgar, 2004 ; F.-X. DUDOUET, D. MERCIER et A. VION, « Politiques internationales de normalisation », *Revue française de science politique*, 56 (3), juin 2006, p. 367-392 ; C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization. Global Governance Through Volontary Consensus*, Routledge, Londres, 2009. Sur la traçabilité, voir F. COCHOY, « La responsabilité sociale de l'entreprise comme "représentation" de l'économie et du droit », *Droit et Société*, n° 65, 2007, p. 91-101.

47 C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization, op. cit.* ; C. RUWET, « Towards a democratization of standards development ? Internal dynamics of ISO in the context of globalization », *New Global Studies*, 5 (2), 2011, article accessible sur http://www.bepress.com/ngs/vol5/iss2/art1.

48 Sur les normes IFRS, voir B. COLASSE, « Harmonisation comptable internationale. De la résistible ascension de l'IASC/IASB », *Gérer et Comprendre*, n° 75, 2004, p. 30-40 ;

M. CAPRON et E. CHIAPELLO, « Les transformations institutionnelles. L'Europe recule, l'IASB s'impose », *in* M. CAPRON (dir.), *Les Normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, op. cit.*, p. 49-87 ; E. CHIAPELLO, « Les normes comptables comme institution du capitalisme. Une analyse du passage aux normes IFRS à partir de 2005 », *Sociologie du travail*, n° 3, 2005, p. 363-382 ; D. GOUADAIN, « Candide au pays des comptables. Les normes IFRS racontées à un jeune », *Gérer et Comprendre*, n° 88, juin 2007, p. 47-56.

49 D. DEMORTAIN, « Rendre transférable plutôt que diffuser. Les experts scientifiques et l'histoire de la norme alimentaire HACCP », *in* Y. SCHEMEIL et W. D. EBERWEIN (dir.), *Normer le monde, op. cit.*, p. 131-151 ; L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.*

50 Sur tout ce processus d'hybridation, voir J.-C. GRAZ, « Gare aux hybrides. Mythes et réalité de la gouvernance de la mondialisation », *Études internationales*, 39 (3), septembre 2008, p. 361-385.

51 D. DEMORTAIN, « Rendre transférable plutôt que diffuser », *loc. cit.*

52 Sur la traçabilité, voir F. COCHOY, « La responsabilité sociale de l'entreprise comme "représentation" de l'économie et du droit », *loc. cit.* ; T. BARTLEY, « Certification as a mode of social regulation », *Jerusalem Papers in Regulation and Governance*, Working Paper n° 8, mai 2010.

53 F. COCHOY, « Une petite histoire du client. La progressive normalisation du marché et de l'organisation », *Sociologie du travail*, 44 (3), juillet-septembre 2002, p. 373.

54 M. CAPRON et E. CHIAPELLO, « Les transformations institutionnelles. L'Europe recule, l'IASB s'impose », *loc. cit.* ; E. CHIAPELLO, « Les normes comptables comme institution du capitalisme », *loc. cit.* ; B. COLASSE, « Harmonisation comptable internationale : de la résistible ascension de l'IASC/IASB », *loc. cit.*

55 M. CALLON (dir.), *The Laws of the Market*, Blackwell, Oxford, 1998.

56 D'où d'ailleurs l'importance particulière des normes ISO 9000. D. DEMORTAIN, « Rendre transférable plutôt que diffuser », *loc. cit.* ; C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization, op. cit.*

57 C. LEFORT, « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*, p. 292.

58 B. HIBOU, « Economic crime and neoliberal modes of government », *Journal of Social History*, 45 (3), 2012, p. 642-660.

59 R. NAYLOR, *Wages of Crime. Black Markets, Illegal Finance, and the Underworld Economy*, Cornell University Press, Ithaca, 2002 ; R. PALAN, *The Offhore World. Sovereign Markets, Virtual Places, and Nomad Millionaires*, Cornell University Press, Ithaca, 2003 ; T. GODEFROY et P. LASCOUMES, *Le Capitalisme clandestin. L'illusoire régulation des places offshore*, La Découverte, Paris, 2004 ; C. CHAVAGNEUX et R. PALAN, *Les Paradis fiscaux*, La Découverte, Paris, 2006.

60 B. HIBOU, « Les enjeux de l'ouverture au Maroc. Dissidence économique et contrôle politique », *Les Études du CERI*, n° 15, avril 1996, et « L'intégration européenne du Portugal et de la Grèce. Le rôle des marges », *in* S. MAPPA (dir.), *La Coopération internationale face au libéralisme*, Karthala, Paris, 2003, p. 87-134 ; D. MCMURRAY, *In and Out of Morocco. Smuggling and Migration in a Frontier Boomtown*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 2001 ; H. MEDDEB, *Contrebande et réseaux marchands informels en Tunisie*, FASOPO, Paris, miméo 2009, et « L'ambivalence de la course à *el khobza*. Obéir et se révolter en Tunisie », *Politique africaine*, n° 121, mars 2011, p. 35-51.

61 B. HIBOU, « L'intégration européenne du Portugal et de la Grèce. Le rôle des marges », *loc. cit.*, et « Le partenariat en réanimation bureaucratique », *Critique internationale*, n° 18, janvier 2003, p. 117-128.

62 G. FAVAREL-GARRIGUES, T. GODEFROY et P. LASCOUMES, *Les Sentinelles de l'argent sale. Les banques aux prises avec l'antiblanchiment*, La Découverte, Paris, 2009.

63 O. VALLÉE, *La Police morale de l'anticorruption, op. cit.*

64 C. HOOD, « What happens when transparency meets blame-avoidance », *Public Management Review*, 9 (2), 2007, p. 191-210 ; G. FAVAREL-GARRIGUES, T. GODEFROY et P. LASCOUMES, *Les Sentinelles de l'argent sale, op. cit.*

65 M. L. CESONI (dir.), *Criminalité organisée. Des représentations sociales aux définitions juridiques*, LGDJ, Paris, 2004.
66 M. POWER, *The Audit Society*, *op. cit.*, et *The Risk Management of Everything. Rethinking the Politics of Uncertainty*, Demos, Londres, 2004.
67 G. FAVAREL-GARRIGUES, T. GODEFROY et P. LASCOUMES, *Les Sentinelles de l'argent sale*, *op. cit.* ; A. GARAPON, « L'imaginaire pirate de la mondialisation », *Esprit*, n° 356, juillet 2009, p. 154-167.
68 G. FAVAREL-GARRIGUES, T. GODEFROY et P. LASCOUMES, *Les Sentinelles de l'argent sale*, *op. cit.*
69 C. HOOD, « What happens when transparency meets blame-avoidance », *loc. cit.* ; entretiens avec des financiers de la City, mai 2012.
70 W. VAN SCHENDEL et I. ABRAHAM, « Introduction. The making of illicitness », *in* W. VAN SCHENDEL et I. ABRAHAM (dir.), *Illicit Flows and Criminal Things. States, Borders and the Other Side of Globalization*, Indiana University Press, Bloomington, 2005, p. 1-37.
71 M. FOUCAULT, *Surveiller et punir. Naissance de la prison*, Gallimard, Paris, 1975 ; P. LASCOUMES, « Sanction des fautes ou gestion des illégalismes », *Revue interdisciplinaire d'études juridiques*, n° 10, 1983, p. 125-156, et *Élites irrégulières. Essai sur la délinquance d'affaire*, Gallimard, Paris, 1997.
72 G. FAVAREL-GARRIGUES, T. GODEFROY et P. LASCOUMES, *Les Sentinelles de l'argent sale*, *op. cit.*
73 R. COLEMAN, S. TOMBS et D. WHYTE, « Capital, crime control and statecraft in the entrepreneurial city », *Urban Studies*, vol. 42, n° 13, décembre 2005, p. 2511-2530.
74 Le Groupe d'action financière est un organisme intergouvernemental spécialisé dans la lutte contre le blanchiment.
75 R. MARCHAL, « Somalie, un nouveau front anti-terroriste ? », *Les Études du CERI*, n° 135, juin 2007 et « Illégalisme monétaire et guerre civile. Le cas de la Somalie », *in* J.-L. BRIQUET et G. FAVAREL-GARRIGUES (dir.), *Milieux criminels et pouvoir politique*, *op. cit.*, p. 283-316.
76 R. COLEMAN, *Reclaiming the Streets. Surveillance, Social Control and the City*, Willan, Collompton, 2004.
77 Sur le droit pénal et la pratique pénale comme producteurs de bouc-émissaire dans la littérature criminologique, voir D. CHAPMAN, *Sociology and the Stereotype of the Criminal*, Tavistock Publications, Londres, 1968, dont l'un des chapitres est consacré à « la prison et le criminel comme bouc-émissaire ».
78 C. GINZBURG, *Le Sabbat des sorcières*, Gallimard, Paris, 1992.
79 G. LEVI, *Le Pouvoir au village. Histoire d'un exorciste dans le Piémont du XVIIe siècle*, Gallimard, Paris, 1989.
80 Pour un raisonnement proche dans la littérature criminologique, voir C. N. ROBERT, *L'Impératif sacrificiel. Justice pénale au-delà de l'innocence et de la culpabilité*, Éditions d'En-Bas, Lausanne, 1986.
81 P. BROWN, *Society and the Holy in Late Antiquity*, Faber, Londres, 1982.
82 M. STRATHERN, « Robust knowledge and fragile future », *loc. cit.* ; P. DARDOT et C. LAVAL, *La Nouvelle Raison du monde*, *op. cit.* ; A. GARAPON, « L'imaginaire pirate de la mondialisation », *loc. cit.*

حواشي الفصل الرابع 129-166

1 C. LEFORT, « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*, p. 271.
2 Le lien et la convergence d'interprétation sur cette question entre les deux grands penseurs sont mis en évidence par nombre d'auteurs, et notamment par Herbert Marcuse et l'École de Francfort. Sur le point précis de la bureaucratisation universelle, B. RIZZI (*La Bureaucratisation du monde*, *op. cit.*) et J. BURNHAM (*The Managerial Revolution*, *op. cit.*) sont influencés par le totalitarisme des années 1930 et ont une vision purement répressive, coercitive, totalitaire de la bureaucratie comme contrôle de la société, aussi bien public que privé. Pour les années 1960-1970, voir H. JACOBY, *The Bureaucratization of the World*, *op. cit.* ; B. ABRAHAMSSON, *Bureaucracy or Participation. The Logic of Organization*, Sage, Beverly Hills et Londres, 1977 ; D. CLAWSON, *Bureaucracy and the Labour Process*, *op. cit.* Ces travaux rappellent en autres choses que le taylorisme et le management scientifique, avaient pour but d'organiser un contrôle complet du processus de production capitaliste : contrôle

de la main-d'œuvre, contrôle des coûts, contrôle de l'organisation du travail.

3 M. WEBER, « Parlement et gouvernement dans l'Allemagne réorganisée... », *loc. cit.*, p. 334 (qui qualifie la bureaucratie d'« habitacle de la servitude », p. 336).

4 C. LEFORT, « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*, p. 305.

5 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique*, *op. cit.*, leçon du 24 janvier 1979, p. 69.

6 M. WEBER, *Economy and Society*, *op. cit.*, qui parle de « *domination through knowledge* », p. 225.

7 À l'instar de Marx, Adorno ou Marcuse.

8 Sur la banalité de cette analyse et pour une synthèse, voir E. KAMENKA et A. ERH-SOON TAY, « Freedom, law and the bureaucratic state », *in* R. BROWN, E. KAMENKA, M. KRYGIER et A. ERH-SOONTAY, *Bureaucracy*, *op. cit.*, p. 112-134.

9 Ce que montre François Fourquet pour la comptabilité nationale moderne : « Le réel doit *a priori* avoir été normalisé, quadrillé, fixé, ordonné pour être seulement intelligible par l'État. Il n'y a pas d'autres totalités que les totalités de pouvoir ; les totalités sociales n'ont pas d'autre consistance que celles que leur donnent les formations de pouvoir, dont la puissance seule détermine le degré d'intégration, de cohésion et de régularisation des activités singulières et multiples. Tout ce qui échappe à cette normalisation pratique échappe du même coup à la connaissance étatique. La matrice de la théorie philosophique de la connaissance, c'est la théorie étatique de la connaissance » (voir *Les Comptes de la puissance*, *op. cit.*, p. 344).

10 Par exemple des membres du groupe Socialisme ou Barbarie, notamment Castoriadis et son analyse de l'institution imaginaire de la société bien entendu, mais aussi LEFORT, dont les expressions sont tirées de la mise au point publiée dans la revue *Arguments*, n° 4, juin-septembre 1957, et reproduite dans *Éléments d'une critique de la bureaucratie*, *op. cit.*, p. 306-307.

11 A. L. STINCHCOMBE, *When Formality Works*, *op. cit.*, parle de « gouvernement par abstraction » (chapitre 2) pour signifier l'existence de mécanismes de gouvernance qui assurent à ceux qui produisent les normes que ces critères sont satisfaits (validation formelle, procédures, normes, protocoles).

12 C. LEFORT, « Qu'est ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*

13 C. CASTORIADIS, *La Société bureaucratique*, *op. cit.* ; C. PREMAT, « Le phénomène bureaucratique chez Castoriadis », *loc. cit.*

14 La littérature est infinie. Voir notamment, N. BRUNSSON et B. JACOBSSON *et al.*, *A World of Standards*, *op. cit.* ; A. BARRY, *Political Machines*, *op. cit.*, à propos de ses technozones ; E. C. DUNN, « Standards and person-making in East Central Europe », *loc. cit.* ; M. BENEDETTO-MEYER et E. RAIMOND, « La relation client "2.0" », *loc. cit.*, qui montrent comment les clients sont contrôlés à travers la logique managériale qui entre dans les forums de plaintes.

15 Sur le principe même, qui est à la base de la bureaucratie comme processus de rationalisation, voir R. BROWN, « Bureaucracy. The utility of a concept », *in* R. BROWN, E. KAMENKA, M. KRYGIER et A. ERH-SOONTAY, *Bureaucracy. The Career of a Concept*, *op. cit.*, et P. M. BLAU et M. W. MEYER, *Bureaucracy in Modern Society*, Random House, New York, 1971. Sur la forme actuelle que prend ce contrôle gestionnaire et à distance, parmi beaucoup d'autres, J.-P. DURAND, *La Chaîne invisible*, *op. cit.*

16 F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance*, *op. cit.*, p. 341.

17 A. OGIEN, *L'Esprit gestionnaire*, *op. cit.*

18 A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?*, *op. cit.*

19 C. SHORE et S. WHRIGHT (dir.), *Anthropology of Policy. Critical Perspectives on Governance and Power*, Routledge, Londres, 1997.

20 L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.*, p. 233.

21 M. DE CERTEAU, *L'Invention du quotidien*, *op. cit.*

22 Ces expressions sont celles de Laurent THÉVENOT dans « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.*, p. 207.

23 M. POWER, *The Audit Explosion*, Demos, Londres, 1994, et *The Audit Society*, *op. cit.* ; M. STRATHERN (dir.), *Audit Cultures*, *op. cit.*

24 S. TROSA, *Vers un management post-bureaucratique*, *op. cit.*, p. 46. Sur le monde universitaire, voir J.-F. BAYART, *Sortir du national-libéralisme ?*, *op. cit.*, et H. RADICE, « From Warwick university Ltd to British

universities Plc », *Red Pepper*, mars 2001, p. 18-21.

25 B. JOBERT (dir.), *Le Tournant néolibéral en Europe, op. cit.* ; L. ROUBAN, *Le Pouvoir anonyme*, Presses de la FNSP, Paris, 1994, et « Les États occidentaux d'une gouvernementalité à l'autre », *Critique internationale*, n° 1, octobre 1998, p. 131-149 ; F. DREYFUS, *L'Invention de la bureaucratie. Servir l'État en France, en Grande-Bretagne et aux États-Unis (XVIIIe-XXe siècle)*, La Découverte, Paris, 2000 ; P. BEZES, *Réinventer l'État, op. cit.*

26 Voir J.-P. Durand, qui utilise l'image du « flic » « dans le flux », *in* J.-P. DURAND, *La Chaîne invisible, op. cit.* ; P. ZARIFIAN, *Le Travail et la Compétence, op. cit.*, qui parle de « contrôle d'engagement subjectif ».

27 T. BARTLEY, « Certification as a mode of social regulation », *loc. cit.* ; L. THÉVENOT, « L'autorité à l'épreuve de la critique. Jusqu'aux oppressions du "gouvernement par l'objectif" », *loc. cit.*

28 La référence aux chaînes invisibles fait écho au livre de J.-P. DURAND, *La Chaîne invisible, op. cit.*, qui analyse des secteurs très diversifiés en ces termes.

29 Selon l'expression de Michel Foucault dans *Surveiller et punir, op. cit.*, p. 360, pour parler des pratiques quotidiennes de domination qui jouent simultanément sur les dépendances mutuelles, sur l'autonomie et sur les désirs d'émancipation des sujets ; j'ai amplement analysé la domination sous cet angle, dans B. HIBOU, *Anatomie de la domination, op. cit.*

30 Débats en France à la suite d'une tentative de législation sur le sujet par le président Sarkozy, voir notamment *La Croix*, 14 octobre 2011.

31 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique, op. cit.* ; N. ROSE, *Governing the Soul. The Shaping of the Private Self*, Routledge, Londres, 1989, et « Governing "advanced" liberal democracies », *in* A. BARRY, T. OSBORNE et N. ROSE (dir.), *Foucault and Political Reason, op. cit.* ; M. HERZFELD, « Commentaire sur le texte de Zygmunt Bauman », *Anthropologie et Société*, 27 (3), 2003, p. 43-46.

32 D. MARSHALL, « Justice et LOLF, quelle compatibilité ? », *loc. cit.* ; G. SAINATI et U. SCHALCHI, *La Décadence sécuritaire, op. cit.*

33 *Ibid.*, p. 14. Les auteurs parlent principalement de la France, mais font des comparaisons avec d'autres pays européens et les États-Unis.

34 M. FOUCAULT, *Il faut défendre la société. Cours au Collège de France, 1976*, Gallimard-Le Seuil, Paris, 1997 ; R. COLEMAN, *Reclaiming the Streets, op. cit.* ; P. COMBESSIE, *Sociologie de la prison*, La Découverte, Paris, 2009.

35 C. PARENTI, *Lockdown America. Police and Prisons in the Age of Crisis*, Verso, Londres, 1999 ; L. Wacquant, *Punir les pauvres. Le nouveau gouvernement de l'insécurité sociale*, Agone, Marseille, 2004, et *Punishing the Poor. The Neoliberal Government of Social Insecurity*, Duke University Press, Durham, 2009.

36 Z. BAUMAN, *Modernité et holocauste*, La Fabrique, Paris, 2002 ; H. MARCUSE, *L'Homme unidimensionnel, op. cit.*, et C. GINZBURG, « Tuer un mandarin chinois. Des conséquences morales de la distance », *in* C. GINZBURG, *À distance. Neuf essais sur le point de vue en histoire*, Gallimard, Paris, 2001, p. 165-180; E. TRAVERSO, *À feu et à sang. 1914-1945, la guerre civile européenne*, Stock, Paris, 2009.

37 Z. BAUMAN, *Modernité et holocauste, op. cit.*, p. 58-60.

38 M. HERZFELD, *The Social Production of Indifference. Exploring the Symbolic Roots of Western Bureaucracy*, The University of Chicago Press, Chicago, 1992.

39 Ce qui rejoint l'analyse subtile que mène John Lonsdale sur l'ambivalence de l'ethnicité. Voir J. LONSDALE, « The moral economy of Mau Mau. Poverty and civic virtue in kikuyu political thought », *in* B. BERMAN et J. LONSDALE, *Unhappy Valley. Conflit in Kenya and Africa, Eastern Arican Studies*, James Currey, Londres, 1992, volume I, p. 315-466.

40 Outre la Shoah analysée en ces termes par les travaux précédemment cités, le génocide des Tutsis du Rwanda a été interprété selon le même modèle par M. BARNETT, « The UN Council, indifference and genocide in Rwanda », *Cultural Anthropology*, 12 (4), 1997, p. 551-578, tandis que les études sur le génocide des Arméniens n'utilisent pas cette référence mais le montrent concrètement. Voir A. AKTAR, « Economic nationalism in Turkey. The

formative years, 1912-1925 », *Review of Social, Economic and Administrative Studies, Bogazici Journal*, vol. 10, n° 1-2, 1996, p. 263-290, et « "Turkification" policies in the early republican era », *in* C. DUFFT (dir.), *Turkish Literature and Cultural Memory. « Multiculturalism » as a Literary Theme after 1980*, Harrassowitz Verlag, Wiesbaden, 2009, p. 29-62.

41 Cet exemple est donné par A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?*, *op. cit.*, p. 89, note 2.

42 M. STRATHERN, « Afterword. Accountability... and ethnography », *in* M. STRATHERN (dir.), *The Audit Culture*, *op. cit.*, p. 279-304 ; C. SHORE et S. WRIGHT, « Coercive accountability », *loc. cit.*, et C. SHORE et S. WRIGHT (dir.), *Anthropology of Policy*, *op. cit.*

43 H. MARCUSE, *L'Homme unidimensionnel*, *op. cit.* ; V. KLEMPERER, *LTI, la langue du III^e Reich*, Albin Michel, Paris, 1996 ; J.-P. FAYE, *Langages totalitaires. Critique de la raison, l'économie narrative*, Hermann, Paris, 1972.

44 E. HAZAN, *LQR, la propagande au quotidien*, Raison d'Agir, Paris, 2006.

45 A. PICON, « Imaginaires de l'efficacité, pensée technique et rationalisation », *Réseaux*, n° 109, 2001 ; J. KARNS ALEXANDER, *The Mantra of Efficiency. From Waterwheel to Social Control*, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 2008.

46 L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.*, p. 216.

47 A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?*, *op. cit.*, p. 75 et 119.

48 *Ibid.*, p. 121-131, citation p. 214.

49 Voir les développements à ce sujet *infra*, chapitre 3, notes 46 à 57.

50 F. PIRON, « La production politique de l'indifférence dans le nouveau management public », *loc. cit.* ; J. PIERRE, « La commercialisation de l'État. Citoyens, consommateurs et émergence du marché public », *loc. cit.*

51 Voir M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique*, *op. cit.* ; P. MILLER et N. ROSE, *Governing the Present. Administering Economic, Social and Personal Life*, Polity Press, Cambridge, 2008 ; E. HACHE (dir.), « Néolibéralisme et responsabilité », *Raisons Politiques*, n° 28, novembre 2007, p. 5-110.

52 Tel est le cas des Nations unies et de l'OCDE par exemple : voir A. KEMP, « Labor migration in Israel. An overview », Social Policy, Employment and Migration, OECD Working Paper, n° 103, Paris, OCDE, 2010.

53 M. STRATHERN, « Introduction. New accountabilities », *loc. cit.*

54 N. BRUNSSON et B. JACOBSSON *et al.*, *A World of Standards*, *op. cit.*

55 E. OZYÜREK, *Nostalgia for the Modern. State Secularism and Everyday Politics in Turkey*, Duke University Press, Durham, 2006 ; P. AMSTRONG, « Neoliberalism in Action », *loc. cit.*

56 M. LUXTON, « Doing neoliberalism. Perverse individualism in personal life », *in* S. BRADLEY et M. LUXTON (dir.), *Neoliberalism and Everyday Life*, McGill-Queen's University Press, Montréal, 2010, p. 163-183 (et l'auteur rappelle cette phrase emblématique prononcée par Margaret Thatcher : « Il n'y a pas une chose qui s'appelle la société. Il n'y a que l'économie et les familles », cité p. 175).

57 R. B. NAIR, *Lying on the Postcolonial Couch. The Idea of Indifference*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 2002.

58 H. MARCUSE, « Some social implications of modern technology », *loc. cit.*, et *L'Homme unidimensionnel*, *op. cit.*

59 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique*, *op. cit.* ; M. FEHER, « S'apprécier, ou les aspirations du capital humain », *Raisons politiques*, n° 28, 2007, p. 11-32.

60 L. THÉVENOT, « L'autorité à l'épreuve de la critique. Jusqu'aux oppressions du gouvernement par l'objectif », *loc. cit.* ; M. HERZFELD, *The Social Production of Indifference*, *op. cit.*

61 H. BOUCHILLOUX, *La Question de la liberté chez Descartes. Libre arbitre, liberté et indifférence*, Honoré Champion, Paris, 2003.

62 Ce que montre par exemple R. MARTIN, *An Empire of Indifference*, *op. cit.*, pour les États-Unis dans leur guerre en Afghanistan et en Irak.

63 A. G. SLAMA, *La Société d'indifférence*, *op. cit.*

64 C. E. SCOTT, *Living with Indifference*, Indiana University Press, Bloomington, 2003.

65 M. HERZFELD, *The Social Production of Indifference*, *op. cit.*

66 M. STRATHERN, « Afterwords. Accountability... and ethnography », *loc. cit.*

67 F. LORDON, « Finance internationale. Les illusions de la transparence », *Critique internationale*, n° 10, janvier 2001, p. 6-21 ; voir également D. HEALD et C. HOOD (dir.), *Transparency. The Key for Better Governance ?*, Oxford University Press, 2006.

68 O. VALLÉE, *La Police morale de l'anticorruption, op. cit.*

69 H. MARCUSE, « Some social implications of modern technology », *loc. cit.*, p. 145 (« *The mechanics of conformity spread from the technological to the social order ; they govern performance not only in the factories and shops but also in offices, schools, assemblies and, finally, in the realm of relaxation and entertainment* »).

70 *Ibid.*, p. 144 (« *the utmost expediency with utmost convenience* »).

71 J. SOSS, R. C. FORDING et S. F. SCHRAM, *Disciplining the Poor, op. cit.*, p. 2.

72 Pour l'analyse critique des dispositifs de lutte contre la pauvreté promus par les bailleurs de fonds, voir B. SAMUEL, « Les cadres stratégiques de lutte contre la pauvreté et les trajectoires de la planification au Burkina Faso », *loc. cit.* ; F. EGIL, « Les éléphants de papier », *loc. cit.* ; F. GIOVALUCCHI et J.-P. OLIVIER DE SARDAN, « Planification, gestion et politique dans l'aide au développement », *loc. cit.* Pour le cas du Maroc mais à travers lui aussi l'ensemble des projets d'inspiration néolibérale, voir I. BONO, *Cantiere del Regno, op. cit.* ; I. BONO, « Activisme associatif comme marché du travail à El Hajeb. Normalisation sociale et politique par les "activités génératrices de revenus" », *Politique africaine*, n° 120, décembre 2010, p. 25-44. Pour le cas de l'Amérique latine, voir R. PEÑAFIEL, *L'Événement discursif paupériste. Lutte contre la pauvreté et redéfinition du politique en Amérique latine, Chili, Mexique, Vénézuéla, 1910-2006*, thèse de doctorat en sciences politiques, université du Québec, Montréal, janvier 2008 (www.fasopo.org/reasopo/jr/these_penafiel_vol1 et vol2.pdf).

73 Sur les compétences dans le managérialisme, voir J.-P. LE GOFF, *La Barbarie douce. La modernisation aveugle des entreprises et de l'école*, La Découverte, Paris, 1999, qui parle de « logomachie de la compétence » (p. 28).

74 I. BONO, « Activisme associatif comme marché du travail à El Hajeb », *loc. cit.* ; B. HIBOU et M. TOZY, *L'INDH entre charité institutionnalisée, réallocation des ressources et fabrique des élites*, FASOPO, multigr., Paris, décembre 2009.

75 J. SOSS, R. C. FORDING et S. F. SCHRAM, *Disciplining the Poor, op. cit.*

76 Voir notamment J. FERGUSON, *The Anti-Politics Machine. « Development », Depolitization and Bureaucratic Power in Lesotho*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1994.

77 Sur la logique de la responsabilité, voir M. FEHER, « S'apprécier, ou les aspirations du capital humain », *loc. cit.* Sur l'analyse de la conceptualisation de la pauvreté dans l'ordre néolibéral, B. HIBOU, « Économie politique du discours de la Banque mondiale en Afrique, *loc. cit.* ; G. PROCACCI, « La naissance d'une rationalité moderne de la pauvreté », *in* S. PAUGAM (dir.), *L'Exclusion. L'état des savoirs*, La Découverte, Paris, 1996, p. 405-416 ; R. PEÑAFIEL, *L'Événement discursif paupériste, lutte contre la pauvreté et redéfinition du politique en Amérique latine, op. cit.*

78 Discours royal du 18 mai 2005.

79 B. HIBOU et M. TOZY, *L'INDH entre charité institutionnalisée, réallocation des ressources et fabrique des élites, op. cit.*

80 D. FASSIN, *La Raison humanitaire. Une histoire morale du temps présent*, Gallimard-Le Seuil-Hautes Études, Paris, 2010, p. 9.

81 L. MALKKI, *Purity and Exile. Violence, Memory and Cosmology among Hutu Refugees in Tanzania*, University of Chicago Press, Chicago, 1995 ; M. AGIER, *Gérer les indésirables. Des camps de réfugiés au gouvernement humanitaire*, Flammarion, Paris, 2008.

82 D. FASSIN, *La Raison humanitaire, op. cit.* ; H. THOMAS, *Les Vulnérables. La démocratie contre les pauvres*, Éditions du Croquant, Bellecombes-en-Bauges, 2010.

83 S. TALIANI et R. BENEDUCE, interventions aux deuxièmes rencontres européennes du FASOPO (www.fasopo.org/reasopo.htm#rencontres) du 6 février 2009 sur la bureaucratisation néolibérale ; S. TALIANI, « A credible past and a shameless body. History, violence and repetition of asylum women in Italy », *Sociétés politiques comparées*, n° 32, 2011 (http://www.fasopo.

org/reasopo.htm#revue) ; R. BENEDUCCE, *Archeologie del trauma*, Laterza, Rome, 2010.

84 A. C. HELTON, *The Price of Indifference. Refugees and Humanitarian Actions in the New Century*, Oxford University Press, 2002, est l'exemple même du livre qui promeut, sans forcément le vouloir, une évolution toujours plus formalisée et bureaucratique de la politique humanitaire.

85 D. FASSIN, *La Raison humanitaire*, *op. cit.* ; H. THOMAS, *Les Vulnérables*, *op. cit.*

86 S. TALIANI et R. BENEDUCE, interventions aux deuxièmes rencontres européennes du FASOPO (www.fasopo.org/reasopo.htm#rencontres) du 6 février 2009 sur la bureaucratisation néolibérale.

87 R. BENEDUCE, *Archeologie del trauma*, *op. cit.* ; S. TALIANI, « A credible past and a shameless body », *loc. cit.*

88 D. FASSIN, *La Raison humanitaire*, *op. cit.*

89 B. HIBOU, *Anatomie politique de la domination*, *op. cit.*

90 G. DELEUZE, *Différence et répétition*, PUF, Paris, 1972, p. 43.

91 R. CHATTERJI et D. MEHTA, *Living with Violence. An Anthropology of Events and Everyday Life*, Routledge, Londres, 2007 ; R. B. NAIR, *Lying on the Postcolonial Couch*, *op. cit.* ; C. E. SCOTT, *Living with Indifference*, *op. cit.*

92 A. LÜDTKE, *Histoire du quotidien*, Éditions de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 1994, et *Des ouvriers dans l'Allemagne du XIXe siècle. Le quotidien des dictatures*, L'Harmattan, Paris, 2000.

93 Comme l'illustre la tradition catholique de l'indifférence : J.-L. GORÉ, *La Notion d'indifférence chez Fénelon et ses sources*, PUF, Paris, 1956.

94 H. SUSSMAN, « Introduction. The politics of language-based systems », et C. LOCATELLI, « Unwording beyond negation, erasures and reticencia. Beckett's committed silence », *in* H. SUSSMAN et C. DEVENNEY (dir.), *Engagement and Indifference. Beckett and the Political*, State University of New York Press, New York, 2001, respectivement p. 1-10 et 19-41.

95 Il est intéressant de noter que MARCUSE, dans son texte de 1941 (« Some social implications of modern technology », *loc. cit.*), note la neutralité de ce fétichisme de la technique par rapport au politique, et sa compatibilité et son accommodement aussi bien avec la démocratie qu'avec la répression ; c'est d'autant plus intéressant de le souligner que ses travaux ultérieurs peuvent laisser penser à des interprétations plus univoques (*cf.* la remarque des préfaciers du texte).

96 C. LEFORT, « Qu'est-ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*, p. 304.

حواشي الفصل الخامس 167-224

1 A. RILES, « Introduction. In response », *in* A. RILES (dir.), *Documents. Artifacts of Modern Knowledge*, *op. cit.*, p. 17.

2 C. LEFORT, « Qu'est ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*, p. 306.

3 *Ibid.*, p. 290.

4 M. DE CERTEAU, *L'Invention du quotidien*, *op. cit.* ; J.-F. BAYART, « Le politique par le bas en Afrique noire », *Politique africaine*, n° 1, 1981, p. 53-82 ; J.-F. BAYART, A. MBEMBE et C. TOULABOR, *Le Politique par le bas en Afrique Noire*, Karthala, Paris, 2008.

5 Cette conceptualisation est de J. LONSDALE, « The conquest state of Kenya, 1895-1905 », *in* J. A. DE MOOR et H. L. WESSELING (dir.), *Imperialism and War. Essays on Colonial Wars in Asia and Africa*, Brill, Leiden, 1989.

6 Je suis en cela l'approche développée par Michel Foucault et à sa suite par des auteurs comme Jean-François Bayart, Nicholas Rose, Michel Feher, mais aussi Claude Lefort, Max Weber et Michel de Certeau.

7 Il existe une littérature énorme sur l'expertise comme marché. Pour l'aspect lucratif, voir B. S. SINGER, « Towards a sociology of standards », *loc. cit.* ; C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization*, *op. cit.* ; Pour l'aspect industrie, sur l'audit, voir M. POWER, *The Audit Explosion*, *op. cit.* et *The Audit Society*, *op. cit.* ; P. LASCOUMES et D. LORRAIN, « Les trous noirs du pouvoir. Les intermédiaires de l'action publique », et D. LORRAIN, « Le marché a dit. Intermédiaires financiers et managers dans le secteur électrique », *Sociologie du travail*, n° 49, 2007, p. 1-118 ; O. VALLÉE, *La Police morale de*

l'anticorruption, op. cit., sur l'industrie des critères et de la bureaucratie de la lutte contre la corruption ; G. FAVAREL, T. GODEFROY et P. LASCOUMES, *Les Sentinelles de l'argent sale, op. cit.*, sur l'industrie des normes, des listes et des logiciels dans la lutte contre le blanchiment.

8 N. BRUNSSON et B. JACOBSSON *et al.*, *A World of Standards, op. cit.* ; M. CALLON, *The Laws of the Market, op. cit.* ; B. LATOUR, *Sciences in Action, op. cit.*

9 Voir le numéro coordonné par Frédéric PIERRU et Odile HENRY, « Le conseil de l'État », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 193, juin 2012, p. 4-95.

10 Pour la France, voir par exemple O. ROUBIEU, « Le modèle du "manager". L'imposition d'une figure légitime parmi les hauts fonctionnaires des collectivités locales », *Politix*, n° 28, 1994, p. 35-48 ; A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?, op. cit.*

11 Cela apparaît clairement dans la recherche réalisée par R. TORSTENDAHL, *Bureaucratisation in Northwestern Europe, op. cit.*

12 M. EXWORTHY et S. HALFORD (dir.), *Professionals and the New Managerialism in the Public Sector*, Open University Press, Buckingham, 1999 ; F. PIERRU, *Hippocrate malade de ses réformes, op. cit.* ; N. BELORGEY, *L'Hôpital sous pression, op. cit.* ; F. ACKER, « Sortir de l'invisibilité. Le cas du travail infirmier », *in* B. CONEIN et L. THÉVENOT (dir.), *Cognition et information en société, op. cit.*, p. 65-94.

13 A. TRAUTMAN, « Bureaucratisation de la recherche », *loc. cit.* ; D. BRENNEIS, « Reforming promise », *loc. cit.*, D. WARWICK, *Bureaucracy, op. cit.* ; C. SHORE et S. WRIGHT, « Coercive accountability », *loc. cit.*

14 C. SHORE et S. WRIGHT, « Coercive accountability », *loc. cit.* ; M. EXWORTHY et S. HALFORD (dir.), *Professionals and the New Managerialism in the Public Sector, op. cit.*

15 S. KALBERG, *La Sociologie historique comparative de Max Weber, op. cit.*, p. 138-139 et 166 *et sqq.* (citation p. 167). Voir évidemment M. WEBER, *Economy and Society, op. cit.*, notamment p. 932 *et sqq.*, et 1000 *et sqq.*, ainsi que C. LEFORT, « Qu'est ce que la bureaucratie ? », *loc. cit.*, p. 277 *et sqq.*

16 M. STRATHERN, « Bullet-proofing... », *loc. cit.* ; M. CALLON, P. LASCOUMES et Y. BARTHE, *Agir dans un monde incertain, op. cit.* ; D. BENAMOUZIG et J. BESANÇON, « Administrer un monde incertain », *loc. cit.* ; F. BUTON, « De l'expertise scientifique à l'intelligence épidémiologique. L'activité de veille sanitaire », *Genèse*, n° 65, décembre 2006, p. 71-91 ; Y. BARTHE, *Le Pouvoir d'indécision. La mise en politique des déchets nucléaires*, Economica, Paris, 2006.

17 M. SENNELART, *Les Arts de gouverner. Du regimen médieval au concept de gouvernement*, Le Seuil, Paris, 1995.

18 N. GRANDGUILLAUME, « La demande de contrôle », *Revue administrative*, n° 318, novembre-décembre 2000, p. 641-651.

19 M. POWER, *The Audit Society, op. cit.*, et *The Risk Management of Everything, op. cit.*

20 B. LATOUR, *Sciences in Action, op. cit.* ; M. CALLON (dir.), *The Laws of the Market, op. cit.* ; M. BENEDETTO-MEYER, S. MAUGERI et J.-L. METZGER, « Introduction », *in* M. BENEDETTO-MEYER, S. MAUGERI et J.-L. METZGER (dir.), *L'Emprise de la gestion. La société au risque des violences gestionnaires, op. cit.*

21 C. SHORE et S. WRIGHT, « Coercive accountability », *loc. cit.*

22 C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization, op. cit.*

23 D. CLAWSON, *Bureaucracy and the Labour Process, op. cit.*

24 C'est ce que montrent de façon théorique les travaux de Gramsci sur l'hégémonie.

25 Le cas des soins à la famille est analysé par M. LUXTON, « Doing neoliberalism », *loc. cit.*, à propos du Canada ; pour le cas de la consommation, voir K. SOPER et F. TRENTMANN (dir.), *Citizenship and Consumption*, Palgrave MacMillan, 2008.

26 M. STRATHERN, *After Nature. English Kinship in the Late Twentieth Century*, Cambridge University Press, 1992.

27 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique, op. cit.* ; *Histoire de la sexualité 1. La Volonté de savoir*, Gallimard, Paris, 1976 ; J.-F. BAYART, *Le Gouvernement du monde, op. cit.*

28 Pour le cas des avocats, des médecins et des psychiatres, voir D. FASSIN, *La Raison humanitaire, op. cit.* ; S. TALIANI et R. BENEDUCE, interventions aux deuxièmes rencontres européennes du FASOPO du 6 février 2009 (*www.fasopo.org/reasopo.htm#rencontres*) sur la bureaucratisation néolibérale ; pour le cas du monde de

l'enseignement et de la recherche, voir M. STRATHERN (dir.), *Audit Cultures, op. cit.*, et « Bullet-proofing... », *loc. cit.* ; D. BRENNEIS, « Reforming promise », *loc. cit.* ; I. BRUNO, *À vos marques, prêts... cherchez !, op. cit.*

29 Ce que montrent un certain nombre d'études sur les chômeurs ou l'aide familiale aux personnes âgées ; par exemple, M. LUXTON, « Doing neoliberalism », *loc. cit.*

30 M. WEBER, *Economy and Society, op. cit.*, p. 224, « *When those subject to bureaucratic control seek to escape the influence of existing bureaucratic apparatus, this is normally possible only by creating an organization of their own which is equally subject to bureaucratization* ».

31 H. JACOBY, *The Bureaucratization of the World, op. cit.*

32 H. MARCUSE, « Some social implications of modern technology », *loc. cit.*

33 P. VEYNE, *Les Grecs ont-ils cru à leurs mythes ?, op. cit.*

34 http://www.cnil.fr/la-cnil/actualite/article/article/la-cnil-delivre-ses-premiers-labels.

35 A. SEN, *Un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté*, Odile Jacob, Paris, 2003 ; J. GADREY et F. JANY-CATRICE, *Les Nouveaux Indicateurs de richesse*, La Découverte, Paris, 2007 ; D. MÉDA, *Au-delà du PIB. Pour une autre mesure de la richesse*, Flammarion, Paris, 2008.

36 C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization, op. cit.*

37 T. BARTLEY, « Certification as a mode of social regulation », *loc. cit.* ; L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.* ; M. STRATHERN, « Afterwords. Accountability... and ethnography », *loc. cit.*

38 M. MICHELETTI, « The moral force of consumption and capitalism », *loc. cit.* ; F. COCHOY, « La responsabilité sociale de l'entreprise comme "représentation" de l'économie et du droit », *loc. cit.* ; T. BARTLEY, « Certification as a mode of social regulation », *loc. cit.* ; M. STRATHERN (dir.), *The Audit Cultures, op. cit.*

39 Ces développements sont issus de la partie non traduite en français de *Economy and Society*. C'est ma lecture de l'article de M. DOBRY, « Légitimité et calcul rationnel. Remarques sur quelques "complications" de la sociologie de Max Weber », *in* P. FAVRE, J. HAYWARD et Y. SCHEMEIL (dir.), *Être gouverné. Hommages à Jean Leca*, Presses de Sciences Po, Paris, 2003, p. 127-147, qui m'a fait connaître ce passage et m'en a révélé l'importance.

40 B. HIBOU, *Anatomie politique de la domination, op. cit.*

41 M. DOBRY, « Légitimité et calcul rationnel... », *loc. cit.*, p. 130-131.

42 C'est ce que montrent, dans une tout autre conceptualisation, des travaux aussi différents que M. LAMPLAND et S. LEIGH STAR (dir.), *Standards and their Stories, op. cit.* ; L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.* ; A. L. STINCHCOMBE, *When Formality Works, op. cit.*

43 S. M. JACOBY, *Employing Bureaucracy, op. cit.*

44 Voir notamment les recherches de Laurent THÉVENOT (par exemple « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.*) qui montre que les lieux de normativité sont pluriels d'un point de vue technique et/ou statistique.

45 T. BARTLEY, « Certification as a mode of social regulation », *loc. cit.* ; C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization, op. cit.* ; J.-C. GRAZ, « Les hybrides de la mondialisation. Acteurs, objets et espaces de l'économie politique internationale », *Revue française de science politique*, 56 (5), 2006, p. 765-787 ; F.-X. DUDOUET, D. MERCIER et A. VION, « Politiques internationales de normalisation », *loc. cit.*

46 C. N. MURPHY et J. YATES, *The International Organization for Standardization, op. cit.* ; M. STRATHERN, « Introduction. New accountabilities », *loc. cit.*

47 Jean-François Bayart parle de la bureaucratie en Afrique comme d'un « mouvement social », voir J.-F. BAYART, « La revanche des sociétés africaines », *Politique africaine*, n° 11, septembre 1983, p. 95-127.

48 S. TIMMERMANS et S. EPSTEIN, « A world of standards but not a standard world. Toward a sociology of standards and standardization », *Annual Review of Sociology*, n° 36, 2010, p. 69-89, le montrent dans le cas des normes techniques.

49 A. G. GOULDNER, *Patterns of Industrial Bureaucracy, op. cit.*

50 C'est l'initiative transparence dans l'industrie extractive EITI (Extractive Industries Transparency Initiative). On peut penser aux entreprises pétrolières au Nigéria qui ont ce label RSE mais n'en exploitent pas moins les populations et n'en utilisent pas moins des mercenaires pour assurer leur sécurité. Voir le numéro spécial « Perspectives on Nigeria. Internal conflict, oil politics, transnational security risks, and opportunities for peace in the Niger Delta », *African Security*, 4 (1), janvier-mars 2011, p. 1-80.

51 J.-F. Bayart, S. Ellis et B. Hibou, *La Criminalisation de l'État en Afrique*, Complexe, Bruxelles, 1997 ; O. Vallée, *La Police morale de l'anticorruption*, *op. cit.*

52 J'ai étudié cette norme pour la Tunisie dans B. Hibou, *Anatomie politique de la domination*, *op. cit.*

53 Comme l'ont expliqué les responsables de Quick France pour se disculper et rassurer les clients après le postage d'une vidéo sur Internet montrant le Quick de Belleville envahi par les rats en mai 2012, ou comme Alice me l'a raconté à propos de l'un des services où elle avait travaillé auparavant.

54 D. Bourcier, « Le plaisir de la recherche, c'est toujours de tomber sur quelque chose d'inattendu », *CAES du CNRS, Le Magazine*, n° 97, 2011, p. 4-7.

55 Entretiens avec des fonctionnaires et des agents contractuels de ces différentes administrations, Paris, mars 2010, juillet 2011 et février 2012.

56 B. Samuel, « Trajectoire technocratique et instabilité politique en Mauritanie, 2003-2011 », *loc. cit.*, et « Les cadres stratégiques de lutte contre la pauvreté et les trajectoires de la planification au Burkina Faso », *loc. cit.*

57 N. Belorgey, *L'Hôpital sous pression*, *op. cit.*

58 Entretiens avec des fonctionnaires et des agents contractuels de ces différentes administrations, Paris, mars 2010, juillet 2011 et février 2012.

59 N. Brunsson et B. Jacobsson *et al.*, *A World of Standards*, *op. cit.*

60 A. Barry, *Political Machines*, *op. cit.* ; M. Lampland et S. Leigh Star (dir.), *Standards and their Stories*, *op. cit.*

61 M. Lampland et S. Leigh Star (dir.), *Standards and their Stories*, *op. cit.*

62 Voir par exemple M. Exworthy et S. Halford (dir.), *Professionals and the New Managerialism in the Public Sector*, *op. cit.* ; le dossier de *Sociologie du travail*, 53 (3) ; pour le secteur médical, N. Belorgey, *L'Hôpital sous pression*, *op. cit.*

63 M. Strathern, *After Nature*, *op. cit.* ; H. Marcuse, *L'Homme unidimensionnel*, *op. cit.* ; A. Ogien et S. Laugier, *Pourquoi désobéir en démocratie ?*, *op. cit.*

64 C. Shore et S. Whright (dir.), *Anthropology of Policy*, *op. cit.*

65 Pentland et Rueter, cité par A. Styhre, *in The Innovative Bureaucracy*, *op. cit.*, p. 188.

66 R. Torstendahl, *Bureaucratisation in Northwestern Europe*, *op. cit.*, p. 270.

67 P. Macherey, *De Canguilhem à Foucault. La force des normes*, La Fabrique, Paris, 2009 ; citations respectivement tirées des pages 131, 10 et 131.

68 M. Biagioli, « Documents of documents. Scientists' names and scientific claims », *in* A. Riles (dir.), *Documents, Artifacts of Modern Knowledge*, *op. cit.*, p. 127-157.

69 D. Brenneis, « Reforming promise », *loc. cit.*

70 Mis en évidence pour le FMI par R. Harper, *Inside the IMF. An Ethnography of Documents, Technology and Organisational Action*, Academic Press, San Diego, 1998.

71 M. Power, *The Audit Society*, *op. cit.*

72 P. Macherey, *De Canguilhem à Foucault*, *op. cit.*

73 M. Capron, « Introduction. Les enjeux de la mise en œuvre des normes comptables internationales », *in* M. Capron (dir.), *Normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier*, *op. cit.*, p. 5-26, citations p. 12 et 13. Voir également I. Griffiths, *Creative Accounting. How to Make Your Profits What You Want Them to Be*, Routledge, Londres, 1992 ; Y. Lemarchand et N. Praquin, « Falsifications et manipulations comptables. La mesure du profit, un enjeu social (1856-1914) », *Comptabilité-Contrôle-Audit*, juillet 2005, p. 15-33.

74 Sur la flexibilité et la créativité des documents, A. Riles (dir.), *Documents, Artifacts of Modern Knowledge*, *op. cit.*, et notamment les articles de A. Riles, M. Strathern et de D. Brenneis.

75 Sur les possibilités de jeu et de négociation autour des indicateurs quantitatifs, pour

le *new public management* en France, voir S. TROSA, *Vers un management post-bureaucratique, op. cit.* ; C. EYRAUD, « La réforme de la comptabilité de l'État », *loc. cit.* Pour le *new public management* imposé par les bailleurs de fonds aux pays récipiendaires à travers la gestion axée sur les résultats, voir R. HARPER, *Inside the IMF, op. cit.* ; O. VALLÉE, *Pouvoirs et politiques en Afrique*, Desclée de Brouwer, Paris, 1999 ; B. HIBOU, « International financial institutions. The World Bank », *in* P. SCHRAEDER (dir.), *Making the World Safe for Democracy ? The International Dimension of Democracy Promotion*, Lynne Rienner Publishers, 2002, p. 173-191, et « Les marges de manœuvre d'un "bon élève" économique : la Tunisie de Ben Ali », *Les Études du CERI*, n° 60, décembre 1999 ; B. SAMUEL, « Les cadres stratégiques de lutte contre la pauvreté et les trajectoires de la planification au Burkina Faso », *loc. cit.*, et « Calcul macroéconomique et modes de gouvernement. Les cas de la Mauritanie et du Burkina Faso », *loc. cit.*

76 A. OGIEN et S. LAUGIER, *Pourquoi désobéir en démocratie ?, op. cit.*

77 www.sauvonslarecherche.fr ; www.appeldesappels.org ; L'Appel des Appels, *Politique des métiers. Le manifeste*, Mille et Une Nuits, Paris, 2011 ; chercheurs sans frontière ; journée d'étude « Lost in évaluation » à La Sorbonne le 9 juin 2012. J.-F. BAYART, *Sortir du national-libéralisme, op. cit.*

78 O.-P. GOSSELAIN, « *Slow science.* La désexcellence », *Uzance*, vol. 1, 2011, p. 128-140 ; sur l'ambiguïté du mouvement *Slow Food*, voir M. BADII, *Processus de patrimonialisation et politiques de la tradition alimentaire dans le Valdarno arétin contemporain*, thèse de doctorat en anthropologie sociale, université de Sienne et École des Hautes Études en Sciences Sociales, 18 juin 2008 (accessible sur le site du FASOPO : www.fasopo.org/reasopo/jr/these_badii.pdf).

79 Ce conflit historique est rappelé par Hugo Radice dans son article « From Warwick university Ltd to British universities Plc », *loc. cit.*, qui cite, p. 19, E. P. Thompson posant la question suivante : « *Is it inevitable that the university will be reduced to the function of providing, with increasingly authoritarian efficiency, prepacked intellectual commodities which meet the requirements of management ? Or can we, by our efforts, transform it into a centre of free discussion and action, tolerating and even encouraging "subversive" thought and activity, for a dynamic renewal of the whole society within it operates ?* »

80 C. SHORE et S. WRIGHT, « Coercive accountability », *loc. cit.*, et surtout M. EXWORTHY et S. HALFORD (dir.), *Professionals and the New Managerialism in the Public Sector, op. cit.*

81 Voir le site de Kokopelli : http://kokopelli-semences.fr/, et celui de Genuino clandestino : http://genuinoclandestino.noblogs.org.

82 Directive 2000/36 du 23 juin 2000 relative aux produits de cacao et de chocolat destinés à l'alimentation humaine (*JO* n° L 197 du 03/08/2000).

83 T. BARTLEY, « Certification as a mode of social regulation », *loc. cit.*

84 P. AMSTRONG, « Neoliberalism in action », *loc. cit.* ; N. BELORGEY, *L'Hôpital sous pression, op. cit.* ; F. PIERRU, *Hippocrate malade de ses réformes, op. cit.*

85 L. THÉVENOT, « L'autorité à l'épreuve de la critique. Jusqu'aux oppressions du "gouvernement par l'objectif" », *loc. cit.*

86 C'est ce que montre Françoise Dreyfus pour la bureaucratie étatique et que j'étends, sans déformer son propos je l'espère, à la bureaucratie en général : F. DREYFUS, *L'Invention de la bureaucratie, op. cit.*, citations p. 14 et 19.

87 « Haro sur les braconniers du droit et du chiffre », *Les Échos*, 29 mai 2012 ; « La traque aux "braconniers du chiffre" s'organise », *Le Monde*, 14 juin 2012.

88 Je reprends évidemment ici les termes du livre sur la France écrit par un collectif de statisticiens et de chercheurs qui assume cette thèse intentionnaliste et quelque peu manichéenne : L. DATA, *Le Grand Truquage. Comment le gouvernement manipule les statistiques*, La Découverte, Paris, 2009.

89 B. SAMUEL, « Trajectoire technocratique et instabilité politique en Mauritanie, 2003-2011 », *op. cit.* ; « Calcul macroéconomique et modes de gouvernement. Les cas de la Mauritanie et du Burkina Faso », *loc. cit.* ; et thèse en cours à l'Institut d'études politiques de Paris sur *Statistiques et pouvoir politique. Burkina Faso, Mauritanie, Guadeloupe.*

90 Ce que montre Martha Lampland dans un autre contexte, celui des pays socialistes dans, M. LAMPLAND, « False numbers as formalizing practices », *Social Studies of Sciences*, 40 (3), 2010, p. 377-404.

91 M. AGLIETTA et A. REBÉRIOUX, *Dérives du capitalisme financier, op. cit.*

92 B. HIBOU, « La Grèce dans l'Europe. Le révélateur budgétaire », *CEMOTI*, n° 23, octobre 1997, p. 315-329, et « Greece and Portugal », *in* S. BULMER et C. LEQUESNE (dir.), *The Member States of the European Union*, Oxford University Press, Oxford, 2005, p. 229-253.

93 M. AGLIETTA, *Zone euro. Éclatement ou fédération*, Michalon, Paris, 2011 ; A. ORLÉAN, *L'Empire de la valeur. Refonder l'économie*, Le Seuil, Paris, 2011.

94 B. HIBOU, « L'historicité de la construction européenne. Le secteur bancaire en Grèce et au Portugal », *Les Études du CERI*, n° 85-86, avril 2002, et « L'intégration européenne de la Grèce et du Portugal. Le rôle des marges », *loc. cit.* ; F. BAFOIL et B. HIBOU, « Les administrations publiques et les modes de gouvernement à l'épreuve de l'européanisation. Une comparaison Europe du Sud, Europe de l'Est », *Les Études du CERI*, n° 102, décembre 2003.

95 Commission européenne, *Livre vert relatif à la lutte contre la contrefaçon*, Bruxelles, 1998 ; European Commission, *Smuggling, Counterfeiting and Piracy. The Rising Tide of Contreband and Organized Crime in Europe*, Bruxelles, janvier 2001 (sur le site *www.reacteu.org*) ; ministère des Finances, *Lutter contre la nouvelle délinquance économique. Les contrefaçons*, Notes bleues de Bercy, Paris, 16 au 16 mai 1995 ; ministère des Finances, *Le plan d'action 2003-2004 du Comité national anti-contrefaçon*, Notes bleues de Bercy, Paris, 2003 ; J.-L. ZECRI, « Les contrefaçons : un fléau financier à l'échelle mondiale », *Humanisme et entreprise*, n° 284, octobre 2007, p. 54-92 ; P. DELVAL, « Faux-semblants et vrais crimes : risques majeurs pour les consommateurs », *Politique internationale*, n° 124, supplément « Contrefaçon, fraude alimentaire et contrebande : les fléaux du XXIe siècle », été 2009, p. 45-64.

96 Je dois tout le développement qui suit aux discussions avec un avocat spécialiste du droit de la propriété intellectuelle, Paris, février 2011, janvier 2012.

97 J'ai développé cette analyse petit à petit, depuis un certain nombre d'années, à partir de cas très disparates, et l'ai récemment synthétisée dans B. HIBOU, « Economic crime and neoliberal modes of government », *loc. cit.*

98 J. GUYER, *Marginal Gains. Monetary Transactions in Atlantic Africa*, The University of Chicago Press, Chicago, 2004.

99 P. MINARD, *La Fortune du colbertisme. État et industrie dans la France des Lumières*, Fayard, Paris, 1998 ; C. PONI, « Mode et innovation. Stratégies des marchands en soie de Lyon, XVIIIe siècle », *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, n° 45, juillet-septembre 1998, p. 589-625 ; P. DELVAL, « Faux-semblants et vrais crimes », *loc. cit.*

100 S. CASILLO, « L'irresistibile ascesa dell'industria del falso in Italia », *Il Mulino*, n° 378, année XLVII, juillet-août, 1998, p. 696-710 ; J. GUYER, *Marginal Gains, op. cit.*

101 M. PÉRALDI, « Économies criminelles et mondes des affaires à Tanger », *Cultures et Conflits*, n° 68, hiver 2007, p. 111-125 ; H. MEDDEB, *Courir ou mourir, op. cit.*

102 B. HIBOU, « Le "capital social" de l'État falsificateur », *loc. cit.* ; M.-L. CESONI, *Développement du Mezzogiorno et criminalités. La consolidation économique des réseaux camorristes*, thèse de doctorat, Paris, EHESS, 1995.

103 D. R. HOLMES et G. E. MARCUS, « Culture of expertise and the management of globalization », *in* A. ONG et S. J. COLLIER (dir.), *Global Assemblages, op. cit.*, p. 235-252 ; D. MACKENZIE, *An Engine, Not a Camera, op. cit.* ; A. GREENSPAN, *The Age of Turbulence. Adventures in a New World*, Penguin Press, New York, 2007 ; numéro spécial de *L'Économie politique* (29, 2006/1) sur le bilan d'Alan Greenspan qui souligne le pragmatisme du président de la Fed. Pour une synthèse des travaux qui mettent en évidence l'importance des relations personnelles, des connaissances et du subjectif aux côtés des normes du marché, voir C. DUFY et F. WEBER, *L'Ethnographie économique*, La Découverte, Paris, 2007.

104 F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance, op. cit.*, p. 372.

105 R. TORSTENDAHL, *Bureaucratisation in Northwestern Europe, op. cit.*

106 M. POWER, *The Audit Society, op. cit.* Cela valait aussi bien du temps du taylorisme comme le montre A. G. GOULDNER, *Patterns of Industrial Bureaucracy, op. cit.*

107 N. BRUNSSON et B. JACOBSSON *et al., A World of Standards, op. cit.*

108 A. BARRY, *Political Machines, op. cit.*

109 L. THÉVENOT, « Un gouvernement par les normes », *loc. cit.*

110 R. BROWN, « Bureaucracy. The utility of a concept », *loc. cit.*, citation p. 150 (« *enabling legislation* »).

111 R. HARPER, *Inside the IMF, op. cit.*, p. 122.

112 P. AMSTRONG, « Neoliberalism in action », *loc. cit.* ; M. LUXTON, « Doing neoliberalism », *loc. cit.* ; M. THOMAS, « Neoliberalism, racialization, and the regulation of employment standards », *in* S. BRADLEY et M. LUXTON (dir.), *Neoliberalism and Everyday Life, op. cit.*, p. 68-89 ; M. A. DUJARIER, *Le Travail du consommateur. De McDo à Ebay : comment nous coproduisons ce que nous achetons*, La Découverte, Paris, 2008.

113 Cité par F. FOURQUET, *Les Comptes de la puissance, op. cit.*, p. 352.

114 Voir la presse italienne de la fin avril 2012, par exemple http://roma.repubblica.it/cronaca/2012/04/27/news/non_sei_mia_ti_tolgo_il_cognome_dopo_38_anni_il_padre_cancella_la_figlia-34030706/.

115 L. THÉVENOT, « Governing life by standards. A view from engagements », *Social Studies of Science*, 39/5, octobre 2009, p. 793-813.

116 R. NAYLOR, *Wages of Crime, op. cit.* ; R. PALAN, *The Offshore World, op. cit.* ; C. CHAVAGNEUX et R. PALAN, *Les Paradis fiscaux, op. cit.* ; T. GODEFROY et P. LASCOUMES, *Le Capitalisme clandestin, op. cit.* ; C. NORDSTROM, *Global Outlaws. Crime, Money, and Power in the Contemporary World*, University of California Press, Berkeley, 2007 ; A. LOWENHAUPT TSING, *Friction. An Ethnography of Global Connection*, Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2005 ; M. PÉRALDI (dir.), *Cabas et containers. Activités marchandes informelles et réseaux migrants transfrontaliers*, Maisonneuve et Larose, Paris, 2001 ; M. PÉRALDI, « La loi des réseaux », *Panoramiques*, n° 65, octobre-décembre 2003.

117 Pour une telle interprétation, voir par exemple D. CONWAY, « Globalization of labor.Increasing complexity, more unruly », et C. ALLEN, « Unruly spaces. Globalization and transnational criminal economies », *in* D. CONWAY et N. HEYNEN (dir.), *Globalization's Contradictions. Geographies of Discipline, Destruction and Transformation*, Routledge, New York, 2006.

118 J. ELYACHAR, *Markets of Dispossession, op. cit.* ; I. BONO, « Activisme associatif comme marché du travail à El Hajeb », *loc. cit.*

119 E. C. DUNN, « Standards and personmaking in East Central Europe », *loc. cit.*

120 A. LAKOFF, « The private life of numbers. Pharmaceutical marketing in post-welfare Argentina », *in* A. ONG et S. J. COLLIER (dir.), *Global Assemblages, op. cit.*, p. 194-213.

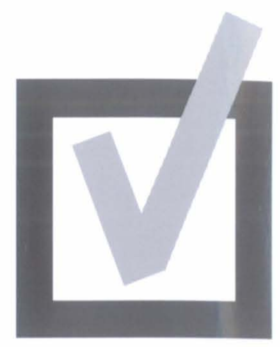
121 A. L. STINCHCOMBE, *When Formality Works, op. cit.*, p. 185 (« *formality is the informal abstracted* »).

122 Toutes ces pages sur l'enchevêtrement de formalités et d'informalités m'ont été inspirées, en amont, par mes discussions avec Jane GUYER et la lecture de son ouvrage, *Marginal Gains* (*op. cit.*), notamment de son chapitre 9 : « Formalities fixing debt and delay ».

123 M. FOUCAULT, *Naissance de la biopolitique, op. cit.*, et *Sécurité, territoire, population, op. cit.*, notamment leçons du 11, 18 et 25 janvier 1978.

بياتريس هيبو

Béatrice Hibou



التحكّم البيروقراطي

في تسيير الشؤون العامة في عصر النيوليبرالية

LA BUREAUCRATISATION DU MONDE

À L'ÈRE DU NÉOLIBERALISME



بياتريس هيبو

التحكّم البيروقراطي

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

إن مجتمعاتنا الحديثة ترزح اليوم تحت فيض من الإجراءات البيروقراطية في الأعمال التجارية وفي الحياة اليومية. وإلاّ فكيف نوصّف الطلب المتزايد دائماً على أوراق ثبوتية وحتى لو كانت بصيغة رقمية؟ وماذا نقول في شأن المواجهة المستمرة مع الإجراءات الرسمية للحصول على قرض أو على إمكانية ولوج شبكة معلوماتية من أجل استئجار منزل وتوصيف معاملة المصارف وخدماتها، أو الاستفادة من العدالة؟ أو حتى، ضرورة احترام معايير لضمان قبول حسابات شركة، أو للحصول على شهادة تأهيل منتَج خضار واعتباره عضوياً؟

تقدم لنا بياتريس هيبو تحليلاً للديناميات السياسية الكامنة في هذه السيرورة. لا ينبغي أن تُفهم البيروقراطية الليبرالية الجديدة كآلية هرمية تتصل بالدولة دون سواها، ولكن كمجموعة من المعايير والقواعد، والإجراءات والشكليّات (نابعة من عالم الأعمال) التي تشمل المجتمع بأسره. وهي ناقلة للانضباط والرقابة، وأكثر من ذلك: إنتاج مزيد من اللامبالاة الاجتماعية والسياسية.

إن تحكّم البيروقراطية في تسيير الشؤون العامة في عصر النيوليبرالية، من خلال الأفراد، ليس ظاهرة تسقط من فوق بل سيرورة تشترك فيها على نطاق أوسع مجموعة عمليات بيروقراطية. ومع ذلك ثمة ثغرات تجعل منها مجالاً للرهانات السياسية المقبلة.

****

بياتريس هيبو مديرة أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا (ملتحقة بمركز الدراسات و«البحوث الدولية» التابع لمعهد العلوم السياسية الفرنسي). لها مؤلفات عديدة منها ما صدر بالإنكليزية تحت عنوان قوة الطاعة، وبالعربية تحت عنوان التشريح السياسي للسيطرة.


ISBN: 978-614-01-2753-1
9 786140 127531







